الاشتراكية الأفريقية

ترجمة

دكتور راشد البراوى

محمود سيد محمد

بأقلام

كوامى نكروما

چوليوس نيوريرى

ليوبولد سنغور

چورج پادمور

بوتيخين

كولين ليجوم

وليم فريدلاند

أريستيد زوليرج

الناشر دار النهضة العربية

٣٢ عبد الخالق ثروت بالقاهرة

الاشتراكية الأفريقية

أشرف على التحرير

وليم هـ. فريدلند — كارل ج. روزبرج

ترجمة

دكتور راشد البراوى — محمود السيد محمد

١٩٦٦

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

بالقاهرة ت: ٧٦٢٣١

المحتويات

مقدمة

تشريح الاشتراكية الأفريقية

بقلم

وليم هـ. فريدلند

وكارل ج. روزبرج (الابن)

شهد العقد الحالى نشوء مذهب جديد بسرعة عجيبة كأنه نبات الفطر ، كان مجهولاً إلى حد كبير منذ خمس سنوات خلت فقط ، ويدعوه القادة الأفريقيون « الإشتراكية الأفريقية ». إن اتساع نطاق ما كتب عن هذا الموضوع هو علامة بالتأكيد على تطور من أسرع التطورات فى اتجاه أيديولوجى فى الأزمنة الحديثة . فالخطب التي يلقيها عدد كبير من زعماء أفريقية السياسيين ، ومقالاتهم ، وكتبهم وفى حالات كثيرة برامجهم للتنمية الاقتصادية، أسهمت فى نشوء الإشتراكية الأفريقية . أجل ، لقد كان نمو الإشتراكية الأفريقية من الوضوح الملحوظ بحيث اجتمعت لبحث طابعها ، الشعوب الأفريقية فى داكار فى ديسمبر من عام ١٩٦٢ بدعوة من حكومة السنغال .

ولقد كان هناك إخفاق ملحوظ من جانب الأفريقيين أنفسهم فى مؤتمر داكار وغيره ، فى تقديم تعريف دقيق للإشتراكية الأفريقية ، مما سوف يتبين فى الفصول القادمة . وكان هذا أمراً متوقعاً إذا أخذنا فى الاعتبار حداثة عهد أيديولوجية الاشتراكية الأفريقية . فبينما لم يسمح الوقت بصياغة اتجاه أيديولوجى متماسك ، فان الإشتراكية الأفريقية ، على نقيض معظم الحركات الأخرى من الإشتراكية ، لم تكن من نتاج مفكر واحد . فتاريخ الفكر الإشتراكى يتميز بوجود علاقات واضحة بين المفكرين الفرديين والحركات الأيديولوجية التي خلقوها . وتختلف الإشتراكية الأفريقية من ناحية أنه لم يكن هناك زعيم واحد إرتبط بالأيديولوجية إرتباطاً متميزاً وفريداً . والأخرى أن أيديولوجية الإشتراكية الأفريقية كانت من نتاج قادة متنوعين يعملون فى نطاق عدد كثير من الضرورات فى بلادهم ، الأمر الذى يساعد فى تفسير عدم نشوء نظرية موحدة .

البحث عن تعريف

بالنسبة إلى أولئك الدارسين الذين يبحثون عن جوهر صلب ودائم فى الاشتراكية الأفريقية ، فالسعى عسير ومخيب للآمال على نحو ما . فمنذ سنوات خلت ، وفى موقف مختلف تماماً ميز فيليب سلزنيك الموقف الذى خلقت فيه هيئة وادى التنيسى بأنه موقف من « تجريدات لم يجر تحليلها » وأقام الحجة أساساً على أن هيئة وادى التنيسى نظمت إستجابة لحاجات سياسية واجتماعية عم الشعور بها ؛ وفى هذه العملية لم توضع فى صيغة التشريع سوى أعم الخطوط التوجيهية . وبالنسبة إلى الذين عهد إليهم بأمر الهيئة ، لم تكن الخطوط التوجيهية سوى « تجريدات لم يجر تحليلها » تعين عليها أن تجد المعنى المحسوس لها فى السلوك اليومى .

ونقول بمعنى ما إن الإشتراكية الأفريقية تمثل كثيراً نفس النوع من « تجريدات لم يجر تحليلها » ، إلا من ناحية عدم وجود ما تنطوى عليه اللغة التشريعية من معنى محسوس نسبى . فبرغم أن الإشتراكية الأفريقية ليست أيديولوجية دقيقة ولا مرشداً معيناً للعمل ، إلا أنها مع هذا طائفة من أبعاد يضفى عليها الأفريقيون محتوى خاصاً إذ يحلون مشكلاتهم من يوم إلى يوم .

وكما ابتدع القائمون على إدارة هيئة وادى التنيسى أيديولوجية عملية تتعارض تعارضاً شديداً مع اتجاهات « النظام الجديد » New Deal العامة ، كذلك يسعى الزعماء الأفريقيون إلى ابتداع أيديولوجية تدعم أهدافهم المعممة فى الأجل الطويل .

ليس معنى هذا أنه إذ يضيف إذ الأفريقيون مضموناً إلى أبعاد الاشتراكية الأفريقية ، ينغمرون فى نوع من الخداع الأيديولوجى . يجب النظر إلى الاشتراكية الأفريقية فى مفهومها العام على أنها محاولة لإيجاد أيديولوجية تشبع حاجات

الزمن ، وهى حاجات غالباً ما تكون متشعبة . ومن هذه الناحية هناك قدر كبير من التجريد إذ تجتاز الشعوب الجديدة فى أفريقيا مراحل مختلفة من التطور ، ويجرى تشكيل أيديولوجية لمواجهة المطالب القومية المختلفة . فأولاً تميل الأيديولوجية إلى أن تكون على درجة عالية من المرونة ، أى أنها مجموعة من الأفكار غير محددة الشكل تخفق فى إرضاء معايير التفكير المتعالم ، ولكن يحتمل بمرور الوقت أن تتبلور عندما يتحقق الإجماع فى الرأى على اتجاه عام ويتوافر لأصحاب النظريات الوقت كى يجعلوا من تعاليمها نظاماً ومذهباً . إن الاتجاهات الكثيرة التي تلقاها اليوم فى الاشتراكية الأفريقية تجعلها تبدو خليطا من أفكار قليلة التماسك فيما بينها . ومع هذا يجب النظر إليها باعتبارها أيديولوجية تناضل فى سبيل مواجهة مجموعة كبيرة وضخمة من المشكلات . وبمرور الوقت ، وإذ تثبت بعض الاتجاهات أنها أقدر على البقاء من غيرها ، فان تقبلها ونبذ الاتجاهات غير الناجحة ، يجعل للأيديولوجية إتجاها أوضح .

الاشتراكيون الأفريقيون :

ليس قادة أفريقية جميعاً ممن يعتبرون أنفسهم « إشتراكيين » فبينما الإشتراكية الأفريقية شائعة فى الوقت الراهن بين معظم السياسيين ، فان عدداً كبيراً منهم يمقتون المصطلح ويتجنبونه . فكما أن نكروما وسنغور وتوريه ونيوريرى إشتراكيون أفريقيون عن اقتناع ، فان هوفويه — بوانيى رئيس جمهورية ساحل العاج وتبمان رئيس دولة ليبيريا ومبا رئيس جابون يتجاهلون الفكرة . وبالمثل بينما صاحب الجلالة هيلاسيلاسى إمبراطور إثيوبيا ليس ممن يعتبر إشتراكيا نشيطا ، فمن الطريف أن نلاحظ أن بلاده كانت ممثلة فى حلقة داكار التي ناقشت الإشتراكية الأفريقية . وبهذا فهناك اختلافات هامة بين أولئك الزعماء الذين يعتبرون أنفسهم إشتراكيين أفريقيين وأولئك الذين لا يعتبرون أنفسهم كذلك .

ومما يعادل الاختـــــلاف الذى سلفت الاشارة إليه ، من حيث الأهمية الاختلافات التى تلاحظ بين الزعماء الذين يعدون أنفسهم اشتراكيين أفريقيين.

إن فحصاً يتناول مناهج مختلف الزعماء ليبين مبلغ ما تنطوى عليه من الدلالة والمغزى . ويوضح أحد فصول المجلد الحالى الاختلاف فى الاتجاه بين الاشتراكيين السنغاليين — سنغور وضيا — والاشتراكيين الغينيين — سيكوتوريه. وبالمثل تدل المقارنة بين نيوريرى ونكروما على اهتمامات شديدة التباين .

وكما أن هناك اختلافات فى اللغة ، فهناك اختلافات فى الأهداف الأصلية . فاشتراكية نيوريرى التى تشدد على المشروعات التى تعمل أساساً على مستوى القرية من أجل التنمية الريفية ، كانت مصدراً كبيراً يشغل الأذهان فى تنجانيقا. وبرغم أن نكروما لم يتجاهل التنمية الريفية فان التأكيد الأكبر كان منصباً فى غانا على خلق مؤسسات اقتصادية حديثة تلعب فيها الدولة أدواراً بالغة الشأن .

وحتى إذا كانت هناك اختلافات بين الاشتراكيين وغير الإشتراكيين من جهة ، وبين مختلف الاشتراكيين من جهة أخرى ، فمن المهم أن نلاحظ وجود نواحى شبه لها دلالتها .

قد يتجنب تبمان رئيس ليبيريا كلمة « إشتراكية » ولكن الواقع أن التنمية الاقتصادية فى ليبيريا شبيهة بمثلها فى غانا وهى بلد اشتراكى بصورة سافرة، وكما أوضح المغفور له د . ك . تشيسيزا فى كتابه الذى يتسم بسعة الادراك What Lies Ahead فمن المرجح أن تسير معظم الشعوب الأفريقية على نمط براجماتى للتنمية ، وهذا سوف يجر فى أذياله تدخلا جوهريا من جانب الدولة فى ضرورة النشاط الاقتصادى ، وبهذا تتبع جميع الشعوب الأفريقية نمطا أساسيا ، سواء أكانت « اشتراكية » صريحة أم « رأسمالية » سافرة . هذه النقطة التى يوضع عليها التأكيد فى الفصل الثانى ، يجب أن نشير هنا إلى أهميتها .

موضوعات الاشتراكية الأفريقية

وبرغم أن هذا القدر البالغ من الأفكار عن الإشتراكية الأفريقية لا يزال يتسم بالقليل من التجانس ، ففي الإمكان أن نميز بين موضوعات رئيسية ثلاثة (١) مشكلة الذاتية القارية ، (٢) أزمة التنمية الاقتصادية ، و(٣) الورطات الممثلة في الرقابة والتكوين الطبقي . سوف تستقصي الفصول التالية هذه الموضوعات من زوايا وجوانب مختلفة ، وسنحاول هنا أن نلخص بعض الحجج الرئيسية .

مشكلة الذاتية القارية :

إن ما يخطر مباشرة ببال المراقب للاشتراكية الأفريقية أن هذا المذهب يمثل طريقة لتمييز الاشتراكية الأفريقية عن الأنواع الأخرى من الإشتراكية ؛ وبهذا تتضمن الأيديولوجية مجموعة من الأفكار يبحث من خلالها الزعماء الأفريقيون عن ذاتية مشتركة .

لم يكن الإشتراكيون في أفريقيا في الأصل ينظرون إلى موقفهم على أن له طابعاً مميزاً بوجه خاص، إذ كان الاشتراكيون الأوائل يعتنقون النظرة السنية التي تذهب إلى أن الاشتراكية مذهب يمثل مصالح البروليتاريا ضد بورجوازية تستغلها ، ولم يخطر ببالهم أن الاشتراكية قد يكون لها طابع أفريقي فريد . ولكن سرعان ما قدر لهذا أن يتغير ، وأسفر رفض جميع الأشياء الناشئة في الأصل من الدول الاستعمارية عن نمو الاشتراكية الأفريقية ، وبهذا أصبحت الاشتراكية الأفريقية رد فعل ضد أوربا وسعياً في الوقت نفسه وراء مذهب يعمل على التوحيد . وفي نظر الزعماء الأفريقيين كان حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الفرنسي أحزابا أفسدتها النزعة الاستعمارية لحكومتيهما .

وهذا فمن المفهوم أن تبحث الأحزاب الأفريقية ذات الاتجاه الإشتراكي عن مذاهب تميزها عن مثيلاتها الأوربية .

وفى فترة احتدام النضال القومى فى الخمسينات من القرن وجد الزعماء الأفريقيون أنفسهم يقولون أشياء متماثلة بطرق متباينة . فالزنجية التى تحدث عنها ليوبولد سنغور ، والشخصية الأفريقية عند كوامى نكروما ، علامات تدل على هذا البحث عن الذاتية القارية ؛ وفى هـذه الظروف بدأ يظهر الشكل الأفريقى للاشتراكية . لقد نشأت أسطورة الاشتراكية الأفريقية عندما كان الزعماء السياسيون يسعون وراء مذهب يحل محل ما لحركة معاداة الاستعمار من تأثير زال زمنه ، وكان قوة تعمل على التوحيد . كانت معاداة الاستعمار قوة لتنظيم الشعوب الأفريقية خلال العصر السابق على الاستقلال . وما أن تحقق الاستقلال حتى نشأت الحاجة إلى إيجاد مذاهب جديدة تواصل توحيد السكان الأفريقيين . وشملت المحاولة عدداً من المناهج والأساليب ، من قبيل القومية والاستعمار الجديد ، ولـكن أياً منها لم يكن وافياً تماماً .

وبدلاً من ذلك كانت « الذاتية الأفريقية » هى تلك الصورة من الوعى التي برزت مصحوبة بتغزى هائل (وإن اتصفت مؤقتاً بقوة تنظيمية ضئيلة) . فان كان هناك وعى يسير بأن يكون المرء من أبناء غانا أو توجو أو نياسالاند فان الأفريقيين برغم هذا على وعى بأنهم أفريقيون . وهذا الشعور هو الذى سعى الزعماء السياسيون إلى تعبئته ، ووراء انتشار الأفـكار عن الإشتراكية الأفريقية تـكمن صياغة أيديولوجية تشدد على ذاتية أهل القـارة بينما ترفض تأثير العالم الخارجى . وإذ نما الوعى بأفريقيا فان الأفريقيين الذين كانوا إشتراكيين واعتقدوا أن الاشتراكية تمثل مذهباً ذا طابع كلى شامل ، وجدوا أنفسهم وقد غمرهم ازدياد الوعى بالقارة . وإذ تحقق الاستقلال إختفى الأفريقيون

الذين كانوا إشتراكيين ليعودوا إلى الظهور كاشتراكيين أفريقيين .

ويتكون جانب من البحث عن الذاتية ، من اكتشاف جذور ظاهرة للاشتراكية الأفريقية فى المجتمع المحلى . وهذا الموضوع هو من الإنتشار بحيث أكده معظم الذين أسهموا فى إعداد هذا الكتاب . وتتلخص الحجة الرئيسية فى أن أفريقيا كانت تشتمل على الكثير من الإشتراكية المحلية . ومن بين مختلف عناصر الاشتراكية التقليدية والتى يجرى إيرادها ، ملكية الجماعة للأرض (أو عدم ملكية الأفراد للأرض على أساس خاص) ، وطابع المساواة الذى يتسم به المجتمع (أو ضآلة تقسيمه إلى طبقات) والشبكة الواسعة النطاق من الإلتزامات الاجتماعية التى أدت إلى قدر بالغ من التعاون . ومن المعتقد أن وجود العناصر التقليدية يمثل الاشتراكية المحلية ، فهى لا تمثل فحسب طائفة من الأصول يستند إليها الاشتراكيون الأفريقيون ، ولكن المعتقد أيضاً أن وجودها سوف يسهل خلق أنظمة اقتصادية حديثة على أساس اشتراكى . وبهذا يسرى الاعتقاد بأن الرأسمالية ليست شكلا إقتصادياً مناسباً لأنها « غير طبيعية» بالنسبة إلى أفريقيا .

أزمة التنمية الاقتصادية :

ومن أهم مظاهر الاشتراكية الأفريقية إثبات تماثلها مع التنمية الاقتصادية. وفى جعل الاشتراكية الأفريقية معادلة للتنمية الاقتصادية تبدو صلة بينهما بشكل واضح ، هى أن التنمية الاقتصادية سوف تكون إلى حد كبير فى القطاع العام. هناك بطبيعة الحال مرونة فى السياسات التى تتخذها الحكومات الأفريقية فى العمل على تحقيق النمو الإقتصادى ، وتوضح عدة من المقالات فى هذه الندوة التحولات التى حدثت فى السياسات الحكومية من ناحية الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

وبرغم هذه المرونة . والسعى وراء رأس المال الخاص فليس ثمة شك كثير فى أن دور الحكومات الأفريقية فى التنمية الاقتصادية سوف يكون أكبر بكثير من الدور الذى قام به من قبل الذين اضطلعوا بعملية التصنيع .

وفى التشديد على دور الحكومة فى « التخطيط » ، وفى توفير رأس المال وتوجيه الاقتصاد لم يمنح الكثير من التشجيع الذى يساعد على نمو طبقة من المنظمين الأفريقيين . فالذين يتبنون الاشتراكية الأفريقية يميلون إلى النظر إلى المنظمين الأفريقيين على أنهم قوم يهتمون بمصالحهم الذاتية أكثر منهم قوم يسهمون فى الرفاهية العامة ، وبذلك لا ينظر بعين الرعاية والعطف إلى نمو طبقة أفريقية من المنظمين . ويظهر على ماسوف يتبين ، أن هناك مزايا كثيرة فى السماح بالاستثمار الخاص وتشجيعه فى الوقت الذى يحال فيه دون قيام الرأسماليين الوطنيين ، وهذا يسهل استيراد رأس المال الذى تعظم الحاجة إليه ، وفى الوقت نفسه يمنع مجموعة محلية من أن تتحصن وتكتسب قدراً من الاستقلال الاقتصادى قد تكون له تفرعات اجتماعية وسياسية فى المستقبل .

ولذلك ينظر إلى تكوين رأس المال على أنه أصلا مسئولية تقع على عاتق الحكومة . فمن جهة تستطيع الحكومات أن تشجع نمو شبكة من المؤسسات التى تعمل على تجميع رأس المال ، ولكن تتولى إدارتها وتوجيهها هيئة مركزية كالجمعيات التعاونية للتسويق والبنوك الشعبية مثلا . ومن جهة أخرى يمكن أن تسعى الحكومات إلى تشجيع أصحاب الاستثمارات الخاصة على الدخول فى ميدان الاقتصاد بطرق متنوعة . ومع هذا فهى لا تسعى وراء الاستثمار الخاص بلا تفرقة أو تمييز . إن الاشتراكيين وغير الاشتراكيين الأفريقيين على حد سواء يشجعون الاستثمار الخاص من المصادر الخارجية ، ولكن يصر الأولون على

قيود أشد مما يراه غير الاشتراكيين من الأفريقيين ، وربما تكون حالة غانا أشد توضيحاً بهذا الصدد . فالغانيون يرون لأصحاب الاستثمارات الخاصة دوراً في قطاعات من الإقتصاد محددة بشكل عنيف وهو دور يضطلعون به إلى حد كبير جداً بالمشاركة من الحكومة . وبرغم أن هذه النظرة لم تظهر بمثل هذا الوضوح عند البلاد الاشتراكية الأفريقية ، إلا أنها جميعا تتصور قدراً بالغاً من الرقابة على المجالات التي يرحب فيها برأس المال الأجنبي الخاص برغم أن الاتفاق أقل من ذلك من ناحية المشاركات بين المستثمرين الأجانب والحكومات في شتي النشاطات . وإذ تواجه الاشتراكيين الأفريقيين الحاجة التي لا مفر منها إلى المصادر الخارجية لرأس المال وإلى المهارات الفنية لدفع التنمية الاقتصادية قدماً ، لهذا لم يضع أي منهم شروطاً شديدة بخصوص المعونة الخارجية .

وثمة ورطة كبرى تواجهها الاشتراكية الأفريقية ناشئة عن اعتماد الاقتصاديات الأفريقية على تصدير المنتجات الأولية . فالاشتراكية الأفريقية وقد ورثت في حالات كثيرة إقتصاديات تقوم على المحصول الواحد وترتبط بالمستهلكين الأجانب في الدول التي كانت تسيطر على البلاد ، لهذا إلتزمت بالتصنيع وبالتقليل من هذه التبعية الحالية . ومهما يكن من أمر ، فطالما تظل البلاد الأفريقية تعتمد على حصيلة صادراتها من المنتجات الأولية لتسدد جانباً كبيراً من ميزانياتها التنمية ، فسوف تظل لها مصلحة راسخة في زيادة أمثال هذه الصادرات . ومن هنا يؤيد الكثيرون الإشتراكيين الأفريقيين وبنفس راضية ، الاتفاقات الدولية بشأن السلع ، ويؤيدون غير ذلك من تنظيمات للتجارة تساعد إما في الحصول على أثمان للمنتجات الأولية ، أعلى وأعظم استقراراً ، وإما في إيجاد منافذ جديدة للإنتاج المتزايد من هذه الصادرات .

وفضلاً عن هذا هناك صراع حول مدى الأسواق بين البلاد الأفريقية لكي تستوعب منتجات التصنيع ، وحول وسائل التقليل من الاعتماد على الصادرات إلى أوربا وغيرها . ويقيم بعض الاشتراكيين الأفريقيين الحجة على أنه لاسبيل إلى إرساء أساس حقيقي يقوم عليه التصنيع إلا بانشاء أسواق مشتركة أفريقية ، بينما يؤكد غيرهم أن قيام هذه الأسواق لن يعمل إلا على زيادة اعتماد البلاد الأفريقية الأقل نمواً على البلاد الأكثر منها نمواً . وهذه الحجة يستمر التعبير عنها حتى فى صفوف أعضاء سوق أفريقية مشتركة راسخة الأقدام ، مثل منظمة الخدمات المشتركة فى شرق أفريقية والتي تضم كينيا وأوغندا وتنجانيقا . وبهذا قد يفضل الاشتراكيون وغير الاشتراكيين من الأفريقيين أن يسيروا بالتنمية فى حدود اقتصادياتهم هم الإقليمية . وحتى اليوم ، لم تتخذ سوى خطوات قليلة للتقليل من اعتماد الدول الأفريقية على صادرات السلع الأولية . وهناك اعتقاد غامض بأن « الاستقلال الاقتصادى » سوف يتحقق فى وقت ما فى المستقبل .

لقد أصبحت الاشتراكية الأفريقية لا تزيد فى نظر الكثيرين عن كونها مذهباً صريحاً يساعد على تفسير التدخل الحكومى فى عمليات النمو الاقتصادى ، وإضفاء المعقولية عليه وتبريره .

الورطات الممثلة فى الرقابة والتكوين الطبقى : إن السعى وراء الاستقلال ووراء التنمية الاقتصادية بعد الحصول على الاستقلال ، خلق مشكلات خطيرة بالنسبة إلى قادة البلاد الجديدة فى أفريقيا ، تتعلق بالرقابة ، وهى مشكلات تدور حول ضرورة نيل التعاون الحماسى من جانب الأهلين فى سبيل النشاطات الاقتصادية المتصلة التي سوف تساعد على تجميع رأس المال دون خلق اختلالات جديدة فى توزيع الدخل القومى .

بالنسبة إلى السكان ككل ، لم يكن الاستقلال تجربة ثورية . لقد انتهى

حكام عصر الاستعمار ، وحل الأفريقيون محل أجزاء من الخدمة المدنية ، ولكن لا تزال هناك عناصر من النظام الاستعمارى ، ولا يزال يجرى التعبير عن اتجاهات نشأت فى العهد الاستعمارى. فانتهاء الاستعمار لم يأت بتحسين جوهرى فى ظروف الحياة بالنسبة إلى أغلبية السكان ، ولا تزال المشكلات التى تعانيها المدن من ناحية البطالة وانخفاض مستويات المعيشة على ما كانت عليه من قبل ، بل والتغيير أقل فى المناطق الريفية ، وبهذا لا يزال على الزعماء الوطنيين أن ينجزوا وعودهم .

فى ظل هذه الظروف تكون الاشتراكية الأفريقية نافعة للغاية ، ذلك أنها تشدد على ذاتية الشعب الأفريقى فى الوقت الذى تعبىء فيه السكان جميعا من أجل التنمية الاقتصادية . وعلى ضوء هذا المفهوم ، تمثل مذهباً توحيدياً قريب الصلة بالقومية فى الفترة السابقة على الاستقلال . فالآن وقد تحللت القوة الأوربية ، تبدأ الميول الطبيعية التي تفرق المجتمع الأفريقى ، فى تأكيد ذواتها . لقد بدأت تتكون مختلف المجموعات ذوات المصالح . إن الاتجاهات التى تعمل على الفرقة والانقسام ، وبدء الطبقات الاجتماعية ، والمنافسة بين المجموعات — هذه جميعاً تمثل مواقف تنطوى على خطر بالنسبة إلى استمرار القومية الأفريقية .

إن تفحص إشارات الزعماء إلى الاشتراكية الأفريقية يبين التأكيد الذى يوضع على هذا الإحساس بالذاتية ، وتظهر استنكار الفكرة التى تذهب إلى أن الطبقات الاقتصادية المنفصل بعضها عن بعض ، يمكن أو ينبغى أن تنشأ . فمشكلات الوعى الطبقى والطائفى والرقابة ، مشكلات مرتبطة ارتباطاً لا انفصام له ، بالتضحيات المتفاوتة التى يطلب إلى مختلف المجموعات أن تقدمها من أجل السير بالتقدم الاقتصادى. وبذلك فثمة وظيفة إضافية تنهض بها الاشتراكية الأفريقية ، هى أن تساعد على خلق جو من العمل الشاق والتضحية بالنفس من جانب جميع عناصر السكان من أجل المجموعة الأكبر وهى الشعب ، وهذا غالباً ما يعبر عنه

بمصطلحات تقليدية ، فيقال إن الأفريقيين فى العصور السابقة على مجىء الأوربيين ، كانوا مرتبطين بالوحدات الجماعية من قبيل المجموعة المتوسطة القائمة على أساس صلة الرحم ، وكانوا يقدمون التضحيات من أجل هذه المجموعات . وهذا فى الوقت الراهن عبارة عن محاولة للسير قدماً بهذه التجربة وتحويل الوحدة الجماعية من وحدة أبوية قوامها صلة الدم إلى الشعب. ومن هذه الناحية تكون الاشتراكية الأفريقية مذهباً موحداً يساند فى المجال الاقتصادى التغييرات السياسية التى وقعت .

وتختلف أيديولوجية الاشتراكية الأفريقية إختلافاً جذرياً عن أيديولوجية الغرب . ففكرة الطبيعة البشرية وهى الفكرة الكامنة وراء الاشتراكية الأفريقية ، ترفض فلسفة الغرب الفردية الطابع . إن الاشتراكى الأفريقى يعتنق فكرة عن الطبيعة البشرية يعتقد أنها ترتكز على الخصائص الأساسية للمجتمع التقليدى ، وهى أنه مجتمع تنتفى فيه الطبقات ، وجماعى ، وقائم على المساواة . والشىء المشترك بالنسبة إلى هذه الخصائص هو الفكرة التى ترى أنه ليس فى إمكان الفرد أن يحقق ذاته إلا داخل مجتمع معلوم ، وأن المجتمع يكسبه الشكل والصورة والتماسك . وفضلا عن هذا ، فالمجتمع شركة فى النوايا والأمانى والمخاوف ، وإخفاق أى فرد فى التمسك بهذه الروح الجماعية يجعل للمجتمع حق الإرغام بحيث يجبر الفرد على أن يكون حراً . وعلى خلاف فكرة الأغلبية التى تمثلها الديموقراطية فى الغرب ، يرفض الاشتراكى الأفريقى « إرادة الكل » أو إرادة الأغلبية ويستخدم لغة روسو : « الإرادة العامة » أو « إرادة الشعب » . والواقع أن الكثيرين من قادة الشعوب المستقلة فى أفريقيا يرون أنفسهم يشغلون دور « المشرع » الذن تحدث عنه روسو .

إن الدور الذى تلعبه هذه الأيديولوجية فى تشكيل أفكارهم بصدد عدد

من الموضوعات ، يمكن أن توضحه التعاريف الاشتراكية الأفريقية بشأن « الرأسمالية ». فبرغم أن كلمة « اشتراكى » فى أفريقيا غالبا ما يكون نقيضها لفظ « رأسمالى » ، يعرف الاشتراكى الأفريقى الرأسمالية تعريفاً يختلف عن تعريف الاشتراكى غير الأفريقى لها . فالرأسمالية لا تعرف على أنها الملكية الخاصة للاقتصاد فحسب ، ولكنها تعرف كأنها ذلك النوع من العلاقة الإنسانية التى يمكن أن تخلقها الملكيه الفردية . فالملكية الخاصة بقدر ما تزيد من الطموح الفردى وتولد الرغبة فى اجتناء الكسب الشخصى ، تحطم تلك الخصائص فى المجتمع الأفريقى والتى هى موضع القدر الكبير من الاعتزاز والتقدير . إلا أنه من الأمور الحيوية أن ندرك أن الاشتراكى الأفريقى يؤكد أن هذا « الاغتراب » ليس مظهراً جوهرياً فحسب من مظاهر المجتمع الرأسمالى ، ولكنه بالمثل شائع فى المجتمع الشيوعى .

وعلى غرار الكثيرين من الإشتراكيين اليوتوبيين ، يشعر الاشتراكيون الأفريقيون فى أعماق نفوسهم بالريبة من ناحية المنظمات الاقتصادية الكبيرة الحديثة . فالتخصص يميل إلى تجزئة العلاقات الإنسانية ويبعد العامل عن الرضاء الشخصى الذى يستشعره من وراء حرفته . وبرغم أن تجربة الشعوب الأفريقية التى خضعت للاستعمار كانت فى جوهرها تجربة الرأسمالية الإدارية ، كان فى إمكان الأفريقيين فى المراحل الأخيرة من العصر الاستعمارى ، أن يروا أن الملكية العامة ولدت نفس الآثار تقريبا ، وهكذا تسفر الملكية العامة والملكية الخاصة عن « الاغتراب » (وإن كانت الملكية الخاصة أوثق ارتباطا بشرور الاستعمار وتعانى فى الوقت نفسه من دافع الربح .. بمعنى أنها قائمة على الكسب الخاص وليس الكسب العام) . ولكن ضرورات التنمية الاقتصادية السريعة تتطلب الوفورات التى تنجم عن كبر حجم المنظمات ، وهذا الصراع بين الأمانى اليوتوبية

وأكفأ استخدام للمواردالنادرة، يشكل ورطة كبرى بالنسبة إلى الاشتراكيين الأفريقيين .

وأخيراً يجب ملاحظة أن للإشتراكية الأفريقية وظيفة بالنسبة إلى الزعماء السياسيين الأفريقيين إذ يجدون أنفسهم متورطين فى الصراع العالمى ، فهى تسمح لهم بأن يتميزوا عن كلا الشرق والغرب ، وتحقق هذا بتحديد دورهم فى الساحة الدولية على أنه دور مستقل . وبهذا تصبح الاشتراكية الأفريقية معادلة للحياد وغير ذلك من الأيديولوجيات التى ترفض السيطرة السياسية من جانب الشرق أو الغرب .

الفصل الأول

اتجاهات اجتماعية أساسية

بقلم
وليم هـ. فريدلاند

لا بد للتحليل الإجتماعي للاشتراكية الأفريقية من دراسة التكوينات والنظم الاجتماعية وآراء المجتمع ، مما يحدد موضوع الفصل الحالى لأنه يستبعد من المناقشة بعض المظاهر الاقتصادية الهامة إلا فيما يتعلق بتأثيرها على الكيان والنظام الاجتماعي ، ولذلك لن يتعرض هذا الفصل لتطورات هامة مثل الملكية العامة فى الاقتصاديات الأفريقية ، وسيقتصر بصفة خاصة على المظاهر الاجتماعية للاشتراكية الأفريقية .

وثمة تحذير آخر يجب ملاحظته ، ذلك أن مظاهر الاشتراكية الأفريقية التي سوف نناقشها لا يمكن اعتبارها أكثر من اتجاهات* ؛ لأنه لم يظهر حتى الآن سوي قليل من النظم تعكس تنظيما اشتراكيا للمجتمع ، بل إن معظم المجتمعات الأفريقية بصفة عامة ما تزال فيها التكوينات الاجتماعية الموروثة عن الماضي الاستعماري ، وإن كانت تغييرات عديدة بدأت تحدث ، كما أخذت تنتشر آراء جديدة عن المستقبل . ولكن إذا كانت هذه التغييرات تدل على أن عدداً من الدول الأفريقية تتطور فى اتجاه اشتراكى ، فانها ما تزال تجريبية إلى حد ما ولم يتضح وضوحا كاملاً . ويهدف هذا الفصل إلى استكشاف هذه الاتجاهات حتي وإن لم تتضح بعد معالم النظم المتطورة التي تتميز بها الإشتراكية .

الاشتراكية الأفريقية : أربعة إتجاهات أساسية

تسود أفريقيا أربعة إتجاهات أساسية تبدو وثيقة الصلة بأى تحليل للاشتراكية . وترجع أهمية هذه الاتجاهات إلى ما يتركز عليها الآن من مناقشات واسعة النطاق ونشاط حافل ، وهى :

---

* عند مناقشة هذه الاتجاهات سوف نضرب معظم الأمثلة من غانا وتنجانيقا لأنها مناطق مألوفة نسبيا وان كانت الاتجاهات المشار اليهـــا تنطبق على كثير من الدول الأخرى .

١ — فكرة الالتزام الاجتماعى بالعمل .

٢ — تحويل نقابات العمال من جماعات استهلاكية إلى جماعات منتجة .

٣ — اتجاه نحو مجتمع غير طبقى أو مجتمع تتضاءل فيه الأنماط الطبقية بقدر الإمكان .

٤ — إتجاه لتطوير مجتمع يمكن أن يتصف بأنه «يرتكز على تنظيم واحد».

وتظهر هذه الاتجاهات على مستويات مختلفة ، فبعضها قطع شوطاً أكبر من غيره فى مجال التنفيذ فى المجتمعات الأفريقية . ورغم تخلف الاتجاهين الأولين فى هذا الصدد ، فانهما على جانب كبير من الأهمية المباشرة، فهما يمثلان فى الواقع حلولاً للأزمات الأولى التى يجابهها الزعماء السياسيون الأفريقيون عندما يأخذون على عاتقهم مهمة التدعيم السياسي والتنمية الاقتصادية بعد تحقيق الاستقلال ، وفى هذه المجالات يشتد النشاط وتكثر المناقشات .

أما الاتجاه الثالث ، وهو السير نحو مجتمع غير طبقى أو تتضاءل فيه الطبقية، فهو أكثر غموضاً وأقل أهمية وإن كان يمثل هدفاً يسعى نحوه كثير من الزعماء الأفريقيين ، كما تبذل جهود كبيرة لوضع أيديولوجية تتضمنه .

وكذلك الاتجاه الرابع نحو مجتمع أسميته مجتمعاً يرتكز على تنظيم واحد ، يعتبر أقل الاتجاهات الأربعة وضوحاً وأكثرها إبهاماً . والواقع أنه لا تظهر معالمه إلا بدراسة الاتجاهات الثلاثة الأوضح منه، ولكنه إذا كان أقل الاتجاهات وضوحاً ، فلعله أكثرها أهمية .

الالتزام الاجتماعى بالعمل

من المبادىء الشائعة فى أفريقيا المستقلة الآن فكرة الالتزام الاجتماعى بالعمل ، وأساس الفكرة أن على الرجال إلتزاماً بأن يعملوا من أجل زيادة الكيان المادى للمجتمع ، فالطفيلية والبطالة مثلا يعتبران من الخطايا الاجتماعية .

وإذا كان اهتمام الزعماء موجهاً نحو زيادة الإنتاج فى بلادهم ، فان الزعماء الأفريقيين المختلفين يناقشون مسألة الالتزام بالعمل من زوايا مختلفة . فكوامى نكروما الذى يمثل أحد هذه الاتجاهات يرى أن الدولة أخذت على عاتقها حل المشكلات الاقتصادية الأساسية للعمال ، وأن عليهم تبعاً لذلك مسئوليات تجاه الدولة ، أو كما قال فى إحدى خطبه بعد أن ذكر المزايا العديدة التى يحصل عليها العمال فى غانا : « إذا كنا نفعل كل هذه الأشياء لكى نوفر للعمال الراحة والرضاء ، فاننا نتوقع فى مقابل ذلك الولاء والعمل الشاق لبناء غانا . وفى بلادنا التى نعيد بناءها لن يكون لدينا مجال للعمال الكسالى أو العناصر النقابية الهدامة ، ويجب أن نكون على استعداد لبذل التضحيات من أجل الأهداف الكبرى التى نتطلع إليها » .

وتبرز فكرة الالتزام بالعمل بطرق أخرى منها على سبيل المثال الجدل الذى يدور فى معارضة الطفيلية . ولكن الطفيلية لم تعرَّف تعريفاً صحيحاً بحيث يتأكد ما إذا كان «الطفيليون» رأسماليين (بالمعنى الماركسى أى ملوك وسائل الانتاج) أو مزارعين يعيشون على إنتاجهم ولا يرغبون فى زيادته . أما التعريف الماركسى الدقيق للطفيلية وإن لم ينطو على فائدة كبيرة ، (والذى عرف البورجوازيين — ملاك وسائل الانتاج — بأنهم طفيليون) فنادراً ما يستخدم استخداماً واضحاً يتسم بالوعى والإدراك . فما تزال المشروعات الخاصة تحتل

مكانة هامة فى اقتصاديات معظم الدول الأفريقية . ولا تتعرض لهجوم شامل إلا من جانب عدد قليل من الزعماء الأفريقيين ، وعلى أية حال فان كثيراً من الحملات ضد الطفيلية تحمل فى ثناياها طابعاً قوياً من العداء للرأسمالية .

وكثيراً ما توجه الحملات على الطفيلية ضد بعض عناصر المجتمع الأفريقى التى يمكنها زيادة الانتاج ولكنها تحجم عن ذلك ، فان فكرة العمل التى درج معظم الأفريقيين على اعتناقها تناسب تجميع رأس المال ، ولذا فان الزعماء الذين يعنون ببدء عملية التنمية الاقتصادية أو رفع مستوى معيشة شعوبهم يهجمون باستمرار التقاعس عن العمـــــل ، فكثيراً ما يشترك الزعماء فى تحمسهم فى القيام بأعمال يدوية فى مشروعات التنمية الخاصة بالجماعة لكى يثبتوا أنه لا يعيب امرء أن تتسخ يداه .

وعند التنديد بالطفيليين يكثر ترديد الفكرة القائلة بأن الالتزام بالعمل مسألة تقليدية . فجوليوس نيوريرى مثلا يقول . . « كان كل فرد عاملا فى المجتمع الأفريقى التقليدى ، وعندما أقول إن كل فرد كان عاملا فاننى لا أستخدم لفظ « عامل » لمجرد أنه نقيض للفظ « أجير » ، بل لأنه نقيض أيضاً « للمتكاسل أو الكسول » . إن من يتحدثون منا عن أسلوب الحياة الأفريقى ويفخرون بتأكيد تقليد الكرم ، يحسنون صنعاً لو أنهم تذكروا المثل السواحلى القائل استضف ضيفك لمدة يومين وفى اليوم الثالث أعطه فأسا ! » . والمرجح أن يطلب الضيف بنفسه الفأس قبل أن يضطر مضيفه لأن يعطيها له لأنه كان يعرف ما ينتظر منه عمله وخجلا منه من أن يركن طويلا إلى الكسل »

وعلى الرغم من أن الدكتور نيوريرى قد أصاب بتشديده على المسئوليات التقليدية فى المشاركة فى إنتاج الطعام ، فان هذا المجال ينطوى على تأكيد ربما

يكون غير صحيح ، فان الأهمية القصوى للعمل التي تؤكدها خطب الكثيرين من الزعماء الأفريقيين تتعارض مع الفكرة الأفريقية التقليدية عن العمل التى ربما كانت أقرب إلى فكرة الإغريق الذين كانوا يعتبرون العمل شراً لا بد منه من أجل البقاء وليس كالتزام إجتماعى . وشبيه بذلك إلى حد ما أن مجتمعات الغرب التى تعتنق الاخلاقيات اليهودية — المسيحية لم تكن حتى عهد قريب تنظر إلى العمل بتقدير كبير ، وكذلك كانت معظم المجتمعات الأفريقية التى تقوم اقتصادياتها على إنتاج وسائل العيش ولم تكن تعتبر العمل التزاما أدبيا ، وفضلا عن ذلك فان ما يبذله الزعماء الأفريقيون من جهود مضنية من أجل زيادة الإنتاج إنما يوحى باعتقادهم أن الآراء التقليدية عن العمل لا تشجع على تجميع رأس المال .

وليس الالتزام بالعمل فكرة إشتراكية خالصة بطبيعة الحال ، وهو ما أشار إليه ويبر Weber فى الأخلاق البروتستانتية» The Protestant Ethic ولكننا أطلقنا عليها صفة الاشتراكية الكلاسيكية التى تؤمن بأن استغلال الإنسان للإنسان أمر لا يمكن الدفاع عنه وأن جميع الناس بالتالى عليهم إلتزام بالعمل ، وفى هـــذا الصدد يختلف الالتزام الاشتراكى بالعمل عن مثيله فى الأخلاق البروتستانتية حيث يعتبر الالتزام بالعمل مسألة شخصية ، كما أن النجاح فى تجميع رأس المال تأكيد للمرء بأنه ممن اصطفاهم الرب . والسبب الثانى أن العمل أصبح منهجاً هاماً فى المجتمعات الشيوعية حيث يعتبر إلتزاما أخلاقياً وقانونياً . وفضلا عن ذلك فقـــد ابتدعت المجتمعات الاشتراكية والشبيهة بالاشتراكية أنظمة للضرائب تهدف للحيلولة دون استمرار الثروة من جيل إلى جيل ، وبذلك تفرض إلتزاماً بالعمل . وعلى هـذا يمكن اعتبار الالتزام الاجتماعى بالعمل أحد الملامح البارزة للاشتراكية الأفريقية .

ويجرى تنفيذ الالتزام بالعمل فى أفريقيا عن طريق الدعاية أساساً ، دون

أن تبذل جهود كبيرة لجعله إلتزاماً قانونياً ، وإن كان الزعماء السياسيون يتطرقون فى خطبهم إلى هذا الموضوع باستمرار ، كما يوجه جانب كبير من نشاط تنمية الجماعة فى الأقاليم البريطانية السابقة و « الاستثمار البشرى » فى الأقاليم الفرنسية السابقة ، لانشاء جهاز تنظيمى لحض الناس على العمل . وفى هذه الحالات يعرف العمل فى نطاق الجماعة فى مشروعات معينة مثل إنشاء الطرق وبناء المدارس ، وليس بمعنى الالتزام الأعم بالعمل من أجل المجتمع . وإذا كان العمل قد عرف فى هذه الحالات بأنه إلتزام اختيارى تجاه الجماعة ، فان بعض الدلائل تشير إلى توقيع عقوبات شديدة غير رسمية على من يرفضون المساهمة بعملهم فى مشروعات الجماعة .

وصفوة القول إنه إذا كان قد تحقق قدر كبير من تنمية الجماعة و « الاستثمار البشرى » ، فان الأهالى بصفة عامة لم يكتسبوا بعد عادات العمل النظامية اللازمة لتنمية إقتصادية سريعة .

تحويل النقابات إلى منظمات إنتاجيه

كان لمعظم النقابات فى القارة الافريقية أهميتها أثناء الكفاح من أجل الاستقلال . فرغم أن عدداً كبيراً منها كان ذا توجيه اقتصادى ، فان المهام السياسية التى قامت بها كانت دائماً على جانب كبير من الأهمية . وعلى الرغم أيضا من نشأة هذه النقابات على غرار الأنماط الغربية ، فان نشاطها الاستهلاكى فى الفترة الأولى من قيامها جعل منها جزءاً من الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار والسيطرة الأجنبية . ونعنى بالنشاط بالاستهلاكى أن النقابات الافريقية ، مثل النقابات فى الغرب ، أصبحت تعنى أساسا بزيادة مقدرة أعضائها على الاستهلاك عن طريق رفع مستوى معيشتهم . وتلاءم هذا النشاط الاستهلاكى مع الحركة

السياسية المناهضة للاستعمار ملاءمة تامة لأن معظم أصحاب الأعمال كانوا يعتبرون من المستغلين الأجانب المرتبطين بالسلطة الاستعمارية .

ومع تحقيق الاستقلال حدث تحول ملحوظ فى اتجاه هـذه النقابات التى أصبحت إنتاجية طواعية وإختياراً أو بغير إختيار. كما يجرى الآن تحويلها تدريجياً إلى أدوات لزيادة إنتاج العمال وإنتاجيتهم .

وفى بعض الحالات بدت عملية إعادة توجيه النقابات نحو النشاط الانتاجى اختيارية ونابعة من داخل النقابات نفسها فى الظاهر ، ومن هنا نجد جون تيتجاه John Tettegah سكرتير عام مؤتمر نقابات العمال فى غانا يقول : « إن كفاح العمال لا يتخذ شكلا واحداً دائماً وفى كل مكان . فقد أتى حين من الدهر كان العمال فى نزاعهم مع أصحاب الأعمال يحطمون الآلات ويشعلون النار فى المصانع . ولكننا فى غانا اليوم لا توجد لدينا المصانع التى نحطمها ؛ ومن واجبنا أن نسهم فى إيجادها وأن نتيح العمل لجماهير الشعب » .

وفى حالات أخرى تحولت النقابات إلى الإنتاجية بفعل ضغوط خارجية إلى حـــد كبير . وينطبق هذا على تنجانيقا حيث نشب صراع خطير بين الحكومة والحزب الحاكم والاتحاد الوطنى الأفريقى لتنجانيقا TANU وبين اتحاد عمال تنجانيقا TFL وكان السبب الخفى لهذا الصراع اهتمام حكومة TANU بالحيلولة دون تحول النقابات إلى عبء على التنمية الاقتصادية باستمرارها فى نشاطها الاستهلاكى : وكان نيوريرى هو الذى يحث النقابات على الانتاج خلال ذلك الصراع :فيقول « من أغراض نقابات العمال أن تضمن للعمال نصيباً عادلاً من عائد أرباح عملهم ؛ ولكن النصيب « العادل » يجب أن يكون عادلاً بالنسبة للمجتمع كله ، فاذا كان أكبر مما تستطيع البلاد توفيره دون أن تضطر للمساس بأقسام أخرى من المجتمع ؛

فليس بنصيب عادل» . وإن زعماء النقابات وأتباعها — طالما أنهم اشتراكيون حقيقيون — ليسوا بحاجة إلى أن ترغمهم الحكومة على تقييد مطالبهم فى نطاق الحدود التى تفرضها إحتياجات المجتمع ككل » .

وتكمن فكرة إقامة مجتمع غير طبقى فى جوهر تحول النقابات نحو الانتاجية وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد ، ومن المهم أن نضع فى اعتبارنا مؤقتاً أن النقابات فى مجتمع غيرطبقى تختلف عن مثيلاتها فى مجتمع طبقى ، ويعتبر كل من نكروما ونيوريرى النقابات جزءاً من الحركة المناهضة للاستعمار . ولقد كان من المفهوم أن تتجه النقابات إلى النشاط الاستهلاكى قبل الاستقلال فى مجتمع طبقى يخضـــع للاستعمار ، وعلى الرغم من استمرار وجود طبقات فى أفريقيا ، فانها تعتبر الآن من مخلفات الماضى ، ولذلك يجب أن يتغير نشاط النقابات بحيث تعكس حقيقة تطور المجتمع الافريقى الظاهر فى طريق اللاطبقية .

ويسير التحول نحو الانتاجية فى أفريقيا على غرار ما حدث فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة الروسية . ففى مؤتمر الحزب الشيوعى لعام ١٩٢١ جرت مناقشات تهدف لاثبات أن النقابات ليست ضرورية للدفاع عن مصالح العمال فى أماكن عملهم فى مجتمع اشتراكى ، وقيل إن الوكالات التى تشرف على العمال (السوفييتات) توجه الدولة ووسائل الانتاج ، ومن ثم فلا حاجة لوجود منظمات مستقلة لحماية العمال ، وبدلاً من ذلك برزت وظيفة جديدة للنقابات فى مجتمع اشتراكى : فقد أصبح من واجبها أن تساعد على زيادة الثروة المادية للمجتمع .

ويجرى الآن تطبيق الفكرة السوفيتية على نطاق واسع* ، وهذا الاتجاه

* دون أن تنسب الى الروس .

مستمد من الاعتقاد بأنه طالما أن المجتمع الافريقى غير طبقى أصلا ، وأن الحزب يمثل مصالح الأمة ، فان النقابات يجب أن تهتم أساساً بزيادة الانتاج بدلا من المطالبة بتحقيق مستويات معيشية مرتفعة على الدوام لأعضائها .

وقد تم تحول نقابات العمال من « الاستهلاكية إلى الانتاجية » على أساس قانونى متين يعكس الالتزام الاجتماعى بالعمل ، ويظهر هذا الأساس القانونى أوضح ما يكون فى غانا وتنجانيقا حيث بسطت الحكومة والأحزاب السياسية الحاكمة سيطرتها على النقابات . ففى غانا صدر قانون يفرض على مؤتمر نقابات عمال غانا GTUC «تشكيلا جديداً» يضع السلطة فى أيدى المؤتمر بدلا من النقابات ، وتنفيذاً للادماج ألغيت عضوية النقابات التى لم تندمج وفقا للقواعد الموضوعة . وقد أضعف التشكيل الجديد للمؤتمر GTUC من النقابات وركز السلطة فى أيدى المؤتمر . وفى نفس الوقت يسيطر حزب مؤتمر الشعب Convention People's Party على مؤتمر النقابات بوسائل غير رسمية وبذلك أخضع نشاط النقابات فى غانا لاشراف الحزب الحاكم بوسائل قانونية وغير رسمية* .

ويمكن أن نلمس هذا التحول فى وظائف النقابات فى التغير الذى طرأ على نشاطها ، فقد اتجهت النقابات إلى الحد من الاضرابات وأولت اهتمامها للنشاط الانتاجى ، وعندما فرض نكروما الادخار الاجبارى فى عام ١٩٦٠ وأضرب عمال السكك الحديدية احتجاجا ، لم يهب مؤتمر النقابات GTUC لمعارضة الادخار الاجبارى أو للدفاع عن زعماء الاضراب الذين وضعوا فى السجن .

مجتمع غير طبقى أو تتضاءل فيه الطبقية :

والمنهج الثالث السائد فى التفكير الاشتراكى الافريقى هو النفور من المجتمع

---

* والتغييرات التى أدخلت على النظام النقابى فى تنجانيقا سوف تحقق نفس النتائج التى تحققت فى غانا .

الطبقي ، إذ ينظر كثير من الزعماء الافريقيين باستهجان إلى الطبقات الاجتماعية التي يعتبرونها مستوردة من أوربا ، وفي اعتقادهم أن المجتمع في العهد التقليدي السابق على الاتصال بأوربا كان غير طبقي ، أو كما قال نيو بولد سنغور : « لا توجد طبقات في مجتمعنا » وإن كان في مناقشته لمشكلات الدول الافريقية المستقلة التي ما تزال النقابات فيها تطالب بمستوى أعلى من المعيشة ، يلاحظ أن « التحليل يكشف عن اتجاه معين — حركة حقيقية — لتكوين طبقات » . والمقصود بذلك أن الهوة بين مستوى معيشة العمال الذين يشملهم تنظيم نقابي وباقي السكان قد اختل توازنها بدرجة جعلت « أفراد البروليتاريا لا يستحقون هذا اللقب بالضرورة» . وبالمثل ذكر هوفويه بوانيي أن «الصراع الطبقي الذي يعتبر أساس الشيوعية ، ليس له معنى في مجتمع غير طبقي» . واتخذ من ذلك سببا للانفصال عن الشيوعيين .

ويظهر النفور من صراع المجتمع أيضاً في دوائر نقابات العمال . فعندما أنشىء الاتحاد العام للعمال الافريقيين في عام ١٩٥٦ أصدر قراراً بتبني فكرة المادية الجدلية ولكنه « رفض الصراع الطبقي بسبب تماثل الأحوال المعيشية للجماعات الاجتماعية الافريقية وعدم انقسامها إلى طبقات متصارعة » . ليس معنى هذا الادعاء بأن الأفريقيين لا يرون الطبقات في مجتمعهم ، فالواقع أنهم يحسون وجودها في بعض الأوقات ، ولكنهم يعتبرونها شذوذاً لا يقاس عليه ، نشأ نتيجة الغزو والقهر في العادة ، ويرون المجتمع الأفريقي الوطني الأصيل متجانساً اقتصادياً وغير طبقي .

ولكن لا يؤمن كل الزعماء الافريقيين بتجانس المجتمع قبل الاتصال بأوربا ، فبعضهم يعترفون بوجود طبقات في المجتمع التقليدي ولكنهم يسوقون تفسيرات اشتراكية لوظائفه .

« لقد كان كل فرد يعمل فى المجتمع الأفريقى التقليدى ، ولم تكن هناك وسيلة أخرى لكسب العيش أمام الجماعة ، وحتى الشخص الطاعن فى السن الذى كان يبدو أنه يتمتع بحياته دون أن يؤدى عملاً ، وأن الآخرين يعملون من أجله ، كان فى الواقع يعمل بجد طوال حياته الأولى ، أما الثروة التى يبدو أنه يمتلكها الآن فليست له شخصياً ، وإنما هى ملكه فقط باعتباره الشخص الأكبر سناً فى الجماعة التى أنتجتها ، فهو حارس عليها ، والثروة فى حد ذاتها لا تضفى عليه هيبة أوسلطان ، فهو يحظى باحترام الشباب لأنه يكبرهم سناً ولأنه خدم الجماعة فترة أطول » .

وهكذا كان يُنظر إلى المجتمع فى الماضى على أنه غير طبقى أصلاً ، ويعتبر هذا الرأى أساس الفكرة عن المجتمع الأفريقى الناهض والتى تؤمن أساساً بضرورة عدم وجود طبقات فى المجتمع الأفريقى ، أما إذا كان لا بد من وجودها فيجب أن يكون عددها صغيراً وأن تكون الفوارق بينها أقل ما يمكن .

« إن الاشتراكى الحقيقى يجب ألا يستغل إخوانه ، فاذا كان فى نية أفراد إحدى الجماعات فى مجتمعنا الاحتجاج بأنهم يجب أن يحصلوا على نصيب أكبر من أرباح صناعتهم يزيد عن حاجتهم الفعلية لأنه تصادف أنهم يسهمون فى الدخل القومى بنصيب أكبر مما تسهم به غيرهم من الجماعات الأخرى ، وإذا أصروا على هذا المطلب على الرغم من أنه سوف يعنى تقليل ما تسهم به جماعتهم فى الدخل العام مما يقلل من معدل الاستفادة للجماعة كلها ، ففى هذه الحالة فان تلك الجماعة تستغل(أو تحاول أن تستغل) إخوانها من البشر ، وتكشف بذلك عن عقلية رأسمالية . فلا بد من وجود جماعات معينة تسهم أكثر من غيرها فى دخل الأمة بحكم القيمة السوقية للصناعة التى تشتغل بها ، ولكن الجماعات الأخرى ربما تنتج فى الواقع سلعاً وخدمات لا تقل قيمتها الحقيقية

أو قد تزيد ، برغم افتقارها إلى مثل هذه القيمة المرتفعة المصطنعة ، ونضرب مثلاً لذلك أن الطعام الذى ينتجه الفلاح له قيمة اجتماعية أكبر من الماس الذى يستخرج فى موادوى Mwadui ولكن بوسع عمال المناجم فى تلك المنطقة الادعاء — ولهم الحق — بأن عملهم يجلب للجماعة أرباحاً مالية أكبر مما يحققه الفلاحون . ولكن إذا استطردوا من ذلك إلى المطالبة بأن يحصلوا تبعاً لذلك على معظم الربح الإضافى ، وأن لا ينفق أى جزء منه فى مساعدة الفلاحين ، فإنهم يصبحون رأسماليين كامنين فى قرارة نفوسهم .

وأعرب ليوبولد سنغور عن رأى مماثل عندما ووجه بمطالبة مستخدمى الحكومة فى السنغال بزيادة أجورهم : « إن الاعتراض الرئيسى ينشأ من عقد مقارنة بين مستوى معيشة سكان المدن — مستخدمى الحكومة والعمال — ومستوى معيشة الفلاحين الذين يمثلون أكثر من ٩٠ ٪ من عدد السكان . ولا يمكن أن يكون من المصلحة العامة زيادة التباين بين مستوى معيشة الطبقات التى تمر الآن بمرحلة التكوين » .

كذلك حذر الدكتور نيوريرى من أخطار تكوين طبقات فى قوله : «عندما يحالف النجاح القومية ، ستتضاءل فرص استمرار الأوربيين والأسيويين فى التمتع بمركز دائم فى بلادنا فى الوقت الذى سوف تزداد فيه احتمالات تحول الأفريقيين المتعلمين إلى طبقة ممتازة جديدة ، ولكن ذلك لن يظهر بوضوح طالما أن الأوربيين والأسيويين يفوقون الأفريقيين فى الثراء الفاحش . إن المستغل الأفريقى المحتمل يمكن أن يتنكر فى زى مصلح اجتماعى كبير بتركيزه الهجوم على امتياز الأوربيين والأسيويين ، وقبل أن نتعرف نحن على الموقف سنجد أن الطبقة الممتازة التى تسير فى طريق الزوال الآن قد استبدلت بطبقة ممتازة دائمة من المتعلمين الأفريقيين » .

وتعتبر حكومة «تانو» التعاونيات بديلاً عن الوسطاء الأسيويين إستناداً إلى أن العاملين فيها لن تتاح لهم الفرصة لكى يشكلوا من أنفسهم طبقة متوسطة. لكن لا تعتبر نشأة التعاونيات خطوة معادية للأسيويين فالغرض منها إنشاء مؤسسات قادرة على تكوين رأس المال دون خلق نظام طبقى جديد. وهذا المثل الذى تضربه تنجانيقا يصدق على دول أفريقية أخرى، فالموقف البارز الذى يشترك فيه كثير من الزعماء الأفريقيين هو معاداة تكوين طبقات اجتماعية ووضع أيديولوجية تنفر من تكوين الطبقات.

إن فكرة انعدام الطبقات فى المجتمع أو تضاؤلها تثير قدراً كبيراً من التوتر فى الدول الافريقية الحديثة، ويرجع أصل المشكلة بطبيعة الحال إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية للجماعات المختلفة، وهو أيضا سبب المهاترات التى تصدر من الزعماء السياسيين والنقابيين ضد بعضهم البعض.

والواضح أن مشكلة الفوارق فى الدخل لها أهميتها لأسباب سياسية، أولها أنه إذا حصل العمال على مزايا وأجور مرتفعة باطراد، فسوف تترتب آثار خطيرة على تجميع رأس المال وعلى مستوى معيشة باقى السكان، ولذا فان الزعماء السياسيين لم يجانبوا الصواب فى محاولتهم التحكم فى الأجور. والسبب الثانى أن الفوارق المتزايدة بين مستوى معيشة سكان الحضر والريف تزيد من سرعة الهجرة إلى المدن التى تنوء من قبل بمشكلات البطالة، ولا ريب أن وجود أعداد كبيرة من المتعطلين فى متناول تأثير الزعماء الدهماويين (الديماجوجيين) يسبب أزمة للمسئولين عن الأمن والنظام، ومن هنا ندرك السبب الذى يجعل بعض الزعماء من أمثال سنغور ونيوريرى يقلقون بسبب التباين فى مستويات المعيشة، ولكن يجب أن يلاحظ أن الأدلة التى تساق هجوما على استمرار هذا التباين يعبر عنها بلغة المساواة الاقتصادية والاشتراكية.

وبرغم معاداة الايديولوجيات لتكوين الطبقات ، يمكن الاشارة فى هذا الصدد إلى عدد من الاتجاهات تسود بين من يتددون بتكوين الطبقات . ففى غانا حيث تتردد لغة الاشتراكية على ألسنة زعماء حزب مؤتمر الشعب ، لم يمنع ذلك بعض الزعماء من تكديس الثروات الشخصية وبناء القصور . وأوضح مثل لذلك السرير الذهبي الذى اشترته مسز كريبو ايدوسي .

وحتى فى الحالات التى يتوفر فيها قدر أكبر من التعفف ، يبدو من السذاجة إلى حد ما أن نتوقع من أولئك الذين يتمتعون بنفوذ اقتصادى وسياسى أن يرضوا بمساواتهم بمن ليس لهم نفوذ فى الحصول على الثروة المادية . ومن الطريف فى هذا الصدد أن نرى فى القارة الأفريقية نفس الخلط فى تعريف الطبقات الاجتماعية السائد فى الاتحاد السوفييتى . وكثيراً ما تتردد الحجة القائلة بأن المجتمع الافريقى سيكون غير طبقى لأن الدولة سوف تتملك وسائل الانتاج فى واقع الأمر . أما عن استمرار وجود طبقات داخل المجتمع وامتيازات تثير الحسد بين الطبقات ، فهذا مالا يقره أحد ، فحتى فى الاتحاد السوفييتى الذى يعتبر نظريا « أكثر الدول اشتراكية » ، توجد تناقضات هائلة فى أسلوب معيشة رئيس الوزراء وأستاذ الجامعة والعامل الماهر والكناس . وإذا كانت اشتراكية الاتحاد السوفييتى قضت على الملكية الخاصة كعامل له أهميته ، فان الجماعات ذات النفوذ تحصل على أنصبة من المزايا المادية أكبر مما يحصل عليه من يعوزهم النفوذ ، ولذلك يبدو لكاتب هذا الفصل أن « استغلال الانسان لأخيه الانسان » ما يزال مستمراً . ومن الصحيح حقا أن تكديس الممتلكات المادية من جيل للجيل التالى قد تضاءل إلى حد ما ، طالما أنه من الصعب تجميع ممتلكات شخصية إنتاجية ؛ ولكن يمكن للأبناء أن يرثوا الممتلكات غير الانتاجية مثل الأموال والمساكن ، ولكنهم لا يرثون الممتلكات الانتاجية أو « وسائل الانتاج » مثل المصانع والآلات . ويمتاز المجتمع السوفييتى بأنه ديناميكى

نسبيا بسبب سهولة نظام التعليم فيه . وعلى ذلك تتميز الاشتراكية السوفيتية بتقسيم اجتماعى كبير على الرغم من أن الملكية الخاصه للممتلكات فيه ليست بذات بال .

ولا بد أن ننظر بشىء من الشك إلى استطاعة الافريقيين خلق مجتمع تضاءل أو تنعدم فيه الطبقية . لان حالة التخلف التى تتصف بها معظم الاقتصاديات الافريقية تجعل الحاجة ماسة إلى وجود طبقات ، ونظراً لنقص الأيدى العاملة المدربة فلابد للدول الافريقية من الاستمرار فى دفع أجور مرتفعة للمهارات اللازمة للتنمية الاقتصادية ، وعلى الرغم من ازدياد عدد الوطنيين الذين يتدربون لكى يحلوا محل الأجانب فيجب ألا نتوقع منهم أن يقللوا من المطالبة بالأجور التى يجب دفعها نظير أعمالهم ، فالأيدى العاملة المدربة تجد أمامها سوقا عالمية مفتوحة ، وكما تبين فى دول أخرى تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية ، إذا لم يجــــد الأشخاص الموهوبون أسلوب الحياة المناسب فى أوطانهم ، فانهم يدركون أن مهاراتهم موضع تقدير كبير فى الخارج .

وبذلك نخلص إلى هذه النتيجة : وهى أن الأدلة التى تساق بصدد الحديث عن إمكان قيام مجتمع غير طبقى أو تتضاءل فيه الفوارق الطبقية ، يمكن أن تمثل تبريراً أيديولوجيا لاحتكار جماعات ذات نفوذ للثروة المادية . ويذكرنى هذا بما شاهدته فى أحد الاجتماعات منذ بضعة أعوام من حنق بعض النقابيين والاشتراكيين عندما صبوا جام غضبهم على أحد زعماء النقابات الاشتراكيين لأنه كان يمتلك سيارة فولكس فاجن ، ثم غادروا الاجتماع بعد أن أظهروا تمسكهم الشديد بالمثل الاخلاقية ليستقلوا سياراتهم المرسيدس التى يتولى قيادة كل منها سائق خاص ، أما

السبب فى التفرقة بين الحالتين فيرجع إلى أن هذه السيارات ليست ملكا خاصاً لهم، ولكنها ملك النقابات التى تدفع أيضاً أجور السائقين .

إن الايديولوجيات يمكن أن تكون مبرراً لممارسة السلطة والسيطرة الفعلية على الثروة المادية ، ولكن إذا كانت الأدلة على قيام مجتمع غير طبقى قد تمثل فى أفريقيا التبرير الذاتى لصفوة السياسيين ، فلا يجب أن تفسر على أنها مجرد ألفاظ ليس لها مغزى كبير فى الواقع، فالايديولوجيات يمكن أن تصبح دليلا للعمل ، والآراء المناسبة يمكن أن تتحول إلى توجيهات للجماهير ؛ ولكن أفريقيا تجتاحها حالة من الفوران الشديد ، بسبب حداثة نظمها التى لم يتحدد شكلها النهائى بعد ـ مما يوجب علينا أن ننظر بحذر إلى أى إدعاء عن وظيفة أيديولوجية المجتمع غير الطبقى .

مجتمعات ترتكز على تنظيم واحد : "Focal Institutional Societies"

المجتمع «المرتكز على تنظيم واحد» مجتمع جمعى يتغلغل فى نظمه ويسودها تنظيم واحد يصبح فى الواقع النظام الذى ترتكز عليه جميع النظم الأخرى ، ولعله يمكن توضيح هذه النظرية بعقد مقارنة بين الأنماط المختلفة للمجتمعات الجمعية والمجتمعات (الجاهلية) البسيطة . فالمجتمعات البسيطة جداً ذات المستويات المنخفضة من الثقافة المادية تحتوى — بالمقارنة مع المجتمعات الحديثة — على جهاز تنظيمى شبيه بنظام القرابة ، ولا توجد بها تنظيمات تتغلغل فى نظام القرابة المتفرد (أى مراتب السن والعلاقات والتجمعات الدينية وغيرها) وعلى ذلك فالمجتمع البسيط الجاهلى الذى يعادل تكوينه الاجتماعى فى واقع الأمر نظام القرابة يمكن أن يتصف بالوحدانية والتفرد .

أما المجتمعات الحديثة المركبة فهى على العكس من ذلك جمعية ، ففيها تتعدد النظم التى تتشابك فيما بينها ، كما يرتبط الناس بنظم كثيرة بالتتابع ، ولكن إذا كانت جميع المجتمعات الحديثة يمكن أن توصف بأنها جمعية ، فان هناك أنواعا مختلفة من الجمعية . فعندما تتوزع السلطة بين التنظيمات المختلفة لكى يهيمن أحد على المجتمع ، يظهر أحد الأشكال الجمعية . وأقترح تسمية هذا النظام « جمعية حقيقية » ، أما عندما يتغلغل نظام واحد مفرد فى جميع النظم الأخرى ويقوض وحدتها واستقلالها الذاتى ويتغلب عليها ، فان هذا يعتبر شكلا جمعيا من نوع آخر ، وسوف نطلق عليه إسم « الجمعية المرتكزة على تنظيم واحد » . ومن أمثلة المجتمعات الجمعية المرتكزة على تنظيم واحد الاتحاد السوفيتى وألمانيا فى عهد هتلر ، ففى كلتا الحالتين توجد أو كانت توجد نظم عديدة يهيمن عليها مركب تنظيمى وحيد . غير أن فكرة النظام الارتكازى لاتعنى شيئا فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتركيز السلطة فى أيدى نخبة ، وعليه فاذا كانت المجتمعات التى ذكرناها على سبيل المثال دكتاتورية إستبدادية ، فليس معنى هذا أن جميع المجتمعات المرتكزة على تنظيم واحد لابد وأن تكون دكتاتورية بالضرورة ، فلا بد من الفصل بين موقع سلطة اتخاذ القرارات وبين ما إذا كان المركب التنظيمى المفرد يتغلب على جميع النظم الأخرى ، إذ يمكن تصور أن مجتمعا ما قد يكون مرتكزاً على تنظيم واحد وديمقراطيا فى نفس الوقت — وأن بدا ذلك بعيد الاحتمال إلى حد ما — ولكن يمكن التفرقة بوضوح بين من يتخذ القرارت فى المجتمع وبين ما إذا كانت النظم يهيمن عليها نظام مفرد .

إن نشاط عدد كبير من الزعماء الافريقيين والآراء السائدة بينهم تشير إلى اتجاه نحو إقامة مجتمع يرتكز على تنظيم مفرد ، فنكروما — مثلا — يعتبر تنظيمات غانه الحديثة مترابطة أحدها بالآخر ارتباطا يكمل بعضها بعضا ، كما يعتبر حزب مؤتمر الشعب الوحدة الارتكازية .* إن من يعارضون الحركة العمالية والحركة التعاونية أو

منظمات الفلاحين إنما يعارضوننى ويعارضون حزب مؤتمر الشعب ، فلا يمكن أن يتشعب الولاء ، وليس من حق أحد أن يسمى نفسه مناضلا حقيقياً من أجل العمال إذا لم يكن أيضاً عضواً أميناً مخلصاً فى حزب مؤتمر الشعب، لأن هذا الحزب هو أساساً التعبير السياسى للحركة النقابية » . وبالمثل يرى نيوريرى النقابات والحزب بمثابة الساقين لجسد واحد (الحركة المناهضة للاستعمار) ولا يمكن الفصل بينهما أصلا : « إذا حاولت أن أمشى من النقطة ا إلى النقطة ب بالمعنى الحرفى لكلمة المشى : فلابد أن تتعاون قدماى لحملى إلى تلك النقطة . بل إننى لست بحاجة إلى الاستعانة بالمنطق ، وكذلك لاداعى لأن أهتم بما إذا كان استقلال قدمى اليمنى أواليسرى سوف ينال منه إحتياجها لتعاون القدم الأخرى ! فإما أن القدمين لى أو لا . فاذا كانا قدماى فعلا فلابد أن يتعاونا ، ومن السخف التفكير فى أى شىء آخر ، ولكن إذا كان لى أن استمر فى مثل هذه السخافة لوهلة فالنتيجة واضحه : فلواقتنعت أى من القدمين بأن التعاون الوثيق مع القدم الأخرى يعتبر نقضا للاستقلال ، فلن تصل أى منهما إلى أى مكان على الاطلاق ! ! وبالمثل إما أن تكون النقابات والمنظمات السياسية شعبتين أو قدمين لحركة وطنية واحدة أو لا تكونان . فاذا كانتا فلن تنشأ عندنا مشكلة بالنسبة لما إذا كان يجب عليهما أو لا يجب التعاون للوصول بالبلاد من النقطة ا إلى النقطة ب ، لأنه لا بد لهما من التعاون » .

وأعرب ليوبولد سنغور عن الفكرة ذاتها فى قوله : « إن موقفنا فى أفريقيا الزنجيه لا يماثل الموقف فى فرنسا حيث يناضل الأفراد الذين يتقاضون مرتبات لكى ينتزعوا من دولة بورجوازية نصيباً أكبر من الدخل القومى ، أما فى أفريقيا فالدولة هى نحن وأنتم ، أو على أقل تقدير فان الحكومات تتألف فى أغلبيتها الساحقة من الافريقيين ومستخدمى الحكومة (هكذا !) . وإن نقابات

العمال ومستخدمى الحكومة بصفة خاصة إنما يناضلون ضد أنفسهم — وهذ تناقض شاذ » .

وأساس القضية أن الشعب يساوى الحزب الذى يساوى النقابات ومنظمات الفلاحين والتعاونيات والأمة . والحزب الواحد هو التنظيم الذى يبرز باعتباره وحدة الارتكاز فى هذا المركب .

وفى البحث الذى عقده كوان عن حزب غينيا الديموقراطى ، نجد تفسيراً واضحاً للنظم وسيطرة الحزب عليها ، فقد بين كيف يسيطر حزب غينيا الديموقراطى على الحكومة ويتغلغل فى كل نواحى الحياة الاجتماعية فى البلاد . فالحزب يعبىء الجماهير على أساس جغرافى عن طريق شبكة من اللجان المحلية فى القرى والمدن . ويتكامل نشاط اللجان المحلية بواسطة تشكيل الحزب . فضلا عن تجانس المشكلات التى تعالجها اللجان . ولا يكتفى الحزب بتنظيم على مستوى جغرافى ، ولكن لديه أيضا عديد من المنظمات الوظيفية : نقابات العمال — الشباب — المرأة — الجيش . وبهذه الطريقة فان كل جماعة منظمة فى البلاد — الجيش ، الشباب ، النساء والعمال — ترتبط إرتباطا مباشراً بالحزب عن طريق اشتراك قادتها فى المكتب السياسى (أكبر هيئات الحزب) .

ويتسم تغلغل النظام الارتكازى فى الاطار التنظيمى القائم بالعداء للنظم المستقلة بذاتها ، ومن أمثلة ذلك عداء الزعماء السياسيين الجدد للقبائل والقبلية . فعلى الرغم من أن الزعماء السياسيين يؤكدون تمسكهم بالتقاليد فى بعض المجالات ، فانهم يكنون عداء شديداً للقبائل . لا شك فى أن القبلية شكل قديم عفا عليه الزمن من التلاحم الاجتماعى ، ولكنها ما تزال رابطة تجذب أعداداً كبيرة من الافريقيين الذين لم يعتادوا الجمعية (المجتمع الجمعى) . ونظراً لأن الارتباط بالنظم التقليدية يعوق إرتباط الأفراد بالدولة القومية الجديدة (عن

طريق الحزب) فان الزعماء السياسيين الجدد يكنمون عداء يكاد يكون ثابتاً للقبلية، ويترتب على ذلك إزدياد اعتماد الأفراد على التنظيم الارتكازى الرئيسى المقرر وتقويض تماسك النظم المنافسة .

أن تكوين مجتمع يرتكز على نظام واحد ينشأ من مقتضيات الحاضر ، كما أن له أصولا تاريخية أيضا ، ففى المحل الأول نجد أن الأفريقيين المنحدرين من مجتمعات تقليدية ألفوا إلى حد كبير فكرة أن المجتمع يجب أن يرتكز على مركب واحد . ورغم أنه كان نظام القرابة فى الماضى ويتحول إلى الحزب السياسى فى الحاضر ، فأنهما إتجاهان متوازيان ولعله يجرى الآن قدر كبير من التحول من نظام القرابة إلى الحزب السياسى. وثانياً أتسمت فترة الاستعمار بميل إلى الحكم المركزى الذى برز كعنصر هام ساد حياة الافريقيين ، وعلى الرغم من أن الحكومات المركزية لم تكن موجودة فى كل مكان ولم تكن لها صلة مباشرة كبيرة بحياة جميع السكان ، فانها كانت مصدراً كبيراً من مصادر السلطة المفردة .

وعلى أية حال فان الاتجاه نحو مجتمع مرتكز على تنظيم واحد له مبرراته فى الحاضر أساساً ، ويرتبط هذا الاتجاه أصلا بالموقف الاقتصادى والسياسى العسير الذى تجد النخبة السياسية نفسها فيه . فعندما يلقون أمامهم قوما ريفيين غير منتجين نسبياً وقوماً حضريين ذوى سطوة كبيرة يطالبون بمزايا اجتماعية باهظة ، تسيطر عليهم رغبة جامحة فى تحضير شعوبهم وتوفير مستوى معيشى لهم يناسب القرن العشرين . ومن السهل اللجوء إلى أدوات الحزب السياسى الجماهيرى الميسرة لتوجيه المجتمع نحو تكوين رأس المال ، ويمكن تقويض النظم المعارضة المنافسة عن طريق التعاون والقهر وتعبئة الجماهير التى تستمر على ولائها للأحزاب التي حققت الاستقلال .

إن الاتجاه نحو هذا المجتمع الجديد ليس وليد إختيار مرسوم بقدر ماهو نتيجة لقرارت عديدة يتخذها الزعماء السياسيون عندما يصارعون مشكلات الاستقلال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة .

اتجاهات غير إشتراكية فى أفريقيا الحديثة

إذا كانت قد بدأت تظهر فى أفريقيا تطورات هامة تتصف بالإشتراكية ، فانه لايسع المراقب إلا أن يعترف بأن التكوينات الاجتماعية القائمة تسير وستظل تسير فى إتجاه مضاد ، ولا يتعارض ذلك مع قول مورس أن تطوراً إقتصاديا هاما سوف يحدث فى المستقبل عن طريق الاستثمار العام* . فاذا كان القطاع العام سوف يستمر بلا شك على ضخامته وأهميته ، فيجب ألا يفسر ذلك على أنه تضمين للاشتراكية ، فلو اقتصر تعريفنا للاشتراكية على عدم وجود ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، فان معظم الدول الافريقية — بما فيها ليبيريا وأثيوبيا — يمكن أن توصف بأنها إشتراكية إلى حد ما ، ولكن العقل ينفر غريزيا من مثل هذا التصور كما ينفر من تقبل الفكرة القائلة بأن روسيا فى عهد ستالين كانت إشتراكية رغم ما كانت تحويه من أكبر معسكرات للاستعباد فى العالم . وإذا كانت الاشتراكية قد عرفت بأنها تعنى القضاء على ملكية بعض الناس لوسائل الانتاج فان الكاتب يرى أن ذلك لا يعدو أن يكون شرطا لازما ولكنه غير كاف لإقامة مجتمع إشتراكى . ويجب أن تتذكر أن مؤسسى الاشتراكية الحديثة ، ماركس وانجلز ، ركزا إهتمامهما على القضاء على الملكية الخاصة لأنهما كانا يعتبرانها الوسيلة التى كانت تسمح باستمرار الاستغلال ، وكان اعتقادهما أن الاستغلال سوف يختفى بانتهاء الملكية الخاصة ، ولكن الواضح أن هذا الاعتقاد خاطىء حيث مايزال الاستغلال موجوداً على نطاق كبير حتى فى الاتحاد السوفيتى نفسه ، برغم القضاء على الملكية الخاصة فيه،

---

* انظر الفصل الثانى « اقتصاديات الاشتراكية الافريقية » .

ولذا فمن رأى الكاتب أنه لا يمكن تعريف الاشتراكية بأنها مجرد إنتهاء الملكية الخاصة فحسب. فلا توجد إشتراكية حيثما يظل البعض يحصلون على امتيازات مادية وغير مادية تثير حسد الآخرين.

لقد ازداد وضوحا الآن أن الاشتراكية لها معان أخرى غير القضاء على الملكية الخاصة.. وإذا كان الاشتراكيون فى أوربا وأمريكا لم يصطدموا بها. فلعل الافريقيين يتولون هذه المهمة. وهذا هو ما يسعى إليه رجال من أمثال نيوريرى، فقوله إن اشتراكية الجماعة كانت موجودة فى المجتمع التقليدى إدعاء صحيح إلى حد كبير يعنى أنه لم تكن هناك تفرقة وظيفية كبيرة و تقسيم واسع النطاق للعمل فى تلك المجتمعات، فالفارق فى الثروة بين أغنى الاغنياء وأشد الناس فقراً كان صغيراً جداً فى كثير من المجتمعات التقليدية. بل إنه فرق ضئيل للغاية إذا قورن بالمجتمع الصناعى الحديث..

ولكن كلما إزداد تعقيد المجتمع، إزداد وضوح التفرقة بين الجماعات الحرفية وجماعات المناصب السكانة الاجتماعية والطبقات. لا يتسع المجال هنا للدخول فى مناقشة حول النظرية الوظيفية لتقسيم المجتمع إلى طبقات. ولكن الحقيقة التاريخية أن المجتمعات — بما فيها المجتمعات التى تصف نفسها بالاشتراكية — فيها طبقات اجتماعية مختلفة. كما أن فيها امتيازات مثيرة للغيرة تفرق بين هذه الطبقات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمهن.

وعندما تتحضر المجتمعات الافريقية سيزداد ظهور اتجاهات الانقسام عندما تتميز الفئات الاجتماعية نتيجة لانتشار تقسيم العمل، ولذلك فحتى لو تمت تنمية جانب كبير من اقتصاديات بلد ما بواسطة القطاع العام، فسوف تظل هناك ناحية غير اشتراكية ستزداد رسوخاً ألا وهى عدم المساواة الاقتصادية.

بين الجماعات المختلفة فى المجتمع الافريقى ، فلم تستفد كل الطبقات من الاستقلال بدرجة متساوية ، وأدى هذا الاختلاف فى المكافأة إلى سخط كبير قد ينعكس أثره فى حدوث تغير تنظيمى .

وكانت الفئة التى نالت أكبر المزايا المادية من الاستقلال جماعة السياسيين وقادة حركة الاستقلال ، فبانتقالهم من أوضاع اقتصادية هزيلة إلى أعلى المناصب فى البرلمانات والحكومات والإدارات ، ارتفع مستوى معيشتهم ارتفاعاً يمكن أن يوصف بأنه مذهل . وعلى العكس كانت الجماعة التى أضيرت أيما ضرر هم الموظفون المدنيون الأفريقيون والصفوة المتعلمة التى رأت المناصب العليا فى المجتمع يشغلها مواطنوهم الذين يقلون عنهم ثقافة وعلما ولكنهم يمتازون بالحنكة السياسية . وظهر استياء الموظفين المدنيين المتزايد فى بلد إثر آخر بطريقة ملحوظة لها مغزاها ، فقد ظل الوضع الاقتصادى لهذه الفئة ثابتاً نوعاً ما فى معظم الحالات ولذلك فرغم أن الاستقلال لم يكلفهم شيئاً ، فان حرمانهم النسبى كان كبيراً ، لأن هذه الفئة كانت تمثل فى الماضى قمة التشكيل الرئيسى فى المجتمع الأفريقى . ولم يكن يعلوهم سوى الأوربيين وغيرهم من الأجانب ، أما الآن فالقمة يحتلها أفريقيون آخرون . ومما يضيف المهانة إلى هذا الجرح ، انهم غير مثقفين نسبياً . وقد أثار هذا الوضع استياء الموظفين المدنيين والمثقفين ، وإذا كانت لم تظهر بعد حركات أو صور للتعبير عن هذا الاستياء ، فليس معنى هذا عدم وجود السخط ، لأن إزاحة هذه الفئة عن مكان الصدارة فى المجتمع الأفريقى يعتبر مصدراً للسخط فى كيان المجتمع .

ولا يقل استياء عن هؤلاء الموظفين المدنيين فئة أعضاء نقابات العمال فى كثير من الدول حتى فى البلاد التى « استولت » أجهزة الحكم فيها على

للمناصب العليا ، فقد كان العمال يتوقعون سلوكا معيناً من زعمائهم ، وعلى الرغم من أن اختيار المناصب العليا تم بواسطة الأحزاب ، فما تزال النقابات تتعرض لضغوط لكي تواصل نشاطها الاستهلاكي الذي كان سبب نشأتها في أفريقيا. وحتى غانا التي تمت السيطرة على زعامة نقاباتها كأروع ما تكون ، ما يزال العمال فيها يتوقعون أن تدافع النقابات عن مستويات معيشتهم ، ويساعد هذا على تفسير السخط الشديد الذي أبداه العمال عند صدور مشروع الادخار الاجبارى في عام ١٩٦١ وما تبع ذلك من اضراب عمال السكك الحديدية الذي انتهى بحبس عدد كبير من زعماء العمال. وفي تنجانيقا أيد فكتور مكيلو رئيس اتحاد عمال تنجانيقا التشريع الذي تبناه حزب تانو والذي قيد سلطة النقابات، وتزعم الحملة ضد النقابات المناوئة للحزب ، ومع ذلك كان مصيره النفي عندما قامت نقابة عمال المزارع التي يرأسها بعدة اضرابات غير رسمية استجابة للضغوط التي تعرضت لها . وهكذا نجد أن آمال العمال ما تزال تشكل ضغطا شديداً على رؤســـاء النقابات وبرغم استمرار تعاون رؤساء النقابات مع الوزارات والسفارات أو تطبيق إجراءات قهرية ، فان النقابيين ما زالوا يمثلون مصدراً شبه مستقل للسلطة في الوقت الحالى ، فالعمال في أفريقيا — شأنهم في ذلك شأن العمال في الولايات المتحدة وفي كثير من الدول الأخرى — يريدون « المزيد » . أما كون اقتصاديات البلاد لا تسمح بتحقيق ذلك ، فهذه الحقيقة تتضاءل أهميتها دائماً بالنسبة لمستوى المعيشة الأفضل الذي ينعم به السياسيون والموظفون المدنيون والأجانب والذي يبدو ماثلا أمام العمال على الدوام .

وهناك جماعات أخرى في المجتمع الافريقي يمكن تحديدها بطريقة مشابهة إلى حدما . ففي عدد من دول الساحل الغربي ظهرت طبقة متوسطة بلغت شأواً

كبيراً فى نموها ، وكان وجود عدد كبير من المديرين الافريقيين بمثابة الأساس لفئة اجتماعية جديدة فى المجتمع لن ينتهى وجودها بمحض اختيارها . وإذا كانت الاشتراكية الأفريقية تعنى أن تكون جميع التجارة الخـــاصة فى أيدى الافريقيين ، فان ذلك سوف يخلق نوعا فريداً من التفاوت ، فحتى فى تنجانيقا يولى حزب تانو ونيوريرى عنـاية كبيرة بالطبقة المتوسطة الوطنية الصغيرة جداً ، واضطروا لاتخاذ إجراء خاص فى عامى ٦٠ ، ١٩٦١ لتثبيت جماعة صغيرة من المديرين الأفريقيين بعد أن شرعوا فى منافسة التجار الأسيويين . بل وأهم من ذلك منافسة اتحاد فكتوريا للجمعيات التعاونيـة الذى يتبناه الحزب ، فقد شعر التجار الأفريقيون أن الحرية معناها أن يحلوا محل الأسيويين فى التجارة ، ولـكن من سوء حظهم أن حزب تانو أراد أن يتم هذا الاستبدال عن طريق التعاونيات . ولا يضير الحزب فى شىء أن تقل الاسعار التى تدفعها التعاونيات للمزارعين عما يدفعه تجار القطاع الخاص نظراً لأن التعاونيات تمثل قوة نافعة لتـكوين رأس المـال ، فلو دفعت أثمان أعلى للفلاحين سيتبدد رأس المـال على السلع الاستهلاكية ، وبذلك توجـد فى تنجانيقا فئتان وجوداً كامنا على الأقل : التجار الذين لديهم استعداد لدفع أثمان أعلى ، والفلاحون الذين يريدون هذه الأثمان المرتفعة .

إن الأعداد الكبيرة من الطلبة الذين يتدربون الآن فى الدول الأجنبية لايمكن أن يتوقعوا أن يكون مستوى معيشتهم عندما يعودون إلى أوطانهم هو نفس مستوى معيشة العمال غير المدربين أو شبه المدربين فى المدن أو عمال الزراعة فى الريف ، وهؤلاء الطلاب العائدون والموظفون المدنيون الحاليون والطبقات المتوسطة الجديدة فى المدن والمزارعون الريفيون عندما يزداد إتجاههم للإنتاج

من أجل الأسواق . كل هؤلاء يشكلون طبقات وجماعات أولية تهتم بتحسين وضعها الاجتماعى .

وهكذا نرى أن جماعات عديدة توجد فعلا فى المجتمع الإفريقى الحديث لكل منها مصالح إقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ، ولكن الاختلافات بينها ما تزال مختفية فى الوقت الحالى بتأثير الاستقلال واستمرار نفوذ أنظمة الحزب الواحد ، ولكن من المشكوك فيه أن تظل هذه الفوارق متوارية إلى الأبد .

وكل ذلك يؤكد الطابع التجريبى الذى تتسم به الاشتراكية الأفريقية ، وكما أن الإشتراكية الافريقية أشبه ما تكون بوعاء أيديولوجى فارغ نسبيا يمكن أن تصب فيه عديد من الآراء المختلفة ، كذلك يمكن أن تكون هذه الأيديولوجية طيعة فى المستقبل بقدر ما كانت فى الماضى القريب — أو الماضى القصير الذى عاشته الإشتراكية الأفريقية.

وإذا كانت قد لوحظت إتجاهات إنقسامية — وهى اتجاهات لا مناص من ظهورها فى المجتمع الجمعى الصناعى الحديث - فان ذلك لا يعنى أن الاشتراكية الأفريقية تقتصر أهميتها على كونها مذهباً أيديولوجياً . فأفريقيا كيان مركب معقد هائل ، كما أن القوى التى تتفاعل فيها لم تكد تتحدد معالمها بعد . وقد انتهى الكفاح من أجل الاستقلال لتوه لكى تبدأ المرحلة التالية الآن . ولا يمكن حتى الآن أن نتكشف ما قد يظهر فى هذه المرحلة لأن الفوران والتجريب فى القارة يبلغ حداً يجعل الاتجاهات تظهر فى نواح عديدة مختلفة . فالجامعة الأفريقية ، وأنظمة الحزب الوحد ـ كلها ليست سوى بعض الاتجاهات

العديدة الظاهرة الآن، ولا يمكن أن يتكهن أحد أى منها سوف يسود وتكون له الأهمية الأولى فى المستقبل ، وإن كان من الضرورى تحليل الاتجاهات التى تنطوى عليها الاشتراكية الافريقية لفهم الأهمية الفطرية لهذه الحركة . وإذا بدا أن الاشتراكية تظهر إلى حد كبير على المستوى الايديولوجى ، فمن المهم أن نتذكر أن الأيديولوجيات أصبحت أدوات لدفع الناس وتحريكهم بمجرد أن يؤمنوا بها . ولذلك من المفيد أن يفهم دارسو أفريقيا الاتجاهات الحالية التى تنطوى عليها الاشتراكية الأفريقية .

الفصل الثانى

اقتصاديات الاشتراكية الأفريقية

بقلم
تشاندلر موريس

إن إحلال صروح اجتماعية واقتصادية حديثة محل ما كان قائماً قبلها، مهمة تواجه جميع البلاد الجديدة فى أفريقية . ويجوز الافتراض - باعتبار هذه نظرية مبدئية يُستند إليها وبسبب انتفاء بيانات صريحة عن الأهداف - أن البلاد التى يحاول قادتها فعلا وبصورة سافرة السير بها فى الطريق إلى الاشتراكية . تهدف إلى شكل من أشكال التنظيم الاقتصادى ، تُستبعد فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، أو يقتصر على نواح محدودة ، بدرجة أكثر أو أقل . من نواحى النشاط ، أو يجرى اخضاعه لطائفة منوعة من القيود والمتطلبات التى يراد بها تحقيق غايات اجتماعية معينة ، ولا يكون فيه على ضوء النتيجة المتوقعة من الترتيبات سالفة الذكر ، غير الحد الأدنى من صراع المصالح الاقتصادية* . وثمة بلاد أخرى إن لم تكن تسعى وراء هذه الأهداف فانها مع ذلك تنتهج سياسة براجماتية أساسها إستخدام المبادرة من جانب الدولة وكذلك المشروع العام ، باعتبارهما بديلاً عن المبادرة الخاصة والمشروع الخاص حيثما لا يتوافر هذان الأخيران . وبهذا فمن المحتمل أن تربط النشاط الاقتصادى بقدر من المشاركة العامة أكبر ومن المشاركة الخاصة أقل أو من المسئولية عن النتائج . مما يتمشي مع المفهوم التقليدى للرأسمالية . وبرغم ما بين هاتين المجموعتين من اختلافات فى الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالمحقق يقيناً أن الاختلافات النهائية بينهما سوف تكون من الاتساع الذي يظهر أن قادتهما والكثير من المراقبين الأجانب يتوقعونه الآن . وفى بعض الحالات ربما يتكشف أن الاختلافات تكمن بصفة رئيسية فى مدى تفضيل القادة للبلاغة الاشتراكية لتبرير تدابير حكومية تشترك حتما فى أشياء كثيرة لأنها تعكس ضرورات ملزمة متشابهة .

---

* حسب تعبير بوتيخين تقول النظرية ان البلاد تحاول جاهدة خلق « الاشتراكية فى افريقية » وليس خلق « اشتراكية أفريقية » . وقد يكون هذا اكثر انطباقا على بعض البلاد مثل غانا وغينيا منه على غيرها مثل السنغال وتنجانيقا .

الهدف الاشتراكي

ونظراً لأن الطريق إلى الاشتراكية في أفريقية لم يحدد تحديداً واضحاً ولا يسهل تتبعه على أي حال. لهذا تواجه البلاد الاشتراكية الأفريقية صعوبتين إحداهما فكرية والأخرى عملية . تعكس الصعوبة الفكرية قدراً معيناً من الغموض أو الاختلاف في تفسير الاشتراكية ، وتنشأ الصعوبة العملية من الحقائق الموضوعية الموجودة الآن والتي سوف تخلقها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي حقائق تعد مسئولة عن قدر من الصراع بين ما يعترف بأنه ضروري أو يعمل على تحقيق النمو وبين ما يجرى تصوره على أنه إشتراكي النزعة . وكلتا الصعوبتين سويا تساعدان على تفسير السبب الذي من أجله غالبا ما تتخذ البلاد الاشتراكية بشكل سافر ، سياسات تفرضها الضرورة ، أو لدفع النمو الاقتصادي ، أكثر مما تتخذها عن اقتناع بأنها مؤدية إلى الاشتراكية .

من الناحية الايديولوجية إختارت البلاد الإفريقية التي نبحث أمرها هنا (أي غانة وغينيا والسنغال وتنجانيقا) طريقاً وسطا في موضع ما بين ما تعده عناصر التطرف في التنظيم الرأسمالي كما تمثلها الولايات المتحدة بصفة رئيسية ، وبين التنظيم الشيوعي كما يمثله الاتحاد السوفيتي بصفة رئيسية . ولكن هذا الطريق الوسط واسع نوعا ، مما سوف يبينه النظر إلى نواح معينة من الاختلاف والتشابه في الجانب الفكري . فقد بدا أحيانا أن السنغال وتنجانيقا تشددان على جوانب من الاتجاهات الاشتراكية باعتبارها ناشئة نشأة طبيعية من النظام الجماعي الافريقي التقليدي ، بينما سارت غانه وغينيا إلى مدى بعيد بدرجة بالغة في محاولتهما خلق أنظمة اشتراكية .

فنيوريري مثلا يبدأ ببيان هام للأهداف مؤكداً فيه أن « الاشتراكية إتجاه للفكر » وتوحي الملاحظات التي أبداها بعد ذلك بأن غرس الاتجاهات السليمة حيث لا وجود لها الآن ، هو المهمة الرئيسية[1] . والمعنى المتضمن في هذا

هو أن الصروح الاشتراكية سوف تنشأ من المثال الاشتراكية . لا العكس . وفى الطرف الأقصى الآخر نلقى سيكو توريه . أصرح الماركسيين بين القادة الأفريقيين ، وهو أيضا مثالى النزعة ، يقول « لقد وضعنا الإنسان على رأس كل شىء » ، ولكن هذا فى نظره باطنة وليس منهجا . فعندما يقول كما يقول الكثيرون غيره من القادة الأفريقيين « لن تكمل ثورتنا السياسية بدون ثورة اقتصادية واجتماعية» فانه يعتزم أن تكون الثورة الثانية أكثر من كونها تحولا من القديم إلى الحديث . سوف تكون كذلك ، ولكن على أن يكون الشكل الحديث اشتراكى الاتجاه وليس رأسماليا . إن الوعظ مهم ولكن التغييرات البنائية جوهرية ويجب مواصلتها بعزم وتصميم . وثمة نظرة مشابهة بصدد الحاجة إلى تغيير فى صرح العلاقات الاقتصادية . يشارك فيها نكروما ولكنها أقل استناداً إلى الجوانب الإنسانية للاشتراكية وأقل اهتماما بالمسائل الخلافية المذهبية . وذلك حين نتأمل تربيته الأنجلو — أمريكية . وبرغم أن قادة السنغال يعترفون بما لمبادىء التنظيم الماركسية من قيمة إلا أنهم أكثر من سيكو توريه تشديداً على المثالية وأقل منه تشديداً على التغيير الثورى . إنهم أقرب من حيث الجوهر إلى نيوريرى وإن لم يكونوا كذلك من ناحية أساليبهم فى التعبير عن أنفسهم وهى أساليب ذات طابع فرنسى مميز لها [٢] .

هذه الصور المتباينة التى تعكس الاختلافات فى تجارب القادة وأمزجتهم الشخصية وفى الظروف المحددة تاريخياً والتى يجب أن يتكيفوا حتى يتلاءموا معها ، نقول إن هذه الصور المتباينة لها دلالتها أصلاً لسببين. فهى أولاً تدل على نظرات مختلفة بشأن طبيعة الاشتراكية وطريق الوصول إليها . إذ يبدو أن بعض القادة ينظرون إلى الاشتراكية على أنها مجرد طراز إنسانى الاتجاه من التنمية الاقتصادية ، بينما يعتقد الآخرون أن هذا المظهر الإنسانى النزعة سوف يضيع إذا كانت الاعتبارات المتصلة بالكسب الشخصى هى التى توجه عمليات الإنتاج والتوزيع ، وسوف تضيع بالقدر الذى يتم به التوجيه المشار إليه . وهم يوحون

أيضاً بأنه سوف تكون هناك إختلافات فى السياسات ، أو حتى حين تبدو هذه السياسات متشابهة فسوف يجرى تنفيذها بدرجة متفاوتة من الحدة والأثر .

مقارنة السياسات الاقتصادية :

ومما يساعد على توضيح مدى نواحى الاختلاف بين البلاد أنه ما من بلد منها يقبل أن يتخذ من الاتحاد السوفيتى نموذجا أو أن يسير أو يعد الخطة حاليا للسير فى طريق إلى الاشتراكية ، « شمولى » وواضح المعالم . قد لا يكون هذا فى البلاد التى تتولى أمرها قيادة ماركسية ، إلا تنازلا للحقيقة مآله الزوال ، وتسليما بوجود نقص فى الكادرات المدربة والقادرة من الناحية الفنية على تخطيط وتشغيل إقتصاد لا تبقى فيه فى أيدى النشاط الخاص وسائل كبرى للإنتاج . ولكن يبدو من المحتمل أن هذا يعكس أيضا تأثير القيم الغربية التى جرى التشبع بها عن طريق الممالك البريطانية والفرنسية ، ويعكس نتيجة لذلك عزوفا عن تحمل التكاليف البشرية المبدئية التى يظهر — كما تبين التجربة الروسية — أنها تصحب الجهود التى تبذل من أجل تحقيق إنشاء إشتراكى كامل خلال جيل واحد[٣] . وحتى يوغوسلافيا لم تكن موضع القبول كنموذج بالنسبة إلى محمدو ضيا الذى كان من قبل السياسى الاقتصادى الرئيسى ورئيس الوزراء فى السنغال . فعلى إثر زيارة إلى البلاد الاسكندناوية أعرب عن تفضيله لنوع المجتمع القائم فيها[٤] . ذلك أنه مما يستحق الإشارة إليه تلك الملاحظة الملهمة التى أبداها المرحوم د . ك . شيسيزا من أنه ليس من المحتمل أن تتخذ الرأسمالية أو الشيوعية بصورتهما الخالصة فى أفريقيا حيث «الاتجاه هو نحو أسلوب براجماتى يستبعد من النظامين ما لا صلة له بالأمر ويتضمن أفضل ما يشتملان عليه» . ولكن إزاء الافتقار إلى نموذج واضح فسوف تتفاوت حتما المعايير التى يقاس بها ما هو « أفضل » وتقاس بها السياسات التى سوف تعقب ذلك .

وثمة خط سياسة ثان يعتبر نتيجة مترتبة على الخط الأول ، ذلك أن جميع

البلاد ترى إعطاء دور ما للمشروع الخاص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً ، على الأقل طالما يتمشى مسلكه مع أهداف هذه البلاد . فالبرنامج الذى وضعه حزب مؤتمـــر الشعب فى غانا عام ١٩٦٢ ومشروع السنوات السبع للتنمية عندها[٦١] ، كلاهما يعلنان أهداف الاشتراكية ولكنهما لا يتصوران إستيلاء عاما على النشاط الاقتصادى من جانب الدولة . وبدلاً من هذا فإن الإشتراكية سوف تتحقق عن طريق التوسيع المطرد للقطاع العام والتعاونى . ويبدو أن هذا يعنى فى حده الأدنى أن الفلاحين والمشتغلين بالتجارة والصناعة من أبناء البلاد سوف يسمح لهم بالقيام بوظيفتهم بوجه عام كما كان شأنهم من قبل ، وأن رأس المال الأجنبى والمشروع الأجنبى سوف يجرى تقبلهما باعتبارهما أثراً تفرضه الضرورة . والواقع أن جميع البلاد الاشتراكية وجدت من مقتضيات الضرورة لا أن تقبل رأس المال الأجنبى الخاص (والمعونة من الحكومات الرأسمالية) فحسب بل ورحبت به . لقد بكرت غانا والسنغال بأن أعلنتا أنهما ضد التأميم كسياسة عامة ، وقصدتا (أو قررتا) أن يكون هذا تطمينا للرأسماليين الأجانب. ويبدو بعد تقلبات تعرضت لها سياسة غانا ، أنها استقرت بصدور قانون الاستثمار فى أبريل من عام ١٩٦٣ . ووجدت غينيا من الضرورى أن تتخذ خطوات مشابهة. هذه البيانات الموضحة للسياسة أعقبها (فى أبريل ١٩٦٢) سن تشريع للاستثمار ويظهر أن التأكيد الذى سبق أن قدمته غينيا بعدم تأميم عملية فريا Fria لم يعتبر ضمانا عاما ، وربما كان لتأميم مرفقين كبيرين من مرافق المنافع العامة فى أوائل عام ١٩٦١ وتأميم جميع المصارف وشركات التأمين الخاصة، تأثيراً باعثاً على الخوف رؤى من الضرورى مقاومته. وفى عام ١٩٦٢، اعترف المستر كاواوا (رئيس الوزراء آنذاك) أن تنجانيقا سوف تحتاج بالتأكيد إلى الاستثمار الخارجى، وأضاف أن حكومته بصدد اتخاذ خطوات نشيطة لاجتذابه ، وبعد ذلك بحوالى العام صدر قانون (حماية) الاستثمارات الأجنبية . ولكن الترحيب بالمشروع الأجنبى ليس معناه سياسة الحرية الاقتصادية فى أى من هذه البلدان فقد فرضت القيود أحيانا

على حرية نقل الأرباح مع اشتراط إعادة استثمار جزء من الباقى فى البلد المضيف، واحتفظ صراحة أو ضمنا بحق التأميم مع نوع من النص على التعويض [٨] .

وثالثا عرفت (أو سوف يجرى تعريف) المجالات التى يسمح فيها للمشروع الخاص بمزاولة نشاطه، برغم تفاوت التعاريف من حيث مداها ودقتها ، كما أنها تتغير أحيانا . فبالإضافة إلى التأميمات التى سلف ذكرها أدخلت غينيا فى زمن مبكر جميع التجارة الخارجية وتجارة الجملة الداخلية فى القطاع العام وخلقت مجالا لتجارة التجزئة بقصد المنافسة فى القطاع الخاص . ولكن أغلقت معظم الأخيرة فى أواخر عام ١٩٦٣ وأباح القانون قدراً صغيراً من الاستيراد للقطاع الخاص . وشدد مؤتمر اقتصادى على توسيع نطاق القطاع الخاص [٩] . وأورد مشروع التنمية الثانى بغانا ثلاث فئات من الصناعات : الأولى وتشمل النقل والمواصلات ، والطاقة . والمشروعات المائية . وتصدير الكاكاو ، وهذه كلها احتفظ بها للملكية العامة . وكانت الفئة الثانية مجموعة محدودة إلى درجة كبيرة وفيها تشترك الحكومة مع رأس المال الخاص . أما الثالثة فأطلقت فيها الحرية لرأس المال الخاص بشرط اتباع قواعد معينة [١٠] إن مشروع السنوات السبع الأول لا يرسم صورة مثل هذا التقسيم إلى قطاعات ولكنه يقرر أنه « خلال الانتقال إلى شكل اشتراكى من المجتمع سوف يظل اقتصاد البلد اقتصاداً مختلطاً يكون فيه لكل من المشروع العمومى والمشروع الخاص دور يسهم به ، مشروع ومعترف به وهام جداً » (١١) . وطبقا لما يراه سنجور سوف يكون للسنغال قطاع اشتراكى الصبغة وهو قطاع الزراعة . وقطاع مختلط يضم المنافع العمومية بصفة رئيسية ، وقطاع حر يضم المصارف والتجارة والصناعة (١٢) . وعند دفع هذا الكتاب إلى المطبعة رددت روايات موثوق بها أن مشروع السنوات الخمس للتنمية فى تنجانيقا — وهو أول مشروع يوضع تحت رعاية الوزارة الجديدة لتخطيط التنمية — سوف يحدد مجال الاستثمار العام المخطط فى طراز من النشاطات جرى العرف بأن يزاولها القطاع الخاص ، ويحدد المجالات التى تترك للمبادأة الخاصة .

رابعاً فان الحرية الممنوحة للمشروع الخاص محدودة عن طريق تعريف مستويات السلوك التي يجب أتباعها كشرط للسماح له بالعمل . وكان مشروع التنمية الثاني فى غانة صريحا واضحا إذ قال :

« فى المرحلة الحالية من تنمية غانة لاتكمن مصلحتنا الكبرى فى الاحتفاظ ببعض صناعات معينة تتولاها الحكومة ، ولكنها تكمن فى التأكد من أن جميع الصناعات ، سواء كانت خاصة أو حكومية ، تراعى قواعد معينة . وهذه القواعد هى : الاعتراف بنقابات العمال ، تدريب الغانيين على المناصب الرئيسية ، استخدام الغانيين فى المراكز الرئيسية حيثمايكون هذا ممكنا من الناحية العملية ، وتنمية استخدام الخامات المحلية حيثما أمكن ذلك .

إن نصوص مشروع السنوات السبع وقانون الاستثمار لعام ١٩٦٣ فى غانة أقل صراحة ولكنها تتمشى مع هذه القواعد . أن سنجور الذى قال إن رأس المال الخاص لن يكون موضع الازدراء وإنما سيسعون وراءه . قد ذكر على وجه التخصيص أن القطاع الحر سوف « يوجه صوب أهداف الخطة ، وسوف يخضع للرقابة إلى حد معين » عن طريق منح المزايا الضريبية للمشروعات الخاصة . « ومقابل هذا فسوف يتوقع من رأس المال فى هذا القطاع أن يتقبل التشريع الإجتماعى، بل وأن يتعاون فى بناء الصرح السفلى الاجتماعى » (١٤) . وتحدث سيكوتوريه عن الضرورة التى تفرض على رجال الأعمال فى الميدان الخاص أن يدركوا أن الحركة العمالية ليست حركة سرية ، وأن يعنوا بمستقبل البلاد (١٥). وحاولت تنجانيقا إغراء رجال الأعمال الخاصة بأن يوفروا ظروف عمل أفضل، وعلاقات عمل متحسنة، وفرصا أوسع للتدريب والترقية ، ولكنها تفكر على غير رضاء ذاتى فى إصدار التشريع إذا لم تسر طواعية وبسرعة أكبر عملية قلب السياسات التى تميز بها العصر السابق على الإستقلال ، إن أيًا من هذه القيود المراد فرضها على المشروع الخاص ، ليس إشتراكى الطابع بوجه خاص إلا إذا

كنا نفسر كل تحول عن الحرية الإقتصادية بمعناها الدقيق ، على أنه خطوة نحو الإشتراكية . أجل ، أنها تبدو لا تزيد إلا قليلا على كونها تحذيراً لعالم الأعمال بأن يتقبل مبادىء للسلوك شبيهة بالتي تطورت فى الغرب إلا أن فى الإمكان تفسيرها أيضاً على أنها خطوات تكتيكية ، إن لم تكن إشتراكية الطابع . تعتبر جوهرية بالنسبة إلى تطبيق إستراتيجية إشتراكية لا تحيد عن طريقها ، وذلك فى ظل ظروف مقيدة(*) .

خامساً يظهر أن النية على الأقل فى بعض البلاد ، تتجه إلى تجديد الزراعة دون تغيير الأساس الجماعى الذى تقوم عليه ملكية الأرض . وذلك حيث لا يزال هذا الأساس موجوداً . معنى هذا أن يظل الفلاح يتولى بصفته الفردية زراعة الأرض التى ليس له الحق فى نقل ملكيتها إليه ، وفى هذا يقول نيوريرى « لا يجب أن نرفض . . . الملكية الفردية للأرض » وأن نعود إلى العرف الأفريقى التقليدى «حيث للمرء الحق فى الأرض إذا إستخدمها »(**) ، كذلك

● مثل هذه الاستراتيجية اشد وضوحا فى غانة . فمشروع السنوات السبع للتنمية تدعو الى أن يتحقق فى النهاية تنظيم اشتراكى للاقتصاد عن طريق الاستثمار الحكومى « الانتاجى » وذلك « الى أن تكون الدولة مسيطرة على النصيب الغالب من الاقتصاد فى نهاية الفترة الانتقالية (٢٠ سنة) » (ص ٢) . وهناك الآن كادر عام من المشروعات الحكومية فى قطاعات المصارف ، الصناعة التحويلية ، الانشاء ، الزراعة ، صيد الاسماك ، الغابات ، التعدين والقوة الكهربائية . وقد حقق بعضها ربحا الآن . أ نظر أيضا مختلف الاشارات الواردة فيما بعد ، الى خطاب نكروما فى ١١ مارس ١٩٦٤ وهو يقدم المشروع الى البرلمان .

●● نيوريرى « أوجاما ». كان الحق فى الارض كامنا فيما مضى فى الزعيم الذى يحتفظ بها نيابة عن القوم ويوزعها طبقا للحاجة . والآن فالحق هو للدولة ، وتقوم السلطات المحلية بالوظيفة التى كان يضطلع بها الزعيم . ومنح حقوق حيازة للافراد مسموح به ويتطلب اداء ايجار للدولة .

ترسم صورة دور هام تضطلع به التعاونيات الزراعية ، لا فى تنجانيقا فحسب بل وفى البلاد الثلاثة الأخرى . لقد قررت غانة فى ١٩٦٢ — ٦٣ تجربة مزارع الدولة ، وتوجد منها الآن حوالى مائة مزرعـــــة يشرف السوفييت على أربع منها (١٦) .

وأخيراً قد نلاحظ تناقضا معيناً فى اتجاهات القادة الاشتراكيين الأفريقيين إزاء العمل . فمن جهة تعتبر نقابات العمال طليعة الاشتراكية ، ومن جهة أخرى يعتبر من المشكلات إتجاه العمال إلى التشديد على مصالحهم الاقتصادية الضيقة . ففى غينيا وغانة عوملت بعنف الاضرابات التى كان الدافع عليها إقتصاديا أوالتى كانت (كما أدعى أحيانا) تحركها دوافع سياسية تحت تأثير خارجى ، واتخذت إجراءات تأديبية مماثلة ضد زعيم نقابى بتنجانيقا فى أوائل أيام الجمهورية (١٧). ويحث سنجور النقابات على أن تكون أكثر اندماجا فى الإطار القومى (١٨)، كما أن نيوريرى الذى ربما يدرك أن الحركة العمالية المنظمة أقدر بوجه خاص على كسب مزايا إقتصادية، يدعو الأجراء، فضلا عن الفلاحين والطلبة والقادة ، « كلهم » ، إلى أن يتأكدوا « ألا يضيع الاتجاه الاشتراكى للفكر عن طريق مغريات الكسب الشخصي . . . أو عن طريق ما يغرى بالنظر إلى خير الجماعة كلها على أنه . . ثانوي . . . بالنسبة إلى مصالح مجموعتنا المعينة » (١٩) وفى فبراير من عام ١٩٦٤ وفى أعقاب محاولة فاشلة فى نوفمبر ١٩٦٣ لادماج «العمل والحكومة » تكون « اتحاد قومى » تحت الرعاية الرسمية (٢٠) .

من السابق للأوان جداً عن طريق فحص السياسات والانجازات ، أن نعين مبلغ ما يكمن من المادة الاشتراكية وراء بلاغة القادة الاشتراكيين الأفريقيين. أما أن هناك بعضاً منها وبخاصة فى غينيا وغانه ، فأمر لا يمكن أن يكون موضع شك كثير . ولـكن الكثير من السياسات التى انتهجت ليست إشتراكية بصورة

مميزة . وليس فى الامكان التنبؤ بأن الطرق التى جرى السير فيها سوف تؤدى فى مجموعها بالتأكيد إلى صورة المجتمع تعتبر عموما إشتراكية الطابع .

ليس معنى هذا أن نقول أن البلاغة الاشتراكية غير ذات معنى أو عقيمة. فمن الحاجات الكبرى التى تستشعرها البلاد الآخذة فى الانتقال إلى العصر الحديث. التضامن ، أى الاحساس بالجماعة وما يترتب عليه من إستعداد لإخضاع المصالح الخاصة لمصالح المجتمع ككل . أن القومية وبنت عمتها الجامعة الافريقية. تساعدان على خلق التضامن ، ولكنه تضامن من نوع متخصص ومحدود ، أو غامض ومبهم . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فالإحساس بالجماعة الذى تنميه البلاغة الاشتراكية . يتصل على وجه التخصيص بحاجات البلاد الآخذة بأسباب النمو .

والاشتراكية إذ تركز الاهتمام على العلاقات الاقتصادية ، وعلاقات الناس بالثروة ، وعلاقة الإنسان بالانسان فى المحتوى الاقتصادى ، لديها الكثير مما تقوله والذى يعظم الظن بأنه ذو أهمية بالنسبة إلى عمليات التنمية الاقتصادية. إن عمليات التنمية هى بمعنى أساسى عوامل تؤدى إلى الانقسام، وتتضمن تمييزاً وظيفياً وبنائياً من النوع الذى أوجزت وصفه عبارة آدم سميث بأنه تقسيم العمل . وبذلك ، ولهذا السبب ، هناك اتجاه إلى ما دعاه ماركس العزل . وإلى ما تتطابق معه من الحاجة إلى تطور أجهزة تعمل على تحقيق الاندماج والتكامل (٢١) . من الصعب القول بمدى عظم الحاجة وأعظم وسيلة فعالية لمواجهتها . ولست أعتقد أن أحداً حاول التعرف على التأثير الكلى الناجم من العزل وقياسه . أو التأثير الناجم من مختلف ضروب العلاج التى ابتدعها الناس لتحقيق الاندماج والتكامل (مثل النقابات العمالية) . والواقع أن أمثال هذه الاعتبارات هى موضع التجاهل فى النظرية الاقتصادية التقليدية حيث يبدو العمل كسلعة يمكن التصرف فيها بحرية ، أى مجرد أداة فى أيدى المديرين والمنظمين ممن تحركهم دوافع

(مناسبة) ، ويجب احترام حاجتهم إلى الربح بوصفه حافزاً على الاضطلاع بوظيفتهم ، وهو الاحترام الذى لابد منه إذا أريد للنمو أن يواصل سيره ، ولكن أساليبهم ليست موضع الخلاف . لكن البديهة واحترام البشر يوحيان بأنه يجب أيضاً إحترام الدوافع التى تحرك العمل ، وأن يوجه الاهتمام إلى العامل باعتباره شخصاً . وبخلاف هذا فان إستخدامه لتلك الاداة التى يلجأ إليها باعتبارها الحل الأخير ، وهى الامتناع عن بذل الجهد ، قد يكون له تأثير هام على الانتاجية وهو ما يفترض أنه فعله فى الكثير من المواقف . إن الاشتراكية بما تضعه من تأكيد على حاجات الانسان أكثر منه على حقوق الملكية ، وما تضعه من تأكيد على التعاون بدلاً من المنافسة ، لهى دعوة إنسانية يأمل دعاتها أنها سوف تحد من ميل العمل إلى الانغماس فى المواجهة .

أما أن هذا هو الأمل الذى يساور القادة الاشتراكيين الافريقيين فواضح من الكثير من تصريحاتهم (أنظر مثلا الفصل الذى كتبه وليم هـ . فريدلاند فى هذا المجلد) . ويجرى الظن بأنه إذا زودت الجماهير بأحساس المشاركة فى جهد يبذل لتجديد الاقتصاد من أجل الخير المشترك ، فان الاشتراكية سوف تحارب الإحساس الذى عاليا ما يساور العمال فى المجتمعات القائمة على المشروع الحر ، بأنهم موضع الاستغلال لمنفعة الغير . إن الصفوات الافريقية وهى على بينة من مظاهر التصنيع الأقل مذاقاً ، فى أوربا والولايات المتحدة ، والتى برزت هى نفسها من مجتمع تقليدى أعد بنيانه بقصد الإبقاء على العلاقات الانسانية وتجميدها أكثر مما أعد لتوجيه البيئة من أجل زيادة الانتاج ، هذه الصفوات تدرك ما تنطوى عليه المنافسة بوصفها عاملا منظما للنشاط الاقتصادى ، من اتجاهات إلى إحداث الانقسام ، وراحت تبحث عن الوسائل التى تخفف من الصراعات بين المصالح حول التوزيع .

أن اهتمام الاشتراكية الأولى بهذه المشكلة ، وقدرتها الكافية على تعبئة الجهد التعاونى ، تقول إنه لهذين السببين تماما لقيت استجابة واسعة فى البيئة الأفريقية المناسبة لها . ومع هذا ، فإن المغالاة فى وضع التأكيد على الواقع الاشتراكى أكثر من وضعه على البلاغة ، قد يؤخر التنمية على الأقل لفترة من الزمن ، وذلك عن طريق إبعاد المنظمين . فاذا أريد من هؤلاء أن يؤدوا وظيفتهم أداء فعالاً ، فلا يمكن مواجهة القطاع الخاص بالتأميم المبكر . كذلك لا يمكن تحويل رؤساء المشروعات الخاصة الصغيرة تحويلا بالجملة إلى مديرى مشروعات حكومية كبيرة تفرض سلطانها ولا تسيرها الاعتبارات الشخصية . وهكذا فللبلاغة بعض المزايا فى الواقع خلال فترة الانتقال . أجل ، إن للبلاغة الاشتراكية نوعا من الحقيقة خاصا بها ، نظراً لأنها قد تمهد الطريق إلى التنمية الاقتصادية بينما تشير إلى الطريق المؤدى إلى الاشتراكية فى نهاية الأمر (٢٣) .

ولذلك حتى إذا كانت البلاغة الاشتراكية لا تشكل مقدمة لإقامة تنظيم اشتراكى للمجتمع ، فانها قد تقدم مساهمة هامة فى تحقيق التجديد . ولذلك يجب تفسير الاشتراكية فى أفريقية على أنها ، على الأقل بصفة جزئية ، جهداً فى كسب التأييد لسياسات تدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدماً ، سواء كانت هذه السياسات تعمل أو لا تعمل على إضفاء التنظيم الاشتراكى باطراد على عمليات الإنتاج والتوزيع .

عقبات فى طريق تحقيق الاشتراكية :

أما الطرق التى سوف يجرى السير فيها ، وإلى أين تؤدى ، فلا تتوقف إلا بصفة جزئية على التصورات والسياسات التى جرى بحثها حتى الآن . إن النتيجة سوف تتوقف إلى حد بالغ على الظروف التى ورثتها البلاد وبخاصة درجة تأصل

الأشكال التجارية وغيرها التي اتخذها المشروع الوطني خلال العصر الاستعماري . بل ويمكن القول إلى حد أكبر أن النتيجة سوف تعينها قوى جديدة تولدها عمليات النمو والتنميه خلال العقود الكثيرة الأولى من عهد الاستقلال . فبرغم الاختلافات في الظروف المبدئية ، سوف تواجه هذه القوى الحيوية جميع البلاد الاشتراكية الأفريقية بعدد من الصراعات والمشكلات المتشابهة إلى حد بعيد ، يحتمل أن يكون لها تأثير بالغ على نجاح هذه البلاد في خلق تنظيم اشتراكي للنشاط الاقتصادي . سوف أناقش أربعة من هذه المجالات التي يحتمل أن يحدث فيها الصراع ، وهي المجالات التي تدور حول رأس المال والمشروع الخاصين الأجنبيين ، ورأس المال والمشروع الخاصين الوطنيين ونقابات العمال ، والزراعة .

وقبل أن نتحدث عن مجالات المشكلات الأربعة هذه من المهم أن ندرك أن الصراع في كل حالة ينبثق من الاختلاف بين المنطق الكامن في شكل اشتراكي حقا من المجتمع ، توحي تصريحات القادة بأنه مرغوب فيه ، وبين المنطق الذي تعمل وفقا له المجموعات الاقتصادية في المجتمعات التي تقوم على المشروع الخاص . إن الاشتراكية في صورتها الفكرية المثالية شكل تعاوني ترى فيه وظائف الأفراد والمجموعات تسهم إسهاماً مباشراً في رفاهية الجميع ، ولا تسهم في تحقيق الرفاهية الخاصة إلا بشكل غير مباشر — وليس العكس كما هو الشأن في ظل المشروع الخاص التنافسي . فالأخير ، برغم ما يتعرض له من عثرات ، يكافيء من يبتدعون النشاطات الاقتصادية والمستحدثات، عن طريق منحهم نصيباً من الزيادة الناتجة في الإنتاج ، يتحدد بصورة تنافسية بوجه عام ، كما يفترض المشروع الخاص أن المجتمع ككل يستفيد لأن هذا النصيب لن يستنفد الزيادة . وتفترض الاشتراكية أنه إذا كان الكل يسعون إلى تحقيق الخير للجميع ، بدلاً من تحقيق رفاهيتهم الخاصة فان المنافع الناتجة إذا قسمت وفق

المبادىء القائمة على المساواة بدرجة أكثر أو أقل ، سوف تكفى للحث على مواصلة الجهد الإنتاجى . وبهذا فنى الاشتراكية كما يجرى تصورها . لا وجود لصراع بين المصالح الاقتصادية ، أو لنضال تنافسى يشنه إنسان ضد إنسان أو قطاع ضد آخر . قد توجد مشكلات ، ولكنها مع هذا تنشأ عن سبب يختلف عن التنافس الاقتصادى الراسخ . فالمجتمع متكامل من الناحية الاقتصادية إذا شئنا استخدام تعبير محبب إلى النفوس ، أى أنه نظام تعاونى يخلو من الطبقات الاقتصادية التى يسود بينها العداء ، وهو شكل النظام الاجتماعى الذى غالبا ما يؤكد القادة الاشتراكيون الأفريقيون أنه الشكل التقليدى للمجتمع الأفريقى وتتميز به على الأقل القطاعات الريفية فى بلادهم اليوم (٢٣) .

فاذا افترضنا أن شكلا متكاملا نسبياً من النظام التعاونى هو ما يرغب قادة أفريقية الاشتراكيون فى خلقه ، وجب التسليم بأن المواصفات البنائية لمثل هذا المجتمع ليست محددة بدرجة طيبة . إن الملكية العامة لوسائل الانتاج هى المعيار التقليدى . ولكن عند ما يتأمل المرء يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى ، إذا شئنا عقد مقارنة واحدة فقط ، تظهر أن الملكية العامة يمكن أن تتخذ صوراً متباينة . وأكثر من هذا فالاشتراكية لا تعقب التأميم حتما ، ونزع الملكية ليس بالوسيلة الوحيدة لوضع الملكيه الخاصة تحت الرقابة الاجتماعية . وحيث يتعلق الأمر بالزراعة ، جرت تجربة أشكال اشتراكية ، ولكن النجاحات البارزة كانت قليلة ويعتبر مشروع الجزيرة من الأمثلة النادرة ، ولذلك لا يدل الطابع الاشتراكى أو حتى الماركسي ، على شكل معين من التنظيم الاجتماعى يتجه نحوه ، وعلى كل مجموعة من القادة أن تصارع هذه المشكلة وفق شروطها هى . وبقدر ما لم يتم هذا فسوف يكون هناك إتجاه إلى الحديث عن أهداف عريضة مثل التكامل ، وإلى التشديد على تفادى أخطاء الغير فنجد ضيا مثلا يؤكد أن تنمية شىء هى أكثر من مجرد نموه ، وبذلك لا يكفى أن نستبدل صروحا

عتيقة بصروح تمثل اقتصاداً تجاريا ورأسماليا . . أو تستبدل . . . تكنيكات بدائية بأخرى متقدمة . فمن الضرورى بالنسبة إلى التعديلات التى تتناول البنيان . . . أن تترجم إلى تكامل حقيقى بين الاقتصاد القومى ومختلف صفوف السكان » (٢٤) . وتعبر كتابات نيوريرى وسنجور وغيرهما عن مشاعر مشابهة .

ولكن التطلع إلى يوتوبيا شىء ، وإعداد برنامج مناسب للرحلة شىء آخر تماما . ففى العرض الخاص الذى قدمناه عن المعالم الرئيسية للسياسة الاقتصادية ، رأينا أن رأس المال الخاص ، من أجنبى ووطنى ، يتعين أن يكون موضع القبول ، بل والترحيب والتشجيع . كذلك يجرى إرساء قواعد القطاعين العام والمختلط ، وتتخذ التدابير على الأقل فى غانا وغينيا وتنجانيقا ، للمشاركة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص فى صناعات معينة : ولاحظنا أيضا أن ثمة موافقة على قيام النقابات العمالية . وشاهدنا أنه يراد إدامة زراعة الفلاحين وربما أيضا الحيازة الجماعية للأرض ، بينما يجرى تجديد التكنولوجيا أو إضفاء العنصر التجارى على الإنتاج والتوزيع بالمساعدة - كقاعدة — من جانب التعاونيات . إن السؤال ينصب على ما إذا كانت الأنظمة التى سوف تتشكل فى ظل التوجيه من جانب هذه السياسات ، تسفر عن مجتمعات تتفق مع الصورة الاشتراكية بأى معنى جوهرى له مغزاه .

وحتى إذا اعترفنا بأن الاشتراكية فى أفريقية غالبا ما تعنى « المجتمع المختلط » ، فثمة مجال واسع للتباين فى المزيج ، ومن التهور أن نحاول فى الورطة الحالية التنبؤ بالمزيج النهائى . وبوجه خاص لن يكون ثمة مبرر للافتراض بأن وضع بطاقة اشتراكية يكفى لتعيين النتيجة مسبقا . وفى الفقرات التالية سوف أعرض بعض الأفكار المتعلقة بالعقبات التى يحتمل مواجهتها ، مع إدراكى

فى الوقت نفسه أننى إذ أفعل هذا قد أبالغ فى المشكلات وأقلل من قوة القوى التى تشجع التنمية وفق الخطوط الاشتراكية ، وهى قوى سياسية إلى حد كبير وبالتالى يمكن أن تكون لها أهمية تتخطى غيرها . ربما لا يلزم القول بأنى لا أعنى بغير المؤثرات الداخلية ، وبذا أتجنب التورط فى الآثار الناجمة من السباق بين الشرق والغرب على كسب ولاء الأفريقيين ، وإن كانت هذه قد تصبح عاملا محددا لمستقبل أفريقية .

نبحث أولاً حالة المشروع الخاص ورأس المال الخاص المحلى والأجنبى كليهما . لا يكاد يستطيع المرء أن يشك فى صحة الحكم على وجود حاجة إليهما إذا أريد تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادى . ولكن الاشتراكيين التقليديين ، سواء أكانوا ماركسيين أم لم يكونوا ، يرون تباينا بين هذا التنازل للرأسمالية وبين هدف التنمية وفق خطوط اشتراكية : ومن جهة أخرى يبدو أن للاشتراكيين الأفريقيين وجهة نظر مختلفة . فسنجور يشير إلى ما يدعوه شيئاً « شبيها » بتناقض ، ولكنه « سطحى فقط » على ما يؤكد ويمكن فضه ، إن كان له وجود حقاً (٢٥) . غير أنه لا يفسر هذه الأحكام المبنية على التفاؤل ولا يبررها . ونكروما أكثر وضوحا وصراحة ، ففى خطاب ألقاه فى حفل عشاء أقيم لرجال الأعمال فى أوائل عام ١٩٦٣ . عبر عن الاعتقاد بأن « أفكارنا عن الاشتراكية يمكن أن تتعايش مع المشروع الخاص » ، ولكنه شدد على المشكلة المتعلقة بكيفية السماح باستثمار رأس المال الخاص مع المحافظة فى الوقت نفسه على قدر كاف من الرقابة لمنع الاستغلال الذى لا موجب له « والمحافظة على » النزاهة والسيادة دون شل الروابط الاقتصادية أو السياسية بأى بلد أو كتلة أو نظام » (٢٦) .

لن أحاول استعراض الحجج المؤيدة أو المعارضة بشأن اتفاق الملكية الخاصة

مع مختلف مفاهيم الاشتراكية ، لأن مثل هذه المحاولة سوف تغوص بنا فى مياه عميقة رسمت مواقعها بصورة ناقصة ، ولكنى أود أن ألاحظ متناقضين يمكن أن ينشئا ، أولهما أن تنمية المشروع الخاص الأجنبى قد تمثل بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الاشتراكية تهديداً هو دون ما تشكله بالنسبة إليها تنمية المشروع المحلى ، وثانيهما أن سياسة أفرقة africanization المشروعات الأجنبية وإن كانت مهمة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية ، قد تكون عائقاً أكثر منها عوناً لتطور الاشتراكية » .

وينشأ التناقض الأول من نقد أساسى موجه إلى المشروعات الأجنبية كما كانت تعمل فى المجتمعات السابقة على المجتمعات الحديثة ، من ناحية أنها غالباً ما تميل إلى أن يكون اتجاهها إلى الخارج أكثر منه إلى الداخل ، وبذلك تشكل بؤراً اقتصادية واجتماعية أجنبية فى داخل الاقتصاد . وهذه طريقة أخرى للقول بأن المشروعات الأجنبية أخفقت فى الاندماج الوثيق فى بنيان المجتمع المضيف . وبقدر ما يظل الحال على ما كان عليه ، وهو ما قد يكون بوجه خاص فى الصناعات الاستخراجية التى لها أهمية رئيسية فى أفريقية ، فسوف يكون هناك القليلون من رجال الأعمال أو السياسيين الوطنيين ، إن كان لهم وجود ، فى العقد التالى ممن ارتفعوا إلى مدارج الثراء على فتات المشروع الأجنبى ، والذين بالتالى قد ينبضون للدفاع عنه ضد التأميم فى نهاية الأمر . إلى هذا الحد ، سوف يكون الطريق إلى الاشتراكية أسهل . وهذا يفترض أيضا وجود عدد قليل من الرأسماليين وملاك الأراضى المحليين الأثرياء الذين يمارسون سلطة سياسية ونفوذاً سياسيا لهما أهميتهما . فلو وجدت مجموعة كهذه أو سمح لها بالنشوء ، فقد يصوغ المديرون الأجانب الذين مآلهم الزوال ، صلات اجتماعية واقتصادية فعالة بين المشروعات الأجنبية والمشروعات التى تمثل السلطة المحلية ، وغالبا ما حدث

هذا فى أمريكا اللاتينية ويفسر بصفة جزئية صعوبة إحداث التغيير الاجتماعى هناك. لكن النمط لا يكاد أن يكون قد ظهر فى أفريقية على الإطلاق، ومن المؤكد أن تتخذ البلاد الاشتراكية الأفريقية الحيطة دونه . مثال ذلك أنه فى الخطاب الذي ألقاه نكروما فى ١١ مارس من عام ١٩٦٤ ، قال إن الغانيين لن يسمح لهم بشراء الأسهم فى المشروعات المملوكة للأجانب ، وبهذا يمكن لرأس المال الأجنبى أن يمارس نشاطه فى هذه البلاد دون أن يخلق طبقة أو مجموعة محلية لها مصلحة راسخة فى إدامة الملكية الأجنبية .

ليس هذا صحيحا بالنسبة إلى رأس المال والمشروع الخاصين المحليين ، لأنهم بحكم تعريفهما ، لا يستطيعان أن يقدما مساهمة جوهرية فى النمو الاقتصادى دون أن يخلقا مجموعة أو طبقة ذات مصلحة راسخة فى الابقاء على امتيازاتها . وفضلا عن هذا ، وكما سبق أن لاحظنا، فمثل هذه الطبقة قد تتحالف مع المشروع الأجنبى . أما أن قطاعا خاصا وطنيا يمكن تنظيمه على النهج الاشتراكى فى نهاية الأمر . وكيف يتم هذا الأمر إن حدث ، فمسألة تتطلب قدراً بالغاً من إعمال الفكر ومن المهارة السياسية . إن المبالغة فى التطبيق الاشتراكى الآن لا تشجع تقديم هذه المعونة للنمو ، كما أن المبالغة فى انتهاج سياسة الحرية الاقتصادية (الاقتصاد المرسل) تجعل التحويل الاشتراكى أمراً عسيراً فى النهاية . ومرة أخرى تقول إن غانا على بينة من المشكلة ، ففى خطاب نكروما الذى سلفت الإشارة إليه ، قال إن التقدم نحو الاشتراكية سوف يعرقله تشجيع الرأسمالية الغانية . إلا أنه اعترف بأن ضروب المبادأة من جانب صغار المنظمين مفيدة . ولذا وعد بتشجيعهم ، ولكن مع فرض القيود على حجم مشروعاتهم ، وأشار على وجه التخصيص إلى أن « المشروعات الغانية ... المبنية على طراز ... الاستغلال الاستعمارى » لن تتاح لها فرص الحصول على الائتمان المصرفى .

والتناقض الثانى نتيجة مترتبـــة على الأول ، ذلك أنه إذا تمت أفرقة المستويات العليا فى المشروعات الأجنبية ، فقد يخلق هذا مجموعة أو طبقة قادرة ومتعالمة لها مصلحة راسخة معادية للاشتراكية . إن إرجاء الأفرقة استناداً إلى هذا السبب ، أمر لا يمكن التفكير فيه ، وبهذا فان المشكلة تتمثل فى أفرقة المشروع الأجنبى دون خلق طبقة من المديرين ذات اتجاه رأسمالى . فاذا تمكنت البلاد الاشتراكية الأفريقية من التخلص من هذا ، وهو أمر مشكوك فيه بالتأكيد ، فقد يؤدى بها إلى الإصرار على اشتراك الحكومة فى جميع المشروعات التى تدين بوجودها إلى المبادرة الأجنبية الخاصة . وبهذه الطريقة قد يحدث أن يتعود الموظفون الأفريقيون على النظر إلى أنفسهم باعتبارهم ممثلى الصالح العام وخداما للدولة ، وبالتالى يصبحون أكثر استجابة للتأميم فى النهاية ، مما لو كانوا لم يعرفوا سوى تجربة العمل لشركة خاصة تماما .

ونقابات العمال أيضا تخلق ورطة . فبرغم أن النقابات فى البلاد التى نتناولها بالبحث والنظر ، غالبا ما تولاها قادة ذوو اتجاه ماركسى ، وأن هؤلاء القادة كانوا فى العصر الاستعمارى يرون فيها أدوات لإحـــداث التغيير السياسى ، إلا أن الأساس الذى كانوا يبنون عليه دعوتهم بشأن الانضمام إلى النقابات كان اقتصاديا أكثر منه سياسيا . والآن وقد تم الفوز بالاستقلال ، وسارت البلاد التى هى موضع البحث ، فى اتجاه اشتراكى ، أخذ القادة من ذوى التفكير السياسى ينظرون إلى النقابات كأداة تساعد على تنمية الاشتراكية . ولكن الأكثر احتمالا أن تفكير الأعضاء العاديين ينصب على رفع الأجور وتحسين ظروف العمل ، وأن يستشعروا القلق من الدعوات التى تطالبهم بتضحية مصلحة جماعتهم من أجل رفاهية الكل المزعومة وربما يصدق هذا بوجه خاص فى البلاد التى كانت من قبل خاضعة لبريطانيا ،

حيث كانت وظيفة النقابات المتصلة بأسباب العيش ، موضع الاحترام بينما لم تكن الوظيفة السياسية كذلك* .

وثمت نقاط معينة يمكن إبداؤها بصدد تقييم أهمية هذا الصراع الذى يحتمل أن ينشأ . فأولاً جرت العادة على النظر إلى نقابات العمال بأنه ليست لها وظيفة فى المجتمعات الخالية من ضروب العداء الطبقى* . وثانياً ، ففى مجتمع يحاول النمو والتنمية وفق الخطوط الاشتراكية ، تستطيع النقابات ذات الاتجاه السياسى أن تلعب دوراً هاماً فى بث النظام فى صفوف القوة العاملة ، وبخاصة فى كبح جماح المطالب المتعلقة برفع الأجور ، وفى تنمية اتجاهات إيجابية إزاء العمل . ومع هذا نقول من ناحية ثالثة إن نفس وجود النقابات هو دعوة لأعضائها كى يستخدموها أدوات لانتزاع مكاسب إقتصادية من مجتمع يقاومها . ولذلك فهناك رابعاً إتجاه قائم دائماً من جانب الأعضاء العاديين إلى إعتبار الحركة العمالية أداة للمساومات الاقتصادية وبخاصة إذا سمح للمشروع الخاص بالوجود والتوسع . هذا باختصار هو السبب الذى من أجله إتخذت غينيا وغانة خطوات قوية لمنع الاضطرابات

(*) كانت النقابات الفرنسية والنقابات فى أوربا الغربية ، تميل الى أن تكون تنظيما سياسيا اكثر منها وحدات للمساومة . ولكن اليوت برج (« إفريقية الغربية الفرنسية » ، فى كتاب « العمل والتنمية الاقتصادية » الذى اشرف على تحريره و . جانسون « نيويورك ، وايلى ، ١٩٥٩ » ، (ص ٢٢٢) يقول عن افريقية الغربية الفرنسية فى الخمسينات من القرن الحالى « الواقع ان الحركة النقابية كانت بمعنى اساسى ، عملية واصلاحية الاتجاه . ان اتجاهها هو نحو تحسين مستويات الاجور وظروف العمل الافريقية فى داخل اطار النظام الاقتصادى والسياسى السائد .. ان الحركة العمالية تظل فى اساسها نقابية عمالية كما يستخدم الفرنسيون هذا الاصطلاح اكثر منها سينديكالية » .

(*) انظر الفصل الأول حيث نوقشت هذه النقطة ، وحيث تجد وجهة نظر غير صحيحة .

والتشديد على الوظيفة السياسية التي تنهض بها النقابات ، وهو السبب الذى من أجله طلب القادة الآخرون من العمال أن يعتدلوا فى مطالبهم . وإزاء الافتقار إلى تدابير مضادة بارعة فإن مستقبل الصراع بين الحركة العمالية والحكومات الاشتراكية يبدو طيبا تماما شأن مستقبل التجانس بين الطرفين ، خاصة إذا كانت المصالح الأجنبية ذات القوة الساحقة تفرض نفوذها على النقابات الأفريقية (٢٧) . ويبدو أن غانا تدرك هـــــذه الامكانية واتخذت خطوات للتقليل من احتمال الصراع* .

وأخيراً لنبحث أمر الزراعة . هناك كما أوحينا شعور بين بعض الاشتراكيين الأفريقيين على الأقل بأنهم نظراً للتنظيم الجماعى الذى تسير عليه الزراعة الأفريقية فانها فى جوهرها ذات طابع اشتراكى* . ولذلك فكل ما يتعين عمله هو إقامة البناء على هذا الأساس . ولما كان الفلاحون هم أكثر أرباب الحرف عدداً فيبدو أن هذا يستتبع أن تكون الاشتراكية هى الشكل المقدر للمجتمع فى أفريقيا . إن سنجور يدعو الزراعة « قطاعا إشتراكى الاتجاه » كما لو كانت هذه حقيقة واضحة لا تتطلب تفسيراً . وإذ يشير نيوريرى إلى حيازة الأرض يقول «يجب ... أن نسترجع اتجاهنا الفكرى السابق — أى تقليدنا عن الاشتراكية الافريقية» (٢٨) .

(*) من بين هذه الخطوات ادماج مؤتمر النقابات فى حزب مؤتمـــر الشعب ، وفصل المؤتمر عن التجمعات العمالية العالمية ، وربطه باتحـــاد النقابات الافريقى ، واعلان نكروما . « ١١ مارس ١٩٦٤ » أن « ادارة انعمال » سوف تجرى محاولتها فى عدة مشروعات حكومية ، والمفروض ان الغرض من هذا ان تكون للعمال مصلحة ملموسة فى الاشتراكية .

(*) الفصل الثانى يعارض هذه الفكرة بطريقة تنطـــوى على طابع الاقناع .

إلا أن الحقيقة هى أن القطاع الزراعى كان شديد المقاومة لنظام التجميع فى كل بلد حاول تطبيقه . وبرغم أن القرية الروسية كان فيها شكل من أشكال التنظيم الجماعى وهو « المير » MIR ، إلا أن الاتحاد السوفيتى لم يحاول أن يبنى على هذه القاعدة المفككة نوعا (٢٩) ، وتحول إلى التجميع ومنذ ذلك الحين وهو يعانى مشكلة تتعلق بالانتاجية الزراعية (وإن كان بعض السبب فى هذا راجعا إلى انحطاط شأن الربط بين التربة والمناخ) . ولقد سمحت بولندا ويوغوسلافيا حتى الآن بزراعة الفلاحين الخاصة أن تظل الشكل السائد من التنظيم الريفى إذ لم تتمكنا من ابتداع بديل اشتراكى تعملان وفقا له أو لم تكونا راغبتين فى تحمل الأخطار السياسية المترتبة على إدخال هذا البديل بصورة شاملة (وإن كانت الأرض فى يوغوسلافيا تؤخذ ببطء وتضم إلى مزارع الدولة والتعاونيات كلما غادر الفلاحون الأرض سعيا وراء العمل فى الأماكن الحضرية) . (٣٠) .

ويحسن بالبلاد الأفريقية التى ترغب فى أن تصبح إشتراكية ، أن تتأمل هذه التجارب وأن تبحث ما إذا كان من المحتمل فى الحقيقة أن تؤدى إلى إدخال التجديد على الزراعة وإضفاء الطابع التجارى عليها (١) مع الابقاء فى الوقت نفسه على نظام من حيازة الأرض هو جماعى بأى معنى له مغزى ، و (ب) بدون خلق طبقة من ذوى الميول الفردية الاقتصادية ممن يختلف تفكيرهم عن الاشتراكيين ولا يعتقدون فى الاشتراكية . دعونى أشير إلى السببين الرئيسيين للصعوبة التى أتخيلها . فأولاً يبدو من غير المحتمل أن الإدارة السليمة للأرض والتى فى ظلها يمكن ضبط عملية التحات والتقليل منها إلى الحد الأدنى وتجنب إستنفاد التربة وإدخال تحسينات دائمة فى الظروف التى تتطلبها بوجه خاص والقائمة عموما فى أفريقية — أقول إن هذه الإدارة سوف تصبح المعيار فى ظل النظم الأفريقية التقليدية لحيازة الأرض . ونستطيع الافتراض بأن فى الإمكان ابتداع تعديلات

للنظم التقليدية ، ربما فى ظل نظام تتجانيقا للتعاونيات والقرى التى يجرى إنشاؤها — وهى تعديلات سوف تؤدى إلى إدارة الأرض إدارة سليمة مع الاحتفاظ بالمفهوم الذى يرى أن يحتفظ بها فى نهاية الأمر بصورة مشتركة من أجل منفعة الجميع . ولكن لن يكون من السهل وضع أمثال هذه الاصلاحات أو إدخالها ويحتمل أن تقوضها باستمرار القوى الممثلة فى إضفاء الطابع التجارى وفى المصلحة الفردية . إن التعاونيات ينظر إليها على أنها ترياق ضد هذه القوى ولكن الثقة فى هذه الوسيلة يمكن أن يثبت أنها فى غير محلها . فتشغيل مزرعة تعاونية والطريقة التى تخدم بها أعضاءها غالباً ما يكون شبيها بادارة شركة خاصة أو شركة مساهمة بحيث لا تشكل خطوة نحو الاشتراكية أو ضمانا لها (٣١) . إن قرار غانة باتخاذ الخطوة الأكثر راديكالية من ناحية إنشاء المزارع الحكومية بالإضافة إلى التعاونيات ، لأنه يدل على رغبة فى إحداث تحول شامل فى بنيان القطاع الزراعى فى نهاية الأمر ، هذا القرار سوف يكون موضع المراقبة والملاحظة .

خاتمة :

كانت النظرية التى يتضمنها هذا البحث هى أن الطريق إلى الاشتراكية فى أفريقيا ليس محدداً بشكل واضح ، ولعله لهذا السبب ملىء بالعقبات . وباستثناء واحد أو اثنين مثل غانة وربما غينيا ، يظهر أن السياسات التى انتهجت أكثر اهتماما بدفع التنمية الاقتصادية منها بدفع الاشتراكية قدما . ربما يكون هذا أسلوباً براجماتيا وواقعيا . فالموارد من المواهب البشرية ، ومن رأس المال الذى صنعه الإنسان ومن الثروات الطبيعية ، لا تجعل فى إمكان البلاد الاشتراكية إقامة صروح اشتراكية كاملة على الأسس التى خلفتها الحكومات الاستعمارية . كذلك هى لا تستطيع التخلى عن المعونة الأجنبية إذا رغبت فى تحقيق النمو . ولكن

المعونة من الغرب ، وإن كانت موضع الخشية أحيانا ، قد تتطلب من هذه البلاد أن تخفف من حدة اشتراكيتها ، بل وبأكثر مما تقضى الظروف الداخلية* . إن البديل عنها هو قصر الاعتماد على المعونة من المجال السوفييتي أو على الصين الشيوعية ، ولكن يظهر أنها تعتبر هذا الأمر غير مناسب لأسباب أخرى .

فى ظل هذه الظروف ومع إدراكنا لما يمكن أن تسهم به البلاغة الاشتراكية فى التنمية الاقتصادية ، قد ندرك أيضا أن السياسات التى سوف تتبع خلال العقد التالى أو العقدين التاليين ، لا يحتمل أن تكون اشتراكية الاتجاه بصورة خالصة . ولكن السياسات غير الاشتراكية ، قد تشجع قوى معادية للاشتراكية بشكل إيجابى ، ولذلك يبدو فى الإمكان أن البلاد ذات التفكير الاشتراكى سوف تبتدع أشكالاً اجتماعية فى النهاية تختلف تماماً عن الصور المثالية التى توجه زعماءها فى الوقت الحاضر . فقد دلل أهل تنجانيقا مثلاً ، على أنهم لا يريدون خلق طبقة وسطى أفريقية ، ولكنهم يريدون بدلاً من هذا أن يعملوا من أجل إقامة مجتمع لا طبقى ، والذى قد يغفلون عنه أن قوى التجريد وبخاصة تقسيم العمل تميل إلى خلق مجموعات أو طبقات منافسة لها موارد من الدخل مختلفة ، ومصالح اقتصادية مختلفة ، وأنه إذا أريد تجنب نشوء العداوات الطبقية فان الأمر يحتاج

(*) مثال ذلك : « قيل ان السياسة هى لغة الاولويات ، وبذلك فالقرار بشأن مساعدة مشروع فى مجال بدلا من مساعدته فى مجال آخر هو قرار سياسى . وغالبا ما يؤثر فى نطاق بأكمله من الخطط الاقتصادية والاجتماعية . ما من بلد متخلف يشكو فى الواقع من هذا .. ولكن احيانا يكون لطراز المعونة او شروطها محتوى ذو صفة أيديولوجية أكبر .. وبسبب كوننا نتوقع من الوكالات الدولية الا تفرض هذه الانواع من الشروط فاننا نفضل أن نحصل على المعونة لنا عن طريقها حيثما يكون ذلك فى الامكان .

(Julius Nyerere, "Mc Dougall Lecture-FAO" [mimeo] November 18, 1963).

إلى تدابير قوية . عندما يقول نيوريرى مثلا « إن أفريقيا حسنة الحظ من حيث أنه لايزال فوق أرض هذه القارة شكل من تنظيم المجتمع يحل الصراع بين الفرد والمجتمع حلا أساسيا » (٣٢) ، فانه يعنى أن هذه الحالة المبدئية (إن كان لا يزال لها ثمة وجود حقا) يمكن إدامتها فى أثناء النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية وبعدها ٠

قد يكون هـــذا صحيحا ، ولـكنه لن يكون كذلك إذا كانت الطبقات الاقتصادية الساعية وراء مصالحها مثل الرأسماليين الصناعيين والتجاريين ، تتولى تنظيم الحركة العمالية ، وإذا سمح للفلاحين الفرديين بالظهور ٠

ولقد أحس نـكروما بالمشكلة : « أصبح تـكوين الحزب متنافراً تماما من الناحية الاجتماعية . وهناك الخطر من أن أهدافنا الاشتراكية قد تحجبها سحب ضروب التيسير والتـكييف الانتهازية التى تتبع إزاء العناصر البورجوازية الصغيرة فى صفوفنا والتي لاتستشعر العطف على الأهداف الاجتماعية التى يكرس الحزب نفسه لها ، بل والتي قد تـكون أحيانا معادية لها » . (٣٣) وروى بعد ذلك أن نـكروما لم ير أى أمل فى غانة لحدوث نمو سريع للرأسمالية المحلية كذلك الذى حدث فى الهند (٣٤) ٠ وربما كان قد بدأ يضع استراتيجية لمقاومتها .

إن النقطة التى أركز عليها هى أنه فى أى مجتمع يرفض النموذج الروسى ولـكنه ينجح برغم ذلك ، فى السير باطراد فى طريق التجديد ٠ فان القوى التى تميل إلى خلق طبقات اقتصادية ذات مصالح متعارضة هى قوى قوية للغاية ، بينما من الصعب رسم وخلق الأجهزة اللازمة لفض هذه الصراعات وتعبئة إحساس بالمصلحة المتبادلة . وإنى لأوحى بأن هذه الحالة ومايترتب عليها من نتائج ، سوف تزداد وضوحا فى جميع البلاد الاشتراكية التى تدعو نفسها اشتراكية ، إن لم

توضع استراتيجيات مضادة، اقتصادية وسياسية، تستبق بشكل فعال خلق مجموعات اقتصادية تسعى إلى ما فيه صالحها (كما قد يحدث فى غانة) أو أن تطبق الاشتراكية على حساب النمو الاقتصادى (وهو الأمر الذى ربما حدث فى غينيا). وفى غير هذين البلدين يبدو أن القدرة على ضغط النشاط الاقتصادى الراهن فى داخل قالب اشتراكى محدد تحديداً طيباً، هى قدرة أقل أو سوف تكون أقل. وبرغم ذلك قد تنجح هذه البلاد الاشتراكية الأقل عدوانية، فى خلق مجتمعات تشق طريقا وسطاً، وفق الخطوط الاسكندناوية. فإذا نجحت بالفعل البلاد الأكثر أو أقل نضالية، فى تحقيق النمو والاشتراكية، فقد يحكم التاريخ على النتائج بأنها أسمى من النتائج التى تحققت فى المجتمعات التى تتبع مادعاه شيسيزا نمطاً براجماتياً للتنمية. ولكن فى الإمكان أيضا أن تصل إلى نفس الغاية تقريبا. الاشتراكية الأفريقية والبراجماتية الأفريقية، وكلتاهما من خلق النصف الثانى من القرن العشرين وتخضعان لقواه.

الفصل الثالث

الأصول الاشتراكية لأيديولوجية الجامعة الأفريقية

بقلم

دوروثي نيلكين

« تسعى الجامعة الأفريقية إلى إقامة حكومة الأفريقيين ، من الأفريقيين وللأفريقيين ، كما تسهم اقتصاديا واجتماعيا فى الأهداف الرئيسية للاشتراكية الديمقراطية ، مع إشراف الدولة على وسائل الانتاج والتوزيع الأساسية . وهى ترمى إلى حرية المواطن فى نطاق القانون ، وتؤيد الإعلان الأساسي لحقوق الإنسان ، مع التشديد على الحريات الأربع . وكذلك تسعى الجامعة الأفريقية إلى تحقيق الرسالة الاقتصادية والاجتماعية للشيوعية فى ظل نظام سياسى متحرر ، فهناك أخوة قوية من الدم الزنجى بدأت تظهر تدريجيا فى أنحاء العالم » .

وقد ظهرت فى حركة الجامعة الأفريقية ثلاثة اتجاهات فكريه : الوحدة الأفريقية والقومية السوداء والاشتراكية ـ انعكاسا للتجربة المشتركة التى عاشها الناطقون الأوائل بلسان الحركة ، فديبوا وجورج بادمور والأفريقيون الذين أسهموا إيجابيا فى تطوير الجامعة الأفريقية مروا جميعا — برغم أصولهم التاريخية المتباينة — بتجربة الاغتراب والعيش على هامش الحياة فى المجتمع ، وقد لجأ ديبوا وبادمور ـ الروح الموجهة للحركة ـ فى بداية الأمر إلى الاشتراكية الديموقراطية سعيا وراء حل هذه المشكلة* .

(*) على عكس ماركوس جارفى Marcus Garvy الذى ساهم فى ترويج فكرة الجامعة الافريقية بطريق غير مباشر باثارته مشاعر الوطنية المتطرفة فى نفوس بعض الافريقيين من أمثال نكروما ، والذى يوصف أحيانا بأنه من دعاة الجامعة الافريقية ، فانه نبذ جميع الحركات الاشتراكية لانهـا « متعصبة فطريا ضد العنصر الاسود طالما أن البيض يسيطرون عليها » انظر ص ١٩٦ من كتاب : Black Moses, E. A. Cronon (Madison: University of Wisconsin Press, 1962).

وقد نبذ ديبوا حركة « العودة الى أفريقيا » التى تبناها جارفى ووصفها بأنها حركة « طنانة مضيعة للجهد وغير منطقية وتكاد تكون غير مشروعة » وضارة بنشأة الجامعة الافريقية ، بل ان نكروما نفسه تخلى عن الجارفية « مذهب جارفى » فى آخر الامر ، ولن نناقش هنا مرة أخرى .

بدأ ديبوا حياته العملية ، بعد أن أتم تعليمه فى هارفارد وبرلين ، كأستاذ للدراسات القديمة بجامعة ولبرفورس بأوهايو فى عام ١٨٩٤ ، ثم انتقل بعد فترة قصيرة إلى جامعة اتلانتا حيث ظل أستاذاً للعلوم الاجتماعية حتى عام ١٩١٠ . وقد نبع اهتمامه بالوحدة الأفريقية من اهتمامه بالمشكلة العنصرية فى الولايات المتحــــدة ، فأسس فى عام ١٩٠٥ حركة نياجارا Niagara Movement التى أصبحت فى عام ١٩١٠ الرابطة الوطنية لتقدم الملونين National Association for the Advancement of Colored Pepole (NAACP) ويدعو برنامجها إلى « حرية الكلام والنقد ، وإلغاء جميع الفوارق الطائفية القائمة على أساس اللون والعنصر فحسب ، ومنع احتكار أى طبقة أو عنصر ، والإيمان بكرامة العمل » وفى عام ١٩١٠ تولى رئاسة تحرير مجلة « الأزمة » Crisis الناطقة بلسان الرابطة .

وكان ديبوا محافظا فى تعليمه وآرائه خلال الفترة الأولى من حياته ، ولم يبدأ فى الاتجاه نحو الاشتراكية إلا بعد تأسيس حركة نياجارا ، وقد استقر رأيه على هذا الاتجاه فى عام ١٩٠٧ كما يبدو من قوله « إن الأمل الكبير الوحيد للأمريكيين الزنوج يكمن فى الاتجاه الاشتراكى ، فأصدقاؤنا الطبيعيون ليسوا الأغنياء ولكنهم الفقراء ، وليسوا العظماء ولكنهم الجماهير » ، وبدأ يتطلع إلى أفريقيا باعتبارها « ساحة الدعاية الزنجية » متخذاً من مجلة « الأزمة » أداة التعبير عن آرائه بصدد المشكلة العنصرية .

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى ركز اهتمامه على أفريقيا وإمكانيات الجامعة الأفريقية طلبا لحل المشكلة العنصرية التى أصبح يعتبرها حينذاك مشكلة دولية . وكان هنرى سلفستر وليامز Henry Sylvester-Williams قد صاغ من الجامعة الأفريقية أيديولوجية مناهضة للإمبريالية فى مؤتمر صغير للوحدة

الأفريقية عقد فى لندن فى عام ١٩٠٠ وأسهم فيه ديبوا بدور إيجابى . وفى عام ١٩١٩ قدم تعريفا جديداً للمفهوم باستخدام مصطلحات دولية ، وفى الفترة من ١٩١٩ — ١٩٢٧ نظم أربعة مؤتمرات فى محاولة لإيجاد الدستور الصحيح لحركة جامعة أفريقية ، ولكن تلك المؤتمرات كانت تفتقر إلى الحماس وجاءت قراراتها متشابهة فيما عدا ما يتعلق منها بالأحداث الجارية . ويمكن القول بصفة عامة أنها كانت تنادى بوجوب قيام حكومة لمصلحة المواطنين ، وضرورة تحديد شروط العمل ، وتوفير التعليم وتنظيم استثمار رأس المال منعا للاستغلال ، ووضع الأرض تحت الوصاية لمصلحة الأهالى إلى أن يتمكنوا من تنميتها* .

وكان المؤتمر الأول (١٩١٩) صغيراً جداً ولم يحضره سوى ١٢ أفريقيا من بين المندوبين الذين بلغ عددهم ٥٧ ، أما المؤتمر الثانى (١٩٢١) فاشترك فيه ٤١ مندوبا أفريقيا من مجموع المندوبين البالغ عددهم ١١٣ ، وحظى بتأييد كبير من جانب الاشتراكيين البريطانيين ومنهم سيدنى وبياتريس وب Sidney and Beatrice Webb اللذين بحث معهما ديبوا أهمية التضامن بين العمال البيض والسود . وعقدت الدورة الثانية للمؤتمر فى بروكسل حيث اتهمت إحدى صحفها وهى « نبتيون » Neptune المجتمعين بأنهم يخدمون موسكو ، وألمحت إلى أنهم يسعون إلى إثارة القلاقل بين الوطنيين فى الكونغو الأدنى. ثم عقد المؤتمر الثالث (١٩٢٣) بتأييد رسمى من حزب العمال البريطانى ،

(*) مؤتمر ديبوا للجامعة الافريقية فى مجلة Crisis العدد ١٨ (١٩١٩) ص ٢٧١ — ٢٧٤ .

وقد استخدمنا ترقيم ديبوا وبادمور عند الحديث عن المؤتمرات والذى يبدأ بمؤتمر ١٩١٩ ، وان كان كولين ليجوم Colin Legum فى كتابه Pan-Africanism a short Political Guide (London: Pall Mall Press, 1962) يعتبر مؤتمر ١٩٠٠ أول المؤتمرات .

وحضره عدد كبير من الإشتراكيين البريطانيين ومن بينهم اللورد أوليڤييه وهارولد لاسكي وه . ج . ويلز ، ولكن لم تمثل فيه سوى ١٣ دولة فقط . وقد ردد المؤتمر المطالب العادية باشراك الأفريقيين فى الحكم وإيجاد تنظيم اقتصادى يحقق « الرفاهية للكثرة بدلاً من الثراء للقلة » . وعقد المؤتمر الرابع فى نيويورك (١٩٢٧) وحضره ممثلون عن أحد عشر دولة ، وقد سخر منه الشيوعيون ووصفوه بأنه يمثل القومية السوداء البورجوازية الصغيرة . وكان ديبوا يعتزم عقد الدورة الثانية لذلك المؤتمر فى تونس ، ولكن السلطات الفرنسية عارضت فى ذلك . ولم تعقد مؤتمرات أخرى إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وطرأت تغييرات هامة على أفكار ديبوا اعتباراً من عام ١٩١٩ ، وهو عام كئيب فيما يتعلق بالصراع العنصرى فى الولايات المتحدة ، فقد ظل سنوات عدة يتأرجح بين الحماس للشيوعية باعتبارها « أعظم ظاهرة تثير الدهشة وتبعث على الأمل » وبين النقد للبلاشفة بوصفهم « حفنة من الأوغاد لا يتورعون عن غزو أفريقيا » وأخيراً سافر إلى روسيا فى عام ١٩٢٦ حيث كتب مقاله المعروف لمجلة « الأزمة » الذى قال فيه « إذا كان ما شاهدته بعينى وما سمعته بأذنى فى روسيا هو البولشفية ! فاننى بولشفى » وفى ١٩٢٧ تابع باهتمام ظهور سيكولوجية الرجل العامل . ومما يعكس هذا الاهتمام المصطلحات التي تضمنتها القرارات الصادرة عن المؤتمر الرابع ، وقد اختتمت دورة المؤتمر بتوجيه الشكر « لحكومة روسيا السوڤييتية لموقفها التحررى تجاه العناصر الملونة وللمساعدة التي تقدمها إليهم من حين لآخر .

من الصعب أن تقرر إلى أى مدى تأثر ديبوا تأثراً مباشراً بالآراء الماركسية والاشتراكية ، إذ يبدو أنه لم يقرأ ماركس حتى أوائل الثلاثينات رغم اتصاله بكثير من الإشتراكيين والشيوعيين . حقيقة عقد حلقة دراسية عن ماركس فى

أتلانتا فى عام ١٩٣٣ ، فضلا عن أن مقالاته فى مجلة « الأزمة » فى الثلاثينات حفلت بكثير من العبارات الماركسية ، ولـكن ماركس والمصطلحات الماركسية كانت شائعة خلال فترة الـكساد بين الـكثيرين ممن لم يكن لديهم علم واسع بالماركسية* وفى كتابه « التعمير الأسود » Black Reconstruction الصادر عام ١٩٣٥ — إتخذ موقفا ماركسيا أصيلا تجاه الأحداث التي أعقبت الحرب الأهلية ، ولـكنه لم يرتبط خلال تلك الفترة بالماركسية النظرية ، وكان على خلاف دائم مع الشيوعيين الأمريكيين حول مشكلة الزنوج فى الولايات المتحدة.

والواقع أن ديبوا كان ينظر إلى المشكلة العنصرية أساسًا على أنها مشكلة لا تتصل بالنواحى الإقتصادية . وكان يعتقد أن الروس يظهرون « جهلا عميقاً بنمط التعصب العنصرى » (١٤) وإلا فما فائدة نظرية الصراع الطبقى إذا كان العمال البيض يكرهون العمال الزنوج والرأسماليين الزنوج على السواء ؟ « إذا كان العمال الزنوج فى أمريكا يقاسون من النظام الرأسمالى ، فأنهم يكابدون أكبر قدر من العذاب القاتل على أيدى زملائهم العمال البيض »(١٥) ، ولذلك فان ثورة البروليتاريا البيضاء لن تحل مشكلات البروليتاريا الزنجية ، وإنما يمكن إحراز تقدم أكبر باقامة تحالف بين العمال السود والرأسمالية السوداء . وتلك هى أهم نقطة فى تفكير ديبوا : ضرورة الوحدة بين الزنوج من كافة المستويات الاقتصادية . ولقد كان استعمال ديبوا لفظ « طبقة » بمعنى غير اقتصادى التمييز بين « طبقة » من العمال البيض وأخرى من العمال السود (١٦) . فضلا عن أن

(*) يقول Francis L. Broderick فى ص ١٤٨ من كتابه W. E. B. Du Bois, Negro Leader in a Time of Crisis (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1959)

تعريفه التفرقة العنصرية بأنها « الصورة الحديثة » للتكوين الطبقي (١٧) يعتبر خروجا واضحاً على الآراء الاشتراكية القائمة .

ومن ناحية أخرى ظل ديبوا يؤمن بالاشتراكية فى نطاق أيديولوجية قومية سوداء ، ويلفت النظر ذلك التوافق العجيب بين آرائه فى الثلاثينات وبين اقتراح الحزب الشيوعى الأمريكى بشأن إقامة جمهورية زنجية* فعلى عكس دوافعه الاندماجية الأولى لانشاء حركة نياجارا ، تحول ديبوا إلى فلسفة انفصالية وإبراز ثقافة زنجية متميزة ، وهو ما يطابق تماما إقتراح الجمهورية السوداء ، وإن كانت دعوته إلى انفصال الزنوج إنما نستخلص من آرائه بالإستنتاج والتخمين فحسب « لماذا لا يقيم العنصر الزنجى كيانا طبقيا خاصا به يضارع كيان البيض — ولكنه منفصل عنه — يحتوى أنظمته الإجتماعية والاقتصادية والدينية ؟ »(١٨) وهذا الموقف الانفصالى العنصرى يتعارض مع برنامج الرابطة . وقد اعتزل ديبوا فى عام ١٩٣٤ بعد اشتراكه فى بعض المجالات ، وإن ظل يعارض نظرية حتمية الثورة . « كنت أقف بين طرق تتشعب نحو العنف والشيوعية المتطرفة

(*) بدأ الحزب الشيوعى الامريكى يبلور فكرة اقامة جمهورية زنجية داخل الولايات المتحدة فى « الفترة الثالثة » لليسار المتطرف ، وكانت هذه الفكرة تقوم فى الظاهر على أساس تطبيق مبدأ ستالين فى تقرير المصير ، وتدعو لحق الانفصال عن الولايات المتحدة ، والمعتقد ان أول من خرج بهذا الاقتراح أوتوكوسينين Otto Kuusinen الشيوعى الفنلندى . قارن ما جاء فى Padmore, Pan-Africanism or Communism? ص ٣٠٦ وروج له فى الولايات المتحدة احد القوميساريين ويدعى جون ييبر John Pepper الذى ارسل اليها فى عام ١٩٢٨ لمساعدة الشيوعيين الامريكيين على « توضيح » اتجاههم . قارن ما جاء فى
Wilson Record, the Negro and the Communist Party (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1951) ص ٥٨ — ٥٩
وقد نشر جيمس الن المتحدث باسم الحزب الشيوعى الامريكى فى المسألة الزنجية تفاصيل اقتراح الجمهورية الزنجية فى مجلة Crisis عدد ٤٢ (مايو ١٩٣٥) وللالمام بموقف ديبوا من هذه المسألة الماما تاما يحسن الرجوع الى حواشى مجلة Crisis عدد ٤١ (١٩٣٤) .

من ناحية ، ونحو الرجعية المتطرفة المتجهة لحكم الأثرياء من ناحية أخرى(١٩) وقد رأى فيه الشيوعيون باورهم حليفا لهم فى بعض الأحيان ، ولكن رأيهم الغالب فيه أنه كان « يربط الشعب الزنجى إلى عربة الإستعمار الأمريكى»(٢٠) وأخذوا عليه « احتقاره للعامة وتوقيره للصفوة ، وبرنامجه الإصلاحى الوطنى العنصر الأسود »* .

ذلك ما كان عليه الموقف حتى الحرب العالمية الثانية ؛ فقد حددت مؤتمرات الجامعة الأفريقية الأربعة (١٩١٩ — ١٩٢٧) المشكلة . تعبيراً عن رأى ديبوا ، فى نطاق العنصرية وما يستتبع ذلك من ضرورة إقامة حكومة وإصلاح اقتصادى، ولكن حتى ذلك الحين لم تناقش فكرة الاستقلال أو القومية كحل لمشكلات الشعوب الملونة ولم يذكر شىء ذو بال عن العامل الأفريقى .

وبانعقاد المؤتمر الخامس (١٩٤٥) طرأ تغير ملحوظ على الموقف. وبرغم اشتراك ديبوا وقيامه بدور إيجابى فيه ، فان الاتجاه الجديد جاء انعكاساً لتأثير جورج بادمور . وهو صحفى من ترينداد إنضم إلى الحزب الشيوعى وهو شاب فى العشرينات من هذا القرن ، ثم سافر إلى روسيا حيث تولى رئاسة «البروفنترن» Profintern أى الفرع النقابى للكومنترن Comintern — ثم أصبح سكرتيراً تنفيذيا للجنة العمال الزنوج التابعة لاتحاد النقابات العالمى ورئيساً لتحرير صحيفة « العامل الزنجى » Negro Worker الشيوعية . ثم انشق على الحزب فى عام ١٩٣٤ عندما تمت تصفية لجنة النقابات الزنجية « لكى لاتزعج وزارة الخارجية البريطانية » التى لم ترد إثارة أية اضطرابات فى مستعمرات انجلترا فى أفريقيا(٢١) .

وابتداء من مؤتمر الكومنترن الثانى فى عام ١٩٢٠ أصبحت مسألة القومية

وتقرير المصير قضية نظرية هامة بالنسبة للبلاشفة الروس . ويمكن القول عموما أنهم طابقوا بين الكفاح من أجل تقرير المصير فى المستعمرات وبين صراع البروليتاريا العالمى ، وكانوا يعتبرون تقرير المصير « أداة لتثقيف الجماهير سياسيا فى ظل الروح الدولية » (٢٢) . ومن هنا أيدوا تقرير المصير ، فنجد لينين مثلا ، رغم معارضته « للجامعة الاسلامية والاتجاهات المماثلة لأنها تربط بين حركات التحرر ضد الامبريالية وبين تقوية العناصر البورجوازية القائمة » (٢٣) يوصى مشدداً باقامة تحالفات موقتة مع الحركات الوطنية حتى تتمكن الكادرات السوفييتية من ممارسة عملها وتدريب الجماهير بروح ثورية . وكان الهدف النهائى هو مزج عمال الدول المقهورة مع عمال الدول الغاصبة وليس مع البورجوازية الوطنية فى الدول الأولى(٢٤) .

وبعد انشقاق بادمور على الشيوعية آمن أن الماركسية مستمدة من تجربة الغرب فقط وأنها لا تنطبق إلى حد كبير على المشكلات الاستعمارية . ويرجع جانب كبير من اهتمامه بالنواحى العنصرية البارزة فى المشكلة الأفريقية إلى أسباب مماثلة لتلك التى أستند إليها ديبوا فى فترة ما قبل الحرب . وفى عام ١٩٣٧ ساهم بادمور فى إنشاء مكتب الخدمات الأفريقى الدولى
International African Service Bureau (IASB)
رداً على الغزو الإيطالى لاثيوبيا . وكان هذا المكتب يضم بين موظفيه ت.ر. ماكونن T. R. Makonnen من غانا البريطانية (٢٥)و س . ل . ى . جيمس C. L. R. James وهو مؤرخ ماركسى من ترينداد وجومو كينياتا ممثلا لرابطة الكيكويو المركزية Kikuyu Central Association وقد جذبت تلك المنظمة المثقفين الشبان ذوى الاتجاهات الماركسية ، ولكنها حرصت على الابتعاد عن النفوذ السوفييتى : واتجهت نحو الجامعة الافريقية بوصفها تعبيراً سياسيا مستقلا

عن أمانى الزنوج فى الاستقلال الوطنى التام عن السيطرة البيضاء سواء أكانت رأسمالية أم شيوعية » . (٢٦) وأصدرت صحيفة تحمل اسم الرأى الأفريقى الدولى International African Opinion ، وعهد برئاسة تحريرها إلى ل. ر. جيمس C. L. R. James ووليم هاريسون وهو زنجى أمريكى كان يتلقى العلم فى هارفارد من قبل، ولكنه كان يدرس حينذاك مع هارولد لاسكى . وفى عام ١٩٤٤ اندمجت المنظمة (IASB) فى اتحاد الجامعة الأفريقية Pan-African Federation وهو القسم البريطانى من حركة مؤتمر الجامعة الأفريقية Pan-African Congress Movement وقد أعدهذا الاتحاد برنامجا « يتمشى مع المبادىء العريضة التى أعلنت فى جميع مؤتمرات الجامعة الافريقية السابقة » ولكنه أضاف إليها المطالبة بحق تقرير المصير واستقلال الشعوب الأفريقية والعناصر الخاضعة الأخرى ، عن سيطرة الدول التى تدعى الوصاية عليها » فكانت أول دعوة لاستقلال أفريقيا فى حركة الجامعة الافريقية » .

و كانت تلك الفترة التى اتحدت فيها حركة ديبوا مع منظمة بادمور IASB لتنظيم المؤتمر الخامس ، أهم الفترات فى تطور حركة الجامعة الأفريقية الحالية ، ففى ذلك الحين تعلم كثير من الزعماء الأفريقيين المحدثين النظريات السياسية ، و « أضافوا إلى التجربة الرائدة التى قام بها ديبوا من أجل إعداد برنامج لقومية ديناميكية قربت بين أشكال التنظيم التقليدية الأفريقية وأساليب الأحزاب السياسية الغربية » (٢٨) .

ومن الأفريقيين الذين أبدوا همة ونشاطا فى المؤتمر الخامس كوامى نكروما وج . س . انان G. S. Annan (سكرتير اتحاد عمال ومستخدمى سكك حديد ساحل الذهب والسكرتير الدائم بوزارة دفاع ساحل الذهب فيما بعد) ونامدى ازيكوى (وناب عنه ماجنوس وليامز) وما كونن وكينياتا . وكان

نكروما يتلقى العلم فى أمريكا منـــــذ عام ١٩٣٥ ، واستماله الشيوعيون الأمريكيون إلى صفهم ، وقد التقى بادمور فى لندن فى ١٩٤٥ ، وساهم كلاهما فى ترتيبات عقد المؤتمر الخامس بالاشتراك مع ديبوا الذى كان مايزال فى أمريكا ولـكنه كف عن معارضة الشيوعيين الأمريكيين أثناء الحرب . وفى نفس ذلك العام (١٩٤٥) شجع تأييد الروس للصين ديبوا على أن يكتب فى Color and Democracy « الديموقراطية هى تحرير طاقات وإمكانيات المقهور وهذا هو ما يفعله الاتحاد السوفيتى فى بلاده . ولقد كان تاريخ روسيا السوفيتية فى مجال التسامح العنصرى تاريخا غير عادى » . (٢٩)

ويختلف مؤتمر ١٩٤٥ عن المؤتمرات السابقة اختلافات ملحوظة ، أولها أن عدد المشتركين فيه كان كبيراً ، وكان مقرراً عقده فى نفس موعد انعقاد المؤتمر الثانى للاتحاد العالمى لنقابات العمال(WFTU). ولما كانت النقابات التى تـكونت حديثا فى المستعمرات تعطف على الآراء الوطنية، فان الجمع بين الوطنيين ومندوبى النقابات ساعد على ازدياد عدد المشتركين فى ذلك المؤتمر والواقع أن المؤتمر — كما يقول بادمور — لم يعد يتكون من صفوة المثقفين ، ولـكنه كان «تعبيراً عن حركة جماهيرية ، وتدعيما للتحالف بين مثقفى الطبقة المتوسطة التقدميين وبين عامة الناس» .(٣٠) وثانى الاختلافات أن هذا المؤتمر كان أول مؤتمر يتولى الأفريقيون الجانب الأكبر من ترتيبات انعقاده ، وأول مؤتمر نادى بأهمية الحكم الذاتى . «إن كفاح الشعوب الخاضعة والمستعمرة من أجل السلطة السياسية هو الشرط اللازم والخطوة الأولى فى سبيل التحرر السياسى والاقتصادى والاجتماعى الـكامل » (٣١) وحث المؤتمر — بحسب المصطلحات اليسارية فى الثلاثينات — على تشكيل « جبهة متحدة » من المثقفين والعمال والفلاحين .

« يجب أن ينخرط عمال المستعمرات فى جبهة المعركة ضد الامبريالية ، فليست هناك اليوم سوى وسيلة واحدة للعمل الفعال وهى تنظيم الجماهير — أيتها الشعوب المستعمرة والخاضعة فى العالم : إتحدى ! » (٣٢) .

وبغض النظر عن هذه المصطلحات ، فان هذا المؤتمر الذى صاغ النمط الذى سارت على هديه الوحدات التالية فى أفريقيا ، لم يكن ماركسيا بأى حال من الأحوال ، فقد نبذ العنف والصراع الطبقى إذ لا يصلحان لعلاج مشكلات العنصرية . وإذا كان قد أقر الأهداف الاجتماعية الاقتصادية للاشتراكية الماركسية ، فانه رفض الدكتاتورية السوفييتية وأقر المبادىء الثلاثة التالية للجامعة الافريقية وهى « القومية والديمقراطية السياسية ، والاشتراكية » وعلى الرغم من أن بادمور أشاد بحركات التحرر الوطنى الآسيوية وأقر « بوحدة كفاح العالم الملون » (٣٣) ، فانه تمسك بضرورة وجود أيديولوجية وطنية بدلاً من الأيديولوجية الدولية الماركسية .

وفى أعقاب المؤتمر جعل نكروماندوبى غرب أفريقيا ينتظمون فى السكرتارية الوطنية لغرب أفريقيا لتنفيذ مقررات المؤتمر التى كانت تهتم أساساً بتحقيق الحكم الذاتى ، وإن كانت قد أخذت على عاتقها مهمة السعى لإقامة اتحاد فيدرالى لغرب أفريقيا .

وشكل نكروما — على غرار التقليد البلشفى — جماعة فرعية طليعية أطلق عليها إسم « الدائرة » من أجل « سحق الاستعمار » ، وتدرب أعضاؤها « لكى يمكنهم بدء العمل الثورى فى أى جزء من القارة الأفريقية » (٣٤) .

وإذا كان المؤتمر قد ركز من جديد إتجاه حركة الجامعة الأفريقية على تحقيق الاستقلال الوطنى ، فانه لم يتخل عن الاشتراكية ، فقد تبنى كلاً من

القومية » ومذهب الاشتراكية الأفريقية القائم على أساليب العمل الإيجابي بدون استخدام العنف ، وأشار على الأفريقيين وعلى الذين ينحدرون من أصل أفريقي أينما كانوا ، بأن ينتظموا في سلك أحزاب سياسية ونقابات عمالية وجمعيات تعاونية ومنظمات للفلاحين تأييداً لكفاحهم من أجل الحرية السياسية والتقدم الاقتصادى » . (٣٥) وقد فسر نكروما أيديولوجية المؤتمر بأنها « القومية الأفريقية — ثورة ضد الاستعمار والعنصرية والامبريالية فى أفريقيا » (٣٦) .

ولعل السبب فى أن مفهوم الجامعة الأفريقية — أى الالتزام بوحدة القارة — جاء فى المرتبة التالية للقومية يرجع إلى أن المندوبين فى هذا المؤتمر كانوا أفريقيين تعنيهم مشكلات الاستعمار العملية فى أوطانهم . ونضرب مثلا لذلك بأن وحدة القارة لم تصبح عنصرا أساسيا فى آراء نكروما إلا بعد استقلال غانة فى عام ١٩٥٧ .

ولم يغب عن بال الاتحاد السوفيتي أن الجامعة الأفريقية تخلق إتجاها قوميا يتعارض مع الماركسية النظرية فها هو ا . ا . بوتيخين الخبير السوفيتي فى الشئون الأفريقية يحذر فى عام ١٩٥٠ من أن البورجوازية الأفريقية سوف تساند الحركة المناهضة للاستعمار إلى أن يحالفها النجاح فقط . وبعد ذلك تستأثر بالسلطة لنفسها وتستبعد الجماهير . وضرب مثلا بنامدى أزيكيوى — وهو من كبار أنصار الجامعة الأفريقية — على أنه يتبع « أيديولوجية وسياسة الاصلاحية الوطنية للبورجوازية الصغيرة »[*] كما وصفت الصحف السوفيتية حزب نكروما بأنه ستار يخفى سيطرة الامبريالية الإنجليزية . (٣٧)

Vernon McKay, "Changing External Pressures on Africa", in Walter Goldschmidt, ed., The United States and Africa (New York: Praeger, 1963), pp. 99, 101.

(*) أنظر ايضا الفصل السادس من هذا الكتاب .

وازداد موقف السوفييت غموضا بعد عام ١٩٥٨ ، فنجد بوتيخين يشير إلى « الخطأ الفاحش فى معادلة نظرية الاشتراكية العلمية بالاشتراكية الأفريقية » فى نفس الوقت الذى يقر فيه سعى دعاة الجامعة الأفريقية نحو التحرر الوطنى. ويبدو الابهام والازدواج واضحا أيضا فى تأييد الصحف السوفييتية لكل من بلقنة القارة والجامعة الافريقية : « إن أفريقيا فى حاجة إلى الوحدة ، ولكن ليس من مصلحة شعوبها أن يتم أى نوع من الوحدة » . وكانت فكرة الجامعة الأفريقية قد اكتسبت شعبية كبيرة فى ذلك الحين فلم يكن من السهل معارضتها وإن كان من المحتمل أن الروس ظلوا يعتبرونها معادية لمصالحهم أو على حد قول بريزنسكى إذا كان « ظهور كيان للجامعة الأفريقية قد يعوق استيلاء الشيوعيين على الحكم فى كل دولة على حدة ، فان الكيان المفكك سوف يخلق ثغرات التدخل الخارجي » (٣٩) .

وفى الفترة التالية لمؤتمر ١٩٤٥ ازداد ارتباط ديبوا بالماركسية فى صورتها الروسية ، وأسهم على نحو إيجابى فى « مجلس الشئون الافريقية » Council on African Affairs الذى ألفه بول روبسون بايعاز من الشيوعيين وهو النشاط الذى جعل حكومة الولايات المتحدة تقيم الدعوى ضده فيما بعد. وعندما عقد المؤتمر السادس (١٩٥٨) كان ديبوا قد فقد الكثير من اشتراكيته الإنسانية الأولى ، وجاء خطابه الذى ألقته زوجته نيابة عنه ، دفاعا عن برامج الاتحاد السوفيتي إذ جاء فيه « أن الرباط الذى يجمعكم ليس مجرد لون البشرة وإنما هو تجربة الاسترقاق والاحتقار العميقة » (٤٠). ومنذ ذلك الحين ضعف نفوذه على عكس بادمور الذى ظل ماركسيا غير شيوعى أساسا فى تفكيره ، ولم يجد

---

(٣٩) انظر الفصل السادس .

عن موقفه مرة واحدة منذ أن آمن بأن الاستقلال الوطنى هو الطريق المؤدى إلى وحدة القارة الأفريقية ، ولم يول ثقته مرة أخرى للشيوعيين ، بل أنه فى الواقع أخفى شكوكه عن كثير من الأفريقيين الذين أصبحوا زعماء للدول الأفريقية المستقلة .

ولقد وجه كل من ديبوا وبادمور اهتمامهما وعنايتهما فى وقت واحد إلى وحدة القارة والقومية (المتجهة نحو الاستقلال السياسى وإن كانت تنطوى على اتجاهات عنصرية) والاشتراكية .

ولما كانت هذه المسائل تحظى باهتمام متفاوت من جانب مختلف الزعماء والجماعات الأفريقية اليوم ، وأصبحت تشكل الأساس فى برامج الوحدة الحالية فان تفهم التوازن بينها سوف يساعد على توضيح العلاقة بين الاشتراكية والجامعة الأفريقية اليوم .

وفى الاعوام القليلة الماضية برزت ثلاثة اتجاهات فى نشاط زعماء أفريقيا الحديثة فى مجال الجامعة الأفريقية :

١ — العمل على تحرير القارة تحريراً كاملا من ربقة الحكم الاستعمارى .

٢ — نشأة مظاهر الوحدة الثقافية .

٣ — اختبار الأشكال السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى التوحيد من أجل تدعيم التطور الداخلى وتأسيس وضع فى الشئون الدولية .

وإذا كان اضطلاع الدول أو الزعماء بهذا النشاط قد اتخذ أشكالاً متنوعة فان الاتجاه الأول ظل يحظى بالأولوية عندهم جميعا ، بعد أن صار التحرير هو الترجمة لقول بادمور المأثور عن أهمية الحصول على الاستقلال الوطنى .

واقتداء بادمور أيضا ، أصبح دعاة الجامعة الافريقية * اليوم كلهم تقريبا اشتراكيين بمعنى أنهم يشتركون فى ايديولوجية اشتراكية أفريقية تستند إلى المقدمات التالية :

(ا) أن لأفريقيا « ثقافة تقليدية » واحدة .

(ب) أن جميع مناطق أفريقيا عانت مصيرا مشتركا من الاستغلال الاستعمارى.

(جـ) أن هناك أساسا اقتصاديا لضرورة الوحدة ألا وهو وجوب استغلال موارد أفريقيا لمصلحة الأفريقيين .

(د) الحاجة إلى تخطيط رشيد على مستوى القارة لوضع افريقيا الفريد من أجل تحقيق التقدم .

والواقع أن الاشتراكية الأفريقية هى الايديولوجية الموحدة فى جميع المحاولات الرامية إلى خلق أنظمة تسمو فوق مستوى الدولة فى القارة الافريقية ، وفى نفس الوقت يعتبر دعاة الجامعة الافريقية — التحرير والشعور بالشخصية المشتركة وتطلعات القارة — شرطا مسبقا لنجاح الاشتراكية الافريقية فى تحقيق هدف التنمية الاقتصادية على نطاق القارة .

ويلاحظ أن التحرير والوحدة الثقافية — اللذين يحظيان بالاهتمام الأكبر من جانب حركة الجامعة الافريقية — عاملان مشتركان فى جميع برامج التوحيد. وفيما يتعلق بالهدف الأول نجد أن الدول التي تنحو منحى الصرامة فى سعيها من

(*) انني استخدم هذا المصطلح بمعناه الواسع لكى يشمل جميع المعنيين بحركات التوحيد وليس مجرد الجماعة الملتفة حول نكروما .

أجل الجامعة الأفريقية مثل غانا وغينيا والجزائر . الخ . تميل لاتخاذ موقف يغلب عليه الطابع العسكرى ، فالجزائريون – مثلا – ساهموا فى تدريب المناضلين من أجل التحرير عسكريا ، بينما يشدد النيجيريون المحافظون على سياسة عدم استخدام العنف فيما يتعلق بتحرير جنوب القارة ، وإن كانت جميع الدول الأفريقية المستقلة قد أخذت على عاتقها مهمة تحرير القارة بأسرها .

كثيراً ما تبدو أحاديث الأفريقيين عن الوحدة الثقافية فى صورة مبهمة غامضة . فحديث نكروما عن « الشخصية الأفريقية » وسنغور عن « الزنجية » لا يختلف كثيراً عن النظريات الاجتماعية والسياسية التى نادى بها ديبوا و بادمور بعد أن أضفيت عليها ملامح فلسفية عقلية ، فيقول سنغور إن « الزنجية هى جماع القيم المتمدينة التى يتصف بها العالم الافريقى الزنجى . وهذه القيم جميعها تتكون أساسا بالمنطق البديهى ، والشعور بالصلات الجماعية communion وموهبة اختراع الأساطير وموهبة النظم » .

وكان نكروما يعبر عن رأى بادمور حين عرف الشخصية الأفريقية بأنها رمز للوحدة السياسية الأفريقية وتعبير عن « جماعية الهدف والغرض التى ستجعلنا نتحدث بصوت واحد باسم قضية السلام ومن أجل تحرير أفريقيا التابعة ودفاعا عن استقلالنا الوطنى وسيادتنا ووحدتنا الاقليمية » . فالفكرة واحدة وأن اختلف التعبير .

وتظهر الخلافات على أوسع نطاق بين دعاة الجامعة الأفريقية فى مجال الخطوات العملية من أجل التنظيم على مستوى القارة . ففى أقصى الطرفين هناك دعاة الجامعة الأفريقية المثاليون ذوو النزعات العسكرية وعلى رأسهم نكروما الذى يستوحى أساسا تعاليم بادمور ، وفى أقصى الطرف المقابل دعاة الجامعة

العمليون الذين يتجهون نحو إنشاء كيانات اقتصادية محددة تضم مجموعة من الدول على غرار السوق الأوروبية المشتركة .

ويؤكد أصحاب النزعات العسكرية (*) دائماً أن هدفهم هو إنشاء ولايات متحدة أفريقية ، ويرفضون باصرار الاقليمية والسيادة الوطنية ، والواضح أن هذا الموقف ينطوى على اتجاه دولى ماركسى – فالزعماء من أمثال نكروما وسيكتورى درسوا الماركسية – وإن كانوا يعبرون عنها فى صورة قارية لا دولية . ولقد كان ظهور ما يسمى مجموعة الدار البيضاء من أهم المظاهر الدالة على الاتجاه العسكرى ، فقد تكونت تلك المجموعة عام ١٩٦١ عندما اشتركت المغرب والجزائر ومصر مع اتحاد الدول الأفريقية (Union of African States U.A.S.) الذى أنشىء فى عام ١٩٦٠ بين غانا وغينيا ومالى ، فى الدعوة للإسراع باقامة هيئات سياسية على مستوى القارة .

(وكانت منظمة اتحاد الدول الأفريقية قد شددت من قبل على الوحدة السياسية كشرط لازم للوحدة الاقتصادية (**) واعتبرت نفسها نواة لولايات متحدة أفريقية (٤٤)) . ونظراً لما تميزت به مجموعة الدار البيضاء من اتجاهات تمتد إلى أبعد من حدود دولها ، فسرعان ما نشب الخلاف بينها وبين مجموعة مونروفيا التى ظهرت فيما بعد وكانت أكثر تحفظا فى اتجاهاتها .

وسادت النزعة العسكرية مؤتمرات جميع الشعوب الأفريقية الثلاثة التى

(*) اننى ادرك قصور اصطلاحى « ذوى النزعات العسكرية » و العمليين » فى ابراز الفرق فى الاتجاه بين هذين التكتلين ، وقد استخدمت فى هذا الصدد عدة مصطلحات فى أوقات مختلفة ، فالمجموعة التى أسميتها « العسكريين » أطلقت عليها أسماء « المثاليين » و « الرومانتيكيين » « الراديكاليين » أما « العمليون » فقد سموا « الواقعيون » و « المعتدلون » و « المحافظون » ، ولا يمكن لاية مصطلحات ان تفرق بين الاتجاهين .

عقدت فى أكرا (١٩٥٨) وتونس (١٩٦٠) والقاهرة (١٩٦١) ، والتى كان هدفها الرئيسى تشجيع الحركات السياسية الوطنية فى المناطق المستعمرة الباقية ، باعتبارها وسيلة لوحدة القارة القائمة على الاشتراكية . « فليكن هدفكم تحقيق المملكة السياسية أى الاستقلال وتقرير المصير لبلادكم ، وعندما تحققون المملكة السياسية تتحقق جميع الأهداف الأخرى تباعا ؛ ولكن هذه السلطة التى سوف تنالونها ليست غاية فى حد ذاتها ، إذ يقترن بهذه الرغبة فى الاستقلال رغبة أخرى مساوية فى إقامة شكل من الوحدة الأفريقية فى نطاق نظام اشتراكى يتفق مع تقاليد المجتمع الأفريقى وتاريخه وبيئته ونمطه الجماعى (٦٠) .

وقد أعلن نكروما فى خطابه الذى ألقاه فى إفتتاح مؤتمر ١٩٥٨ المراحل الأربع للجامعة الأفريقية وهى : الاستقلال الوطنى ـ التضامن القومى ـ إقامة وحدة وتجمع بين الدول ـ التعمير الاقتصادى والاجتماعى (٤٦) . ويجب أن يتم التعمير الاجتماعى « على أساس الاشتراكية الافريقية » (٤٧) ، كما يجب أن يكون خالياً من أى تأثير خارجى . وردد نكروما تحذير بادمور فى قوله « إن الاستعمار قد يأتى إلينا فى شكل مختلف ، وليس من الضرورى أن يأتى من أوربا (٤٨) » . وشكل مؤتمر ١٩٥٨ لجنة توجيهية للنظر فى برامج للوحدة ، كما برزت خطوات أكثر تحديداً نحو الوحدة فى المؤتمرات اللاحقة التى اقترحت إنشاء قيادة عليا أفريقية وسوق أفريقية مشتركة ، واتخذت موقفاً متشدداً فى معارضة الحلول الإقليمية .

واتسمت الحركة النقابية الأفريقية أيضا بالروح النضالية بصفة عامة ، وقد عارض تورى محاولة WFTU بتأييد من الشيوعية عقد مؤتمر لنقابات جميع الدول الافريقية فى عام ١٩٥٦ ، وأنشأ الاتحاد العام للعمل الافريقى

Confédération Générale du Travail لتكون بمثابة نقابة خالية من أية ارتباطات دولية ، وأدى ذلك إلى إقامة الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء Union Générale de Travailleurs de l'Afrique Noire الذى كان هدفه « تأكيد شخصية النقابية الأفريقية . » (٤٩)

ثم نظم اتحاد نقابات عموم أفريقيا All-African Trade Union Federation بزعامة نقابات دول الدار البيضاء اجتماعا فى عام ١٩٦١ حاول فيه فك ارتباط الحركة النقابيـة الأفريقيـة بالمنظمات الدوليـة مثل الاتحاد الدولى للنقابات الحرة .

وعلى عكس دعاة الجامعة الأفريقية من ذوى النزعات النضالية الذين شددوا على الوحدة السياسية كشرط لازم لأى نوع آخر من الوحدة ، نجد دعاة الجامعة الافريقية العمليين محافظين وذوى اتجاهات إقليمية ، ويهتمون أساساً بالمسائل الاقتصادية والثقافية ؛ وإن كانوا يشاركون النضاليين إيمانهم أيديولوجيا بالاشتراكية الافريقية ، كما يتضح من اهتمامهم بالقضاء على الاستغلال وتخطيط مشروعات اقتصادية تعاونية ، والمحافظة على القيم الافريقية التقليدية ، ولكن هدفهم الأسمى هو إقامة وحدة اقتصادية محدودة فى نطاق تكتلات إقليمية .

وقد أطلق على العمليين إسم « دول مونروفيا » لأول مرة نتيجة لمؤتمر عقد فى مونروفيا فى مايو ١٩٦١ . أعقبه مؤتمر ثان فى لاجوس فى يناير ١٩٦٢، دعيت إليه دول الدار البيضاء ولكنها لم تحضر .وكانت مجموعة مونروفيا تعتقد أن دعوة دول الدار البيضاء للتنازل عن السيادة الوطنية لهيئة مختصة بوحدة القارة إنما هى دعوة سابقة لأوانها ؛ وكما قال أحد الناطقين بلسان مجموعة مونروفيا كان يفضل.

بين الكتلتين ، خلاف أساسى ذو طبيعة أيديولوجية يجب أن يحظى باهتمام جدى من كل من يدعون باخلاص للوحدة الأفريقية ، ويتمثل فى الافتقار الواضح إلى بيان تعلن فيه دول الدار البيضاء اعترافها بحق الدول الافريقية فى تقرير المصير وضمان عدم التدخل فى شئونها الداخلية . وربما تختلف الدول الافريقية فى شئونها الداخلية مثلما تختلف الأصابع ، ولكنها يمكن أن تتحد مثل قبضة اليد فى الشئون الخارجية وذات المصلحة العامة . . . ومع ذلك سوف ننجح فى تحقيق وحدة الغرض وتماثل المصالح بين شعوب أفريقيا المختلفة . . » (٥٠)

وتميزت مؤتمرات العمليين بأنها تتمخض عن اتفاقيات عملية حول المسائل التعليمية والاقتصادية ، وإن كان زعماء مجموعة مونروفيا يعتقدون فى إمكانية التوفيق بين السيادة الوطنية ووحدة القارة ، ومن هنا دعا دكتور مايكل أوكبارا Michael Okpara ـ الذى خلف أزيكيوى فى رئاسة حكومة نيجيريا الشرقية ـ إلى تحقيق الوحدة الأفريقية على ثلاث مراحل :

أولا : تقسيم القارة إلى خمس مناطق تتعاون فيما بينها فى المجالات غير السياسية (مثل الاقتصادية)

ثانيا : يعهد للمناطق القيام بوظائف سياسية .

ثالثا : ربط المناطق مع بعضها البعض فى اتحاد فيدرالى سياسى واحد . (٥١)

ولقد تكونت المنظمات الاقليمية بكافة أنواعها إبتداء من الوحدات غير المحددة تحديداً قاطعاً مثل جماعة برزافيل ـ تضم جميع البلاد الفرنسية السابقة

فى سلسلة من السكرتاريات المختصة بادماج النقل والمصارف .. الخ . إلى الجماعات المحدودة المحلية مثل « مجلس الوفاق » Conseil de l'Entente الذى يضم ساحل العاج والنيجر وداهومى وفولتا العليا . وتم تشكيله فى عام ١٩٥٩ لإدارة صندوق التضامن الذى أنشىء لمساعدة الدول الأعضاء حسب حاجتها ، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق عام حول بعض مسائل من قبيل التنسيق الإدارى واتباع سياسة خارجية متفق عليها إلا بعد استقلال الدول الأربع الأعضاء فى المجلس فى عام ١٩٦٠ . ويتزعم هذا المجلس فيلكس هوفويه بوانيى رئيس ساحل العاج التى تسيطر على المجلس إلى حد كبير . وليست لهذا المجلس اهتمامات واضحة بالجامعة الأفريقية أو أية إتجاهات اشتراكية على الإطلاق ، وكذلك لم يبد هوفويه بوانيى أى تأييد للخطوات الرامية إلى إقامة إتحاد فيدرالى سياسى معين . ورغم أنه عقد تحالفا مؤقتا بين حزبه وبين الشيوعيين فى أواخر الأربعينات ، فانه انفصل عنهم لأسباب أيديولوجية ، وأخذ على عاتقه بعدها الترويج للمشروع الخاص وإقامة علاقات ودية مع السوق الأوربية المشتركة (٥٢) وإن كان مماله مغزاه أنه لم يعتقد مطلقا أن ساحل العاج تستطيع أن تمضى فى هذا الطريق بمفردها ، واضطر إلى توجيه عناية كبرى للمنظمة الإقليمية التى يمثلها مجلس الوفاق .

هذه الروح المحافظة التى يتميز بها مجلس الوفاق نلمسها أيضاً فى مجموعة برازافيل التى تضم بالإضافة إلى الدول الأربع الأعضاء فى المجلس ، غالبية البلاد الفرنسية السابقة فى أفريقيا ، فقد كونت هـــذه الدول اتحاد أفريقيا ومالاجاش Union Africaine et Malagache (UAM) فى ١٩٦١ ، وتؤيد هذه المنظمة بشدة مبدأ السيادة الوطنية بدلا من إقامة تنظيم يضم عديداً من الدول وهو ما تدعو إليه منظمة UAS ذات النزعة العسكرية . « يجب أن يقام الاتحاد فى نطاق التعدد الوطنى وشخصيات كل دولة ؛ ولهذا السبب تعتزم دول برازافيل

الإثنى عشر لرؤساء الأساس لتعاون وثيق لا يؤثر تأثيراً سلبياً على استقلال المشتركين فيه » ,٥٣) . والواقع أنه منذ إقامة منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ ، تخلت UAM عن جميع وظائفها السياسية وأصبحت الآن هيئة لتعاون الاقتصادى أساساً تتولى بعض الخدمات المشتركة .

وأعرب سنغور عن اتجاهات مماثلة بدعوته إلى اتحاد تعاهدى يضم عديداً من الدول Multinational Confederation فقال : « إن التضامن الأفقى بين الافريقيين سوف يتحقق تدريجياً إذا بدأنا فى أول الأمر بالعلاقات الثقافية والإقتصادية، أما التضامن الرأسى بيننا وبين المتروبولات الأوربية فسوف تطرأ عليه تعديلات ولكنه لن يتحلل » ٥٤) .

وفى شرق أفريقيا أيضاً ساد الاهتمام بالمنظمات الاقليمية حتى قبل الحصول على الاستقلال ، فقد أبدت حركة الحرية الأفريقية لشرق ووسط أفريقيا . Pan-African Freedom Movement of East and Central Africa من الاهتمام بالتعاون الإقليمى أكثر مما اهتمت بوحدة القارة ، وظلت هذه المنظمة إقليمية فى طابعها رغم توسيع نطاقها لكى تشمل المناطق الأفريقية المجاورة وازدياد اهتمامها بتحرير بقية القارة . أما على المستوى العملى فتوجد منظمة الخدمات المشتركة لشرق أفريقيا East African Common Services Organization « EACSO » الموروثة عن اللجنة العليا لشرق أفريقيا فى عهد الاستعمار . والخدمات التى تقوم بها المنظمة تشمل النقل والمواصلات والتعليم العالى والأبحاث ، ويتحمل مسئوليتها الجماعية رؤساء حكومات كينيا وتنجانيقا وأوغندا تساعدهم جمعية تشريعية مركزية تمثل برلمانات الدول الثلاث ويتم تسيير أعمال المنظمة عن طريق إدارة مركزية فى نيروبى ؛ وأصبحت المنظمة منذ ١٩٦٣ أكبر مؤجر للأيدى العاملة فى المنطقة نتيجة لتوليها خدمات النقل

والمواصلات ، فضلا عن أنها تتولى تصريف مايقرب من ١٠٪ من المنتج المحلى الإجمالى لشرق أفريقيا (٥٥) ؛ ومع ذلك لا تعتبر مظهراً كافيـــاً لوحدة شرق أفريقيا — وبذلت محاولات عديدة لإنشاء كيان عضوى يصلح لأن يكون اتحاداً فيدرالياً صحيحاً لشرق أفريقيا فى المستقبل . وعلى أية حال فقد حدث تطور فى المنطقة لا بد وأن يؤثر على الاتجاه نحو الإتحاد الفيدرالى، ألا وهو الاتحاد السياسى بين تنجانيقا وزنجبار فى مايو ١٩٦٤ .

قد يبدو أن عقد اتفاق إقليمى بين كينيا وتنجانيقا إتجاه أبعد ما يكون عن اتجاه نكروما ذى النزعة العسكرية نحو الجامعة الافريقية على مستوى القارة ؛ ولكن الواقع أن هناك تشابها ملحوظاً فى الدوافع والتفكير العام لكل من نكروما ونيوريرى ، فيقول الأخير «لا يمكن لاشتراكى أفريقى حقيقى أن ينظر إلى خط مرسوم على خريطة ويقول إن القوم الذين يعيشون على هذا الجانب من الخط إخوانى ، فكل فرد يعيش فى هذه القارة أخ له»(*) . فالجامعة الافريقية عند نيوريرى مثل أعلى حافل بالمعانى ولكن يعبر عنه من خلال السيادة الوطنية ، وعند مناقشة الأشكال الخاصة بكيان الجامعة الافريقية ينصح نيوريرى .. «فلنرعها ولنشجعها ولندعها تسير فى طريقها الخاص بها » ٥٦) . ولكنه لا يلزم نفسه بما هو أكثر تحديداً من ذلك إقتداء بالعمليين فى تجنب تبنى كيان سياسى مرسوم سلفاً لتجسيد مثال الجامعة الأفريقية .

وتبدو صلاحية الاشتراكية الأفريقية فى التقريب بين السياسات المختلفة تجاه الجامعة الأفريقية من اشتراك مالى وغينيا فى حلقة داكار مع دول محافظة(*) وقد أبرزت الحلقة الحاجة إلى قيام جبهة متحدة فى السياسة العالمية ، كما تم التوصل

* "Ujamaa"

إلى اتفاق عام بين ممثلي الدول الثمانية عشر المشتركة في الحلقة على فائدة الإشتراكية الأفريقية «كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، ودور وحدة القارة في تسهيل التنمية. «إن التنمية تتطلب اتحاداً واعياً كاملاً للقوم بأسرهم، وسياسة فك تأميم المراكز الصناعية الكبرى وقطاعات الانتاج الأساسية لصالح التنمية المشتركة، وتوحيد الأسواق والغاء الحواجز الجمركية التي لا يمكن أن ينكر أحد طبيعتها الضارة المصطنعة. إن الخطوة الأولى في الطريق الأفريقي للتنمية هي النبذ الثوري للكيانات القديمة (الاستعمارية). وطريقنا إلى التنمية يؤدي أيضاً إلى اشتراكية مركزها الجامعات وإلى اشتراكية سوف تصبح أداة تحرير الإنسان بعد أن كانت أداة التحرر الوطني» ٥٧).

واشتركت ثلاثون دولة مستقلة في مؤتمر أديس أبابا المنعقد في مايو ١٩٦٣. وما تبعه من إقامة منظمة الوحدة الافريقية OAU، ولا بد من اعتبار إنشاء هذه المنظمة إنتصاراً للجامعة الافريقية بنوعيها. الكلاسيكية التي دعا إليها ديبوا وبادمور. والنضالية التي يدعو إليها نكروما. فلم تكتف منظمة الوحدة الافريقية بالنص على عقد اجتماع رسمي سنوي للرؤساء، بل شكلت عدداً من اللجان الوظيفية لمختلف الأغراض: للتخطيط لتحرير بقية القارة، وتنظيم التنمية الاقتصادية، وحل المشكلات التي قد تنشأ فيما بين الدول الافريقية وبعضها البعض (*). ولكن استمرار استياء نكروما من كثير من هذه اللجان وإن لم يشمل هذا الاستياء روح ميثاق المنظمة، ليس سوى دليل على استمرار الشقاق فيها رغم اشتراك بعض الدول في تكتلات جديدة. وأخيراً فان ماضي ديبوا وبادمور الاشتراكي أضفى على الجامعة الافريقية طابعاً إنسانياً غامضاً بدلا من أن

● من أمثلتها لجنة التسع دول لتنسيق التحرير وبنك التنمية الافريقي ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.

يوفر لها برنامجا سياسياً منطقيا . وربما كان السبب فى أن الاشتراكية لم تتجسد فى كيان إدارى يرجع إلى أن دعاة الجامعة الافريقية أنفقوا جانباً كبيراً من جهودهم فى الحصول على الاستقلال الوطنى ، أو ربما لأن الاختلاف والتعدد داخل أفريقيا يحولان دون تنظيم جامع للدول . وفضلا عن ذلك فان ديبوا وبادمور باعتبارهما من الزنوج غير الافريقيين — كانا ينظران إلى القارة الافريقية من وجهة نظر دولية عنصرية ، ولذا كان تفكيرهما فى إقامة تنظيم للقارة تفكيراً مجرداً ، وقد جانبهما الصواب عندما اعتبرا الإستعمار والرأسمالية فقط أعداء لأفريقيا إشتراكية متحدة ، ولم يدر فى خلدهما أن الإقليمية سوف تصبح قوة كافية لعرقلة وحدة القارة . ولقد كان الحلم الذى راودهما قوة دافعة منذ عشرين عاماً ، ولا يزال حتى الآن قوة سياسية دافعة لزعماء أفريقيا الحديثة رغم وجود مشكلات عديدة ورغم أن الجامعة الافريقية فى الوقت الحالى أبعد ما تكون عن تحقيق المثل العليا الاشتراكية التى نادى بها دعاتها المفكرون الأوائل .

الفصل الرابع

تطلع اشتراكي إلى الاشتراكية الافريقية

بقلم
رجينالد بريتش

ليست الاشتراكية فى واقعها نظاما اقتصاديا فحسب. ولكنها تصور عن مجتمع تعاونى تنمحى فيه اللامساواة بإزالة الفوارق بين المالكين والمحرومين. والاشتراكية فى أفريقيا — شأنها فى أى مكان آخر — لاينبغي أن يكون حكمنا المطلق عليها تبعا للتنظيم الذى أقيم لضبط النظام الاقتصادى، ولا بد قبل إصدار هذا الحكم من الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية :

١ — ما المثل والقيم التى تسود الحياة السياسية الأفريقية الحديثة وتعتبر قوة دافعة لزعمائها ؟ .

٢ — هل هذه القيم والمثل مما يمكن أن نسميها قيما « إشتراكية » ؟ .

٣ — ما حقائق الضرورات الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية التى تتحكم فى التنظيم الذى ابتكر لتحقيق هذه المثل ؟ .

ولقد درج الاشتراكيون خارج أفريقيا على اعتبار بعض القيم كلية الطابع، فمهما اختلفت تقاليدنا وأصولنا التاريخية ، ومهما اختلفت الأوضاع المحلية التي تنبت منها معتقداتنا الاشتراكية أو نبت منها التنظيم المبتكر لكى يتضمنها ، فإن مثلنا لا خلاف عليها . « فالاشتراكية تعبر عن الايمان بسيادة قيم معينة مثل المساواة — التعاون — الرفاهية الجماعية — الدولية » تتناقض مع الطبقية والتنافس والفردية المتطرفة . ويتضح نفس هذا المعنى فى التعريف الذى ذكره البروفسور ا . ا . بوتيخين مدير المعهد الأفريقى بموسكو إذ يقول . . . « إن سلطة الدولة مخولة للعمال ، فليست هناك طبقات مستغلة ، وليس لفرد أن يستغل زملاءه ، والاقتصاد مرسوم (مخطط) وهدفه الأساسى تحقيق أقصى إشباع لحاجات الإنسان المادية والروحية » .

كذلك عبر الاشتراكيون الإفريقيون عن نفس هذه المثل التعاونية فيقول نيوريرى رئيس تنجانيقا إن « الاشتراكية اتجاه عقلى لابد منه لكى نضمن أن الناس يعنون برفاهية بعضهم البعض » وكذلك يشير توم مبويا (كينيا) إلى « معايير السلوك المؤكدة فى المجتمعات الأفريقية التى أضفت الكرامة على قومنا خلال العصور ووفرت لهم الأمن على الرغم من وضعهم فى الحياة ، وأعنى بذلك الاحسان العام والآراء التى تعتبر الإنسان ليس وسيلة اجتماعية بل غاية وكيانا فى المجتمع » .

ولكن إذا كانت الصفة المميزة للاشتراكى إيمانه أساسا بالمساواة والتعاون فان الوسائل التى يقع عليها الاختيار لتحقيق هذه المثل العليا تتعدد وتتنوع . ولقد بلغ الخلاف والصراع مداه بين الاشتراكيين الديمقراطيين فى أوربا الغربية والماركسيين المتمسكين بأصول مذهبهم أو الشيوعيين ؛ إذ يعتقد الأولون أن وسائل الشيوعيين قد شوهت تلك المثل العليا إلى حد أنها تنكر فى بعض الأحيان المبادىء السامية الثلاثة التى استلهمها ماركس نفسه فى كتاباته ، فاستبدلت المساواة بطبقية سياسية واقتصادية صارمة تحت إسم « دكتاتورية البروليتاريا » . والإنسانية يضحون بها — نظريا وعمليا — من أجل عصر ذهبى وهمى أو من أجل مجد دولة واحدة ؛ فضلا عن أن تكريس العلم للاقتصاد والسياسة طلبا للنظام والتقدم المادى قد خلق عقائد جامدة . ولا ينكر الاشتراكيون الديموقراطيون أنهم يدينون بالكثير لمبادىء ماركس وتحليله للرأسمالية ، ولكنهم لا يوافقون على أن تشخيصه أو علاجه يصلح للتطبيق فى كل مكان . وربما كانت نقطة الخلاف النظرية الأساسية عندهم هى إقرار ماركس بفكرة العصر الذهبى الشيوعى وكمال المجتمع اللاطبقى واضمحلال الدولة ، لأن

تمسك بهذه الفكرة الوهمية هو الذى يبرر تشاؤم الشيوعية وتعصبها والتضحية بانسانيتها .

وفى اعتقادى — باعتبارى من الاشتراكيين الديمقراطيين — أن الماركسيين المتمسكين بأصول مذهبهم قد إنتهوا من تأسيس خلافهم العنيف مع القضية الرأسمالية ، فلم يثبت حتى الآن أن الشيوعية هى التأليف النهائى للصراع الاجتماعى الذى تنبأ به ماركس لها . ولا بد من انتظار التطبيق العلمى للمثل الاشتراكية الكلية .

وهٰذا فالاشتراكية الأفريقية لا تقتصر أهميتها على الناحية الأكاديمية فحسب . وإذا كانت نظريتها قد تبلورت فى القرن العشرين ذى الطابع العلمى العملى بعيداً عن تأثير الرومانسية التى تولدت من بؤس الرأسمالية وصراعها فى القرن التاسع عشر ، فهل يحتمل أن يكون الاشتراكيون الأفريقيون أقل منا تأثراً بمرارة الصراع السياسى السابق ؟ ولعل أهم من ذلك أن نتساءل : هل مما يدعو للتفاؤل أن تكون الاشتراكية الأفريقية التوأم الثالث للقوتين الدافعتين الأخريين فى أفريقيا وهما القومية والتنمية الاقتصادية ؟ إن القومية الأفريقية وحركة الجامعة الأفريقية قد أضافتا إلى الإنسانية إضافة فريدة فى بابها ، وبفضلها لم تعد أفريقيا راغبة فى تقبل أيديولوجيات الآخرين . وربما تساعدان على تركيز اهتمام الاشتراكيين الأفريقيين عمليا على احتياجاتهم الخاصة ، ويمكن أن نتوقع أيضا نتيجة عملية مماثلة من السعى الحثيث نحو التنميه الإقتصادية .

إن المطالبة بحقوق المحرومين على المالكين لهى من صميم الاشتراكية ، وأصدق ما يكون ذلك فى أفريقيا ، فالقارة الأفريقية تشعر أنها قاست قرونا من الحرمان والاستغلال من جانب أوربا ، وقد عقدت عزمها أولا وقبل كل شىء على أن

تتغلب على آثار هذه الفاقة . ولكن اتساع نطاق هذه الشعور بالحرمان والذى يشمل القارة بأسرها — أى الإحساس بأن جميع الأفريقيين من المحرومين — يضفى على الاشتراكية لأفريقية صفات خاصة تميزها عن الاشتراكية الأوربية. وقد كتب توم مبويا يقول « إننا منهمكون فى عملية انتقال واسعة النطاق نسعى فيها للبحث عن ذاتيات جديدة على المستوى الشخصى والوطنى والدولى . . . وفى العالم اليوم يخوض ملايين من الناس نفس التجربة . ولا تختلف أهدافهم كثيراً عن أهدافنا ، ولكننا نختلف عنهم فى التقاليد والأصل التاريخى ، كما أن وضعهم وتطلعاتهم بالنسبة للتحدى الذى يواجهونه . يختلف عن وضعنا وتطلعاتنا ، ولذا فاننا نقوم بدور خاص بنا . إما أن ننجزه أو نهلك دونه » .

فما هى هذه الذاتيات الجديدة التى يجدّ المحرومون الأفريقيون فى البحث عنها ، وما آثار هذه المثل الأفريقية الجديدة على الاشتراكية ؟ هذه الذاتيات وتلك الآثار يمكن مناقشتها تحت ثلاثة عناوين شاملة : الحاجة إلى تحول إقتصادى سريع — التجارب الرأسمالية السابقة التى مرت بها أفريقيا — آثار القومية والجامعة الأفريقية على نظريات حرب الطبقات فى الاشتراكية .

ذاتيات جديدة :

التحول الاقتصادى : تعتبر التنمية الاقتصادية شرطاً لازما لظهور أفريقيا على المسرح الدولى بطريقة تكفل لها الكرامة والمساواة ، وفى ذلك قال الرئيس بورقيبة « من الضرورى بمكان أن نغرس شعوراً بالكرامة فى نفوس مواطنينا التونسيين الذين يعيشون حياة من الفقر والبؤس والجوع. من الواضح أنهم سعداء بالتخلص من السيطرة الفرنسية ولكن من المهم أن يشعروا أيضا بضرورة

تحسين حالتهم المعيشية وأن يحيوا حياة شريفة كتلك التى تحياها الشعوب المتقدمة » . (٣) وليست هذه المسألة مقصورة على المستوى المطلق للثروة المادية وحدها ، ولكنها تتعلق أيضا بالقضاء على الهوة التكنولوجية التى تفصل بين أوربا وأفريقيا . بل إن الاشتراكية يُشاد بها فى بعض الأحيان لمجرد شمولها هذا الهدف وحده ومثال ذلك التعريف الذى ساقه الرئيس سنغور فى الحلقة التى عقدت بداكار فى ديسمبر عام ١٩٦٢ عن الاشتراكية وقال فيه « إن الاشتراكية بالنسبة لنا ليست سوى التنظيم العقلى للمجتمع البشرى ككل طبقا لأحدث الوسائل وأكفئها وأكثرها اتصالاً بالعلم » . وكان من الممكن أن يقال بسهولة عن هذا التعريف إنه لايختلف عن موقف الفاشية من التنمية لولا أن سنغور أضاف إليه . . وأهم من استخدام أكفأ الوسائل الفنية والتكنيك ، الشعور الجماعى الذى يمثل العودة إلى الروح الأفريقية » . وعلى أية حال كان من الواضح فى حلقة داكار أن المحور الأساسى للمناقشات يدور حول جانب التنمية فى الاشتراكية .

التجارب السابقة مع الرأسمالية : ولكن ذلك لا يفسر السبب فى اختيار الاشتراكية دون الرأسمالية كأفضل وسيلة للتنمية ، فذلك راجع إلى عوامل تاريخية أو عملية أوعاطفية . فتجربة أفريقيا مع الرأسمالية لم تكن تجربة سعيدة حيث ارتبطت الرأسمالية بالقوى الاستعمارية واستغلالها للصناعات الاستخراجية والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة أو زراعة أخرى . وكان جانب كبير من رأس المال مملوكا للأجانب ، كما كان قدر كبير من أرباح المشروعات فى أفريقيا يصدر إلى الخارج ، بينما لم ينل الأفريقيون نصيباً كبيراً من أرباح المشروعات الخاصة الأجنبية . وترتب على ذلك — باستثناء حالات قليلة — أنه لم تنشأ طبقة كبيرة ترتبط مصالحها بالرأسمالية ، وكان الانطباع الذى تخلف فى النفوس أن الغرض الرئيسى للرأسمالية هو شراء المنتجات الافريقية بأسعار منخفضة وبيع

المنتجات الأوروبية بأسعار استغلالية . وأخيراً فالواضح أن الاستعمار الذى يعادل الرأسمالية. قد تجاهل أو قضى على الثقافة الافريقية ولم يدع للإفريقيين أنفسهم سوى أسوأ مظاهـــرها وهى الاغتراب الاجتماعى والدمار الاقتصادى والاستغلال الوطنى .

كذلك تركت الرأسمالية أفريقيا دون أن تتكون فيها طبقة تمتلك رأس المال وتجازف باقامة المشروعات . كان من الممكن أن يتوفر فيها الحافز السياسى والاقتصادى لتكوين رأس المال عن طريق المشروعات الخاصة ، وكان من جراء ذلك أن عملية تجميع رأس المال أصبحت تقع على عاتق الدولة لأن الحكومة وحدها هى التى تملك الوسائل والسلطة للمبادأة فى استثمارات واسعة النطاق وتكوين رأس المال فى الداخل واجتذاب الموارد الأجنبية الضخمة . وفضلا عن ذلك يترتب على ندرة الموارد المالية إستثمار هذه الموارد بطريقة مرسومة وفقاً لأولويات أعدت بعناية على غرار ماحدث فى أوربا أثناء الحرب . «ولهذا السبب يريد الاشتراكيون الافريقيون تلافى التغيير العشوائى والتجريبى» كما سبق أن أوضحنا فيما يختص بمالى . فالاشتراكية فى أساسها منطقية وليست إعتباطية، ومرسومة وموجهة وليست متحكمة ، ولهذه الأسباب تثير فى النفوس أكبر الآمال فى تحقيق تحول اقتصادى سريع .

وفضلاً عن ذلك يعتبر التخطيط وإشراف الدولة السبيل الوحيد تجنب الفقد الاقتصادى والتبديد البشرى اللذين تحدثهما تنمية الموارد عن طريق الرأسمالية التى لاتحدها قيود . وهاهو ذا الرئيس نكروما يضع الاشتراكية والرأسمالية على طرفى نقيض فيقول . . « لقد ورثت غانا إقتصاداً استعماريا . . ولن يهدأ لنا بال حتى نزيل هذا السكيان التعس و نقيم مكانه صرحا من الاستقرار

الاقتصادى، وبذلك نخلق لأنفسنا جنة حقيقية من الوفرة والكفاية، ويجب أن نمضى قدما فى استعداداتنا لنمو اقتصادى مرسوم من أجل القضاء على الفقر والجهل والمرض والأمية التى خلفها الاستعمار الغادر وخلفتها الامبريالية البالية » (٥) .

ومن الناحية العاطفية أيضاً يبدو الحل الاشتراكى أصلح الحلول لأنه يتمشى مع الأفكار الأفريقية الشائعة عن الخير الذى كان سائداً فى عهد ما قبل الاستعمار « فالاشتراكية الافريقية حقيقة واقعة تعرضت ردحا من الزمن لصدمة الاستعمار، ويجدر بنا الآن أن نعيد النظر إليها فى سياقها الجديد . ولما كنا نفزع من صورة الفردية الغربية ، فاننا نؤثر تصحيح الإساءات التى تعرضت لها إشتراكيتنا التقليدية ، والإبقاء على ما تتسم به حضارتنا من مظاهر الروح الجماعية » (٦) . وكثيراً ما يردد الرئيس نيوريرى نفس هذا المعنى كما فى قوله : « كان الأفريقى يعتبر نفسه دائما عضواً فى جماعة ، ولكنه لم ير أى تعارض بين مصالحه الخاصة ومصالح الجماعة التى ينتمى إليها ، وتتمثل مشكلتنا فى كيف نحصل على مزايا المجتمع الأوربى مع احتفاظنا فى نفس الوقت بالكيان الافريقى للمجتمع الذى يكون فيه الفرد عضواً فى جماعة » (٧) .

وإذا انتقلنا إلى مجال التطبيق نجد أن أكثر الوسائل شيوعاً فى وضع هذه النظرية الاشتراكية التقليدية موضع التنفيذ هى ممارسة الاستثمار البشرى أو تنمية الجماعة عن طريق العمل الاختيارى ، والتى هى فى الواقع محاولة لتوجيه الولاء العشائرى المحلى وأساليب العمل فى برنامج مرسوم للتنمية الاقتصادية . ولقد حققت برامج الاستثمار البشرى نتائج هامة وبصفة خاصة فى تنجانيقا ومالى وغينيا، وإن كان هذا الجانب من جوانب التنمية لا يحظى باهتمام كبير من رجال الاقتصاد الذين يعددون مكاسب التنمية فى عهد ما بعد الاستقلال ، ولعله من

الطريف فى هذا الصدد أن لفظ communitary الذى ابتدعه نيوريرى للتعبير عن المظهر التقليدى للتنمية الاشتراكية قد اتفق بمحض الصدفة على ما يبدو — مع لفظ communaucratique الذى اختاره الرئيس سيكوتورى لوصف الشىء ذاته فى غينيا(*) .

إشتراكية بلا صراع طبقى : تتضافر ثلاث حركات عاطفية لنبذ النظرية الماركسية الكلاسيكية فى الصراع الطبقى . وهى : القومية الأفريقية التى تمثل الثورة ضد الاستعمار . والجامعة الأفريقية التى تجسد الرغبة فى تضامن القارة والمساواة الأفريقية ، والاشتراكية الافريقية التى تناصر قضية المعدمين فى أفريقيا . وبغض النظر عن الحقيقة الظاهرة وهى أنه لا يمكن تحديد الطبقات الاقتصادية فى أفريقيا تحديداً واضحاً بمعناها الماركسى . فقد اجتاحت القارة ، سواء قبل أو منذ الاستقلال . رغبة جارفة فى الوحدة — وحدة أفريقيا ، وتضامن جميع (المحرومين) فى القارة . وليس هذا من الغريب فى شىء لأن عدد المالكين الافريقيين — أى (المستغلين) الكامنين — ضئيل جداً لا يستحق كبير اهتمام . حقاً يتحدث بعض الزعماء الافريقيين عن وجود طبقات أو عن حتمية نشأتها ، ولكن أمثال هؤلاء الزعماء لا يمثلون القارة فى الوقت الحاضر ، ويقتصر وجودهم خارج جنوب أفريقيا ، على حزب الاستقلال الأفريقى ذى الاتجاهات الشيوعية فى السنغال Parti Africaine de l'Indépendence ، وعلى فئة صغيرة ، وإن كان لها صوت مسموع ، فى حزب مؤتمر الشعب فى غانة Convention People's Party بالإضافة إلى الأحزاب الشيوعية الصغيرة القليلة العدد فى أفريقيا . ومن الصحيح أيضا أنه حيثما توجد نقابات معارضة

---

* community
Further Proposals, **British Yearbook of International Law 223,**

ذات نزعات عسكرية ، كما هو الحال فى نيجيريا والكونغو ، تظهر بوادر وعى طبقى واضح بالنسبة إلى « الهوة الواسعة التى تفصل طبقة الممتازين فى العهد الجديد — موظفى الحكومة والعسكريين والسياسيين — عن جماهير البروليتاريا فى الريف والحضر وعن الشباب العاطل والمتعطل » .*

ولكن الأصدق والأصح هو الفكرة القائلة بأن الصراع الطبقى ليس بذى موضوع بالنسبة للأوضاع الأفريقية ، وأن أكثر ما يهتم به الاتحاد الاشتراكى الأفريقى أن يظل الحال على ذلك المنوال ، فان معظم الزعماء الأفريقيين يؤمنون إيمانا راسخا بأنه يمكن الحيلولة دون نشأة طبقات فى أفريقيا بشرط أن تتبع التنمية منهجا إشتراكيا ، ولكن لا يشاركهم هذه الآمال الخبراء السوفيت فى الشئون الأفريقية والذين يمثلهم فى هذا الكتاب بوتيخين ، وكذلك رجال الاقتصاد الأمريكيون إذا اتخذنا من آراء مورس فى الفصل الثانى دليلا على اتجاههم . ففى رأى السوفيت أن عملية التنمية لا بد أن تخلق طبقات اقتصادية واضحة المعالم ، ولا بد أن ينشأ صراع إلى حدما بين هذه الطبقات قد يظهر على الأقل فى شكل مطالبة كل منها بأن يحظى بالاهتمام الأكبر من جانب الدولة . والرد الأفريقى على هذا الاعتراض أن « العقلية الاشتراكية » أو شعور الوحدة الذى يعبر عنه تجمع فئات المجتمع المختلفة فى حزب واحد ، كفيل بالقضاء على مثل هذه الصراعات وإن كان هذا الرد ليس مقنعا تماماً ، لأن المشكلات التي نشأت من قبل فيما يتعلق بنقابات العمال فى دول كثيرة ليست سوى انعكاس لصراع طائفى إن لم يكن صراعا طبقياً ، وسنناقش ذلك فيما بعد .

والواقع أن الزعماء الإفريقيين لا يتجاهلون الصراع الطبقى ، ولكنهم يميلون

A. Kithima, Congo-Leopoldville delegate to the Dakar Colloquium. *

إلى إعتباره صراعا على المستوى الدولى لا القومى، وفى ذلك يقول الرئيس نيوريرى: «لا يزال العالم منقسما بين المالكين والمحرومين، وليس هذا تقسيما بين رأسماليين واشتراكيين أو بين رأسماليين وشيوعيين، وإنما هو تقسيم بين دول العالم الفقيرة ودول العالم الغنية . . . والدول الغنية فى عالم اليوم يمكن أن توجد فى كل من جانبى التقسيم بين الدول الرأسمالية والاشتراكية (٨) . وكثيراً مايردد الرئيس الغينى سيكوتورى آراء مماثلة .

ولكن يجب ألا نخلط بين هذه الفكرة البسيطة نسبيا عن الصراع الطبقى الدولى وبين المحاولة المعقدة التى قام بها رجال الاقتصاد السوفييت مؤخراً للتوفيق بين الصعوبات التى تواجههم بشأن حرب الطبقات فى أفريقيا عن طريق الربط بين الطبقات العاملة « الاشتراكية » فى الدول الشيوعية « والفلاحين » فى أفريقيا . ومثال ذلك قول ج. ف . كيم J. F. Kim : « إن الدول التى تمثل حكم العمال بزعامة الطبقة العاملة ، قد تحالفت مع شعوب الدول الغنية ذات السيادة التى قامت على أنقاض الامبراطوريات الاستعمارية — وهذا التحالف يحقق على نطاق دولى الفكرة اللينينية عن وحدة الطبقة العاملة مع الملايين العديدة من الجماهير الشبيهة بالبروليتاريا وغير البروليتارية التى قهرها الاستعماريون ، وبذلك نرى أن مشكلة تحالف الطبقة العاملة والفلاحين قد تجاوزت الحدود الوطنية وأصبحت عاملا دوليا .» (٩)

إلا أن الأقوال السابقة والمنقولة عن الاشتراكيين الأفريقيين لا يمكن أن تثير فى نفوس الباحثين السوفييت أملا كبيراً فى أن يقبل الأفريقيون مثل هذه النظرية رغم وجاهتها ، فهى تتعارض مع عدم الانحياز والجامعة الأفريقية، وكلا الاتجاهين هما الآن فى أفريقيا أقوى من الحاجة إلى حل للمشكلات

الفكرية التي تنشأ نتيجة لرفض أفريقيا التكيف مع المخططات اللينينية . وقد أعلن Dr. Seydou Badian Kouyate وزير التنمية فى مالى فى حلقة داكار التي عقدت فى ديسمبر عام ١٩٦٢ أن « الإشتراكية يمكن تحقيقها بدون بروليتاريا ، كما أنه يمكن الوصول بالبلاد إلى الاشتراكية عن طريق التنظيم السياسي للشعب كله . إن المشكلة تتلخص فى تنظيم شعب بأسره كقوة سياسية لكي يتولى مصيره بنفسه »(١٠)

ولذلك يمكن القول بأن ثلاثة مثل عليا رئيسية تكمن فى صميم الأمانى الأفريقية الآن وهى : التنمية الإقتصادية — التخطيط والتعاون — التضامن الوطنى والأفريقى . وكل من هـــذه المثل له صداه العميق فى تجارب ومثل الاشتراكيين غير الأفريقيين ، وإن كنا لا نستطيع أن نطلق صفة الإشتراكية على جميع المدلولات التي تنطوى عليها هذه الأولويات ، فكل منها له جذوره العميقة فى تجارب الماضى وحقائق الحاضر ، ويجدر بنا أن نمعن النظر قليلا فى بعض مدلولات هذه الشروط للاشتراكية نظريا وتطبيقيا .

معان تنطوى عليها الاشتراكية :

التأميم : إن تأميم المشروعات الخاصة القائمة لا يعطى الأولوية فى تخطيط الدولة فى أى بلد أفريقى ، ونادراً ما يعتبر مبدأ أو شرطاً مسبقا للاشتراكية ، بل على عكس ذلك نجد مسألة ملكية الدولة لوسائل الانتاج والتوزيع والمقايضة» — على حد تعبير ماركس — تعالج بطريقة عملية للغاية ، فباستثناء الجزائر ، بسبب ظروفها الشاذة ، والجمهورية العربية المتحدة ، نجد أن غينيا وحدها هى التي شرعت فى تنفيذ برنامج تأميم جدى . وقد اتضحت سياسة الرئيس تورى العملية تجاه الاشتراكية فى تصريح أدلى به أحد مندوبى غينيا فى حلقة

داكار نقل فيه عن الرئيس قوله . « إذا تحدثنا عن الإشتراكية فانما نتحدث عن مركب من التكوينات والتطبيقات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الإشتراكية بالنسبة لنا ليست غاية فى حد ذاتها، ونحن لا نميز أنفسنا بالنسبة لها كغاية ، ولكننا نبدأ بضرورات مواقف معينة . » (١١)

ولعل الدكتور نكروما ـ من الناحية المذهبية ـ الوحيد من بين الساسة الأفريقيين المعروفين الذى يسعى إلى اتخاذ موقف أقرب إلى موقف الماركسية التقليدية من ملكية الدولة ، ولكنه مع ذلك يرى أن هذا الاتجاه يتعلق بالمستقبل فهو يقول « إن الاشتراكية تفترض الملكية العامة لوسائل الانتاج، ولكن الشعب لم يمتلك حتى الآن جميع وسائل الانتاج والتوزيع الكبرى ، وفضلا عن ذلك فان علينا أن نرسي الأسس الفعلية التي نستطيع أن نبنى فوقها الاشتراكية ألا وهى التصنيع الكامل لقارتنا » .

وفى نفس الوقت يؤكد الرئيس نكروما وكثيرون غيره ضرورة وجود قطاع خاص فى الفترة الحالية « يشمل الصناعات المفتوحة على مصراعيها أمام المشروعات الخاصة الأجنبية » .١٢) « إن الحكومة تؤكد أنه فى جميع قطاعات الإقتصاد الجزائرى سوف يخصص مكان للصناعة الخاصة التى تشكل حافزاً للمشروعات العامة » . ١٣) « يجب أن نشجع المشروعات الخاصة أو الأفراد سواء أكانوا من مالاجاش أو من الأجانب على تصنيع بلادنا » . (١٤) « إن إيثارنا للاشتراكية الأفريقية يجب ألا يجعلنا أعداء للمشروعات الخاصة » . (١٥)

وإذا ما أثيرت مسألة التأميم الشامل كقضية عامة ، فان الرأى العام الاشتراكى فى أفريقيا يهب لمعارضتها بشدة على الفور ، وبدلا من التأميم يتركز الاهتمام على تخطيط جميع قطاعات الاقتصاد وتعبئة الشعب ـ باعتباره

المورد الوفير الوحيد ـ بأية وسائل تثبت فعاليتها ، أما الأسباب التي أدت إلى وجود قطاع عام كبير نسبيا فترجع إلى العوامل التاريخية التى سبق بحثها ، فضلا عن أن الوسائل الفنية الراقية المالية وغيرها الخاصة بالاشراف على القطاع الخاص وتوجيهه لم تتوافر بعد فى أفريقيا مثلمـــا توافرت فى الاقتصاديات الرأسمالية النامية ، وتحل هذه المشكلة بوضع شروط ـ سخية فى العادة ـ تعمل فى ظلها المشروعات الخاصة بغرض إدارة الإقتصاد والإشراف عليه وتوجيهه بدلا من تأميمه .

ونلمس هذه الروح العملية نفسها فى موقف الإشتراكية الأفريقية من الإستثمار الأجنبى ، إذ يرى الافريقيون أن المحنة التى تجابههم تتمثل فى أن الدول الافريقية مضطرة لزيادة اعتمادها على مصادر رؤوس الاموال الاجنبية لـكى تتخلص من تخلفها التـكنولوجى ومن تبعيتها للغير ، ولـكن «المعونة الاجنبية» — كما يقول الرئيس موديبوكيتا — بغض النظر عن مصدرها أو شكلها — لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تـكون خالية من الغرض تماما ، لأنها تظل مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالاقتصاد والنظام السياسي الذى تقدم منه ، أو أنها تـكبل الدولة بديون ساحقة (١٦) . وتحل هذه المشكلة بصفة عامة إما بابتـكار مشروعات « مشاركة » بين الدولة والمشروع الخاص الأجنبى أو بتحديد مجال ووسائل المشروعات التى يعهد بها إلى الاستثمار الاجنبى .

إن المناقشة حول دور المعونة الأجنبية والحـكومة والقطاع الخاص لم تنته بعد ، فمن ناحية نرى أن رأس المال الذى يجتذب من الخارج يقيد الحاجة إلى تـكوينه فى الداخل عن طريق تحديد الاستهلاك ، ومن ناحية أخرى فأن رأس المال المتراكم فى الداخل قد يكون أكثر فعالية فى تعبئة موارد وطاقات الشعب نفسه . ويزداد الاتجاه الآن للشك فى قيمة المعونة الأجنبية الواسعة النطاق حتى

ولو كانت فى شكل هدايا مقدمة من حكومة لحكومة أخرى ، وربما كان الحل لهذه المشكلة الحقيقية هو استخدام المعونة الاجنبية فى مشروعات معينة مثل التعليم والمساعدات الفنية التى تساعد الموارد البشرية الافريقية ذاتها على زيادة إنتاجيتها.

التنمية والمساواة : يدهش الاشتراكيون الأوربيون ، بل وقد تنتابهم الحيرة فى بعض الأحيان ، بسبب الاهتمام النسبى الذى يوليه الافريقيون للانتاج كبديل عن توزيع الثروة أو كما جاء على لسان طالب من تنجانيقا « إن الاشتراكية فى أوربا تعنى مصادرة الثروة وتوزيعها ، أما الاشتراكية الافريقية فمعناها الجهد المشترك المبذول لخلق الثروة » . وإذا كان معظم الاشتراكيين الاوربيين سوف يدعون أن نظامهم يسعى لتحقيق كلا الهدفين ، فان العبارة السابقة تتضمن حقيقة هامة تساعد كثيراً من الاشتراكيين فى الغرب على فهم معاصريهم الأفريقيين . ويجدر بنا أن نشير فى هذا المقام إلى نظرية «المحرومين» وعلاقتهم « بالمالكين» التى تتخلل جميع المبادىء الاشتراكية ، فقد كانت الفوارق الشاسعة فى الممتلكات والدخل فى الاقتصاديات الرأسمالية هى الدافع على الاصلاح فى أوربا ، وفرضت هذه الاوضاع بدورها الوسائل التى وقع عليها الاختيار لتحقيق الاشتراكية مثل إقامة نقابات عمالية حرة قوية وإعادة توجيه الانفاق الحكومى على الفئات الموسرة إلى الفئات الفقيرة فى المجتمع ، وإعطاء الأولوية للرفاهية الاجتماعية العامة بدلاً من الانفاق الخاص ، وأخيراً الملكية العامة للممتلكات الانتاجية . وكان الغرض الأول من هذه الإجراءات كلها إعادة التوزيع والتوجه نحو المساواة كما كانت تهدف ثانياً لتشجيع وسائل الانتاج التعاونية . أما زيادة حجم الانتاج الوطنى فكانت تأتى فى المحل الثالث فحسب .

أما فى أفريقيا فالجميع تقريباً من المحرومين — على الأقل بالنسبة لأغنياء

أوربا — ولذا فان الهدف الأساسى لابد وأن يكون زيادة حجم الانتاج الوطنى والقارى ، أما المساواة والتعاون برغم أهميتهما كهدفين من أهداف الاشتراكية فلا مناص من أن ينتقلا إلى المرتبة الثانية . وقد أوجز بن صالح كاتب الدولة للشئون المالية فى تونس إحتياجات أفريقيا التى تعطيها الأولوية فى قوله « هدف جميع الاشتراكيين الحقيقيين أن يعمل المجتمع على تحسين الانتاج والاشراف عليه وتوزيعه توزيعاً عادلا » (١٧) .

نقابات العمال : إن المفهوم الأفريقى « للمحرومين » له آثاره الهامة أيضاً بالنسبة لوضع النقابات . وكثيراً مايصاب الإشتراكيون فى الغرب بصدمة عنيفة من جراء المعاملة التي يلقـــاها « العمال » على أيدى الحكومات الأفريقية « الإشتراكية » ، وأكثر ما يسيئهم الإتجاه لتقييد حرية النقابات فى المساومة؛ ولـكن من الأهمية بمكان أن تتذكر أن العمال المنظمين فى معظم الإقتصاديات الأفريقية يشكلون أكثر فئات المجتمع إمتيازاً وليس أقلها .

ويصدق ذلك بكل تأكيد على كثير من نقابات الأعمال المدنية ، فالعمال الذين يشملهم تنظيم نقابى يشكلون بصفة عامة الفئة الوحيدة من الناس التى تتاح لها فرصة الحصول على جزء أكبر من الدخل القومى ، وكثيراً ما تفوق الفئات الأخري من السكان فى مستوى معيشتها الحالى رغم انخفاض هذا المستوى فى حد ذاته . وكثيراً ما يحدث أيضاً أن مطالب النقابات — التي تبدو مشروعة للغاية حسب المستويات الأوربية ، لوأجيبت فأنها تؤدى إلى عرقلة كل مشروعات التنمية التى تقوم بها حكومة ذات ميزانية محدودة وتضع نصب أعينها أولويات مرسومة بعناية ، ونضرب مثلا لذلك بما حدث فى تنجانيقا عقب استقلالها مباشرة ، حيث أدت مطالبة النقابات المدنية بزيادة الأجور إلى صراع سافر مع الحـكومة التى كان رد الفعل من جانبها التنكيل بالحركة العمالية بأسرها ، ولعله

ليس معروفا للجميع أنه لو كانت تلك المطالب قد وضعت موضع التنفيذ ، لاستنفذت جميع أموال التنمية التى حصلت عليها حكومة تنجانيقا من بريطانيا بمناسبة الاستقلال ، ولما تبق شىء أو شىء كثير لتلبية المطالب المشروعة للأكثرية الساحقة من الأهالى وهم العمال غير (النقابيين المنتظمين فى نقابات) والفلاحون والعاطلون .

وقد قاومت غالبية الحكومات الأفريقية خطر المعارضة الإيجابية من جانب النقابات بأن فرضت على الحركة العمالية — إرغاماً أو اغواء — أن تشكل «جناحا» من أجنحة الحزب الحاكم ، ويبررون هذا المسلك بالتشديد على أنه ليس ثمة صراع حقيقى فى المصالح بين الحكومة والعمال فى مجتمع إشتراكى : «فحيث أعطى الاستقلال السلطة السياسية للإشتراكيين تكافح النقابات من أجل تدعيم السلطة السياسية فى ظل زعامة الحزب الإشتراكى ، أنها تكافح لتحقيق مستوى معيشى أفضل للعمال ، ولكنها تربط هذا الكفاح بالمشكلات الجوهرية الخاصة بزيادة الإنتاج الصناعى والزراعى » (١٨) .

« إما أن يكون الحزب حزبهم (أى العمال) أو لا يكون ، فاذا لم يكن فلن تكون هناك مشكلة . أما إذا كان حزبهم فان نظرية « الاستقلال » عنه تصبح غير ذات موضوع » (١٩) .

« إن العمال يجب أن يؤيدوا حكومتهم وحزبهم الثورى تأييداً إيجابياً لتدعيم الاستقلال الدولى ، وخلق الأسس المادية لبناء وتنمية إقتصاد إشتراكى ، وموجز القول أن التنظيمات النقابية قد انتقلت من مرحلة التدمير إلى مرحلة التعمير » (٢٠) .

ولكن هذه التبريرات لاتقنع أحداً سوى الماركسيين النظريين ، فليس لها

من فائدة سوى ترشيد حاجة الدولة لمنع التنظيمات النقابية من إحباط مشروعات التنمية ، وليست هناك حكومة — مهما كانت طريقة انتخابها ومهما كانت مبادئها ومثلها — تمثل مصالح جميع «العمال» تمثيلا صحيحاً ، ناهيك عن الجماعات الأخرى. ويتمسك الاشتراكيون الديموقراطيون باعتبار حرية العمال فى الانتظام من أجل القيام بعمل جماعى قبل أصحاب الأعمال والدولة أمراً جوهرياً سواء أكانت الحكومة إشتراكية أم رأسمالية ، وإن كان الاشتراكيون يأملون فى أن تقلل الأولى من حدة الصراع بين فئات العمال وطوائف المجتمع الأخرى، ومن هنا لا ينتظر أن يوافق الاشتراكيون الديموقراطيون على فرض قيود على حرية النقابات فى أفريقيا . ومن الضرورى على أية حال تفهم الحقائق الكامنة وراء هذه القيود ، ولعله من الضرورى أيضاً التسليم بأن نقابات العمال التى عقدت عزمها على رفع مستوى معيشة أعضائها إلى أقصى حد ، ليس هناك أدنى احتمال فى استمرار وجودها فى أى مكان بأفريقيا فى ظروف التخلف الراهنة ، ومع ضرورة تجميع رأس المال ، وإن كان من المنتظر أن تسفر التجارب عن قيام علاقة تعاونية بين الحكومات الاشتراكية ونقابات العمال الحرة .

الديموقراطية «الثورية» والدولة ذات الحزب الواحد : فى رأى الاشتراكيين الديموقراطيين أن الموقف الأفريقى الحالى — تجاه الديموقراطية والنظام الحزبى هو أكثر ما يدعو للازعاج فى الاشتراكية الأفريقية ، وقد فسر هذا الموقف وعزى سببه إلى مخلفات الحكم الاستعمارى الإستبدادى ، وضرورة القضاء على النزعة القبلية وإقامة وحدة وطنية ، وإلى أمية الناخبين وإفتقارهم إلى الخبرة ، وأهمية التخطيط الاقتصادى المركزى . ولكل تفسير من هذه التفسيرات وجاهته، ولكن الأهم هو الموقف الثورى من السياسة الذى تمخضت عنه القومية الأفريقية وحالة التخلف الاقتصادى الراهنة . ومع ذلك فعندما يتحدث

الاشتراكيون الافريقيون عن الثورة فهم لايعنون « ثورة » بالمعنى الماركسى ، وإنما يقصدون ثورة تكنولوجية تدفع بالقارة إلى القرن العشرين ، ولكنهم نادراً ما يضمرون الفكرة القائلة بأن إدخال الإشتراكية فى أفريقيا يحتاج إلى ثورة بالطريقة التى يعتبرها الماركسيون ضرورية فى أوربا ، بل إنهم يرون أنه يمكن تحقيق الاشتراكية بعملية تطورية فى أفريقيا ، وبدلا من ذلك يربط معظم الزعماء الافريقيين بين الأساليب الثورية وهدف التنمية وبالتالى المساواة الدولية الكاملة والاستقلال الاقتصادى ، ولكن هذه الاساليب الثورية يسهل مقارنتها ومن ثم الخلط بينها فى الغالب — بالاساليب التى يستخدمها الماركسيون الثوريون ، وهى التى تتضمن أولاً وقبل أى شىء آخر ، إستخدام الحزب الحاكم لا فى تعبئة الشعب وتوعيته فحسب ، بل ومن أجل تحقيق النظام والوحدة وإقامة تماثل بين طبقات الدولة والحزب .

والمفهوم العام للحزب هو أنه يضم الشعب بأسره ، والمقصود من قيام الحزب بهذا الدور أن يظل الزعماء على اتصال بالرأى العام والحيلولة دون ظهور أى معارضة بالقول أو بالعمل ، وتثقيف الشعب وإحاطته علماً بآراء الزعماء . وقد عبر الرئيس تورى تعبيراً صادقا عن هذا الإتجاه بقوله : « الحزب ينظم فكر شعب غينيا فى أعلى مستوياته وفى أكمل صورة له ، وفكر الحزب يشير إلى الإتجاه الذى تسير فيه أفعالنا ، كما يحدد المبادىء التى يجب أن توجه سلوكنا ومواقفنا الجماعية والفردية »(٢١) .

أما الرئيس نكروما فهو على عكس الرئيس تورى أخذ يتجه فى الآونة الأخيرة نحو اعتناق نظرية أشد ارتباطا بالماركسية عن إقامة حزب من الصفوة أيديولوجيا ، على أن يكون إشتراكيًا بصفة خاصة . وليس الهدف منه أن يكون قوة موحدة بقدر ما يكون أداة تثقيفية وتنظيمية لسياسة الحكومة : « إن تشكيل

الحزب أصبح متنافراً من الناحية الاجتماعية تنافراً تاماً ، وأصبح هدفنا الإشتراكى عرضة لأن تطغى عليه إتجاهات إنتهازية لتوفير الراحة والإشباع لعناصر البورجوازية الصغيرة فى صفوفنا ، والتى لا تؤيد بل وقد تعادى فى بعض الأحيان الأهداف الإشتراكية التى يكرس الحزب جهوده من أجلها » (٢٢).

وهناك آراء أخرى بطبيعة الحال — تنتشر بين الإشتراكيين الأفريقيين حول دور الحزب والنظريات الخاصة (بالديموقراطية المركزية) ، فزعماء نيجيريا يعلنون إيمانهم بنظام تعدد الأحزاب باعتباره الشكل الوحيد للديموقراطية الصحيحة مهما كانت صعوبة تنفيذه(*) . أما حزب كانو KANU ذو النزعة العسكرية الحاكم فى كينيا ، فأنه يعرب فى بيانه عن إيمانه (بأشتراكية أفريقية ديموقراطية .. ديموقراطية لأننا نعتقد أنه لا يمكن لكل فرد أن ينمى مواهبه إلى أقصى حد إلا فى مجتمع حر ' . وقد أخذت المعارضة لفكرة (ديموقراطية الحزب الواحد) تنتشر بين المثقفين وغيرهم ممن يشعرون أن حريتهم فى القول والعمل تهددها (الديموقراطية المركزية) تهديداً فعلياً أو كامناً ، وقد كتب أحد الإشتراكيين الغانيين يقول: «إن أى نظام حكومى لا يخضع الحكومة خضوعا صارماً لإشراف جماهير الشعب يتعارض مع الإشتراكية . والأدعاء بأن نظام الحزب الواحد يتلائم مع هذه المسئولية من جانب الحكومة تجاه الشعب) معناه تجاهل ما علمتنا إياه الدراسات الإجتماعية ، كما أن إجراء انتخابات داخل الحزب يشجع فيما يبدو على نشأة أو ليجاركية بدلا من أن يحول دون قيامها . والضابط الوحيد هو النقد من درج الحزب ووجود جماعة منظمة تنظيما صحيحاً تكون بمثابة قيد تكبح جماحه » (٢٣) .

---

* تعرضت هذه التجربة للانهيار عندما اطيح بالحكومة القائمة وتولى العسكريون بقيادة ايرونسى الحكم لتطهير البلاد من الفساد الحزبى وشرور القبلية فضلا عن الانتهازية والخلافات الاقليمية (المترجم)

وعلى أية حال فليست هناك بوادر كثيرة على أن هذه الآراء ستسود فى المستقبل القريب ، فالاتجاه الثورى الحالى نحو الحزب الواحد لا يحظى بقبول واسع النطاق على المستوى الشعبي فحسب ، ولكنه قد يثبت أنه من الناحية العملية أيضا النظام الوحيد الكفيل بتحقيق متطلبات الموقف الراهن ، فما كان بوسع أوربا الرأسمالية أو الشرق الشيوعى تكوين رأس المال اللازم لتحقيق نموا إقتصادى يغذى نفسه بنفسه لولا أنها فى نفس الوقت أخضعت الجماهير للنظام عن طريق تنظيم سياسي شديد القيود وليس من السهل أن نتصور سببا لاستثناء أفريقيا من هذه القاعدة . وليس أوضح وأخطر من ذلك الإغراء الذى تتعرض له الأحزاب السياسية المتنافسة لكى تؤثر على تلبية الاحتياجات الحالية على تحقيق نمو إقتصادى فى المستقبل ، ولا يقل عنه وضوحاً الإغراء الذى يتعرض له حزب حاكم بأن يقمع المعارضة التى تنجح فى توجيه ضربة قاضية له بتلك الطريقة .

ومن جهة أخرى فان نظاما شموليا بطريقة أو بأخرى ، ليس من الضرورى أن يكون دكتاتوريا ، فالدولة ذات الحزب الواحد فى أفريقيا تختلف اختلافا كبيراً فى مدى الصلة الحقيقية القائمة بينها وبين الشعب ، أو فيما إذا كانت تحكم متجاهلة كل معارضة — بما يتفق مع مصلحة قلة حاكمة . (أوليجاركية)

ولعله ليس هناك ما يدعو الاشتراكيين الأوربيين للاشادة بالدولة ذات الحزب الواحد أو اضفاء صفة الديمقراطية عليها بمعنى أنها تتيح للناخبين الحرية التامة للاختيار والعمل فى المجال السياسي ، ولكن قد يكون من الضروري اعتبار هذا النظام مظهراً حتميا — وإن كان مما يبعث على التفاؤل أنه مؤقت — لاندفاع أفريقيا نحو الاستقلال الاقتصادى والنمو المعتمد على النفس . والواقع أن الديموقراطية بمعناها الأوربى لا بد لها أن تتوقع ما يسميه الماركسيون إحتقاراً

« صبغ البروليتاريا بالصبغة البورجوازية » ، والذى يعزون إليه إفتقار الطبقة العاملة فى أوربا الغربية إلى هدف ثورى ، لأن تلك العملية البشعة المظهر هى التى تولد المطالبة بالحرية السياسية والتقدم الاقتصادى والاشتراك بالرأى فى عملية التنمية وكذلك الحصول على نصيب من أرباحها . ويجرى الآن إستخدام الحزب الواحد فى كثير من أنحاء أفريقيا وبصفة خاصة فى غينيا وتنجانيقا — كوسيلة للتعبير عن آراء الشعب ، ولا يقتصر على كونه وسيلة لفرض إرادة الزعماء ، وهذه الوسيلة فى حد ذاتها تعتبر جزءاً من عملية التثقيف الديموقراطى ، ولعلها أفضل الوسائل التى تستطيع أفريقيا اختيارها فى مجـــال الاختيار المحدود أمامها الآن .

إشتراكية « غير منحازة » : وأخيراً لا يمكن فهم الاشتراكية الأفريقية دون الألمام بصفة عدم الإنحياز التى تتسم بها ، والتى يمكن إعتبارها جزءاً من بحث أفريقيا الأوسع نطاقا عن شخصية خاصة بها ؛ ولكن الأهم من ذلك أنها نتيجة للتكييف العملى لاحتياجات الموقف المحلى فى أفريقيا . إن ماركس يوضع موضع التقدير بسبب إنسانية مشاعره — لأنها تتفق مع إحساس الأفريقى بوضع الحرمان الذى يعانيه — وبسبب الحمية الثورية والتنظيم السياسى اللذين خلفهما لتلاميذه ، والتى تتلاءم مع مفهوم الأفريقيين للمتطلبات الثورية الخاصة بهم . أما نظريات ماركس الإقتصادية المتعلقة بملكية الممتلكات ومقتضيات الثورة الاشتراكية ، فاما أنها تطرح جانباً باعتبارها غير ذات موضوع ، أو تستخدم جزئياتها وبطريقة عملية . والواقع أنه ليس هناك شعور بالتقديس لأى مذهب ثبتت صحته تاريخيا ، أو إذعان لما يمليه أى مبدأ ، وما أقل الإذعان لما تمليه الكتلة الشيوعية ، ومن هنا قيل : « إن قصر مجال الاختيار على نظامين فقط هما الرأسمالية والشيوعية ، أمر لا لزوم له ونعترض عليه ، وحقيقة الأمر أن

لاحتمال ضئيل للغاية فى اتباع أى منهما فى صورته الخالصة ، فالاتجاه السائد فى أفريقيا يميل لاتخاذ موقف عملى ينبذ غير المناسب ويحتضن أفضل ما فى كل من النظامين » (٢٤) .

ومع ذلك لا يقر الاشتراكيون الديموقراطيون الأوربيون أو يشيدون على الدوام بما يرونه فى الاشتراكية الافريقية ، ويرى كثيرون منهم أنها مضت إلى آخر الشوط فى إتجاهاتها البراجماتية عندما تتخلى عن مبادىء الديموقراطية وتلجأ إلى استخدام الجهاز الحكومى من أجل الإبقاء على سلطة حزب واحد ؛ إلا أن نبذ مثل هذه الأنظمة الحكومية باعتبارها غير إشتراكية أساساً بل وفاشية ، إتجاه سطحى خداع يعوزه الإدراك ، لأنه لا يضع فى الاعتبار الظروف التي نشأت فيها الإشتراكية الافريقية ، والرغبة الشعبية الساحقة فى تحقيق نمو إقتصادى سريع ، والافتقار إلى أى دليل على على إمكان تحقيق هذا التقدم دون تقييد قدرة الناس على الاعتراض على التضحيات التى سوف يطلب منهم بذلها .

ولا يجب أن يوحى ذلك بأن الاشتراكية الافريقية فى مجاليها النظرى والتطبيقى لم تدع شيئاً يمكن أن تتطرق الرغبة إليه حتى بالنسبة للأوضاع الافريقية ؛ فالأثر البعيد لتركيز السلطة يلغى الغرض منها لو أدى إلى تدعيم أقلية حاكمة (أوليجاركية) والحيلولة دون اشتراك الشعب فى الحكم ، لأن السخط السياسى يولد الاضطراب ، والاحباط الاقتصادي يؤدى إلى الجمود وتبديد الطاقة وتأخر النمو . وهذه المسألة تشغل بال الزعماء الافريقيين المفكرين من أمثال نيوريرى وتورى ؛ ولهذا فهم يهتمون بصفة خاصة بالإبقاء على المرونة داخل كيان الحزب الجامد الظاهر ، وأهم من ذلك إضفاء صفة الدوام على الاتجاه الشعبي للمشاركة فى الحكم عن طريق الحزب .

لم يحن الوقت لـكى تقرر ما إذا كان النجاح سوف يحالفهم ، والملاحظ الآن أنه حيثما تعتنق الزعامة نفسها إتجاهاديموقراطياً أصيلا ، يحقق الحزب غرضا نافعاً سواء بتعبئة الجماهير من أجل التنمية وبالتعبير عن إحتياجاتها وآرائها ، كى يعمل على التوفيق بين الفردية النامية فى العصر الحديث وبين الإتجاه الافريقى التقليدى نحو التضامن والعمل الجماعى . ولا تفصل سوى شعرة واهية بين هذه الروح التعاونية الرائعة وبين القهر القاتل ، ومن هنا تقوم الزعامة بدور كبير للغاية فى هذا الصدد نظراً لعدم وجود جهاز حكومى ديموقراطى ، وإن كانت الصفة الغالبة على الزعامة الإشتراكية الافريقية هى الفردية الشديدة ، ولعل الآراء التالية تلخص ماينطوى عليه الموقف من آمال وأخطار . . « سوف يصبح من الممكن التأليف بين القيم الفردية والاشتراكية بعد تحقيق الانسجام بينها فى الشخصية الإنسانية الـكاملة ، وهذا التأليف بين إشتراكية صحيحة وإنسانية صحيحة والذى سوف يستند إلى واقع أفريقى وقيم أفريقية مع عدم استبعاد الاضافات المثرية من الثقافات الأخرى ، سوف يكون تأليفا أفريقياً خالصاً ، ولـكن ستكون له أهمية عالمية فى نفس الوقت » .

الفصل الخامس

حول الاشتراكية الأفريقية ـ وجهة نظر سوفييتية

بقلم
ا. ا. بوتيخين

إن الآراء الكثيرة والمتنوعة بصدد المشكلات التي أثيرت فى كتابى «أفريقيا تتطلع إلى المستقبل» تدور حول سؤالين أساسيين : (١) هل تستطيع البلاد الأفريقية الانتقال مباشرة إلى الإشتراكية متخطية مرحلة التطور الرأسمالى؟ (٢) ماالإشتراكية الأفريقية ، وماالعلاقة بينها وبين نظرية الاشتراكية العلمية؟

عن الإمكانية النظرية للتطور الرأسمالى بالبلاد الأفريقية.

فى عام ١٩٦٢ صدر فى باريس كتاب يحمل عنواناً مضللاً ويحمل طابع الادعاء ، هو « الماركسية والشيوعية والاشتراكية الأفريقية »[١] ، وفيه تولى المؤلف إثبات عدم صحة الآراء التي أبديتها من حيث إمكانية التطور غير الرأسمالى بالنسبة إلى البلاد الأفريقية . وفى محاولة المؤلف ميلون أن يبين أن أفريقيا يتحتم عليها أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالى ، راح يشير إلى ماركس ونظريته فى المادية التاريخية ، وقال :

« كان ماركس يعتقد دائماً أن الاشتراكية لايمكن إقامتها فى مجتمع لم يسبق تحوله وإعداده على أيدى الرأسمالية التى خلفت له تراثاً يتمثل فى جهاز قوى للإنتاج الصناعى ؛ وفى طبقة عاملة كبيرة العدد تضم أغلبية السكان . . وهكذا فطبقاً لنظرية ماركس يجب حتماً أن تأتى الاشتراكية فى أعقاب الرأسمالية مثلما خلفت الرأسمالية الإقطاع ، وجاء الإقطاع فى أثر المجتمع القديم . . يجب أن تسبق الرأسمالية الاقطاع مثلما سبق الاقطاع الرأسمالية .. [وفضلاً عن هذا فان ماركس] أكد أن الاشتراكية لايمكن الوصول إليها ، وأن أية محاولات للتعجيل بها هى

---

(١) رينيه ميلون « الماركسية والشيوعية والاشتراكية الافريقية » ؛ باريس ، ١٩٦٢) .

محاولات مقضي عليها بالفشل قبل أن يبلغ النظام الرأسمالى أعلى مرحلة من مراحل تطوره »[١] .

ولكى يضفى على آرائه فى المادية التاريخية ما يجعلها موضع التصديق ، يورد الفقرة التالية من المقدمة التى صدر بها ماركس كتابه « مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى » : « ما من نظام إجتماعى يهلك أبداً قبل أن تتطور جميع القوى الإنتاجية التى لها مجال فيه ، ولن تظهر أبداً علاقات إنتاجية جديدة وأرقى قبل أن تنضج الأحوال المادية اللازمة لوجودها ، فى أحشاء المجتمع القديم نفسه » .

من الحقائق المعروفة أن تطور الشعوب والبلدان لا يتسم بالاستواء . ففى العالم الرأسمالى المعاصر نلتقى بلاداً على درجة عالية من النمو ، وبلاداً نامية ، وأخرى أقل نمواً وإلى هذه الفئة الأخيرة تنتمى البلاد الأفريقية . ليست بنا حاجة إلى بيان السبب فى تخلف نموها ، إذ الأمر واضح لجميع العقلاء الخالين من التعصب والحقد . إلا أن ظروفاً مادية فى المجتمع المعاصر ، نضجت نضجاً كافياً أتاح لمجموعة كبيرة من البلاد الانتقال إلى شكل من تنظيم الإنتاج الاجتماعى أرقى مرتبة » — أى إلى الاشتراكية .

وبهذا الصدد يثور سؤال آخر : هل نستخلص من تعاليم ماركس أن على كل بلد وكل شعب أن يمر بجميع مراحل التطور : الرق ، والاقطاع ، والرأسمالية ؟

لنلق نظرة على التاريخ . إن شعوباً كثيرة بأوربا لم تمر بتجربة أسلوب الإنتاج القائم على امتلاك العبيد ، ولكنها انتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاع . وليس فى وسع أحد أن ينكر أن الشعوب التى تقيم فى أقصى شمال الإتحاد

---

(١) شرحه ، ص ٢ ، ١٤ .

السوفيتى مثل شعوب تنتسى ، إيفنكى، وتشوكشى ، تعيش فى أحوال إشتراكية، ومع ذلك لم تعرف نظم الرق أو الإقطاع أو الرأسمالية ، وإنما تقدمت صوب الإشتراكية ، متجاوزة جميع هذه النظم . إن التاريخ ليظهر أنه ليس من الجوهرى بالتأكيد أن يمر كل شعب بجميع هذه المراحل المتعاقبة من التطور التاريخى .

كان ماركس وإنجلز يعتقدان أن هناك تعاقباً محدداً للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية ، وأن من المستحيل مثلا أن يأتى المجتمع الاقطاعى فى أعقاب الرأسمالية . ولكنهما لم يكتبا فى أى موضع ولم يكتبا أبداً أن جميع الشعوب يجب حتما أن تمر فى جميع مراحل التطور التاريخى ، وعلى العكس من ذلك ، كانا يدركان بأن شعوبا وبلاداً معينة يمكن أن تتخطى بعض هذه المراحل . ليس ثمة نظرية مفصلة فى مؤلفات ماركس وإنجلز عن التطور غير الرأسمالى أى عن انتقال الشعوب المتأخرة إلى الاشتراكية متخطية المرحلة الرأسمالية . ذلك أن الظروف اللازمة لهذا لم يكن لها وجود فى حياتهما ، وكان لينين وخلفاؤه المسئولين عن ابتداع مثل هذه النظرية .

حول إمكانية وأفضلية التطور غير الرأسمالى بالنسبة إلى البلاد الافريقية :

إن سياسة النهب الاستعمارية جعلت من أفريقيا أشد أقاليم العالم تأخراً . سوف لا نرهق القارىء بالاحصائيات عن حالة الصناعة والزراعة فى أفريقيا ، لأنها معروفة جداً ، ولكنا سنقتصر على إيراد أرقام قلائل عن أحوال المعيشة. ففى الفترة ١٩٥٢ — ٥٤ كان متوسط الدخل القومى للفرد ٤٨٠ — ٧٨٠ دولاراً فى بريطانيا وفرنسا ، ولكنه كان ٦٠ دولاراً فى كينيا ، ٥٠ دولاراً فى أوغندا. وكان متوسط استهلاك الفرد من اللحم فى السنة ٤١ — ٥٤ كيلوجراماً فى بريطانيا وفرنسا ، ولكنه كان ٠٫٩ كيلوجرام فى الكونغو البلجيكى سابقاً ، ٢٫٥ كيلوجرام فى غانة .

وتتراوح الفترة المتوقعة للحياة بين ٣٠ (غينيا ف. ١٩٥٨)، ٦٠ سنة (الكونغو، ١٩٥٠—٥٢) بينما متوسطها فى أوربا ٦٠ سنة، ويعنى هذا أيضاً أن فى فرنسا ٢٥٠ من البالعين مقابل كل ١٠٠ طفل، بينما لا يوجد فى فولتا العليا سوى ٨٧، بمعنى أن على كل بالغ فى فولتا العليا أن يطعم من الأشخاص التابعين الذين يعتمدون عليه ثلاثة أمثال الذين يعولهم الشخص البالغ الفرنسي. وتضيق الدائرة: سوء التغذية المزمن الواسع الانتشار، الجوع إلى البروتينات، المرض، والمستوى المنخفض للغاية من إنتاجية العمل. ما المخرج من هذه الدائرة الخبيثة؟ الرأسمالية؟ ولكن كم من الوقت تحتاجه أفريقيا كى تلحق ببريطانيا وفرنسا إذا كان لها أن تسير فى الطريق الرأسمالى؟ إن العالم كله على بينة الآن من أن معدلات النظام الاشتراكى فى النمو الاقتصادى أعلى بدرجة بالغة من المعدلات الرأسمالية، وفضلا عن هذا، هل يمكن القول بأنه حتى البلاد الرأسمالية المتقدمة تضمن لجميع أعضاء المجتمع مستوى عالياً من المعيشة، وأنه لا وجود فيها للفقر والبطالة الجماعية والجوع؟ فى الإمكان اقتباس الكثير من الأدلة المثيرة للنظر بصدد هذه المسألة، ولكنا سنقنع بمثال واحد هو ليبيريا التى درجت الصحافة الأمريكية على وصفها بأنها فترينة الرأسمالية فى أفريقيا المدارية، فقد كتبت صحيفة التايمز اللندنية تقول إن «ليبيريا هى بلد النشاط الحر، وإذا بدا الناس فى أحد كفتى الميزان فى مظهر رث، فهناك فى الكفة الأخرى ثراء بالغ»[1].

هذا لا يمكن إنكاره — فهو الحقيقة الجافة التى تمثل الرأسمالية. إن برنامج الحزب الشيوعى السوفيتي يعلن أن «الرأسمالية هى طريق الألم بالنسبة إلى الشعب». ويدرك الأفريقيون الأذكياء هذا ويعبرون عن تحبيذهم للطريق

(١) التايمز، لندن، ١٠ يناير ١٩٥٨.

الاشتراكى التطور . ليس ثمة حاجة إلى اقتباس جميع البيانات الكثيرة التى أدلى بها البارزون من الساسة والشخصيات السياسية فى أفريقيا مثل كوامى نكروما وسيكوتوريه وموديبوكيتا ، وفق هذه الخطوط ، وسوف تقتصر على ترديد الخطاب الذى ألقاه جورج كاهاما وزير التجارة والصناعة فى تنجانيقا أمام البرلمان فى يونيه من عام ١٩٦٢ [١] ، فقال إن تنجانيقا كانت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية طيلة أكثر من ٤٠ عاماً، وإن روسيا السوفيتية كانت موجودة أيضاً خلال فترة تزيد قليلا عن ٤٠ سنة . كانت الروسيا قبل الثورة دولة تعيش فى العصور الوسطى ، إقتصادها متأخر للغاية وأهلها أميون . وقال الوزير إن المقارنة بين تنجانيقا وروسيا فى أيامنا هذه أظهرت أنه برغم أن الروسيا مرت بحربين مدمرتين ورهيبتين فانها أصبحت قوة عالمية قائدة بينما ظلت تنجانيقا على ما كانت عليه تقريباً منذ ٤٠ سنة خلت . كيف يمكن تفسير هذا التفاوت المثير للنظر ؟ وأعلن كاهاما أن التفسير نلقاه فى أن نظاما إشتراكيا للانتاج الاجتماعى خلق فى الروسيا .

بطبيعة الحال ليس الطريق الرأسمالى موصداً فى وجه الشعوب والبلاد الأفريقية ، فجميع الظروف اللازمة لقيام الرأسمالية وتطورها موجودة ، ويحثها على اختيار هذا المسلك الامبرياليون ومحاربوهم العقائديون . فقد عملت بعثة من البنك الدولى فى تنجانيقا فى عام ١٩٥٩/ ٦٠ ونشرت كتابا ضخما عن « التنمية الاقتصادية فى تنجانيقا » . وكان من توصياتها الكثيرة إلغاء الملكية المشتركة للأرض ، وتقسيم الأراضى المشاع على الفلاحين وتحويلها إلى ملكية خاصة . ولما كان المؤلفون قوما أمناء فانهم يبادرون إلى القول بأن أى إصلاح

(١) صنداى نيوز (دار السلام) ، ١٧ يونية ١٩٦٢ .

من هذا النوع سوف يجر فى أذياله « تركز ملكية الأرض أخيراً فى أيدى من يملكون المال لإقراضه وخلق طبقة معدمة سلبية من الأرض[1] » .

تلك هى صورة التنمية وفقاً للخطوط الرأسمالية : ينفصل فريق صغير من الفلاحين الأغنياء ، هم كبار ملاك الأراضي ، ويحل الدمار بالجمهرة الرئيسية من الفلاحين ويضطر أفرادها إلى أن يصبحوا عمالاً زراعيين . فهل هذه الصورة تلقى رضاء الفلاحين الأفريقيين ؟ عليهم أن يقرروا ما يتعلق بهم . إن الافريقيين الذين يتطلعون إلى المستقبل الآن ، قد أبدوا رأيهم بشأن هذه المسألة : إنهم ضد طريق التنمية الرأسمالية .

إذن المسألة كالآتى : من الناحية النظرية فى إمكان أفريقية أن تنتقل مباشرة إلى الإشتراكية . والرغبة فى هذا متوافرة. فهل الظروف الموضوعية موجودة؟ سوف يرد كل شخص نزيه على هذا السؤال بالإيجاب .

وماهى هذه الظروف ؟ .

هناك النظام الاشتراكى العالمى ، وهو ظرف مهم للغاية ، فلو لم يوجد لما أمكن الحديث عن تطور اشتراكى لشعوب لم تمر بالمرحلة الرأسمالية . وإلى جانب النظام الاشتراكى الجبار لايزال بالعالم نظام رأسمالى آخر هو الإمبريالية تعارض بقوة فى أن تسير المستعمرات وأشباهها السابقة فى الطريق الاشتراكى، وهى لا تتردد فى استخدام أية وسائل ، بل إنها على استعداد لاستخدام التدخل والقضاء على استقلال هذه البلاد السياسى ، وأحدث وأوضح مثال عن هذا هو كوبا .

The Economic Development of Tanganyika. Report of a Mission Organised by the International Bank for Reconstruction and Development.

(بلتيمور ، جون هوبكنز ، ١٩٦١) ، ص ٩٥ .

غير أن وجود النظام الاشتراكى العالمى يغل أيدى الدول الامبريالية ويحول بينها وبين اتخاذ التدابير المتطرفة · إن النظام الاشتراكى العالمى يعمل بوصفه ضمانا لاستقلال هذه البلاد .

وإلى البلاد التى حررت نفسها من الاستعمار وبدأت تسير فى طريق الإنشاء المستقل لحياتها ، تقدم البـــلاد الاشتراكية كل معونة شاملة — اقتصادية وفنية وثقافية .

وهذه المعونة تقدم بدون قيود سياسية إلى جميع البلاد بغض النظر عن الطريق الذى اختارته سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا . وهذه المعونة ذات أهمية أساسية أيضا لأنها ترغم الدول الإمبريالية على أن تكون أشد رفقا فى تقديم الاعتمادات المالية والقروض بشروط أوفر مزايا وأقل أغلالاً . وهى أيضاً ذات أهمية أساسية لأن البلاد الاشتراكية تساعد على تنمية تلك الفروع من الاقتصاد التى هى أفضل ضمان للاستقلال الاقتصادى الذى هو الشرط الرئيسي لدعم السيادة القومية . هذه المساعدة هى موضع التقدير الكبير من جانب الحكومات الأفريقية .

وبناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى يوفر خبرة ضخمه وغنية فى الإنشاء الاقتصادى والثقافى والإجتماعى السياسى وفق الخطوط الاشتراكية . إن لكل بلد اشتراكى مظاهره الخاصة فى بناء الاشتراكية ، وكل بلد اشتراكى قدم إسهاماً كبيراً فى الرصيد من الخبرة فى الإنشاء الاشتراكى .

أما ما يستفاد به من هذه الخبرة أو يطرح جانباً ، فمسألة تخص كل بلد يسير فى الطريق الاشتراكى .

ووجود النظام الاشتراكي العالمي يخلق ظروفاً على درجة عالية من الأهمية للتطور غير الرأسمالي بالنسبة إلى الشعوب الأفريقية. غير أن الظرف الحاسم هو حالة المجتمع الأفريقي.

فجمهورية جنوب أفريقية مثلا بلد رأسمالي وإن كان ذا مظهر خاص به وهو أن المشروعات الرأسمالية في الصناعة والزراعة ملك للأقلية الأوربية. فالمهمة الأولى هنا هي إحداث ثورة ديمقراطية شعبية يترتب عليها إلغاء نظام التفرقة العنصرية وحصول الأفريقيين على حقوق سياسية مساوية لحقوق الأقلية الأوربية. وبعد هذه الثوة تتوافر إمكانية بناء مجتمع اشتراكي. ولذلك فالمسألة في جنوب أفريقية لا تتعلق بالتطور غير الرأسمالي، ولكنها مسألة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

والعلاقات الرأسمالية في بلاد شمال أفريقية هي أيضا على درجة طيبة نوعا من النمو. فتكونت طبقات المجتمع البورجوازي — وهي البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة. وبرغم أن الطبقات الاجتماعية الإقطاعية القديمة مازالت قائمة إلا أن التمايز الطبقي لايزال أقل بكثير منه في الدول الرأسمالية المتقدمة.

إن انتصار الثورة المضادة للاستعمار والفوز بالاستقلال وضعا أمام هذه البلاد سبيل الاختيار، فاما أن تواصل السير في طريق التطور الرأسمالي، وإما أن تتوقف عن المسير وتأخذ في بناء النظام الاشتراكي للانتاج الاجتماعي.

ويترتب على مناقشة إمكانية التطور غير الرأسمالي أن نضع أمام أعيننا أساساً بلاد أفريقية الإستوائية. إن المظهر المميز للبنيان الإجتماعي عند الشعوب في هذا الجزء من أفريقية، هو عدم وجود تقسيمات طبقية محددة بشكل واضح وأن تكوين الطبقات المعادية لايزال ناقصاً. فليست هناك طبقة من كبار ملاك

الأرض تستغل جمهوراً من الفلاحين يعيشون فى حالة التبعية لها ، وإن كانت بيرو وأوغندا والأقاليم الشمالية من نيجيريا والكاميرون تعتبر استثناءات من هذه القاعدة . كذلك لا وجود لبورجوازية وطنية بوصفها طبقة قائمة بذاتها . هناك صور من الإستغلال شبه إقطاعية ، وصور إقطاعية من النظام الأبوى . وهناك عناصر رأسمالية تستغل العمل الأجير ، ولكن لا وجود لطبقة من البورجوازية تواجه الطبقة العاملة .

ويشكل الفلاحون الذين يعيشون فى فقر مدقع ، أغلبية السكان . وهؤلاء خاضعون للاستغلال الوحشي من جانب الشركات الأجنبية ، والفلاحين الأوربيين الأثرياء ، وأصحاب المزارع الكبيرة ، ولا يختلف حالهم من هذه الناحية فى عهد الاستقلال السياسى عما كان عليه فى ظل الحكم الإستعمارى .

لا يزال عدد العمال الأجراء فى أفريقية الإستوائية صغيراً بالنسبة إلى عددهم فى البلاد الرأسمالية النامية . ففى بريطانيا مثلا فى الخمسينات من القرن الحالى ، كان ٨٩ فى المائة من مجموع السكان الكلى عمالاً أجراء ، وكانت النسبة فى فرنسا ٦٧ فى المائة ، وفى بلجيكا ٧١ فى المائة ، ولكن الرقم فى المستعمرات الفرنسية كان أقل من ٨ فى المائة ، وكان حوالى ١٦ فى المائة فى تنجانيقا وساحل الذهب ، ولم يكن عدد العمال الأجراء حوالى ٦٠ فى المائة من مجموع الذكور البالغين إلا فى روديسيا(١) . وحتى فى هذه الحالة ، كانوا فى الأساس فلاحين يعتبر العمل فى الصناعة بالنسبة إليهم حرفة موسمية ، كما أنهم فضلا عن هذا لم يأتوا من داخل روديسيا الشمالية وإنما وفدوا من البلاد المجاورة . إن العمال المهاجرين ظاهرة اجتماعية مشتركة بالنسبة إلى جميع بلاد أفريقية الإستوائية ، ففى كل مكان يشكل المهاجرون من أشباه الفلاحين وأشباه البروليتاريين ، قسما بالغ القدر من الطبقة العاملة . ولكن هناك أيضاً فى كل مكان أى فى كل

بلد ، بروليتاريا على قدر بالغ من المهارة ، أفرادها هم لب النقابات العمالية العديدة.

وتشتغل الأغلبية الساحقة من العمال فى مشروعات مملوكة للشركات الأجنبية . فالذى يستغل الطبقة العاملة ليس البورجوازية الوطنية ولكنه البورجوازية الأجنبية . وفى النضال من أجل الاستقلال كونت البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة جبهة مشتركة ، ولما كانت مهام الثورة المضادة للإمبريالية لم يتم إنجازها تماماً بعد ، لهذا لا يزال الأساس قائماً للعمل المشترك فى المستقبل .

إن البلاد التي حررت نفسها من الحكم السياسى المباشر الذى فرضه عليها الامبرياليون ، آخذون فى بناء مشروعات صناعية جديدة ومشروعات زراعية كبرى . ونظراً لضعف لرأس المال الوطنى الخاص فان دوره فى هذه العملية تافه جداً . فالمشروعات الجديدة تبنى إما عن طريق المال الحكومى وإما بواسطة الشركات الأجنبية . ومعنى هذا أنه فى المستقبل أو على الأقل فى المستقبل العاجل ، سوف لا يكون رب العمل بالنسبة إلى الطبقة العاملة الأفريقية المنظمين الأفريقيين ، وإنما سيكون هو الشركات الأجنبية أو الحكومة . وهذا يعنى أيضاً أن الطبقة العاملة سوف تنمو بأسرع مما تنمو البورجوازية الوطنية.

هذه الحقيقة ذات أهمية أولية بالنسبة إلى الانتقال إلى الطريق الإشتراكى فى التطور . من المستحيل خلق نظام إشتراكى للإنتاج الاجتماعى بدون الملكية الاجتماعية — فى صورة أو أخرى — لوسائل الإنتاج ، وهذا يتمشى تماماً مع مصالح الطبقة العاملة لأنها الطبقة الوحيدة فى المجتمع المعاصر التي لاصلة لها بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج . كذلك لجماهير الفلاحين الأفريقيين مصلحة حيوية فى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج إذ لامخرج أمامها غير هذا للخلاص من الفقر . غير أن الفلاح يملك بعض وسائل الانتاج وإن كانت محدودة للغاية ،

وهو متعلق بقطعة أرضه الصغيرة وهذا يمنعه من أن يدرك أن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج عن طريق إنشاء المزارع التعاونية ، هى الطريق الوحيد إلى حياة سعيدة .

على الطبقة العاملة الأفريقية أن تؤدى رسالة تاريخية معينة ، هى أن تأخذ بزمام المبادأة فى إقامة نظام إشتراكى للإنتاج الاجتماعى ، وأن تقود الفلاحين فى هذه المهمة . إن الطبقة العاملة ، وجماهير الفلاحين ، والطبقة المثقفة ، والبورجوازية الصغيرة بالمدن الكبيرة « الصناع وصغار أرباب الحرف الخ » ، أى الشعب بأسره تقريبا — هؤلاء جميعاً لا يجدون سبباً يدعوهم إلى تأييد طريق التطور الرأسمالى ، فالاشتراكية هى طريق السعادة بالنسبة إليهم .

غير أن الاشتراكية لا يمكن بناؤها بغير نضال . إن فى كل بلد قواه غير المؤمنة بالوطنية — كالعناصر الاقطاعية وشبه الاقطاعية . وبعض ممثلى البورجوازية الوطنية المرتبطة بالشركات الأجنبية ، وهى القوى التى تضع مصالحها الشخصية والأنانية فوق الخير العام . إنها تعمل بالاتحاد مع الامبرياليين أعداء الاشتراكية الطبيعيين الذين لا يمكن أن يتفقوا معها . إن النضال فى الوقت الحاضر على أشده فى غانة حيث تقوم الحكومة بتنفيذ عدد من الإجراءات التى تسير بالبلاد فى الطريق غير الرأسمالى (*) .

إن الاشتراكية هى الطريق إلى الحرية والسعادة للشعب ، كما يعلن برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى ، لأنها « تكفل التقدم الاقتصادى والثقافى السريع . إنها تحول بلداً متأخراً إلى بلد صناعى خلال فترة جيل واحد وليس على مدى القرون » . إن الأغلبية الساحقة من العمال والفلاحين لم تدرك هذا بعد ، وهنا يتقدم المثقفون الوطنيون لمساعدتهم . إن فى أفريقية فئة مثقفة تمكنت من المبادىء

* يلاحظ أن هذا البحث نشر فى يناير ١٩٦٣ (المترجمان) .

العلمية للاشتراكية ، وهى على استعداد لأن تكرس كل قوتها ومعرفتها لخير قومها . لكن عليها أن تتغلب على صعاب ليست باليسيرة .

إن الكثيرين من رجال أيديولوجية الإمبريالية كثيراً ما يتشحون برداء « إشتراكى » ، فيتحدثون حديثا فى صالح الاشتراكية ولكنهم يفسرونها بطريقة تصبح معها الأفكار الاشتراكية إعتذاراً مقنعاً عن الأسلوب الرأسمالى للتطور ، ويمكن أن نضرب مثلا عن هذا الأمر بكتاب ريتا هندن « مبادىء الاشتراكية ، أفريقيا وآسيا »[*] . فتحت ستار « الاشتراكية الديموقراطية » تدافع الكاتبة عن المبادىء التى تحرك المجتمع الرأسمالى المعاصر .

هذا النوع من التمويه تقاومه الفئات التقدمية من الانتلجنسيا الأفريقية ، وتساعد عدداً كبيراً من الجماهير على أن تميز بين مؤيدى الاشتراكية الحقيقيين وبين جميع أنواع الاشتراكيين المزيفين . وهنا تكمن المهمة التاريخية الكبرى الملقاة على عاتق الإنتلجنسيا الأفريقية ، ولنا أن نتمنى لها النجاح فى عملها النبيل .

الاشتراكية الأفريقية أم الطريق الأفريقى إلى الاشتراكية :

إن خصومى لايدخل فى عدادهم خصوم الاشتراكية فحسب ، بل ويندرج فى صفوفهم أيضا أنصار الاشتراكية وهم قوم تجيش فى صدورهم رغبة مخلصة فى تحويل المجتمع الأفريقى الحديث إلى مجتمع إشتراكى . إن أحد هؤلاء الخصوم وهو آليون سن Alion Sen الذى كان أشدهم قسوة فى نقد كتابى ، نشر مقالا بعنوان « مستقبل قارتنا » فى المجلة السنغالية (الوحدة الأفريقية) فى ١٤ مايو من عام ١٩٦٢ . ويختم سن مقاله على النحو التالى ، لسنا نرغب فى إقامة ستار حديدى على طريق تطورنا الأيديولوجى ، بل على النقيض من هذا نريد

* Rita Hinden: Principles of Socialism; Africa and Asia (London, Fabian Commonwealth Bureau, 1961).

أن نكون حاضرين فى مكان نلتقى فيه حيث يجرى الأخذ والعطاء » . إنى أرحب بمثل هذا اللقاء ، لأنه يتيح الفرصة لتبادل مثمر للآراء يمكن أن يؤدى إلى تفاهم متبادل .

وثمة أسلوب خاطىء تماما يقوم على وضع النظرية الاشتراكية العلمية فى مواجهة « الاشتراكية الأفريقية » ، وهذا الأسلوب أحرز رواجا واسع النطاق بين الاشتراكيين الأفريقيين . إن الاشتراكية العلمية لاتناسب الواقع الأفريقى ، وسوف نبنى إشتراكيتنا أى الاشتراكية الأفريقية . هذا ما يقولون .

ما الاشتراكية الأفريقية ؟ إنه لاوجود لنظرية واحدة وكاملة لهذا المفهوم . لكل فرد من دعاة الإشتراكية الأفريقية أفكاره بشأنها ، وهو يضفى على هذا المفهوم معنى مختلفا عما يراه غيره . ولكنهم جميعا توحد بينهم رغبة مشتركة هى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان . لكن هذا هو بالضبط المضمون الرئيسى للاشتراكية العلمية ، وبذلك وفى هذه النقطة — وهى النقطة الرئيسية — لا وجود لتباين فى الآراء بين دعاة الاشتراكية العلمية وأنصار الاشتراكية « الأفريقية » . إذن كيف يمكن تحقيق هذا الهدف العظيم والنبيل ؟ هنا يبدأ اختلاف الآراء .

واضح من التاريخ أن استغلال الإنسان بدأ بنشأة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حين تكونت فى المجتمع طائفة من الناس لاتملك أية وسائل للانتاج ، وبذلك اضطرت إلى أن تعمل عند من يمتلكونها .

وتعتقد الاشتراكية العلمية أن الشرط الحاسم لإلغاء استغلال الإنسان للانسان يتم بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وجعلها ملكية إجتماعية .

لكن ينبغي التأكيد بأن المقصود ليس الملكية الاجتماعية لكل نوع من الملكية الخاصة ، وإنما هو مقصور على ملكية وسائل الانتاج . وعلى هذا الأساس وحده يكون في الإمكان إقامة نظام إشتراكي للانتاج الإجتماعي ، يستبعد كل إمكانية لاستغلال الإنسان على أيدي إنسان آخر .

هذه المسألة الرئيسية يغفلها الدعاة إلى « الاشتراكية الأفريقية» ، ولكن يظل من غير المؤكد معرفة الطريقة التي يمكن بها وضع حد لاستغلال الإنسان للإنسان ، بل إن بعضهم يسلم بامكانية وجود المشروعات الرأسمالية الخاصة في ظل الاشتراكية . وهنا يمكن أن نرى تأثير «الاشتراكية الديمقراطية » . فتكتب ريتا هندن مثلا تقول «لم تثبت الملكية العامة أنها دواء للأمراض الاجتماعية»[1] إنها تظن أن في الامكان القضاء على الاستغلال في الوقت الذي يحتفظ فيه بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج[2] . هذه فكرة يوتوبية (خيالية) وباطلة يراد بها الابقاء على الرأسمالية .

وبعض المدافعين عن الاشتراكية الأفريقية» يتصورون المجتمع الاشتراكي مجتمعا من منتجين صغار متساوين ، ويرسمون هذه الصورة : سوف يملك كل فرد وسائله للانتاج بالقدر الذي يكفي لإنتاج جميع ضرورات الحياة ، وسوف يدير كل فرد مزرعته أو مشروعه مستقلا عن الغير ويبادل معهم منتجات عمله، وإذا أصيب شخص بسوء فسيساعده الباقون .

---

(١) مصدر سابق ، ص ٥ .

(٢) ان الطريقة التي يقلب بها بوتيخين حجة هندن جديرة بالملاحظة . فالواقع أن هندن تقول أن الملكية العامة لا تقضي على جميع المشكلات . هذا القول يحوله بوتيخين الى القول في الحقيقة أنها تظن أن في الامكان حل جميع المشكلات برغم وجود الملكية الخاصة ــ (المحررون) .

لكن هذا النمط من المجتمع مستحيل فى ظل التكنولوجيا الحالية التى تتطلب الانتاج الكبير » مصانع « معامل ، سكك حديدية ألخ » . إنه فى الواقع دعوة للعـــــودة إلى الماضى ، ورفض جميع الإنجازات التى حققها الجنس البشرى .

وثمة سبب آخر يجعل من المستحيل قيام هذا المجتمع البورجوازى الصغير « المثالى » « الخيالى » . ذلك أن الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج تؤدى إلى انقسام الناس إلى أغنياء وفقراء ، أى إثراء البعض وإحلال الدمار بالآخرين، وهذا يؤدى فى خاتمة المطاف إلى وجود مستغلين « بكسر الغين » ومستغلين « بفتح الغين » .

ويثور سؤال مشروع . ما السبب الذي يجعل أناسا تحدوهم الرغبة المخلصة فى بناء مجتمع اشتراكى وإلغاء استغلال الانسان للانسان ، على غير استعداد لتقبل النظرية العلمية فى الاشتراكية التى اختبرت من الناحية التطبيقية وبدلا من ذلك يشغلون أنفسهم بالبحث عن نوع آخر من المجتمع الاشتراكى ؟ .

الأسباب كثيرة . ولكن السبب الرئيسى هو الدعاية المعادية للشيوعية . لقد طبقت نظرية الاشتراكية العلمية فى الاتحاد السوفييتى أولاً ثم من بعد ذلك فى عدد من البلاد الأوربية والآسيوية ، ويعتبر الاتحاد السوفييتى ، وبحق تماما المثل العلمى الرئيسى لهذه النظرية . ومن أجل التقليل مما للمثل الذى يضربه الاتحا السوفييتى ، من تأثير على الشعوب الأخرى التى لا تزال تعيش فى ظل الرأسمالية ، يستخدم الامبرياليون كل وسائل الدعاية للانتقاص من شأنه .

وتستغل الارساليات الدينية التي تعمل وفقاً لتعليمات الإمبرياليين مشاعر

الأفريقيين الدينية لتحريضهم ضد الإشتراكية . ومع هذا لا تزال الإشتراكية تجتذب الأفريقيين إذ يدركون أن هذا هو الطريق الوحيد إلى السعادة ، وهكذا إذ يتملكهم الخوف من الدعاية المادية الشيوعية يندفعون إلى محاولة اكتشاف نوع خاص من الإشتراكية .

وترويج النظريات الإشتراكية الباطلة مثل اشتراكية حزب العمال البريطاني « الديموقراطية » خلق الكثير من الاضطراب بصدد الاشتراكية الحقيقية . وكانت لدى الاشتراكيين اليمينيين الفرنسيين وقادة حزب العمال البريطاني فرص غير محدودة لنشر أفكارهم فى المستعمرات الأفريقية ، ولم تعمل السلطات الاستعمارية على عدم منعهم من هذا فحسب ، بل على العكس من ذلك قدمت لهم تعاونها . وهذا يكشف عن شيء كثير . إن الاستعماريين الذين كانوا يحلمون بالابقاء على سيطرتهم على شعوب أفريقية المستعبدة ، ساعدوا على نشر الأفكار « الاشتراكية » . ومن المحقق أن هذا برهان على أن « الاشتراكية » التي روجها قادة حزب العمال البريطاني والاشتراكيون اليمينيون الفرنسيون هي موضع القبول تماما من جانب الاستعماريين ؟

وآخر اختراع طلعت به الدعاية الإمبريالية الأمريكية هو « النمط البراجماتي للتطور » . فقد نشر المعهد الأمريكي — الأفريقي حديثا كتاب د . ل . تشيسيزا Africa — What Lies Ahead! ، وفيه يقترح المؤلف رفض البديل وهو الرأسمالية أو الاشتراكية ، الذى يراه « ضيقاً جداً » واختيار « النمط البراجماتي للتطور » الذى تبين حتى النظرة العابرة أنه ليس أكثر من عنوان خيالي لنفس الرأسمالية القديمة .

إن الساسة الأفريقيين والشخصيات السياسية أناس متعلمون وناضجون . وهم يفهمون تماما الغرض الحقيقي الذى يكمن وراء الدعاية المادية الشيوعية .

ومع ذلك يبدو بعضهم وقد تقبلوا إلى حد ما هذا النوع من الدعاية . وهناك سببان يفسران هذا الأمر .

إن لبعض القادة الأفريقيين صلات عن طريق القربى وعن طريق المصالح الاقتصادية فى بعض الحالات ، مع المستويات العليا من المجتمع ، ذوات الامتيازات والتي تمارس الاستغلال .

إنهم يفكرون فى خير شعوبهم وفى التغلب على تأخر بلادهم ، ويدركون استحالة تحقيقه بالسير فى الطريق الرأسمالى . إنهم يفكرون فى الاشتراكية . ولكن إقامة نظام إشتراكى للانتاج يقوم على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، يتعارض مع مصالح أصحاب الامتيازات والدوائر المستغلة « بكسر الغين » القريبة الصلة منهم . ومن هنا البحث عن صورة أخرى من الاشتراكية تجعل فى الامكان التغلب على التأخر ورفع مستويات معيشة الناس ولا تمس فى الوقت نفسه مصالح الدوائر العليا .

وبعض القادة الأفريقيين يخطئون إذ يبالغون فى أهمية المظاهر التي تميز الحياة الأفريقية .

غالباً جداً ما يؤكد أنصار « الاشتراكية الأفريقية » أن المجتمع الأفريقى فى الماضى وقبل وصول الاستعماريين ، كان إشتراكيا ، وقد حطم الاستعماريون هذا المجتمع الاشتراكى ، ومن هنا تنحصر المهمة فى استعادته . وتجرى الإشارة إلى أنه لم يكن ثمة وجود أبداً للملكية الخاصة فى الأرض بأفريقيا الاستوائية ، بل وإلى أن الأرض هى ملكية جماعية فى أيدى جماعة الفلاحين ، وأن المساعدة المتبادلة واسعة الانتشار هناك الخ . كل هذا صحيح ، ولكن الصحيح أيضاً أن الإنتاج الخاص ظل قرونا هو القاعدة السائدة فى الأرض المشتركة ، وأن إنعدام المساواة فى الممتلكات ظل موجوداً عبر القرون .

إن أفريقيا الاستوائية لم تعرف أسلوب الانتاج القائم على تملك العبيد ولكن الرق كان موجوداً قبل ظهور تجار الرقيق الأفريقيين . ولم تعرف النظام الاقطاعي ولكن الاستغلال الاطاعي ظل قائما قروناً ، وإذا كان الاستغلال الاقطاعي أكثر نمواً فى بعض الأقاليم ، وأقل نمواً فى غيرها . إلا أنه كان واسع الانتشار نوعا . وكانت شعوب أفريقية كثيرة تعيش قبل ظهور الاستعماريين ، فى مجتمع جماعى بدائى ، لا تعرف الاستغلال ولا الانقسام الطبقى فى المجتمع . وإذا كانت هناك مساواة لدى الشعوب ، فقد كانت هى المساواة فى الفقر بينما المجتمع الاشتراكى هو مجتمع الوفرة .

وعادة يرى أنصار « الاشتراكية الأفريقية » أن المجتمع الأفريقى الحديث مجتمع لا طبقى ، ويتبعون هذا بقولهم : إن الماركسيين يبشرون بالنضال الطبقى ، ولكن ليس لدينا طبقات وبالتالى فالماركسية لا يمكن أن تنطبق على واقعنا .

هذه الحجج تتضمن خطأين . لقد قال ماركس : لست أنا صاحب الفضل فى اكتشاف الطبقات والنضال الطبقى . فالواقع أن الطبقات والنضال الطبقى وجدت قبل الماركسية بزمن طويل ، واقتصر الماركسيون على تفسير وجود الطبقات والنضال الطبقى تفسيراً علمياً . وفى المجتمع الرأسمالى المعاصر نجد أن نيران النضال الطبقى تشعلها البورجوازية التى لا ترغب فى إشباع المطالب المشروعة للبقاطت وتعرقل التقدم الاجتماعى .

إن الماركسيين لم يقولوا أبداً أنه ينبغى لشعوب العالم كلها أن تجعل الانتقال إلى الاشتراكية صورة أمينة لكل ما تم فى الاتحاد السوفييتى فكل بلد من بلاد شرق أوربا حقق الانتقال إلى الاشتراكية بطريقة تختلف إختلافاً كلياً

عن الطريق الذى اختطه الاتحاد السوفييتى ، برغم أن بلاد شرق أوربا كانت من حيث مستوى التطور الاجتماعى ـ الاقتصادى قريبة جداً من روسيا قبل الثورة . وها هى ذا الصين تشق طريقها الخاص بها ، إلى الاشتراكية .

يقول برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى « قد يكون تطور البلاد التى ظفرت بحريتها عملية معقدة ومتعددة المراحل . وبحكم تفاوت الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد الحديثة العهد بالحرية ، فان نضال الجماهير الثورى سوف يضفى الكثير من المظاهر المميزة على أشكال ومعدلات تقدمها الاجتماعى » .

إن البلاد التى فازت بحريتها سوف تسير نحو الاشتراكية فى طرق جرت تجربتها وتم اختبارها ، وطرق اكتشفتها الحركة الشعبية . ولذلك ليست هناك أسباب لجعل « الاشتراكية الأفريقية » تقف موقف التعارض من الاشتراكيه العلمية ، إذا كنا نقصد بالأولى وسائل الانتقال إلى الاشتراكية بما يتمشى مع الواقع الأفريقى .

إن الخدمة التاريخية التى أداها مؤسسو الاشتراكية العلمية هى أنهم « أحلوا العلم محل الأحلام » . لقد نشأت الأفكار الاشتراكية قبل الماركسية بزمن طويل ، ولكن هذه الأفكار كانت أحلاما يوتوبية « خيالية » راودت أناسا نبلاء أحسوا بالقلق إزاء مركز الحرمان الذى كانت تعيش فيه أغلبية الناس الساحقة فى ظل الرأسمالية .

واليوم تحلم الملايين من الشعوب المستقلة بالاشتراكية . ولكن الأحلام لا تكفى إذ يجب أن يعرف المرء كيف يحقق الانتقال من المجتمع القائم إلى الاشتراكية . والمرشد الوحيد فى هذه المهمة النبيلة هو الاشتراكية العلمية .

الفصل السادس

حلقة داكار .. البحث عن مذهب

بقلم
أريستيد . زولبرج

روح المؤتمر :

تحدث الرئيس سنغور إلى الصحافة عن « حلقة دراسة سياسات التنمية والاتجاهات الأفريقية نحو الاشتراكية » التي عقدت فى داكار فى الفترة ٣ — ٨ ديسمبر عام ١٩٦٢ ، فأكد أن هدفها هو إحداث «صدمة» وجذب اهتمام الزعماء الأفريقيين إلى أهمية التنمية وضرورة اختيار أكفأ الوسائل والسبل المؤدية إليها » (١)

فهل تحقق هذا الهدف ؟ على الرغم من أنه تصعب الاشارة إلى آثار ملموسة لمؤتمر داكار على من يهمهم الأمر من الأفريقيين ، فلعله كان بالنسبة لمعظمهم تعزيزاً نحو شبكة الاتصالات السياسية التي تشمل القارة بأسرها ، وتجمعا عند السفح فى الوقت الذى كان فيه المجتمعون يستعدون للصعود إلى القمة فى أديس أبابا فى عام ١٩٦٣ . وقد نفث الرئيس سنغور الذى اشتركت حكومته فى تبنى المؤتمر مع مؤتمر البحر المتوسط للثقافة Congrès Méditerranéen de la Culture هذه الروح فى المؤتمر منذ البداية ، فقال فى خطاب رئيسى إن حلقة جمعت بين آراء مثل هذا المجال الهام من النشاط الحكومى إنما هى مقدمة للوحدة الأفريقية وبشير بنجاح الاجتماع القادم لرؤساء الدول الأفريقية (٢) . وتردد هذا الاتجاه فى كلمات كثير من المتحدثين ، بل لقد ألمح أحدهم إلى أن البحث عن الوحدة أهم من البحث عن الاشتراكية والتوجيهات الاقتصادية حين قال « يجدر بهذه الحلقة أن تقصر نشاطها على تبادل الآراء ، فلن تسفر عن شىء محدد ، لأن هدفها هو إتاحة الفرصة للأفريقيين للبحث عن كل ما يمكن أن يوحد بينهم وتجنب كل ما يفرق شملهم (٣) » .

لم يكن ثمة سبب رسمى يدعو للاختلاف حول المسائل المعروضة : نظراً لأنه تم الاتفاق مقدما على ألا يحاول المؤتمر إصدار قرارات نهائية ، ومع ذلك فان قبول الدعوة للاجتماع بآخرين يعتبر عملا إيجابيا طبقاً لقواعد الدبلوماسية المتعارف عليها بين الأفريقيين ، وفى نطاق هذا المعنى نجد أن قائمة أسماء الحكومات المشتركة فى المؤتمر توحى برغبة فى التغلب على بعض الخلافات التى ظهرت بوضوح منذ عام ١٩٥٨ .

فبرغم أن أحد عشرة دولة من الدول الفرنسية سابقا سيطرت على أعمال المؤتمر نتيجة لكثرتها العددية فحسب — ربما بسبب ارتباط الداعين الأوربيين والأفريقيين بالثقافة اللاتينية — فان حضور نيجيريا وسيراليون والكونغو — ليوبولدفيل والصومال وأثيوبيا دليل على تضييق الهوة الناجمة من اختلاف التجارب الاستعمارية ، كما كان حضور تونس وجمهورية مالاجاش دليلا على امتداد مفهوم « أفريقيا » إلى جميع أنحاء القارة .

وإذا وضعنا فى الاعتبار النطاق السياسى الحالى والموضوعات المعروضة على بساط البحث فى الحلقة ، أدركنا المغزى الذى ينطوى عليه إشتراك كل من غينيا التى كانت قد شرعت من قبل فى اتخاذ خطوات من أجل التقارب مع الدول الأفريقية الأخرى الناطقة بالفرنسية (٤) ، ومالى التى كانت على خلاف مع السنغال عام ١٩٦٠ .

وقد استهل الدكتور كوايات Kouyate وزير التخطيط والاقتصاد الريفى فى مالى خطابه بالاشارة إلى أنه يمثل حزبه « الإتحاد السودانى » أكثر مما يمثل حكومته ، وأنه قدم لكى يتحدث عن الاقتصاد لا لكى يتحدث عن علاقات بلاده مع السنغال (٥) . ورغم ذلك كانت تباشير المصالحة تلوح فى الأفق ،

فقد حالت الحكومة السنغالية دون اتساع نطاق الآثار المحتملة لاحتقار وكالة الصحافة السنغالية لخطاب الوزير المالي(*) ، وسرعان ما أجريت مفاوضات رسمية بين البلدين فى أعقاب زيارة الدكتور كوايات .

بيد أن قائمة أسماء الدول التى تخلفت عن المؤتمر لا تقل أهمية عن الدول المشتركة فية من وجهة نظر الوحدة الأفريقية ، فمن بين دول « الدار البيضاء» لم تحضر الجزائر ومصر والمغرب وغانا ، كما لم يحضر سوى نصف أعضاء مجلس الوفاق. أما ساحل العاج فقد اعتادت الإعلان عن حضورها وتخلفها دون أن تشارك فى أعمال المؤتمر ، بينما تخلفت فولتا العليا تخلفا كاملا. وحضرت جابون وتشاد بينما تخلفت جمهورية الكنغو — برازافيل وجمهورية أفريقيا الوسطى ، كما لم تحضر ليبريا ودول شرق أفريقيا الناطقة بالانجليزية وتوجو أيضا . ولعل تخلف بعض هذه الدول عن المؤتمر يرجع إلى عدم اهتمامها باجتماع غير سياسى وشبه رسمى فقط ،وإذا كانت بعض الدول تجنبت الاشتراك فى بحث عن الإشتراكية اعتقاداً منها بأن ذلك قد يغضب من يحتمل أن يستثمروا أموالهم فيها ، فان الإشارة الواضحة الوحيدة إلى وجود دافع سياسى للامتناع عن الحضور تتمثل فى موقف المغرب التى تخلفت بسبب اشتراك موريتانيا فى المؤتمر . (٦)

ووجهت دعوات شخصية إلى نحو خمسين من غير الأفريقيين معظمهم من

(*) اذاعت وكالة الصحافة السنغالية ملخصا غير دقيق لخطاب الدكتور كوايات يفيد بأن « المشكلة بالنسبة لمالى بسيطة : فليس هناك سوى اشتراكية واحدة هى الماركسية — اللينينية والتى تتمسك بها بلاده تمسكا تاما » (مجلة West Africa بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢) وقد عملت حكومة السنغال على تصفية آثار الحادث (مجلة جين أفريك عدد ١١٣) .

الفرنسيين وبعضهم من إيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وتشيكوسلوفا كيا ويوغوسلافيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . ما بين رجال الاقتصاد المعنيين بالتنمية بحكم مهنتهم مثل الأب ليبريه Lebret الذى اقترن اسمه بالاشتغال منذ زمن بعيد والأستاذ فرانسوا بيرو . والزعماء السياسيين والكتاب ممن يمثلون مختلف اتجاهات الاشتراكية فى غرب أوربا وشرقها . أما هاريس وفورد ممثل كتائب السلام الخاصة بأفريقيا فقد تعرض فى حديثه للحرية الجديدة و «النظام الجديد New Deal والنظام العادل» Fair & Deal و « الحد الجديد » New Frontier — دون ذكر للإشتراكية ، ودعا الحكومات الأفريقية إلى الإسهام فى تجربة كتائب السلام[٧] .

وتفاوتت ردود الفعل من جانب المراقبين والمشتركين فى المؤتمر غير الأفريقيين . فنشرت مجلة « أفريك نوفيل » Afrique Nouvelle مقالاً يفيض حماسة ، أقرت فيه بأن المؤتمر لم يسفر عن تعريف للاشتراكية الأفريقية أو عن نظرية متكاملة للتنمية . ولكنها اختتمته متفائلة بأن الاشتراكية الأفريقية فى طريقها إلى أن تصبح حقيقة واقعة . فبعد حلقة داكار لن يجرؤ أحد على السخرية عندما يثار هذا الموضوع : فقد اكتسبت الاشتراكية الأفريقية الآن حقوق المواطنة الكاملة ، وهذه النتيجة وحدها مبرر كاف لعقد اجتماع داكار »[٨] . وكتب جان لاكوتير فى « الموند » يقول « إن محادثات داكار سوف تترك ذكرى طيبة وتستحق الاهتمام لأكثر من سبب ، ولا بد لنا أن نتذكر أولاً وقبل كل شىء ذلك الاعتدال العجيب الذى اتسمت به الأحاديث سواء من فوق المنبر أو فى المحادثات الخاصة »[٩] . أما مجلة « جين أفريك » Jeune Afrique فبعد أن أزجى تيبور مندى التهنئة للمضيفين السنغاليين على ما ساد المناقشات من حرية واعتدال ، وأقر بأهمية المشاركة فى الخبرات ، أبدى أسفه لغموض مفاهيم « التنمية » و « الاشتراكية » كما يرمز إليهما تلاصقهما

فى اسم المؤتمر نفسه ، تساءل « عما إذا كانت هذه الحلقة أحسنت فعلا تسليح أصدقائنا الأفريقيين فى مجال اختيارهم لاستراتيجية التنمية ، وإلى أى حد يتناسب هذا البحث المخلص عن مذهب مع « إنتهازية أولئك — ولعلهم الأكثرية — الذين تلوك ألسنتهم كلمات ضخمة لإخفاء خيانتهم البشعة التى يظهر إثمها فى سلوكهم اليومى » ، كما أتهم المشتركين فى المؤتمر بأنهم تعوزهم الواقعية فيما يتعلق بضرورة العمل الشاق الذى يتطلبه تحقيق أية نتائج حتى ولو كانت متواضعة ، ولا يقدرون الحاجة إلى التعاون الإقليمى حق قدرها »[١٠] . وعلى المنوال نفسه سار مراسل مجلة « وست أمريكا » إذ برغم أنه أشار إلى أهمية تبادل الآراء حول التنمية عموماً ، بدأ تقريره عن المؤتمر بهذا السؤال « من هو الاشتراكى فى أفريقيا » ؟ وراح يوحى بلباقة أنه « فيما يختص بالاشتراكية ، يصعب تبرئة بعض المندوبين من شعور الارتياح المشوب بالدهاء فى تمجيدهم لمثل أعلى لا يوضع موضع التنفيذ فى بلادهم فى الواقع »[١١] .

وما أشبه الشكوك التى أبداها بعض المعلقين إزاء التصريحات الأفريقية عن التنمية والاشتراكية بشكوك سابقة أبداها نقاد القومية الأفريقية ، فقد تحدى توماس هودجكن Thomas Hodgkin « الفكرة القائلة بأن القومية الأفريقية تفتقر إلى أى أساس نظرى أصيل ، وأن الآراء التى تستخدمها ليست سوى أدوات مستعارة لاضفاء مظهر الاحترام »[١٢] . وإذا كان الوجود الملموس لحركات الاجتماع الأفريقية ونجاحها فى الحصول على السيطرة السياسية على وحدات إقليمية قد قضى على شكوك النقاد فى حالة القومية . فإن موقف النقاد أكثر مناعة فيما يتعلق بلغة الفكر الإقتصادى الأفريقى والتى شغلت حلقة داكار وجانباً كبيراً من نشاط الدول الأفريقية فى يومنا هذا . وبرغم أنه من الممكن أن نصادف بعض النمو الاقتصادى وبعض الاتجاه نحو الديموقراطية الاقتصادية ، فان التنمية الأفريقية بصفة عامة — تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونة

الخارجية ، وتجلب فى أعقابها تمييزاً اقتصادياً جديداً قد يؤدى إلى توزيع أقل عدالة للمنتج القومى ، ومع ذلك كشفت الحلقة عن اهتمام كبير بأهداف التغيير الاقتصادى وأدواته ، ومن ثم يمكن تحليل لغة أعضاء المؤتمر باعتبارها على الأقل بيانات تكشف عن النوايا إن لم تكن تقريراً للواقع .

وبعد أن وجه المسيو لامين جوي M. Lamine Gueye رئيس الجمعية الوطنية السنغالية التحية للمؤتمر ، ألقى الرئيس ليوبولد سيدار سنغور رئيس جمهورية السنغال خطاباً رئيسياً ، ثم قدم جميع ممثلى الحكومات الأفريقية المشتركة فى المؤتمر تقريباً تقارير عن سياسة بلادهم بشأن التنمية والمشكلات التى تصادفها أو التى تتوقعها ، مختتماً فى العادة باسداء النصح . ولكن لم يسهم الأفريقيون تقريباً فى المناقشة العامة التى أعقبت ذلك برغم أن جابرييل داربوسييه وزير العدل حينذاك ومحمدو ضيا رئيس وزراء السنغال فى ذلك الحين حاولا فى نهاية المؤتمر التأليف بين المناهج المختلفة . وبغض النظر عن الخطر الذى تنطوى عليه مناقشة رأى إحدى الجماعات ، سادت مفاهيم واهتمامات مشتركة بدرجة ملحوظة تخول إتباع مثل هذه الطريقة فى التحليل التالى :

أولا : ضرورة التنمية : إن الرغبة فى تنمية اقتصادية سريعة ، بمعنى تحقيق زيادة فى الثروة الوطنية الفعلية ، أمر مسلم به فى أفريقيا كما هو الحال فى أى مكان آخر فى العالم المعاصر . ويعبر عن هذا الهدف الأسمى بعديد من الأهداف المحددة : مضاعفة متوسط دخل الفرد فى عشرين عاما ، زيادة المعدل السنوى للنمو القومى بنسبة ٤ ./٠ على الأقل (لا تقل عن ٤ ./٠)[١٥] ، مضاعفة الدخل القومى فى ١٤ أو ١٥ عاما[١٦] ، زيادة النمو الاقتصادى السنوى إلى ٦ ./٠ من أجل مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات[١٧] . ولا تعتبر هذه التنمية السريعة ضرورية لضمان الاستقرار الداخلى عن طريق تحقيق مطالب الأفراد والجماعات فحسب ، بل إنها وحدها الكفيلة بتحقيق المساواة بين الدول الافريقية وبقية

العالم . وعلى ضوء هذا تتضح خطورة الموقف الراهن لأن الهوة بين العالم النامى والمتخلف تتسع بسرعة ، ولسوف تصبح هائلة لو ظلت على معدلها الحالى ، إذ بدأت القيمة الحقيقية للمواد الخام من المناطق المتخلفة فى التدهور . فى الوقت الذى ترتفع فيه أسعار السلع المصنوعة »[١٨] ولذا تمثل الدول المتقدمة الجماعات المعيارية التى يقيم الزعماء الأفريقيون تقدمهم تبعاً لما حققته من منجزات .

ثانيا : المعقولية والتخطيط والاشتراكية : من الأمور المسلم بها أيضا إمكانية تحقيق تنمية سريعة ، وينبع هذا من إيمان أصيل بقدرة الإنسان على السيطرة الرشيدة على بيئته البشرية والطبيعية(١٩) . ويأخذ هذا الاتجاه من الناحية العملية شكل التخطيط .

« فالبرامج تمكن الانسان من ممارسة مواهبه فى التحليل والاختيار والتقرير والعمل فى ظل الظروف النفسية والتكنيكية المثلى (٢٠) » ، ولذلك فان الدول النامية إختارت بالاجماع تقريباً التخطيط أسلوباً لها بمجرد حصولها على الاستقلال بعد أن أدركت — مثلما أدركت كثير من الدول المتقدمة — أن مجرد تفاعل الآلية الذاتية لا يؤدى إلى أقصى حد من النمو أو إلى التنمية بالتالى . والواقع أن الاستخدام العام للتخطيط — بغض النظر عن المحتوى — ماهو إلا استجابة لخصائص الحياة الاقتصادية الحديثة ، فالتخطيط أولاً وقبل كل شيء ، إدخال للمعقولية فى الحياة الاقتصادية ، فضلا عن أنه يؤدى بسرعة أو على المدى الطويل إلى حل أسرارها » ومن جهة أخرى فان التشديد على استخدام التخطيط ينطوى على تأكيد دور الحكومة الرئيسى فى تزعم الاتجاه نحو التنمية ، ومع ذلك فجميع الخطط الأفريقية تتيح مجالا لإسهام القطاع الخاص سواء من مصادر محلية أو أجنبية والنتيجة هى ما يسمى « المشاركة » . وتتميز هذه الخطط — سواء فى التصميم أو التنفيذ — بالتنوع والانتقاء ، وقد أوجز محمدو وضيا رئيس وزراء

السنغال هذه الخصائص فى خطابه الختامى ، فأشار إلى أنه برغم الاتفاق العام على التخطيط فاننا نضفى على هذه الفكرة نفس المعنى أو نفس الغرض دائما ، ويرجع ذلك فى الواقع إلى أن التخطيط يتعرض لاختلافات فى الدرجة والوسائل ، فدوره الرئيسى عند البعض هو تحقيق تنسيق وارتباط كاف بين الاستثمارات العامة . بينما يتوقع آخرون أن تشكل خططهم إطاراً عاما لسياسة الدولة الاقتصادية أو حتى للاقتصاد كله ، وأن تحقق أكبر قدر ممكن من الالتحام بين الخطط الجزئية للوكالات الاقتصادية الكبرى أو حتى إرتباط البرامج الجزئية بالخطة العامة (٢٣) . »

واستطراداً من هذا التفكير فان إغفال التخطيط ، وهو ما تتميز به الرأسمالية ، إنكار للمعقولية واستسلام لأسرار السوق الخفية التى لا سبيل إلى التحكم فيها (ففى أى اقتصاد يرتكز على فلسفة حرية العمل لا يمكن تحديد الأهداف المرجوة ويظل المستقبل مجهولاً) (٢٤) . وعلى النقيض من هذا فالمعقولية والتخطيط يعادلان الاشتراكية ، وقد تناول معظم المتحدثين هذه المعادلة إبتداء من المندوب الذى اكتفى بالتأكيد بأن « الاشتراكية علم » (٢٥) إلى غيره ممن أفاضوا فى الحديث ومنهم من قال « الاشتراكية عندنا تعنى التنظيم العقلى للمجتمع البشرى ككل طبقاً لأكثر الوسائل الحديثة فعالية واتصالاً بالعلم »(٢٦). وقال آخر « لقد وقع اختيارنا على الاشتراكية لأن أسلوبها العلمى فى تحليل الواقع سوف يمكننا من فهم حقائق أمتنا وبالتالى تغييرها بطريقة عقلية »(٢٧) . أو كما قال غيره « الاشتراكية أسلوب لفهم الحقائق الاجتماعية وبصفة خاصة الحقائق الاقتصادية ، ومن هذا تستمد صفتها العلمية ، وهى المصدر العام لكل من يبحث عن الموضوعية ، وأبعد ما تكون ملكا خاصاً لأيديولوجية مقررة واحدة ، ولهذا تعتبر أساساً أسلوبا للتكيف مع الوقائع » (٢٨) .

والواقع أن الحماس الذى تفيض به أمثال هذه التصريحات يوحى بأن الاشتراكية تعنى أكثر من مجرد أسلوب علمى بالنسبة لأولئك الذين يواجهون أعباء الحكم الضخمة فى أفريقيا ، وإنما هى علم روحانى حديث يعد رواده بالكشف عن أسرار التنمية الاقتصادية .

٣ — تفرد الاشتراكية الأفريقية : يرجع السبب فى تبنى الاشتراكية إلى ارتباط هذا المفهوم بالمعقولية والتجديد ورغم ذلك فان محاولة تمييز «الاشتراكية الأفريقية» عن نوعها العام لا يمكن فهمها إلا على أنها مظهر آخر من مظاهر البحث عن مفاهيم أصلية والشك العام الذى يبديه الأفريقيون تجاه الصيغ التى لا تضع الأوضاع الأفريقية فى الاعتبار : لا يمكن تبنى حلول أجنبية وفرضها على الواقع الأفريقى (٢٩) .

فما هو هذا الواقع ؟ أنه يتمثل أولاً وقبل كل شىء فى أن مشكلة أفريقيا هى تصفية الاستعمار الاقتصادى أساساً ، وكذا فان الموقف الأفريقى من الاشتراكية تغلب عليه صفة التدخل المباشر من جانب الرأسمالية والتى تتميز بها المعطيات التاريخية والطبيعية فى أفريقيا بصفة خاصة (٣٠) . ويتميز الواقع الأفريقى ثانيا بعدم وجود طبقات اجتماعية ثابتة ، فقد تضمن تحقيق الاشتراكية فى ظل الأوضاع الأوربية تعبئة المعدمين ضد من كانوا يسيطرون على وسائل الانتاج ، وأوجب هذا خلق صفوة طليعية واللجوء إلى العنف . ولكن الموقف يختلف فى أفريقيا ، فطالما لا وجود لصراع طبقى فيها فان الاشتراكية الأفريقية سوف تتحقق تدريجيا وبطريقة سلمية (٣١) ، بل ويمكن تحقيقها حتى بدون وجود حزب شيوعى حيث أنه يجرى تنظيم الشعب بأسره لا طبقة معينة (٣٢) .

ويتضمن البحث عن الإشتراكية الأفريقية عند البعض نبذ الماركسية الكلاسيكية . فمن الواضح أن الاشتراكية لم يعد من الممكن أن تكون اشتراكية

ماركس وإنجلز التي وضع تصميمها في القرن التاسع عشر طبقاً لحقائق وأساليب علمية أوربية ، أما الآن فلابد لها من أن تضع الحقائق الأفريقية في الاعتبار ، ويحتم هذا بصفة خاصة أن ماركس وإنجلز لم يكونا من المناهضين للاستعمار ، فقد دافع إنجلز عن الرق الكلاسيكي كما أيد ماركس الاستعمار البريطاني للهند (٣٣) . بينما يرى آخرون أنه ليس ثمة صراع حقيقي طالما الماركسية نفسها تقدم العمل على النظرية : «يجب أن أعترف بأنني أغريت في البداية على الاعتقاد بأن (الاشتراكية الأفريقية) اصطلاح غير ذي موضوع لأن الاشتراكية كعلم لا يمكن أن تكون أفريقية أكثر من كونها صينية أو روسية ، ولكن بعد إمعان النظر يتضح أن اصطلاح (الاشتراكية الأفريقية) يثير مشكلة ضرورة التطابق بين الاشتراكية العلمية والحقائق الأفريقية . وأنتم جميعا تعرفون التعريف البسيط المشهور الذي وضعه لينين « الماركسية ليست عقيدة جامدة ولكنها دليل للعمل » ، أو بعبارة أخرى فإن النظرية الماركسية التي يدرسها ويستوعبها طلابنا لن تتاح لها الفرصة لكي تتأصل إلا إذا أخذ الشباب على عاتقهم — من الآن فصاعداً — مهمة زيادة التعرف على الحقائق السياسية والاقتصادية والبشرية في أفريقيا » (٣٤) .

وعلى العموم فإن الكشوف الخاصة بالعلاقة بين الماركسية والفكر الأفريقي والتي ناقشها توماس هودجكن تؤيدها اللغة التي استخدمت في مؤتمر داكار حيث كثرت الاقتباسات اللغوية واستخدمت الفئات Categories الماركسية في الشرح ، كما سادت الآراء اللينينية في التنظيم ، وإن كانت قد حدثت توفيقات كثيرة ، كما أن « النواحي الفلسفية العقلية (الميتافيزيقية) إما أنها طرحت جانبا أو عدلت لكي تلائم احتياجات الوضع الأفريقي كما يفهمها الزعماء الوطنيون (٣٥) .

٤ — تجديد اقتصادى بلا اغتراب :

إذا كان الأفريقيون يقتبسون مختارات من الفئات اللغوية الماركسية ، فهم يشاركون ماركس مشاركة حقيقية فى قلقه العميق من الاغتراب الذى تنبأ بحدوثه نتيجة للتنمية الرأسمالية ، وهذه الفكرة واضحة جلية ، فقد أقر أحد المندوبين متواضعاً بأنه لا يسعه الحديث عن التجارب الاشتراكية نظراً لأن حكومته ليست لديها حتى خطة للتنمية ، ولكنه مع ذلك أطلق صفة « الاشتراكية » على سياسة التنمية فى بلاده لمجرد أن حكومته تسعى لتجنب نمو الطبقات المتصارعة (٣٦) . وترددت آراء مماثلة فى بيانات أخرى . « لقد اخترت الاشتراكية الديموقراطية لأنها تناقض الرأسمالية القائمة على استغلال الانسان للإنسان وتستهدف الاشتراكية الأفريقية زيادة مستطلبات الخير العام بدلا من مطالب أقلية أو إحدى فئات المجتمع » (٣٧) .

« إننا نعتقد أن سياستنا اشتراكية إلى حد أننا نهدف إلى تعميم فوائد التنمية إلى جميع شعوبنا لرفع مستوى معشيتهم ، وإتاحة الفرص الكاملة للجميع لإدراك خير ما فى نفوسهم ولتمجيد كرامة الإنسان فى كل مكان » (٣٨) . ولقد كان الإستعمار المصدر الأكبر للاغتراب فى الماضى ، أما الآن فهناك أخطار داخلية تلوح فى الأفق وكان بعض المتحدثين واقعيين بدرجة جعلتهم يعترفون بأن التنمية الحقة يمكن أن تؤدى إلى نمو التفاوت « تجتاح الكيان الاجتماعى حالة من الغليان نتيجة لازدياد عدد البروليتاريا بسبب الهجرة من المناطق الريفية وتدهور طبقة الصناع وزيادة إحساس الجماهير ببؤسها وشقائها وإتساع الهوة القائمة بينها وبين الجماعات المميزة » (٣٩) . بيد أن الخطر الأكبر يكمن فى نخبة السياسيين أنفسهم ، ومن ثم تصبح الاشتراكية بالنسبة للزعماء الأفريقيين قانوناً أخلاقياً يفرضونه على أنفسهم : « من الضرورى أن تتزعم الطبقة الحاكمة حركة الانتقال إلى مجتمع اشتراكى تجنباً لمغريات التحول

إلى البورجوازية Embourgeoisement » (٤٠) . الاشتراكية هى الكفاح بلا هوادة ضد المظالم والخيانات الاجتماعية ، وضد الأجور المغالية فى الارتفاع واختلاس الأموال العامة ، وهى حالة من التوتر الأخلاقى يجب الابقاء عليها من القاعدة إلى القمة وبصفة خاصة فى القمة » (٤١) .

وما كان التزام الزعماء بالأخلاق الاشتراكية ليكفى لولا النقابى الوحيد الذى تحدث فى الحلقة ، فقد أشار مستخدما لغة الماركسية الأوربية — إلى أن تحقيق الاشتراكية يتطلب أعمالا إيجابية : « لقد أكد ماركس وأثبت أن القضاء على الاغتراب لا يتحقق إلا بعملية ديالكتية ، أى أن الاغتراب نتيجة تناقض بين قوى متعارضة : الموضوع ونقيضه ، السيد والعبد ، البروليتارى والرأسمالى والمستعمر ، وأن التحرير لا يتفق بانتصار النقيض ، وإنما يتحقق بالتأليف بين القوى المتعارضة : الموضوع ونقيضه . ومعنى هذا بالنسبة لنا معشر الاشتراكيين الأفريقيين ، أن انتهاء الحكم الاستعمارى لا يحقق تلقائيا إنتهاء الاغتراب . وقد أدرك فرانز فانون ذلك جيداً عندما ذكر أن التناقض الواسع النطاق فى أنحاء العالم بين المستعمرين والشعوب المستعمرة استبدل أو تحول واتسع نطاقه بسلسلة من المتناقضات الأخرى أبشعها التناقض بين الفلاحين وسكان الريف وبين العاملين ذوى الياقات البيضاء وسكان المدن الذين ورثوا وحدهم إمتيازات المجتمع الاستعمارى . إن معتقداتنا الاشتراكية تتمرد على الهوة الواسعة التى تفصل طبقة المميزين فى العهد الجديد : موظفى الحكومة والعسكريين والسياسيين — عن جماهير البروليتاريا فى الريف والمدن والشباب العاطلين والمتعطلين . وإنا لنطالب حكامنا بسياسة تقشف وإجراء تطهير سياسى تحقيقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية (٤٢) » . ومن هنا يبرز تحذير واضح من الاغتراب ، فالتأليف

الجديد للاشتراكية الأفريقية يتطلب خلق مجتمع يندمج فيه الناس إندماجا كاملا نتيجة لعدم وجود طبقات وفوارق اقتصادية .

٥ — أزمة التقليدية والتجديد : أبدى المشتركون فى المؤتمر إتجاهات شديدة التناقض فيما يتعلق بمظاهر التقليدية الأفريقية وضرورة التجديد ، ونبتت هذه المتناقضات من اهتمام بالاغتراب الذى هو أحد نتائج التجديد، وذلك فى نفس الوقت الذى يهتمون فيه بالمثل بالتعجيل بعملية التجديد نفسها . وفى رأيهم أن الاغتراب نابع من الموقف الاستعمارى ومن التقسيمات الاقتصادية ، فهو ينشأ عندما يفقد المرء إحساسه بالجماعة أو عندما يضحى بالإنسان لمصلحة المجموع . وبوسع الاشتراكية الأفريقية أن تشق طريقاً وسطاً، إذ فى إستطاعتها أن تكون ذات « اتجاه فودى » و « اتجاه جماعى » فى نفس الوقت . ونجد هذا الحل فى مفهوم « شخصى » للبشرية أخذه السنغاليون عن اليسار الفرنسى الكاثوليكى وإن كان كثيرون غيرهم يصوغونه الآن ، « الاشتراكية الأفريقية إشتراكية إنسانية لأنها محاولة للكشف عن صفات الإنسان، ولذا تعتبر الازدهار الكامل للانسان عن طريق ازدهار الجماعة التى اختار أن يعيش ويعمل بين ظهرانيها . » (٤٤) « تشمل أسس الاشتراكية الأفريقية إزدهاراً كاملا للانسان الذى يعيش فى جماعة ، ولذلك فان اشتراكيتنا إنسانية لاترغب فى التضحيـــية بالفرد من أجل الجماعة » . (٤٥)

والقيم الأفريقية التقليدية هى الضمان لهذا الاتجاه الإنسانى ، مصدر الحماية من الاغتراب :

« إن تعريف الرئيس سنغور للاشتراكية بأنها شعور بالجماعة يجد صدى كبيراً فى نفوسنا . وهو يضيف إليه أن ذلك يعتبر عودة إلى الروح الأفريقية .

ولـكننا نؤثر القول بأن ذلك هو جوهر الروح الأفريقية التي يجب المحافظة عليها بأى ثمن فى سعينا للتجديد . إن إعادة توزيع الثروة عملية طبيعية فى مجتمع لم يسبق له أن انقسم إلى طبقات فى يوم من الأيام ، كما أن النص على تحقيق المساواة للجميع ليس سوى أكثر من ترجمة حديثة للفظ كما هو واقع طول الوقت وربما نشره بطريقة أكثر وعياً إلى ما وراء حدود الأسرة » (٤٦) بيد أن التقليدية الأفريقية — الدرع الواقى من الاغتراب — يمكن أن تـكون سلاحاً ذا حدين، فبينما تساعد على الالتحام وتهيئة الأصول والجذور، فانها تصبح عقبة كبرى فى سبيل التجديد والاشتراكية :

« إن الطريق إلى الاشتراكية فى أفريقيا يتضمن تحطيم كيانات اقتصادية واجتماعية ونفسية من أجل تغيير مجتمعنا الحالى إلى مجتمع يسوده الانسجام والتوازن ، ولقد أثبت التاريخ أن الـكيانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية غمرت بلادنا فى التدهور والتأخر والشعوذة وأخيراً فى الاستعمار .

والـكيانات الاجتماعية والاقتصادية فى المرحلة الحالية من تطور بلادنا تشكل العقبة الرئيسية فى سبيل تقدمنا ، وإذا كانت لدينا نية جدية كى نغير طريقنا نحو الاشتراكية فلا بد من مهاجمة هذه الـكيانات ، وفى هذا المجال يجب أن نركز جهودنا الأولى » (٤٧) .

« إن النبذ الثورى للـكيانات القديمة هو الخطوة الأولى على طريق أفريقيا نحو التنمية ، فهذا التنديد وهذا النبذ يؤثران على الـكيانات التى خلقها المستعمر وأقامها . ولـكن تأثيرهما يجب أن يمتد أيضاً بنفس القوة ونفس العزم بحيث يشمل الاقطاع والـكيانات العتيقة التى حافظ عليها الاستعمار بطريقة مصطنعة ، برغم أنه عمل فى نفس الوقت على تخريبها لـكى يستخرج منها أدوات لسيطرته » (٤٨).

وعندما يتم التعرف على المشكلة ، فان الحل الذى يساق لها يدعو لاختيار ما يجب المحافظة عليه ، ونضرب لذلك مثلا بموقف أحد المندوبين فى المؤتمر ممن تحدث عن دور القيم التقليدية فى الاشتراكية الأفريقية ، ثم استطرد يقول : « إننا نسمع أيضاً أن ذلك يخلد المحسوبية والرشوة والفساد — وقد يكون ذلك صحيحاً ولكن هدفنا هو محو جميع هذه العيوب من أساليب حياتنا دون القضاء على شعور الجماعة الذى يولدها أحياناً » (٤٩). وعلى المنوال ذاته سار متحدث آخر ، فبعد أن دعا إلى ضرورة شن حملة شعواء على الكيانات التقليدية استطرد قائلا : « انى لا أدعو إلى حملة صليبية على التقاليد ، فاننا سوف نحمى بغيرة وإخلاص تلك التقاليد التى تمثل حضارتنا السابقة وارتباطنا بالقيم الأخلاقية والعبقرية الفردية ، أما التقاليد التى هى من المخلفات الثانوية للقرون البالية فاننا سنكشف أمرها ونقاومها إلى آخر رمق فى حياتنا» (٥٠) .

ومن هنا ينشأ البحث عن خير ما فى القديم والجديد ، فالقديم يحقق التلاحم والانسجام الاجتماعى : بينما يقيم الجديد أجهزة إنتاجية حديثة تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة .

٦ — تعبئة الجماهير: لم تبد حلقة دكار إهتماماً كبيراً بالمشكلات الاقتصادية المتصلة بالتنمية فى حد ذاتها . وقد اقترح جابرييل داربوسيه فى تصريحاته الختامية أن يبحث أحد المؤتمرات القادمة أين يجب تجميع رأس المال حتى يمكن الاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن ، وهل يجب أن تعطى الأولوية للزراعة أم الصناعة . من الواضح على أية حال أن الأفريقيين لا يعانون من « عقدة مصنع الصلب » رغم زلاقة تقارير بعض المراقبين السطحيين ، فقد أعلن مندوب مالى أن الزراعة أساسية وأن الصناعة يمكن أن ترد فى المحل الثانى ، ولا بد من إدماجها فى الزراعة لكى لا تصبح جسماً غريباً فى الاقتصاد (٥٢) . وأقر الرئيس سنغور

هذا الرأى فى قوله : « إننا فى حاجة إلى خطة ولـكن الواضح أن الزراعة تتحكم فى كل ما عداها حتى فى البلاد المتقدمة ، ولم يدرك ماركس ذلك ، ولـكن لينين كان قد بدأ فى فهمه ، كما أن ماوتسى تونج يدركه تمام الادراك(٥٣) .

ووجه مزيد من العناية إلى النواحى البشرية للتنمية ، واتفق عموما على أن الموارد البشرية على أكبر جانب من الأهمية ، فان « تعبئة الجماهير عنصر هام حتى فى « اشتراكية تبحث عن نفسها » . أو كما قال متحدث آخر « إن الطريقة الوحيدة لتحقيق الاشتراكية هى تعبئة الجماهير بالاستعانة بجميع الشباب بلا استثناء » (٥٥) وفى قول آخر أن المهمة الأولى هى « تعبئة جميع الطاقات والقوة الحيوية فى البلاد لخدمة البناء الوطنى وخطة التنمية وكياننا الاجتماعى(٥٦) .

وليس التشديد على تعبئة السكان بالأمر الجديد ، أما الجديد — ولو أنه ظهر فى صورة سلبية — فهو إغفال مناقشة الاستثمار البشرى ، ربما لأنه بعد تشجيع حكومات كثيرة للمساعدة الذاتية المحلية « فتر الحماس المبدئى عندما تبين أن الأمر سوف يتطلب مزيداً من التخطيط لتحقيق نتائج فعالة» (٥٧) ، أو ربما لأن استخدام العمال كرأس مال أصبح لا يختلف فى شىء عن بعض أساليب التنمية الاستعمارية البغيضة .

وبرغم أن طبيعة « التعبئة » أو « إحياء » الجماهير من أجل التنمية لم توضح توضيحاً تاماً ، فان التشديد عليها يرجع لدافع نفسى أساساً ، فهى لا تعنى مجرد تسيير المواطنين فى طرق معينة محددة ، ولـكنها تتطلب تغييراً جوهرياً فى المواقف ، أى إعادة تثقيف : « من الضرورى أن نربط المواطنين بتصميم الخطة وتنفيذها ، وليس المطلوب كسب تأييدهم الرسمى أو تعبئتهم عن طريق إصدار الأوامر ، بل على العكس يلزم توعية الأهالى بسياسة التنمية ، وإتاحة الفرصة

لهم لمعاناة المشكلات ، وأن يغرس فى نفوسهم الرضاء عن الوسائل، على مستوى واقع القرية أولاً ثم بالتدريج على مستوى واقع الأقاليم والأمة »(٥٨) .

والتعبئة ضرورية إذا أريد للتنمية النجاح ، فيرى سنغور مثلا أن التجديد الزراعى يجب ألا يأخذ فى الاعتبار أنواع التربة والنباتات فحسب ، بل وأهم من ذاك طبيعة الإنسان وبصفة خاصة طبيعة الفلاح ويعقب قائلا « إن فشل السياسات الزراعية للدول الاشتراكية لا يقتضي منا أن نبحث عنه فى أى مكان آخر » (٥٩) .

كذلك أبرزت المتطلبات السياسية لنجاح التعبئة وهى « النظام والسلطة — لا الإستبداد — روح الولاء والتضحية والتنظيم » (٦٠) ، أما الأداة الرئيسية فهى الحزب السياسى الجماهيرى الذى تشمل وظائفه على سبيل المثال « تحقيق الثورة النفسية اللازمة لتجديد الزراعة ، ومعنى هذا أن الحزب يجب أن يكون جسما حيا تنتشر فيه الروح من القاعدة إلى القمة وبالعكس (من القمة إلى القاعدة)(٦١) . لقد جرت العادة على القول بأن الحزب يجب أن يتمتع باحتكار سياسى لأن الديموقراطية تتطلب نظام الحزب الواحد تلافياً لتشتيت القوى (٦٢) ، ولكن هذا الإدعاء لم يناقش مناقشة حقيقية نظراً لأن معظم الدول التى حضرت المؤتمر هى من دول الحزب الواحد فى الواقع ، ولم يخرج على هذا الاجماع سوى مندوب مالاجاش الذى اكتفى بالتلميح إلى أن نظام الحزب الواحد ليس ضرورياً لتحقيق التنمية (٦٣) ، وان كان قد ظهر بوضوح أن « الخوارج » على هذا النظام يشكون فى مزاياه ويدل على هذا تدخل « عنيف بدرجة ملحوظة » من جانب الناطق بلسان اتحاد طلاب أفريقيا السوداء فى فرنسا الذى يمثل كثيراً من منظمات الطلبة المعارضة للزعماء الحاكمين إذ قال : « إن بعض أعضاء المعارضة لا يمكنهم العودة إلى بلادهم خشية الاعتقال ، وقد

حظر عقد مؤتمرات الطلبة فى دول أفريقية كثيرة ، وتتميز معظم أنظمة الحكم الأفريقية بالإفتقار إلى حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة» (٦٤) .

٧ — الحاجة إلى تضامن عالمى : لا يتوقف نجاح الإشتراكية الأفريقية على مقدرة الدول فى حشد مواردها الداخلية عن طريق إحداث تحول فى القيم والاتجاهات فحسب ، وإنما يتوقف أيضا على قدرة أفريقيا على حشد الموارد باحداث ثورة مماثلة فى دول أخرى .

وأبدي الأفريقيون الذين تحدثوا فى داكار جميعهم تقريباً بعض القلق من الأخطار الكامنة فى استمرار الإعتماد على رأس المال الأجنبى ، وخصوا بالذكر أن المشاركة الاقتصادية بين الحكومات الأفريقية والأجانب يجب ألا يتخذها الأخيرون ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية* . ومع ذلك كان واضحاً أن هناك اهتماماً طاغياً بالحصول على شركاء أجانب ، فعندما توضع الخطط ينص فيها بلهجة الأمل والتفاؤل على أن جانباً كبيراً من الإستثمارات الرأسمالية — قد يصل فى بعض الأحيان إلى نصف** الاعتمادات اللازمة — سوف يتم الحصول عليها من الخارج .

ولقد دعا الرئيس سنغور فى بداية المؤتمر إلى عقد مؤتمر عالمى للبحث فى ضرورة تقديم المعونة للدول المختلفة ، كما اقترح جابرييل داربوسيه فى نهايته عقد مؤتمر فى المستقبل لبحث وسائل التضامن العالمى : كيف يمكن زيادة المعونة،

(*) تأكد هذا بصفة خاصة فى خطب مندوبى الكونغو وتونس .

(**) ذكر الدكتور بيوباكو Biobaku ان ٥٠ ٪ من الاستثمارات اللازمة للخطة النيجيرية سيتم تدبيرهابواسطة كونسورتيوم (تجمع دولى) عالمى تحت رعاية البنك الدولى للانشاء والتعمير . وكذلك اشار مسيوشاكر الى ان تونس سوف تتلقى ما يقرب من ٥٠ ٪ من الاستثمارات الاجنبية فى خطتها .

وكيف نجعلها خالية من الأغراض السياسية . ويمكن إيجاز وجهة النظر التي تسوقها أفريقيا للعالم فيما يلي : « من مصلحة الدول التي بلغت شأواً كبيراً في مجال النمو في العالم أن تساعد جميع الدول المتخلفة على التنمية والتجديد ، فقد أصبح الرخاء شأنه في ذلك شأن السلام — كلاً لا يتجزأ في عالم يزداد الارتباط الوثيق بين أرجائه يوماً بعد يوم ، بعد أن تلاشت المسافات أمام الطائرات التي قد تصل سرعتها في القريب العاجل إلى ثلاثة أضعاف سرعة الصوت ؛ ولا يمكن للعالم أن يظل فترة طويلة ونصفه متقدم والنصف الآخر متخلف ، نصفه يعيش في ثراء فاحش ، ونصفه الآخر في فقر مدقع . ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن زيادة القدرة الشرائية لشعوب الدول المختلفة معناها زيادة الأسواق أمام سلع الدول المتقدمة بطريق غير مباشر؛ ومن هنا فنحن لا نعتبر المعونة الخارجية إحساناً ، وإنما هي معونة ضرورية لكي تمكننا من مساعدة أنفسنا وبالتالي إفادة من يقدمون لنا المساعدة ، والعالم أجمع » (٦٥) .

وأخيراً يبرز أمامنا معنى آخر — لعله أكثر عمقاً — للاشتراكية الأفريقية: فهي تمثل مطالب الفقراء الطبيعية في خضم الوفرة ، مرددين صيحة المطالبة بالعدالة التي رددها المحرومون في جميع عصور التاريخ .

نتائج :

برز في داكار إتفاق حقيقي في الآراء برغم التكرار والمراء والافتقار إلى الدقة في المناقشات ، فالدول الأفريقية تريد زيادة ثروتها بسرعة مع تجنب حالات التوقف التي أدت إلى الاغتراب في الدول الصناعية ، ودون خلق طبقات اجتماعية ؛ وهم يرون ذلك ممكنا إذا تعلمت نخبة السياسيين التكنيكات العلمية للسيطرة على بيئة الانسان ، على أن يتجنبوا في نفس الوقت الوقوع في إغراء

تطبيق مذاهب أجنبية لاتضع فى الاعتبار النطاق البشرى والمادى للقارة . ويجب أن تبدأ الحكومة باتخاذ الخطوة الأولى فى هذا الصدد باستخدام السلطة دون أن تصبح استبدادية ، ولكن يجب أيضا إتاحة المجال للمشاركة مع مصادر رأس المال المحلية أو الأجنبية . وأخيراً لا بد لأفريقيا من إقناع نصف الكرة الشمالى بالتزامها الإسهام فى نظام عالمى يضمن توزيعا عادلا للثروة بين الدول .

ولا يعنى أحد سوى الدول نفسها ما إذا كان هذا الموقف تجاه مشكلات التنمية يمكن أن يسمى « إشتراكيا » بحق . فان بعض الدول الأفريقية التى تعرض عن استخدام لفظ الاشتراكية مثل ساحل العاج ، ستؤيد برغم ذلك جميع أهداف البرنامج المذهبى الذى وضع فى داكار . بل إن لفظ الاشتراكية يعتبر حيويا بالنسبة لكثير من المشتركين فى المؤتمر لأنها تدل على التجديد والديموقراطية فى المجال الاقتصادى . وقد نشأت مشكلات مماثلة — كما سبقت الاشارة — عندما أطلق الأفريقيون على أنفسهم « وطنيين » وعندما بدأ البعض فى فترة لاحقة يتحدثون عن « الجامعة الأفريقية » ؛ فكل هذه المفاهيم متداخلة من وجهة النظر الأفريقية ، فموضوع الوحدة الأفريقية الذى ساد اجتماعات داكار منذ بدايتها ، يرتبط بالتنمية أيضا ، فقد ردد متحدث إثر آخر أن التعاون الأفريقى والوحدة الأفريقية فى حد ذاتهما شرطان للتنمية ، ولذلك فاذا كان مؤتمر خاص بالتنمية يسهم فى الوحدة ، فان مؤتمراً يختص بالوحدة يسهم أيضا فى التنمية ، وبهذه الطريقة تتلاحم القومية والجامعة الأفريقية والاشتراكية لخلق أيديولوجية أفريقية شاملة تختص بالتجديد .

الفصل السابع

تعقيب .. وجهة نظر عربية فى الاشتراكية الافريقية

بقلم
دكتور راشد البراوى

لم تعد الاشتراكية حلما يراود الداعين إلى الخير والعدل ، أو ترفا فكريا يرفل فيه الفلاسفة والمفكرون ، أو كائنا يعيش فى قوقعة النظريات يفقد الروح والحياة إذا خرج منها . إن الاشتراكية حقيقة قائمة تسود شطراً كبيراً من العالم الواقعى المعاصر ، وضمان تنظيم المجتمع بقصد القضاء على استغلال الانسان للإنسان ولكنها منهج لا يصدر عن العاطفة وإنما يقوم على قواعد علمية . غير أن هذا كله ليس معناه أن يتم تطبيق هذا المنهج داخل قالب جديد محدد . بفضل تفاوت مراحل التطور وتباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين إقليم وآخر أو بين بلد وآخر . وليس معناه أن هناك صيغة واحدة تصلح لكل بيئة إذ لو صح هذا لتحولت الاشتراكية إلى « عقيدة متزمتة » لا تلبث أن تتحجر وتتحول إلى نوع من «الفتش» فى عالم الطبيعة أو ما وراء الطبيعية ، وبذلك تفقد ما يجب أن تتميز به من الدينامية الدافعة . على ضوء هذا نتحدث عن الإشتراكية الأفريقية والاشتراكية العربية ، مثلا ، ونقصد بها النبات الذى ينشأ ويتطور نتيجة غرس القواعد العامة المشتركة الاشتراكية ، فى التربة الأفريقية أو العربية .

ليس معنى هذا أن تغلق هذه الاشتراكية عينها عن تجارب فى بلاد أخرى أو تصم أذنيها عن آراء ترددت هنا وهناك ، وإلا أصيبت بالانعزالية ، فالتعصب ثم الجمود هما الطريق إلى الانحلال ، وهذا ما أوضحه الميثاق الوطنى عندما قال : إن الاشتراكية العربية متفتحة الذهن بسبب ما بين الثقافات من تبادل أو تفاعل ولكن ليس معنى هذا فى الوقت نفسه ، النقل الجامد الذى يخلو من روح التحليل والنقد والقدرة على الاختيار والانتقاء ، أو التعلق فى إصرار بصيغ وشعارات ربما تعتبر غير ذات موضوع فى عالمنا المعاصر هذا .

وثمة ناحية أخرى ينبغي أن نلفت النظر إليها . هناك من يقول ، عن إيمان صادق أو عن رغبة فى تضليل الفكر وتعطيل السير ، إن الحديث عن مجتمع اشترا كى فى أفريقيا أمر يتعارض مع المنطق ، إذ لابد للمجتمع — أى مجتمع — قبل أن يصل إلى هذا الهدف ، أى الاشترا كية، من أن يجتاز المرحلة السابقة عليها ، مرحلة التطور الرأسمالى الـكامل إلى حد كبير . وهذا قول أثبتت الأحداث منذ ختام الحرب العالمية الأولى أنه لا يستند إلى أساس من الواقع الفعلى ، ومن هنا فقيام المجتمع الاشترا كى فى أفريقيا ، فضلا عن كونه ضرورة فى هذه المرحلة التاريخية ، هو شىء ممكن وعلى تماما .

خلفية الصورة

وإذ نحاول أن نتعرف على خصائص الاشترا كية الأفريقية ، لابد من القاء نظرة على « الخلفية » الأفريقية فنلاحظ :

أولا : أن المجتمع التقليدى كان قائما على ملـكية الجماعة فى الإنتاج ، وعلى الاشتراك فى تقسيم نتائج المجهود الاجتماعى، وكان قائما على العمل يزاوله القادرون جميعا فلا مكان للبطالة الاجبارية أو الاختيارية . وكان أعضاء الجماعة هم الذين يتخذون القرارات المتصلة بنواحى سياستهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقاتهم بالجماعات الأجنبية .

ثانيا : إن القارة ما لبثت أن خضعت للاستعمار الأوربى فراح يستنزف ثرواتها . وبرغم عظم مواردها الطبيعية والبشرية ظلت الزراعة التقليدية البدائية مصدر العيش ، وأهملت الصناعات « عدا بعض الاستخراجية لصالح المستعمر » ، وضرب الجهل على الجماهير ، وفرض عليها الفقر والمرض . ومعنى هذا أن القارة حيل بينها وبين الأخذ بأسباب الثورات الحديثة : الزراعية ، الصناعية ، العلمية

والتكنولوجية . وهكذا صارت المشكلة الأولى والكبرى هي التخلف ، وصار الشاغل الأول والأكبر هو الخلاص من التخلف ، وبعبارة أخرى صار هو الدخول في العصر الحديث بكل إنجازاته .

مقومات الاشتراكية الافريقية

تبدأ الاشتراكية الأفريقية من معطيات أساسية في مقدمتها أن استغلال الإنسان للإنسان هو آفة النظم الاجتماعية : العبودية والاقطاع والرأسمالية ، وأن هذا الاستغلال أيا كانت الصورة التي يتخذها ، لم يبدأ إلا حينما انقسم المجتمع إلى فريق يملك وسائل الإنتاج ، وهو الأقلية ، وفريق سليب من هذه الملكية وهو الأغلبية الساحقة .

وترتبت على هذه الملكية الخاصة لأدوات أو وسائل الانتاج نتائج خطيرة : ثراء القلة وفقر الكثرة ، وتفاوت صارخ في مراكز القوة والسلطة والنفوذ ، ونشوء الصراعات في داخل المجتمع ، وفوضى في سير الإنتاج هي أشد وضوحا في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، تتمثل في فرض البطالة على فريق من أفراد المجتمع وتعاقب دورات الرواج والكساد ، واعتماد النشاط الانتاجي على مبلغ ما يحققه من ربح خاص بغض النظر عن صالح المجتمع ككل . لهذا نجد أن أفريقيا ترفض الرأسمالية سبيلا لتطورها ، وبعبارة أخرى ترفض الملكية الخاصة المطلقة أساسا يقوم عليه التنظيم الاجتماعي .

وعند هذه النقطة الأخيرة نلتقي الخاصية المميزة للاشتراكية الأفريقية . إن الاشتراكية السوفييتية أو الصينية مثلا ترى أن القضاء على استغلال الإنسان للإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتوزيع على اطلاقها ، بمعنى أنه للوصول إلى أعلى مراحل الاشتراكية — أي الشيوعية

لا بد من القضاء على الملكية الخاصة فى وسائل أو أدوات الانتاج. أما الاشتراكية الأفريقية فترى إمكانية زوال الاستغلال المشار إليه ، فضلا عن تحقيق أغراض أخرى لها أهميتها ، عن طريق الملكية الاجتماعيـــة لوسائل الانتاج والتوزيع الحيوية .

(١) فيما يتعلق بالأرض يجب أن تكون ملكا للجماعة ويقصد بذلك ما يعرف باسم « ملكية الرقبة » . أسوة بما كان عليه الحال فى المجتمع التقليدى القديم . أما « ملكية المنفعة » فيمكن أن تمنح للأفراد أو الأسرات ، حسب الطاقة على الاستغلال وحسب الحاجة .

ورغبة فى الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، فمن الإمكان الأخذ بنظام التعاون بين الحيازات الفردية .

(٢) أما فى مجال الصناعة فالرأى الغالب بين القادة الاشتراكيين فى القارة هو سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج ، على حد تعبير الميثاق الوطنى المشار إليه — وهذه السيطرة تتحقق بوسائل عدة .

(أ) تملك الدولة لوسائل الانتاج الحيوية واستغلالها ، كمصادر الثروة المعدنية ، وإنشاء وتنمية الصناعات الأساسية .

(ب) إشتراك الدولة مع رأس المال الخاص فى أنواع من الصناعات وخاصة التى يعجز عنها رأس المال الخاص بمفرده .

(جـ) ترك قطاع لرأس المال الخاص مع منحه مايحتاج إليه من تسهيلات ووسائل تشجيع ، وفى الوقت نفسه يكون خاضعا للخطة الاقتصادية التى ترسمها ، كما تتخذ التدابير التى تحول دون نشوء الاحتكار أو الاستغلال .

ومن هذا يتضح أن الاشتراكية الأفريقية لا تأخذ بفكرة الملكية العامة الكاملة فى قطاع الصناعة، كما ينطبق الأمر نفسه على مجال التجارة.

(٣) وتسعى الاشتراكية الأفريقية إلى القضاء على التبعية الاقتصادية المتخلفة عن العصر الاستعمارى، ومن هنا نفهم مغزى السيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع الحيوية. ومعناه تملك الدولة للمشروعات الأجنبية الكبيرة من زراعية وصناعية وتجارية.

وهنا نتساءل: ما موقف هذه الإشتراكية من رأس المال الأجنبى ؟. موقف الإشتراكية الأفريقية هو أن تعتمد البلاد أصلا على مواردها الخاصة بقدر الإمكان، ولكنها لاعتبارات تتصل بالضرورة القصوى لا ترفض رأس المال الأجنبى بشروط لا سبيل إلى التنازل عنها، وهى اقتصاره على النواحى التى تراها الدولة، وخضوعه تماماً لسيطرة الدولة وإشرافها وتوجيهها.

٤ — واضح من أقوال معظم القادة وتصريحاتهم وكتاباتهم أنهم يرفضون (الشيوعية) مذهباً ومنهجاً، ولكن هذا لا يمنع الاستفادة من تجاربها فى بلد كالاتحاد السوفيتى، فالثورة الروسية بغض النظر عن مضمونها الايديولوجى، استطاعت أن تحقق انجازات رائعة قفزت بالشعب السوفيتى إلى المقدمة فى الصعيد العالمى، بفضل التكنولوجيا والتخطيط، وهذا ما تعترف به الاشتراكية الأفريقية، ولهذا ترى:

(أ) أن تسير عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق مخططات مرسومة بدقة وبالأسلوب العلمى، فكان التخطيط من دعائم أسلوبها التطبيقى.

(ب) وتعلق أهمية كبرى على التكنولوجيا الحديثة ومن هنا تركز على

تطوير التعليم والارتقاء بمستوياته ، وعلى تشجيع البحوث المتخصصة حتى تتوافر المادة البشرية اللازمة لبناء المجتمع الاشتراكى .

(٥) وبالسيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع الحيوية ، وعن طريق التخطيط العلمى السليم وباستخدام التكنولوجيا : تحقق الاشتراكية الأفريقية أهدافا أخرى هى كفاية الدخل ، والعدالة فى توزيعه بحيث يشبع الحاجات الأساسية ، وضمان العمالة للجميع باعتبارها حقا لكل قادر .

(٦) والاشتراكية الأفريقية مستهدية بما عرفته المجتمعات التقليدية فى القارة ، ونفورا من تركيز السلطات بما يخلق الدكتاتورية ، تؤمن بالنظام الديموقراطى بالمعنى الذى يكفل اشتراك المجتمع ككل فى اتخاذ القرارات التى تتصل بسيره ومصائره . ومن هذه الناحية يشدد الاشتراكيون الأفريقيون على الحقوق والحريات التالية على أن يكون تطبيقها عمليا :

(أ) المساواة أمام القانون .

(ب) الحريات الفردية .

(ج) حكم القانون .

معنى هذا أن الجانب الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى من سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، ومن سيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية ، يجب أن يكون مصحوبا باحترام حقوق الفرد وحرياته السياسية ، وبعبارة أخرى ترفض الاشتراكية الأفريقية « النظام الكلى » الذى يخضع المجتمع كله لهيئة واحدة ويصوغه فى قالب واحد ، فهى إذن تأليف عنصرى بين الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية .

غير أن الآراء تتفاوت حول التنظيم السياسي الذي تتحقق به الديموقراطية؛ فبينما غانا تراها في حكم الحزب الواحد وتلتها تنزانيا . وبينما تراها غينيا في التجمع الذي يضم جماهير الشعب العاملة ، يراها قادة كينيا والسنغال مثلا في النظام البرلماني الغربي القائم على وجود الأحزاب السياسية .

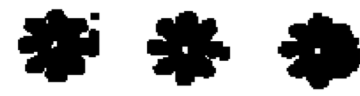
الاشتراكية والوحدة :

يتضح من أقوال القادة الأفريقيين من الاشتراكيين أنهم يعتبرون المجتمع عبارة عن أسرة كبيرة أو متوسطة . ولكنهم لا يقفون عند حد المجتمع المحلى في بلد واحد ، وإنما يوسعون من آفاقه بحيث يشمل القارة كلها ومن هنا تعتبر الوحدة الافريقية من أركان الاشتراكية ، ففيها قوة قادرة على إزالة كافة ألوان الاستعمار ، السافر منها والمستتر ، وعلى دعم السلام في القارة والمساعدة على دعمه في العالم .

غير أن الاشتراكية لا تنظر إلى الإنسان بوصفه مكونا من أجزاء مستقلة بعضها عن بعض؛ وإنما تنظر إليه ككل مترابط ومتكامل. فاذا كانت تحرص على إشباع حاجاته المادية ومطالبه السياسية ، فانها تضع نفس القدر من التأكيد على إشباع حاجاته الروحية ولعل هذه الناحية نلقاها واضحة عند زعيم مثل ليوبولد سنغور ، ومن هنا أيضا أولاها ميثاقنا العربي إهتماما رئيسيا فتحدث عن القيم الروحية ، من دينية ومعنوية وثقافية ، لأنها القيم التي تكسب الحياة جمالاً ومعنى ، ولأنها هي التي تجعل الانسان حريصا على النظام الذي يسوده العدل ويقوم على الكفاية وترفرف عليه الرفاهية .

لقد نظرت أفريقيا إلى ماضيها ، وتفحصت حاضرها ، وتطلعت إلى مستقبلها ، فأيقنت أن سبيلها هو التكوين الاجتماعي الذي ينتفي منه إستغلال الإنسان

للانسان . . أى الاشتراكية . وهذه الاشتراكية كما قلنا تأخذ من التجارب المماثلة إنجازاتها الرائعة فى مجالات العلم والتكنولوجيا ، وتأخذ منها القواعد المشتركة التى تؤدى إلى الهدف المنشود . ولكنها حريصة على أن تكون لها شخصيتها المنبثقة من تربتها .



الفصل الثامن

الاشتراكية فى غانا : تفسير سياسى

بقلم

كولين ليجوم

« ليست غانا بالدولة الاشتراكية فى هذه المرحلة . فلم يمتلك الشعب بعد جميع وسائل الإنتاج والتوزيع الكبرى ، ولا يزال علينا أيضاً أن نرسى الأسس الفعلية التى يمكن أن تبنى عليها الاشتراكية ، ألا وهى التصنيع الكامل لبلادنا . فكل حديث عن الاشتراكية وعن التعمير الاقتصادى والاجتماعى لا يعدو أن يكون مجرد هذر إذا لم نبذل إهتماما جديا بالتصنيع الأساسي والثورة الزراعية فى بلادنا ، بقدر ما يجب علينا أن نشدد على التثقيف الاشتراكى » (١) .

صاحب هذا الحديث هو الرئيس كوامى نكروما ، وهو يتضمن دلائل عدة توضح تفكيره ، وتساعد على فهم التطورات السياسية والاقتصادية فى غانا ، إذ يبين التزام نكروما بهدف الماركسية فى تملك الدولة الممتلكات الانتاجية ، ويكشف عن أنه لا يستطيع — شأنه فى ذلك شأن جميع الماركسيين المحدثين — تصور مجتمع إشتراكى لا يكون صناعيا فى الوقت ذاته .

ويبحث هذا الفصل الآثار التى تخلفها القوى المختلفة المتعارضة الموجودة فى المجتمع الغانى الآن من أيديولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، وخلاصة القضية أن الدكتور نكروما يجمع فى شخصه بين النظرى المؤمن والواقعى العملى ؛ فهو كرجل نظرى ملتزم بتنظيم إقتصادى للمجتمع يمكن أن يوصف بأنه ماركسى ؛ وهو أيضا داعية مخلص للوحدة الأفريقية يعنى فى نفس الوقت بالآراء الداعية لتحرير أفريقيا من الإستعمار والسيطرة الاقتصادية من جانب الدول الأوربية أو الدول غير الآفريقية الأخرى ، ويؤمن بالحاجة إلى تنظيم سياسى يشمل القارة كلها لكى تنهض أفريقيا كقوة عالمية حيوية فى المستقبل ، فضلاً عن تنظيم اقتصادها على أساس إشتراكى .

وعلى عكس هذه المثالية العالمية ، فنكروما واقعى أريب أيضا ، فهو من ناحية يدرك إدراكا تاما أهمية القومية الغانية كعامل لتعبئة القوى الداخلية وكسلاح لصياغة آرائه عن الجامعة الأفريقية ، بينما يشعر من ناحية أخرى بوجود قوى قوية تشكل عقبات كبرى فى سبيل إقامة الاشتراكية فى غانا ، وبهذا يعترف بأن غانا لا تملك الموارد أو الأشخاص اللازمين لإقامة مجتمع ماركسى فى الوقت الحالى. «إن غانا لا تملك فى الوقت الحالى الوسائل الإشتراكية» (٢) فضلا عن أن «الإشتراكية تحتاج إلى اشتراكيين لإقامتها » (٣) . ويمثل هذه القوى السلبية أيضا وجود جماعات إقتصادية واجتماعية معارضة عن وعى داخل حزب مؤتمر الشعب وخارجه ، تنظر باحتقار إلى الإشتراكية ، لأنها ترى فيها القضاء المبرم على أية إمتيازات تتمتع بها .

ويرفض نكروما — شأنه شأن تروتسكى وإن اختلفت ظروف كل منهما — الفكرة القائلة بامكان إقامة الإشتراكية بنجاح فى دولة واحدة بأفريقيا ، وعنده أن بناء الإشتراكية فى غانا يجب أن يقترن ببنائها فى جميع أنحاء القارة . ويستند هذا الإعتقاد إلى افتراضه أن الاستقلال فى أفريقيا لا يتجزأ ، وأنه لا يمكن أن يقوم إستقلال حقيقى بدون استقلال اقتصادى يعتمد بدوره على تنمية إشتراكية ، ومن هنا جاءت دعوته إلى إنشاء سياسى جماهيرى واحد للقارة كلها (٤) .

هذه التناقضات جعلت نكروما يسلم بنظرية « الطليعة» فيما يتعلق بالتنظيم السياسى ، وهى النظرية التى تعلمها فى أولى فترات حياته كوطنى أفريقى ، ولا يزال يستخدمها فى تعامله مع القوى المعارضة المستضعفة القائمة فى المجتمع الغانى الآن ، وكذلك أدت هذه المتناقضات بالاضافة إلى شخصية نكروما المتقلبة إلى ظهور كثير من الاتجاهات المتنافرة . وقد وقعت أحداث كثيرة تجعل من الصعب

تقديم تفسير واضح كامل للعملية السياسية فى غانا ، من أمثلتها حملة التشهير ضد بعض عناصر حزب مؤتمر الشعب فى حديث الفجر الاذاعى الشهير والذى لم يستتبعه تنظيم جديد ذو خطر للحزب أو الحكومة ، وموقف جريدة الشعلة Spark الذى كان مناقضا لموقفه فى أغلب الأحيان . وكثرة تغيير الوزراء دون تفسير أو إيضاح .

ولا بد من دراسة سريعة للمجتمع الغانى لتوضيح الأصول التاريخية التى نبتت منها الأنماط السياسية الحالية . فالمجتمع الغانى يتميز بفردية قوية تؤثر فى نطاق أنماط جماعية لشعب يعتبر نفسه أكرم الشعوب مما يؤدى إلى ظهور مصالح قبلية وإقليمية ومشروعات فردية ، وهما عاملان مضادان للآراء الإشتراكية . وقد ظهر رد الفعل أقوى ما يكون فى هذا الصدد بين الفلاحين والصيادين والتجار والطبقة المتوسطة .

فبرغم أن الأرض مملوكة فى معظم الأحيان ملكية جماعية تطبيقا لنظام أراضى القبيلة المشاع التقليدى يجيز العرف الملكية الفردية لشاغل الأرض أثناء حياته ولأبنائه فى العادة ، ولهذا فإن محصول الكاكاو الحيوى ينتجه مزارعون فرديون وقد قبلوا على مضض نظام التسويق التعاونى الذى أدخله الحكم الاستعمارى بعد أن اتضحت لهم مزاياه العملية، ولكنهم يعارضون أية فكرة لتطبيق الأسلوب الجماعى على إنتاج الكاكاو .

ويجرى أيضاً إقامة أنماط تجارية فى المجتمع الغانى ، ولكن سيدات السوق اللائى يشكلن قوة هامة لها أثرها فى تولى حزب مؤتمر الشعب السلطة — يتمسكن بشدة بحقهن فى التجارة الفردية ، وقد قوبلت كل المحاولات لتقييد نشاطهن بمقاومة شديدة . وأتاح الاستقلال الفرصة للغانيين لتأسيس أعمال واسعة النطاق ومشروعات صناعية سرعان ما استولت عليها مجموعة صغيرة — وإن كانت قوية — من التجار أكثريتهم من أنصار حزب مؤتمر الشعب .

وليست للاشتراكية الحديثة جذور شعبية فى المجتمع الغانى . ولا يعتبر إنتشارها الحالى أصلا استجابة لاحتياجات تشعر بها جماهير العمال والفلاحين . ولكن مرجع ذلك إختيار سياسى مقصود من جانب نكروما ونخبة مختارة من أعضاء حزب مؤتمر الشعب الذين يرون الاشتراكية أفضل أسلوب لتلبية إحتياجات المجتمع الأفريقى الآخذ فى النمو . وللتغلب على مشكلات الاستعمار .

وكانت مهمة هذه النخبة ترويج فكرة الاشتراكية ونشرها فى البلاد . بيد أنهم لم يتورعوا عن اتخاذ إجراءات اشتراكية ضد المعارضة الشعبية إذا اقتضى الأمر .

ولم يكن حزب مؤتمر الشعب فى الأصل حزباً إشتراكياً بمعنى أن تغلب على توجيهه المبادىء الاشتراكية أساساً ، فقد استمد نفوذه وشعبيته الأولى من الكفاح ضد الاستعمار . ورغم أن دستوره الأول يتحدث عن أهداف إشتراكية ، فأن هذه السياسة لم تكن مظهراً بارزاً فى سنيه الأولى ، وإذا كان قد بذل قليل من الجهد لجعل الاشتراكية عنصراً هاما فى برنامج الحزب خلال تلك الفترة فرجع ذلك إلى أن نكروما أدرك أنه « لكى ينظم حركة شعبية أصيلة لا بد له من أن يبنى فوق جميع الأسس القائمة أينما وجدت »(٥) : وإن لم تخامره أية أوهام بالنسبة لما قد يحدث لحزب ينتظم على قاعدة جماهيرية من أجل تحقيق التحرر . «لقد أصبح تشكيل الحزب متنافراً تماماً من الناحية الاجتماعية ، ويخشى أن تطمس هدفنا الاشتراكى المحاولات الانتهازية لتوفير حياة الدعة للعناصر البورجوازية الصغيرة فى صفوفنا والتى قد لا تؤيد - بل وقد تقاوم فى بعض بعض الأحيان - الأهداف الاشتراكية التى يكرس الحزب نفسه لها »(٦)

أهم مظاهر اشتراكية نكروما :

يتضح من دراسة الأحداث السياسية والاقتصادية فى غانا الموقف البراجماتى

الذى اتخذه نكروما المرة تلو الأخرى فى سعيه لحل المتناقضات بين مثاليته ونزعاته العملية، وينعكس هذا الموقف إلى حد كبير فى صورة بحث دائم عن أيديولوجية وأشكال للتنظيم فى نطاق حرب مؤتمر الشعب والحكومة، ومحاولة تطوير السياسات الاقتصادية، ويبدو كما لو أن هذا الموقف يجمع بين التجريب والتذبذب، ومما لاشك فيه أن هناك عناصر من كليهما لا تخطئها العين .

ومع ذلك بدأت تظهر من خلال التطورات العديدة اتجاهات معينة متميزة تعكس منهجين أساسيين فى اشتراكية نكروما يمثلهما :

أولاً : نظرية الطليعة فى التنظيم الحزبى كوسيلة لتحريك الجماهير نحو الاشتراكية .

ثانياً : إعلانه بالحاجة إلى تنظيم اقتصادى سليم للمجتمع عن طريق ملكية الدولة لوسائل الانتاج .

ويصف نكروما فى قصة حياته تأثير هيجل وإنجاز وماتزينى « وبصفة خاصة» ماركس ولينين على «آرائى ونشاطى الثورى » . (٧) أما آراؤه الخاصة بالجامعة الأفريقية فكان دافعه اليها ماركوس جارفى وليس الدكتور و . ا . ب . ديبوا الاشتراكى الديمقراطى ثم الشيوعى فيما بعد ، وأن كان جورج بادمور هو صاحب الأثر الأكبر على حياته أكثر من أى داعية للجامعة الأفريقية أو أى اشتراكى آخر . وعندما تم اللقاء بين هذين الرجلين كان بادمور يجاهد ضد الحركة الشيوعية الدولية بعد أن تحول إلى الاشتراكية الديمقراطية بسبب خيبة أمله فى روسيا الستالينية. ولكن برغم انفصاله النهائى عن الشيوعية ، أضفى على حركة الجامعة الأفريقية مفهوماً للتنظيم السياسى يعتبر طليعياً أصلا، ولم تدخل عليه سوى تعديلات بسيطة .

وكتب نكروما أول كتبه « نحـــو تحرير المستعمرات » Towards Colonial Freedom فى عام ١٩٤٢ . والواقع أن آراءه لم يطرأ عليها تغير كبير ، حتى أنه نشر ذلك الكتاب كما هو بعد عشرين عاما (٨) . وهو يحتوى على هجوم ماركسى — لينينى مباشر ضد الإمبريالية .

ويدرك الدكتور نكروما أن تحقيق تحول راديكالى فى المجتمع الغانى يتطلب تأييداً إيجابياً من حزبه وتعضيداً كاملا من هيئات الحكم (الادارة والشرطة والقضاء والجيش) ، ولكن أيا منها ليس أداة طيعة فى يده لتحقيق أغراضه ، لأنها جميعاً تعكس طبيعة المجتمع الغانى . واذا كان بوسعه الاعتماد على حزب مؤتمر الشعب لترديد دعاية الزعيم والاشتراك فى التغنى بالمدح والثناء على المخلص Osagyefo ، فلا يمكنه أن يعتمد عليه لكى يوجه كل طاقاته لتحقيق تحول ثورى نحو الاشتراكية ، اذ يحجب الأهداف قوم انجذبوا نحو مصدر السلطة ولكنهم لا يفهمون أو يحبون كثيراً الاشتراكية أو أساليب نكروما ، وكذلك الجهاز الحكومى يعج بأناس غير مهيئين — أيديولوجيا وتكنيكيا فى الغالب لوضع اراء نكروما موضع التنفيذ .

نتيجة ذلك يضطر الرئيس إلى الاعتماد على جماعة صغيرة من المخلصين لكى يبذلوا له تأييداً حقيقيا ، ولكن هؤلاء لا يمثلون أكثر من لبنة أو اثنتين فى صرح السلطة ، بل إنهم لا يؤيدون آراء الرئيس على الدوام . وكان هذا الاتجاه إلى الاعتماد على خلية صغيرة من المناضلين المقربين ظاهرة مألوفة فى تكتيكات نكروما فى صعوده إلى السلطة وفى كفاحه للاحتفاظ بها . ولم يخطىء نكروما سوى مرة واحدة فى إفراطه فى تقدير قوة هؤلاء الأتباع . وكان ذلك فى ١٩٦١ — ١٩٦٢ عندما شجعهم على تولى مهمة تنظيم « العناصر الرأسمالية » فى الحزب ، فقد اضطر فيما بعد إلى تراجع جزئى مؤقت ، وإن

كان ما يزال يعتمد على هذه الجماعة بصفة عامة لـكى تتولى « إعادة تثقيف » حزب مؤتمر الشعب والإدارة « والشعب » ومن ذلك أنه عينهم فى أجنحة الحزب المختلفة للاشراف على برامج التثقيف الأيديولوجى .

وقد بدأ اعتماد الدكتور نـكروما تاريخيا على منظمة طليعية بتـكوين « الدائرة » فى عام ١٩٤٧ (٩) ، ومن الأهمية بمكان دراسة هذه المنظمة لأنها تلقى ضوءاً على نـكروما نفسه ، ولأن أساليبها وفـكرها ما يزالان يؤثران فى صميم السلطة في غانا عن طريق نواة زعماء الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الإشتراكيين NASSO والطليعيين الإيجابيين PVA . وكان شعار الدائرة حروف ثلاثة : هى الحروف الأولى فى الإنجليزية لـكلمات الخدمة والتضحية والمعاناة ، وكان لها هدفان :

١ — « أن نظل نحن والدائرة بمثابة الطليعة الثورية للـكفاح من أجل وحدة غرب أفريقيا والاستقلال الوطنى . و ٢ — تأييد فـكرة ومطالب المؤتمر القومى لعموم غرب أفريقيا فى كفاحه لإنشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الأفريقية » . وحدد أهدافها البعيدة المدى على النحو التالى :

« فى الوقت المناسب سوف تبرز الدائرة كحزب سياسى يشمل غرب أفريقيا بأسره ، وسوف تـكون سياسته عندئذ المحافظة على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الأفريقية » . والتغيير الوحيد الذى طرأ على الهدف هو أن نـكروما أصبح يتحدث الآن عن خلق مثل هذا الحزب الاشتراكى للقارة كلها « إننى أرى فى مخيلتى حزباً واحداً عظيماً ينمو ويترعرع من خلال هذه العملية (تدريب المناضلين من أجل الحرية) متحداً وقوياً ، باسطاً أجنحته الواقيـــة فوق أفريقيا كلها » . (١٠)

وتتضمن الفقرة التالية النظرية الكامنة وراء الدائرة ، والتي طبقت فيما بعد على الدور الذى أنيط بمنظمتى PVA, NASSO : « لا يمكن لحركة ما أن تنجح ما لم يتوافر لها تنظيم دائم من الرجال المختارين المدربين الموثوق بهم تحقيقاً للدوام ولدفع برنامجها إلى الأمام فى طريق النجاح. وكلما اتسع نطاق جماهير الشعوب الأفريقية التى تخوض الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطنى لبلادها ، إزدادت ضرورة وجود منظمة مثل الدائرة لإرساء الاستقرار والثبات ؛ وبذلك تحول بين الدماجوجيين والخونة والجبناء والوصوليين وبين تضليل أى فريق من جماهير الشعب الأفريقى » .

وكانت المادة السابعة من لائحة الدائرة تتطلب من العضو أن يعلن « أقبل زعامة كوامى نكروما » الذى كان فى الثلاثين من عمره حينذاك ، وكان مجرد طالب يتلقى العلم فى لندن ، ولكن مفهوم المخلص ، المحارب العظيم الذى لا يقهر ، كان قد توطد .

ولم يغب بصر نكروما فى يوم من الأيام عن هدفه البعيد المدى ، فقد كانت (الثورة السياسية) عنده مجرد مقدمة (لثورة إقتصادية) فى كل من غانا وأفريقيا . ولتحقيق الثورة الاقتصادية ثابر على ترويج مفاهيم الدائرة عن طريق منظمة ناسو التى تكونت فى أواخر الأربعينات بين الطلبة فى بريطانيا ، وبعد عودة نكروما إلى ساحل الذهب حلت المنظمة محل الدائر كمجموعة خاصة تكرس جهدها أساساً للتقيف والمناقشة النظرية ، ولكن أعضاءها كانوا أيضا ذوى فائدة بالنسبة لنكروما ، فكانوا يحيطونه علما بما يجرى داخل حزب مؤتمر الشعب وفى البلاد ، وعهد نكروما إلى أحد زعمائها الأوائل وهو كوجو بوتسيو الذى كان ما زال صديقاً حميا له فى ذلك

الحين — بمهمة توجيه ورعاية وتشجيع الاشتراكيين الشبان فى الحزب فى أوائل الخمسينات ، وإن ظل جورج بادمور حتى وفاته فى عام ١٩٥٩ هو وزميله الدكتور ماكونن أكبر المستشارين الأيديولوجيين للمنظمة. وقد تحدث نكروما فيما بعد عن دور المنظمة فوصفها بأنها « الهيئة القيمة على أيديولوجية الحزب ، وهى تتكون من أكثر الرفاق الأيديولوجيين تقدماً وحملة المشاعل من مثل الحزب ومبادئه . إن منظمة ناسو تمثل لحاء هذه الشجرة القوية ، وتدعم الوحدة المادية والتنظيمية لحزب مؤتمر الشعب » . (١١)

وأهدى نكروما إلى المنظمة فى عام ١٩٦١ مركز كوامى نكروما للتدريب والتثقيف الأيديولوجى ومركز تدريب العمل الإيجابى فى مدينة وينيبا .

ومنذ بداية الخمسينات عقدت إجتماعات أسبوعية دورية فى مقر نكروما ، وكان يحضرها بنفسه كلما أمكنه ذلك (١٢) . وما أن اتضح أن الوصول إلى « دائرة نكروما الداخلية » يمر بطريق العضوية فى منظمة ناسو : حتى بدأت المنظمة تجتذب أعضاء جدداً كانوا موضع ريبة فى نظر الأعضاء الأصليين الذين اعترضوا بصفة خاصة على المستر تاويا أداما فيو وكان من ألد خصوم حزب مؤتمر الشعب ، وكان قد انضم إلى الحزب فى أوائل الخمسينات وحصل على منحة دراسية فى انجلترا ، وسرعان ما سيطر على فرع منظمة ناسو هناك وهو من أقوى فروع المنظمة . وبعد ذلك تقلد منصبين رئيسيين هما : السكرتير العام لحزب مؤتمر الشعب ووزير الإعلام . وفى أواخر الخمسينات أصبح من أبرز شخصيات المنظمة كما أصبح قبلة أنظار مجموعة الاشتراكيين الذين ظهروا بعد وفاة بادمور ، وكانت هذه الجماعة الجديدة تعارض بادمور معارضة شديدة وتصفه بأنه « من أتباع تروتسكى ومن جزر الهند الغربية » .

وقد غيرت منظمة ناسو طابعها بعد خضوعها لإشراف أدامافيو ، وانسحب عدد من أعضائها الأوائل لأنهم أحسوا أن الانتهازية تسللت إلى (الهيئة القيمة) على الحزب » و. وبدا لهذه المجموعة أن سقوط أدامافيو المسكين بعد حادث إلقاء قنبلة لمحاولة إغتيال نكروما فى كولونجوجو عام١٩٦٢ ، يؤكد شكوكهم فيما يتعلق بانتهازيته » . ولكن على الرغم من سقوط أدامافيو، فان المجموعة التي كانت تتخذه زعيما والتي كانت تسيطر حينذاك على صحف الحزب ومناصبه الهامة ، بقى أعضاؤها جميعا فى مراكزهم برغم الحملة العنيفة التى شنها عليهم فى الجمعية الوطنية خصمهم اللدود المستر كروبو إيدوس .

وفى عام ١٩٥٩ وصفت ناسو رسميا بأنها (الجناح الأيديولوجى للحزب) ولكنها أخذت تباشر نفوذها منذ عام ١٩٦٠ عن طريق هيئة الطليعيين الايجابيين PVA أساساً ، وهى التى أعلن نكروما عن وجودها فى خطابه أمام المؤتمر العاشر لحزب مؤتمر الشعب فى عام ١٩٥٩ (١٣) : « إن الأعضاء الذين يقال إنهم الطليعيون الايجابيون والذين يتم اختيارهم من بين أكثر فئات الحزب ثقافة سياسية ، سوف يتلقون تدريبات فى حلقات دراسية خاصة كى يوضحوا أهداف حزب مؤتمر الشعب وأغراضه لمن لا يفهمونها فهما واضحاً. ولسوف يعيش الطليعيون ويعملون بين عامة الشعب . إنهم ملح الأرض، ويجدر بنا نحن الذين ندعى كوننا أعضاء الحزب المثقفين أن نأخذ العلم عنهم » .

واعترف الدستور المنقح لحزب مؤتمر الشعب (١٩٥٩) رسميا بجماعة الطليعة ، وفى ١٩٦٠ تم تنظيمها باعتبارها «وحدة وظيفية رجولية للحزب واجبها أن تبث الدعوة للإخلاص المنزه لقضيته » (١٤) . وتحددت وظائف الطليعيين ودورهم — الذى تبدو فيه سمات مهمة الدائرة واضحة فى الجزء الرابع من الدستور المنقح لحزب مؤتمر الشعب الصادر فى عام ١٩٦٢ ،ويتضمن اعترافاً

بأن المخاوف التي كان نكروما قد أعرب عنها عند افتتاحه منظمة الدائرة ، بخصوص الأخطار التى قد تواجه حزباً جماهيرياً ، قد لحقت بحزب مؤتمر الشعب : إن الزعامة الواعية سياسياً معرضة لأن تغمرها المؤثرات القبلية والإقليمية وغيرها من المؤثرات الأيديولوجية للجماعات المختلفة والتى بدأت تتغلغل فى صفوف أعضاء الحزب الأكثر تخلفاً .

ولمقاومة الخطر الأيديولوجى والمنافسات الطائفية ، تقرر أن يتخذ الحزب إجراءات تنظيمية داخلية معينة لحماية أهدافه الاشتراكية . . . إن الحزب فى حاجة الى طليعة من الإيجابيين ورجال الدعاية من ذوى الوعى والاخلاص والمدربين أيديولوجياً (١٥) .

واضح إذن أنه برغم رغبة نكروما الواعية فى بناء حزب (اشتراكى) ومجتمع (اشتراكى) ، فان جهوده فى هذا السبيل أحبطتها قوى اجتماعية داخل البلاد وداخل حزبه وحكومته ، فقد امتصت مسئوليات المنصب معظم جهوده ولم يستطع أن يكرس نفسه لمهمة « خلق اشتراكيين » وكذلك فشل معاونوه فى الحزب الذين عهد إليهم بتلك المهمة . ويقول نكروما بعد أن عاد بفكره إلى عام ١٩٦١ فى الفترة التى استغرقتها « الثورة السياسية » . . . « ولذلك لم تبذل خلال اثنى عشر عاما طويلة أية محاولة واعية مستمرة لتزويد أعضاء الحزب بالثقافة الضرورية فى أيديولوجية الحزب الاشتراكية » . (١٦)

دور الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين والطليعيين الايجابيين :

سعى الدكتور نكروما لإضفاء مزيد من الأهمية على الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين والطليعيين الإيجابيين فى كل مرحلة من المراحل منذ انعقاد مؤتمر حزب مؤتمر الشعب فى عام ١٩٥٩ ، فكان يعتبرهما نماذج للشباب لكى

يقتدوا بها ، كما يستخدمها كأسلحة لمهاجمة زعماء الحزب الأكبر سناً « الضعاف أيديولوجياً » . وحرص على الاستمرار فى « تثقيفهم الاشتراكى » ، ولكن عندما ازداد « اتجاههم لطلب العلم الماركسى فى أوربا الشرقية والصين، خشى نكروما أن يتشربوا « شيوعية أجنبية » مع ماركسيتهم ، ولذلك فعندما كان يبحث عن شخص يعينه رئيساً للمعهد الأيديولوجى الجديد فى وينيبا ، طلب من أصدقائه أن يرشحوا له شخصاً واسع العلم بالماركسية وإن كان الأفضل أن يكون ممن خرجوا على الحزب الشيوعى ، وفى نهاية الأمر عين نكروما مديراً يثق فيه من أبناء غانا . وقد ظلت صداقته للدول الشيوعية تتأثر دائماً بايمانه الراسخ بأهمية عدم الانحياز والجامعة الأفريقية .

وإذا أردنا أن نبحث طبيعة الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين — والطليعيين الإيجابيين بصورة دقيقة، يصعب علينا إبراز أى تنظيم واضح المعالم والتكوين ، أو حتى تحديد علاقة دقيقة بينهما وبين حزب مؤتمر الشعب ، فما تزال الرابطة الوطنية نفسها بمثابة كادر صغير نسبيا من النخبة المختارة فى غانا ولها فروع فى الدول الأجنبية حيث يوجد طلبة من غانا مهما كان عددهم ، فهى أشبه ما تكون بجماعة للمناقشة والبحث فضلاً عن كونها جماعة تعليمية .ومسئولية الرابطة الأساسية هى تجنيد وتدريب أعضاء هيئة الطليعيين الإيجابيين للحزب PVA فى معهد وينيبا الأيديولوجى ومنظمة الشباب ، ومع ذلك فالبوادر ليست كثيرة على أن هيئة الطليعيين تعمل كوحدة منظمة فى نطاق كيان الحزب فبعد أن يتم تدريب أعضائها أيديولوجياً ، يجرى توزيعهم على مناصب رئيسية فى منظمة الحزب والوظائف المدنية أو أى فرع آخر من فروع النشاط .

وبهذه الطريقة فرق نكروما بين أعضاء رابطة الطلبة الاشتراكيين وهيئة

الطليعيين ناظراً إلى المستقبل نظرة إستراتيجية ، فلم يعين أحداً منهم باستثناء عدد قليل جداً — فى منصب وزارى أو يمنحه مقعداً فى البرلمان ، ولكنه استخدمهم بصفة خاصة فى تكوين هيئة العاملين فى مكتب الشئون الأفريقية وصحف الحزب والاذاعة، فحررو صحف الحزب كلها — The Ghanaian Times) The Evening News — The Spark — The Party Labour and the African Worker) ينتمون إلى رابطة الطلبة الاشتراكيين ، والغرض الواضح من وراء ذلك أن يشرفوا على جميع أجهزة تكوين الرأى العام فى البلاد ، وقد وصفهم نكروما بأنهم « عيون الحزب وآذانه » و « الحراس على مصالح الحزب » .

ولذا تمتع أعضاء الرابطة بنفوذ أعظم بكثير من نفوذ كثيرين من كبار أعضاء الحزب ، فهم يكتبون ويتحدثون ويتصرفون بالسلطان المنتظر من « كادرات الصفوة » . ويشاركون زعيمهم تحمسه للثورة فى غانا وأفريقيا ، ومن ثم فهم الحواريون وهو المسيح ، وهى العلاقة التى تخلفت فيما يبدو عن «خيانة كبيرهم» السابق تاويا أدامافيو . .

وأخيراً تشكل جماعات الطليعيين الجهاز الذى يأمل نكروما أن يتمكن بواسطته من دفع الجماهير الغانية — والأفريقية — نحو ثورة اقتصادية . فقد أصبحت الثورة الاقتصادية هدفاً رئيسيا بعد أن أصبحت غانا جمهورية فى عام ١٩٦٠

النكرومية — التعبير عن أهداف إشتراكية :

أعلن نكروما عن اعتزامه خلق ثورة اقتصادية فى الذكرى العاشرة لحزب مؤتمر الشعب « إننا نقف على أبواب الثورة الثانية : ويجب أن نتأكد من أن قواتنا مزودة بأمضى سلاح للمعركة الاقتصادية التى سوف نخوضها الآن،

ولا بد أن يتوافر لحزبنا حسن التنظيم والقيادة وأن يدعم بالأيديولوجية الاشتراكية الأفريقية التي ستعزز مناعته . (١٧) »

ومنذ ذلك الحين بدأ التشدد فى النظام الحزبى « كل الناس أحرار فى التعبير عن آرائهم ، ولكن عندما تتخذ الأغلبية قراراً فاننا نتوقع أن ينفذ هذا القرار باخلاص حتى من جانب الذين عارضوه فلا امتياز لأحد ، ولن يفلت أحد من إجراءات النظام » .

وأعلن نكروما فى خطابه أمام المؤتمر لأول مرة أن الحزب هو الدولة والدولة هى الحزب » (١٨) .

وتحقيقاً للانسجام والتماسك لهذه الأيديولوجية ، أعيد تشكيل التنظيم الحزبى لربط كل « أجنحته » فى حركة واحدة وهى حزب مؤتمر الشعب ، مؤتمر نقابات العمال ، مجلس فلاحى غانا المتحد ، المجلس التعاونى الوطنى ، المجلس الوطنى لنساء غانا ، منظمة الشباب . وأخيراً برز الاتجاه الجديد كأيديولوجية متكاملة — النكرومية — فى عام ١٩٦١ . ورغم أن الآراء التى تتضمنها آراء نكروما ، فان داعيتها الرئيس كان وزير دفاعه المخلص المستر باكو الذى قال مستهلا أولى محاضراته الأربع عن النكرومية فى معهد وينيبا الأيديولوجى : « إن تعريفى للنكرومية هى أنها فلسفة اشتراكية غير إلحادية ، تسعى لتطبيق الآراء الاشتراكية الجارية من أجل حل مشكلاتنا ، بالمواءمة بين هذه الآراء وبين حقائق حياتنا اليومية ، فهى اشتراكية معدلة أساساً ، تم تكييفها لكى تلائم الظروف والأوضاع الأفريقية ، فالنظام الاجتماعى التقليدى فى أفريقيا جماعى أصلاً ، أى اشتراكى — أو مجتمع ترتبط فيه رفاهية الفرد برفاهية الأفراد فى الجماعة .

ولهذا السبب تعتبر النكرومية فكرة إجتماعية وأسلوباً للحياة يجد مجالاً طبيعياً له فى أفريقيا ، وأعتقد أنه من المهم أن أؤكد أن النكرومية لا تهدف إلى إلغاء الملكية الخاصة لممتلكاتك الشخصية الخاصة بشرط ألا تستخدم ما تملك فى تشجيع استغلال الإنسان للإنسان (١٩) » .

أما تعريف الدكتور نكروما الأصلى للنكرومية فهو براجماتى مهذب «لقد سلكنا فى غانا الطريق الاشتراكى نحو التقدم ، ولكنها إشتراكية مختلفة ، أسماها البعض (نكرومية) فهى ليست اشتراكية من أجل الاشتراكية وإنما هى حل عملى لمشكلات البلاد ، فنحن نريد تحقيق عمالة كاملة وإسكان مناسب، وفرص متكافئة للتعليم والتقدم الثقافى ، تتاح لجميع الناس إلى أعلى مستوى ممكن (٢٠) » .

غير أن التعريفات الأولى للنكرومية إختفت بعد أن تعرضت لتفسيرات واسعة النطاق من جانب مختلف الجماعات فى الحزب طوال سنوات عدة ، وانتهى بها الأمر عندما أعلن المعهد الأيديولوجى بالتشاور مع الرئيس المخلص » التعريف الآتى :

« النكرومية هى أيديولوجية أفريقيا الجديدة المستقلة والمتحررة من الإمبريالية والمنظمة على نطاق قارى ، وتقوم على أساس أفريقيا واحدة متحدة ، وتستمد قوتها من التكنولوجيا والعلم الحديث ومن الإيمان الأفريقى التقليدى بأن التنمية الحرة لكل فرد مرهونة بالتنمية الحرة للجميع (٢١) . »

وبهذا التعريف تولى النكرومية الاهتمام الأكبر للجامعة الأفريقية بدلاً من الإشتراكية.

النكرومية كبرنامج اقتصادى

بذلت أول محاولة لإضفاء مضمون اقتصادى على النكرومية فى عام ١٩٦٢ عندما أعد برنامج « العمل والسعادة » الذى أصبح فيما بعد أساساً لخطة السبع سنوات الجديدة(٢٢).وهذا البرنامج «يقوم على مبادىء علمية» تعتمد على أساسين :

الأول أن الاشتراكية هى النظام الوحيد الذى تستطيع غانا إحراز التقدم عن طريقه بسبب ما خلفه لها الاستعمار والإمبريالية .

والثانى أن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها إلا بتغيير سريع فى الكيان الاقتصادى الاجتماعى للبلاد ، ولبلوغ هذا الهدف لابد من وجود حكومة قوية مستقرة حازمة شديدة المركزية ومعنى هذا أن تتركز السلطة فى زعامة البلاد .

لأول مرة التزم الحزب إلتزاما صريحاً قاطعاً بالفكرة القائلة بأن غانا يجب أن تصبح مجتمعا اشتراكيا يتم تكوينه عن طريق « التخطيط المركزى » ، ووسيلة تحقيق هذا الهدف هى دولة الحزب الواحد .

ولم يكن برنامج « العمل والسعادة » سوى مقدمة لتطورات أكثر أهمية فى المجال الاشتراكى ظهرت بعده ، وإن كانت هذه الوثيقة أصلاً قد وضعت الأساس لظهور الخطة السبعية الأولى .

وتبين الأساليب التى استخدمت فى إعداد هذه الخطة براجماتية نكروما وابتعاده عن الأصولية فى نظر الماركسيين ، فقد بدأت أصول الخطة بدراسة قام بها فريق من الغانيين فى عام ١٩٦١ تحت رئاسة الدكتور جوزيف بونيور وهو اقتصادى ماركسي مجرى ، ثم أحيل تقريرهم إلى فريق لا يضم سوى

الغانيين فقط معظمهم من رجال الإقتصاد والموظفين الشبان ؛ وأعد هؤلاء مشروعاً للخطة عرض بالتالى على مؤتمر دولى ضم إقتصاديين من كل من الدول الغربية والشيوعية .

وتدعو الخطة السبعية إلى اقتصاد مختلط فى فترة انتقال مداها عشرون عاماً « تسهم خلالها المشروعات الخاصة والعامة إسهاماً هاماً مشروعاً ومعترفاً به من أجل التنمية الإقتصادية » . وتقرر أن يعهد بمهام محدودة إلى القطاعين العام والخاص . وتنبذ الخطة الرأى القائل « بتعارض وجود قطاعين ، خاص وعام ، قويين فى نطاق إقتصاد واحد » ، وتصف ذلك بأنه غير صحيح تاريخياً (٢٤) ؛ وكذلك لا ترى التأميم مناسباً « لما كانت الدولة تمول كل عام من فائض الميزانية نسبة كبيرة من الإستثمارات الإنتاجية التى تقام فى البلاد ؛ فان الإقتصاد سوف يزداد باطراد تحوله نحو الإشتراكية إلى أن نصل إلى نهاية فترة الانتقال ، وعندها سوف تسيطر الدولة ، بالنيابة عن الجماعة ، على الجانب الأكبر من الاقتصاد . ويمكن تحقيق ذلك حتى بدون أن نضطر إلى اتخاذ إجراءات ملائمة مثل التأميم » . وتعترف الخطة أيضا بأهمية المبادرة الخاصة « يجب ألا يتخذ النشاط الاقتصادى للدولة أى شكل من شأنه أن يعرقل جهود المواطنين الخاصة لكى يساعدوا أنفسهم ، فكلما زاد شعبنا من إسهامه فى الاستثمار الخاص فى غانا ، كلما قل اعتماد البلاد على الأجانب من كل نوع ، ولعظمت بالتالى درجة استقلالها الحقيقى » (٢٥) .

١٩٦١ — نقطة التحول :

بدأت فترة تكون النكرومية والبرامج والمشروعات كلها فى وقت اشتدت فيه حدة أزمة سياسية واجتماعية أصابت غانا عقب قيام الجمهورية فيها فى عام ١٩٦٠ . وعكست تلك التطورات جزئيا الضغوط الإجتماعية فى غانا

وحزب مؤتمر الشعب من ناحية ، كما تأثرت بتلك الضغوط من ناحية أخرى . وكانت الصعوبات التي يواجهها حكم نكروما إلى أن أصبحت غانا جمهورية ، تصدر إلى حد كبير عن المعارضة خارج حزب مؤتمر الشعب ، وتمثلت آخر محاولات المعارضة فى المقاومة الدستورية فى منافسة الدكتور ج . ب . دانكوا للدكتور نكروما على الرئاسة ولكنه فشل فى تحديه . وإذا كانت المعارضة لم يحرم نشاطها على الفور ، فانها تدهورت كقوة فعالة بعد قيام الجمهورية فى أول يوليو ١٩٦٠ ، وتغير نمط السياسة تغيراً تاما فى العام التالى الذى يعتبر الحد الفاصل بين غانا القديمة والحديثة ، فبدأت المتاعب من داخل الحزب الحاكم ، لتنذر بعهد جديد من المعارضة العنيفة .

معارضة الطبقة المتوسطة :

كانت معارضة الإشتراكية (والماركسية بصفة خاصة) سياسة أساسية للأحزاب المعارضة قبل حلها ، وترجع معارضة هذه الأحزاب للإشتراكية إلى أسباب تتعلق بالمبادىء كما كانت ضرورة تفرضها الظروف ، فقد كانت تخشى من أن يؤدى الإشراف المركزى على الاقتصاد إلى تقوية نفوذ حزب مؤتمر الشعب ، وبالتالى إلى إضعاف معارضتها . وكانت جماعات المعارضة بتعبيرها عن هذه المخاوف تنطق بلسان قسم كبير من أفراد الطبقة المتوسطة فى غانا ومن بينهم كثيرون ممن يؤيدون حزب مؤتمر الشعب .

وكانت أكثرية الطبقة المتوسطة الغانية القوية — المحامون والقضاة ، كبار الموظفين المدنيين ، الأساتذة ورجال الأعمال — تعارض نكروما عندما انشق على مؤتمر ساحل الذهب المتحد فى عام ١٩٤٩ ، وبرغم ذلك إنضم عدد كبير منهم إلى حزب مؤتمر الشعب ولا سيا بعد الاستقلال ، وكونوا قوة ذات

نفوذ فى نطاق كيان السلطة العام للحزب وفى داخل البلاد ، وبرزوا بصفة خاصة فى مجلس الوزراء والجمعية الوطنية والوظائف المدنية والشرطة والجيش والجامعة والقضاء واللجنة المركزية للحزب . وأغضبت تجار غانا — وكثير منهم من أوائل أنصار حزب مؤتمر الشعب — سياسة نكروما الأولى فى تقييد الأعمال الخاصة فى غانا وتحويلها إلى مشروعات ضيقة النطاق ، (ومما له دلالته أن هذه السياسة عدلت فى عام ١٩٦٣) . وكان الصيادون فى أكرا وساحل الرأس من أشد جماعات المنتجين معارضة لسياسة الحكومة فى تطبيق النظام التعاونى على البيع والشراء ، فبرغم ترحيبهم بعرض تزويدهم بسفن ذات محركات ، شنوا أعنف هجوم على الاجراءات التي ترغمهم على بيع ما يصطادونه إلى مؤسسة تملكها الدولة تحتكر الشراء ، وقوبلت هذه الخطوة أيضاً بمقاومة شديدة من قبل « سيدات السوق » اللاتى فقدن مراكزهن التقليدية كوسيطات فى الأعمال التجارية نتيجة لتلك الإجراءات ، وساد حزب مؤتمر الشعب إنقسام عميق بسبب هذا الاقتراح ، ولكنه مر فى الجمعية الوطنية .

وليس من الغريب فى شىء أن عدد نقاد الاشتراكية داخل حزب مؤتمر الشعب نفسه كان ضئيلا جداً قبل عام ١٩٦١ نتيجة لعدم التشديد على الاشتراكية فلم يكن ينظر الى «إشتراكية» الحزب نظرة جدية سوى عدد قليل من أعضائه ، وإن كانوا (كلهم إشتراكيين) طالما أن هذا الشعار كان يخدم الحزب فحسب ، ولكن بعد أن شرع نكروما فى سياسة (التثقيف الأيديولوجى) إتسعت الهوة بينه وبين الطبقة المتوسطة وبدأت التكتلات داخل حزب مؤتمر الشعب تخوض صراعاً علنياً .

حملة الدعوة للاشتراكية :

بدأ نكروما سياسته الجديدة الخاصة (بالتثقيف الأيديولوجى) باصدار

سلسلة من البيانات الهامة فى الفترة ما بين فبراير ويونيو من عام ١٩٦١ . فقد تحدث الدكتور نكروما بحماس شديد عندما وضع حجر الأساس للمعهد الأيديولوجى الجديد فى وينيبا فى ١٨ فبراير فقال « لقد وصلنا إلى مرحلة فى حياة أمتنا أصبح من الضروري للغاية فيها أن نأسر من جديد روح ماضينا الشامخة ، وأن تقر فى نفوس جميع أعضاء حزب مؤتمر الشعب أن النتيجة النهائية للعمل الوطنى ليست الكسب الفردى والرخاء الشخصى ، وإنما هى خدمة البلاد والجماهير من أجل نشر الرخاء العام » . وفى حديثه عن موقف الحزب قال إنه « تكون من تجاربنا وأوضاعنا وبيئتنا ومفاهيمنا ، وهو ذو اتجاه غانى وأفريقى بحت ، ويقوم على أساس الفلسفة الاشتراكية الماركسية والآراء العالمية » . وأصدر تعليماته إلى رابطة الطلبة الاشتراكيين بأن « تنشر فى طول البلاد وعرضها جماعات الحزب الدراسية « لصبغ الحياة الوطنية بطابع حزب مؤتمر الشعب » (٣٦).

وألقى نكروما خطابا أمام مؤتمر نقابات المعلمين فى ٦ أبريل قال فيه : (إن هدف حكومتي أن تخلق تدريجيا نظاما إشتراكيا للمجتمع تتاح فيه لكل فرد أعظم فرصة لتنمية مواهبه وقدراته الى أقصي حد) (٣٧) .

وبعد يومين أذيع (حديث الفجر) المزعج الذى هز البلاد لأن نكروما تحدث فيه علنا لأول مرة عن المشكلات الداخلية التي كانت تصدع أركان حزب مؤتمر الشعب ، وقال إنه يريد أن يتعمق فى البحث عن أسباب النزاع بين الفئات المختلفة فى الحزب ، وأول هذه الأسباب إستغلال أعضاء الحزب لمناصبهم (لتحقيق مكاسب شخصية وتجميع الثروات) . وسبب آخر يتمثل فى عدم فهم هذا التركيب الذى يقترح تقسيم الاقتصاد إلى خمسة قطاعات : واحد تملكه الدولة ، وثانٍ مشترك بين الدولة والقطاع الخاص ، وثالث تعاونى ، ورابع للمشروع الخاص ، والأخير لمشروعات العمال .

وخصص نكروما الجزء الرئيسى من حديثه الإذاعى لشن هجوم عنيف على الفساد والمحسوبية «إن بعض الرفاق يستغلون أسماء الأشخاص الذين يشغلون مناصب بارزة لجمع المال لأنفسهم ، وإنى لأعلم علم اليقين أن الشرور تجد مكانا فسيحا فى مجتمعنا » . كما وجه نقداً شديداً إلى الموظفين « يدهشنى أن كثيراً من الموظفين لا يدركون حتى الآن أننا نعيش فى عهد ثورى » . واختتم حديثه بتوجيه يقضى بتقييد اقتناء الممتلكات بالنسبة إلى الوزراء وموظفى الحزب وسكرتيرى الوزارات .

ولم تكن هذه بالمرة الأولى التى يحمل فيها نكروما على الحزب بسبب افتقاره إلى المبادىء الاشتراكية ، ولكنها كانت المرة الأولى التى يثير فيها الأمر علنا بهذه الطريقة . ولقد كان لحديث الفجر الإذاعى أكبر الأثر على الجمهور ، فقد اشتد حماس الناس وتوقعوا اتخاذ اجراءات فعالة ضد زعماء الحزب أو على الأقل إجراء تطهير دقيق للحكومة ، ولكن لم تتخذ سوى إجراءات قليلة فى واقع الأمر ، ويرجع ذلك إلى أن الأزمة فى الحزب نشبت بأسرع مما كان نكروما يتوقع لها ، ولم يكن قد استعد بعد لإجراء تغييرات كبرى ، وفضلا عن ذلك فإن هذه الأزمة جعلت نكروما لا يطمئن إلى سلطانه على الحزب والبلاد .

وبرغم أن حديث إذاعة الفجر لم يترجم على الفور إلى حركة التطهير التى توقعها الكثيرون ، فإن نكروما واصل ضغطه فى سبيل التغييرات ، فاستدعى فى الثانى والعشرين من أبريل مجموعة تمثل زعامة الحزب إلى مقره الرسمى فى فلاجستاف هاوس لحضور حلقة دراسية حـــول « بناء دولة اشتراكية » وذكر لهم أن المشكلة التى تواجه البلاد هى كيف يمكن تحقيق هدف الإشتراكية فى أقصر وقت ، مع مراعاة أن «غانا ليست دولة اشتراكية فى المرحلة الحالية » . ومن الآراء التى أفاض فى الحديث عنها ضرورة تخصيص

مزيد من الدخل القومى لتأسيس صناعات أساسية ، ولإحداث ثورة فى «سياستنا تجاه التخطيط » الذى ظل حتى ذلك الوقت جزئياً وبلا هدف ، « فقد شغلت كثير من الإدارات والهيئات الحكومية وشبه الحكومية بوضع وتنفيذ الخطط ، ولكن ما نحتاجه فعلا هو خطط عمل لا تقارير » .

وأعلن نكروما فى هذا الاجتماع تغييراً ثورياً فى العلاقة بين الحزب وسلك الوظائف المدنية، فسوف يصبح الحزب فى المستقبل محور التخطيط الاقتصادى، وساق المبررات التالية لهذا التغيير الهام فى الإدارة : « لكى نحقق هذا الهدف الجيد ، وهو الإشراف الاشتراكى ، علينا أن نستعرض من حين لآخر الجهاز الإدارى الموجود تحت تصرفنا ، وأن نفطن إلى أننا ورثناه عن حكم إستعمارى كان يكرس نفسه لغرض مختلف تمام الاختلاف . ولما كنا نسير فى طريق غير محدد المعالم ، يجدر بنا فى محاولة التكيف مع الظروف أن يكون منطلقنا هو التجربة والخطأ ، فالتغييرات التى نستحدثها اليوم قد تتطلب هى نفسها تغييرات جديدة فى الغد » . وأضاف بأنه لا يكفى استبدال الموظفين بقادة الحزب « ، إذا أريد لسياستنا الصناعية والاقتصادية الجديدة أن تنجح ، فلابد من تغير موقف المسئولين عن تسيير شئوننا ، ويجب عليهم أن يكتسبوا نظرة اشتراكية وحافزاً اشتراكيا يستلهم الاحتياجات والمطالب الوطنية ، وأن لا يظلوا خدماً لبيروقراطية عرجاء » .

ومضى نكروما فى حديثه يعلن عن تغييرات هامة مماثلة فى تشكيل النظام الوزارى والمجلس التعاونى والمجلس الوطنى للتعليم العالى ، ولكنه حذر قائلا إن خطتنا يمكن أن يحيق بها الفشل إذا لم تؤازرها جماهير الشعب ، فالناس فى حاجة إلى تبصيرهم بوعى جديد بدورهم فى السير قدما بعملية التعمير الوطنى ، ويجب أن تكون كادرات الحزب — أى هيئات الطليعيين الإيجابية — على رأس الحملة التثقيفية .

ولما كان هناك عدد كبير من كبار قادة الحزب والمسئولين فى الحكومة لم يكتسبوا بعد وعياً أو اتجاهاً اشتراكياً بغض النظر عن كفاءتهم، فقد أمرهم بحضور حلقات دراسية كل حسب فئته فى مواعيد محددة فى المعهد الأيديولوجى، « إننا لا نستطيع بناء الاشتراكية بدون اشتراكيين، ولا بد من اتخاذ خطوات إيجابية للتأكد من أن الحزب والبلاد ينجبان الرجال والنساء الذين يستطيعون تنفيذ برنامج اشتراكى » (٢٩).

رد فعل الطليعة :

نشب الصراع بين أجنحة الحزب المختلفة علناً قبل أن يذيع نكروما حديث الفجر، بينما كان يحضر اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى لندن فى مارس ١٩٦١. وكان طبيعياً أن يستمد الطليعيون تشجيعاً كبيراً من هجوم الدكتور نكروما على « الرجعيين » فى الحزب، واعتبروا حديث الفجر بمثابة تصريح لهم بالانطلاق فى شن الحملات على « الرأسماليين فى الحزب ». وبرغم أن نكروما عزا سبب النزاع إلى « سوء فهم أدى إلى حدوث بعض احتكاكات مؤسفة » . بين مؤتمر نقابات العمال والجمعية الوطنية والحركة التعاونية ومجلس الفلاحين المتحد، فإن جذور النزاع تكمن فى مشكلة أثارتها هيئة الطليعيين الإيجابيين للحزب عن طريق صحف الحزب والنقابات تتناول دور المشروع الخاص فى غانا والنشاط الاقتصادى لبعض زعماء الحزب، وهل يسمح لهؤلاء بربط وظائفهم السياسية بمصالحهم الاقتصادية ؟ فقد كانت هيئة الطليعيين توجه الانتقادات إلى الفساد وحياة الترف التى يعيشها كبار أعضاء الحكومة. غير أن ما كان يبعث على التشاؤم بالنسبة للحزب على الأقل — أن هذه الانتقادات كانت تتردد على ألسنة الجماهير أيضاً. فكانت تسمع فى الشوارع صيحات التعنيف والتقريع تردد « مسكن واحد لكل رجل » على سياسة واحدة لكل

رجل رداً على صيحة الحزب القديمة « صوت واحد لكل رجل » . وسرعان ما تركزت الأنظار على دارين فخمتين كان يجرى بناؤهما فى أكرا لحساب اثنين من الوزراء ، ولكن الطليعيين خصوا باهتمامهم المستر جبيديما وزير مالية نكروما ومنافسه السياسى الخطير الوحيد ؛ فلم يكن جبيديما غير متحمس للاشتراكية فحسب ، بل وكان يشاع عنه أيضا أنه يجرى مفاوضات سرية مع قادة الجيش والحرب للإطاحة بنكروما . وتفاءل الطليعيون وأحسوا أن الوقت قد حان لتشديد الهجوم على جبيديما الذى كانوا يعتبرونه ألد خصومهم وكبير اليمينيين فى مجلس الوزراء ، ولكن حكمة نكروما أملت عليه فى ذلك أن يوطد مركزه قبل أن يدخل فى تحد سافر مع جبيديما الذى لم يقلل من شأن نفوذه فى يوم من الأيام . ومن الأشخاص الآخرين الذين كانوا هدفا لحملات النقد باعتبارهم من « الرأسماليين فى الحزب » كوجو بوتسى الذى كان أثيراً إلى قلب نكروما فى وقت من الأوقات وقد عابوا عليه بصفة خاصة أنه « أعد دراسة دقيقة للفلسفة الماركسية » كما تولى فى فترة من الفترات إدارة الدراسات الأيديولوجية الخاصة (٣٠) ؛ وآمى كومى أحد أقارب نكروما والعقلية المالية البارزة فى الحزب وكروبو إيدوس أحد زعماء الأشانتي الألداء .

ورد المحافظون على الانتقادات بإعلان عدائهم السافر للاشتراكية الماركسية ، فانبرى المستر باتريك كويدور الذى كان من قبل من كبار شخصيات حزب مؤتمر الشعب وتقلد أحد المناصب الوزارية — يعلن فى الجمعية الوطنية فى مايو ١٩٦١ : « فليجلس أولئك الذين يدعون أنفسهم اشتراكيين ، ليدرسوا الأصول الثقافية لشعبنا ، وليبينوا لنا كيف يمكننا أن نحسن الاستنارة من هذه الأشياء بدلا من استيراد مثل هذه الآراء بالجملة وإدخالها فى حياتنا

الاجتماعية » (٣٩) . وتهكم المستر كرويوايدوس — الذى كان حينذاك وزيراً للصناعات الثقيلة والخفيفة — قائلا « عندما أحصل على المال هل ينتظر منى أن أقذف به إلى البحر » ؟ (٣٤) .

وتم أول تغيير تنظيمى هام فى أول مايو عندما تولى نكروما منصب السكرتير العام لحزب مؤتمر الشعب بدلاً من أدامافيو ، ولم يكن هذا الإجراء بأى حال من الأحوال إنعكاساً لشكوك شخصية فى ولاء أدامافيو ، وإنما كان خطوة لتدعيم سلطان نكروما قبل الإقدام على إجراء تغييرات كبرى ، فبعد فترة قصيرة استبدل جبيدما بعضو آخر من أعضاء الحزب لا يقل عنه كثيراً فى ميوله المحافظة وهو المستر جوكا كوزير للمالية . وكان جوكا من الشخصيات المحترمة المحافظة على التقاليد ويمتاز بالطاعة ، ولكن منصبه، برغم أهميته، فقد قيمته السياسية بعدأن تولى نكروماميزانية البلاد . وقدمالمستر جوكا « ميزانية التقشف» فى يوليو بعد أن تم إعدادها على عجل بناء علىمشورة المستر نيكولاس كالدور أحد الاقتصاديين الإشتراكيين بكامبردج . وأثارت الميزانية ، وبصفة خاصة ما نصت عليهمن « ادخار إجبارى» — إضراباً بين عمال السكك الحديدية والموانى فى سيكوندى وتاكورادى ، تبرأوا فيه من زعامة مؤتمر نقابات العمال وهاجموا الحزب برمته .

وكان الدكتور نكروما قد قام فى يوليو بزيارة طويلة إلى أوربا الشرقية والصين بعد زيارته للولايات المتحدة وبريطانيا فى بداية العام . وعاد فى سبتمبر ليجد الحزب نهباً للنزاع ، والبلاد فى حالة من الاضطراب ، فشرع على الفور فى إعادة تنظيم الجيش . واستبدل قائده البريطانى بآخر غانى هو الميجور جنرال أوتو ، ثم أعاد تنظيم حكومته ، فطلب من ستة من زعماء الحزب — من بينهم جبيدما وبوتسيو — تقديم استقالاتهم ، بينما طلب من غيرهم التنازل

عما فى حوزتهم من ممتلكات تزيد قيمتها على ٢٠ ألف إسترليني . وبعد بضعة شهور أرغم المستر كروبوايدوس أيضاً على الاستقالة . وفى أكتوبر ألقى القبض على ٥٠ من كبار السياسيين بمقتضى قانون الحجز التحفظى . وبرغم أن أكثرية المعتقلين كانوا من رجال المعارضة ، فقد كان من بينهم عدد من كبار أعضاء حزب مؤتمر الشعب السابقين . وشهد شهر أكتوبر أيضاً موجة جديدة من العنف حيث وضعت قنبلة بجوار تمثال نكروما أمام مبنى الجمعية الوطنية فى أكرا ، وبلغت الحملة ضد « الرأسماليين فى الحزب » . أوجها « فى فضيحة السرير الذهبي » التي ظلت صحف الحزب تتحدث عنها أسابيع عدة ، إلى أن أعلنت صحيفة إيفننج نيوز فى ١٩ أبريل ، وقد ازدانت رأس صفحتها الأولى بصورة لعلم الحزب ، « مرحبا بالثورة : كروبو يسقط من القمة إلى الحضيض » .

نتائج أزمة ١٩٦١ :

تغيرت سياسة غانا بكل مظاهرها نتيجة لأزمة عام ١٩٦١ ، فاختل ميزان القوي فى حزب مؤتمر الشعب ، وأصبح « المخلص » زعيماً بلا منازع بعد إبعاد جبيديما ، وجعلت الأزمة من الإشتراكيين ، عاملاً له أهميته — وإن لم يكن حاسماً — فى تشكيل القوى داخل إطار الحزب ، كما زادت من رهبتهم ، وعجلت بظهور دولة الحزب الواحد ، وزادت من حدة الأزمة التى ظلت محتدمة فترة طويلة بين الموظفين المدنيين القدامى وبين النخبة الجديدة التي تستلهم فى اتجاهها رابطة الطلبة الاشتراكيين «ناسو» ، وأحبطت أنصار الحزب من أفراد الطبقة المتوسطة لأن كثيرين فيهم كانوا يتطلعون لزعامة جبيديما ، بينما رأى

غيرهم فى التغيرات الثورية التي طرأت على العلاقة بين الحزب و بين سلك الوظائف المدنية نذراً تهدد مستقبلهم .

وترتبت على الأزمة أيضاً آثار مختلفة بالنسبة إلى الطليعيين ، فقد دعمت وضع السلطة المعكوس بين بعض كبار أعضاء رابطة الاشتراكيين من ناحية ، وعلى عكس ذلك كان اكتشافهم من جديد لأهمية « الجماهير » خلال إضراب عمال سيكوندى - تاكورادى تجربة غير سارة بالنسبة لهم . وأخيراً حددت الأزمة نهاية المرحلة الدستورية فى سياسة غانا وبداية مرحلة أخرى ، هى مرحلة قنابل الاغتيال .

وبرغم التحول الذى طرأ على ميزان القوى داخل الحزب ، لم يتم التخلص من العناصر غير الاشتراكية والمعادية للاشتراكية . والواقع أن عودة كروبو إيدوسى وكوجو بوتسيو وأبى كومى وغيرهم من الزعماء المبعدين لتقلد مناصب عليا فى نفس العام ، دليل على أن نكروما أفرط فى تقدير قدرته على ممارسة الحكم ممارسة فعالة إعتماداً على « كادراته الاشتراكية » التي لم تكن على درجة من القوة تمكنها من الجمع بين العناصر المتنافرة فى البلاد . وقد اضطر نكروما إلى التقهقر تكتيكياً فى أواخر عام١٩٦٢ حتى يمكنه استعادة توازن القوى ، وإعادة قدر من الكفاءة إلى حكومته (وبصفة خاصة فى شئونها الاقتصادية) . غير أن أهمية هذه الحملة ترجع إلى أنها تمثل أول محاولة لتطهير الحزب فى أعلى مناصبه ، والعمل على تحويل حزب مؤتمر الشعب إلى أداة فعالة لاشتراكية نكروما . فبعد أن أطاح بالزعماء البارزين الذين كان فى استطاعتهم تحدى اتجاهه الاشتراكى أمكنه إعادة عدد من غير الإشتراكيين الذين يدينون بالولاء لشخصه على الأقل وإن ظل يشك فيهم ، وقد أعرب عن هذه

الشكوك فى كتابه « أفريقيا يجب أن تتحد » ، وفيما نشرته صحيفة « الشعلة » التى وصفت أنصار الحزب من أفراد الطبقة المتوسطة بأنهم « النخبة المفكرة التى تبدو متأخرة » .

وجاء عزل سير آركو كورسا كبير القضاة فى أواخر عام ١٩٦٣ ليفجر من جديد الأزمة المحتدمة بين الطبقة المتوسطة وبين اشتراكيى الحزب . « إن قوى الرجعية الحالية على عكس المجابهــــة السافرة التى أبداها القتلة فى كولونجوجو (•) ، تستخدم الآن تكتيكات الغدر والدهاء لوضع تروس فى عجلة الثورة ، وقد شقت طريقها إلى جميع هيئات الدولة الشعبية القريبة من صميم سلطة الشعب » (٣٣) . وبدأت صحف الحزب حملة شبيهة بحملة ١٩٦١ ضد « رأسماليى الحزب وراحت تطالب هذه المرة باستبدال الأدوات الاستعمارية القديمة بأكثر فئات مجتمعنا ثورية » (٣٤) .

إلا أن الطبقة المتوسطة لم تقم بمحاولة منظمة لمقاومة ضغوط الأيديولوجيين الجدد ، ويبدو أن بعضاً منهم فى صفوف رجال الشرطة أيدوا محاولة ثانية لاغتيال نكروما . أما طلبة الجامعة الذين يميلون إلى اعتناق اتجاهات مناوئة للحكومة وإن لم تكن مناهضة للاشتراكية بالضرورة — فقد اشتد ضجيجهم ولكن انتقاداتهم لم تكن بذات بال ، وأهم من هؤلاء جميعاً أن قواد الجيش ظلوا على ولائهم للرئيس .

وفى خضم هذه التطورات لم يتوقف الدفع الاشتراكى ، وحمل لواءه خلال عام ١٩٦٢ جماعة الطليعيين الذين كانوا يشرفون على صحافة الحزب وبصفة خاصة صحيفة « الشعلة » ، وقد ازداد وضوح الاتجاه الماركسى فى البيانات العلنية التى أصدرتها هذه الجماعة اعتباراً من عام ١٩٦٢ فصاعداً .

• وقعت فى كولو نجوجو أول محاولة للاعتداء على حياة نكروما .

دور صحيفة الشعلة = الاتجاه الماركسي :

أخذت صحيفة الشعلة على عاتقها منذ أول صدورها فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، مهمة التحدث باسم صحافة الحزب فى المسائل النظرية ، وهى تصدر عن مكتب الشئون الأفريقية الذى هو بمثابة وكالة تتبناها الحكومة وتختص بشئون المناضلين الأفريقيين من أجل الحرية . ويرأس تحرير الصحيفة المستر كوفى باتسا أحد أعضاء الحزب الإثنى عشر الذين طردهم نكروما فى عام ١٩٥٤ بسبب صلتهم بالاتحاد العالمى الشيوعى لنقابات العمال . ويعتبر المستر باتسا من الأعضاء البارزين فى اللجنة الداخلية لرابطة الطلبة الإشتراكيين . وبرغم أنه يرأس تحرير الصحيفة ، فإن الآراء التى تنشرها تمثل وجهات نظر مجموعة كبيرة ممن يكتبون فيها تحت اسم مستعار جماعى هو « جوليوس ساجو » .

وتنشر الصحيفة آراء عن الاشتراكية تعتبر شيوعية ماركسية بلامراء . وبرغم أنها ما تزال تتحدث عن اشتراكية نكروما الماركسية ، فهى تطرح جانباً أفكاراً تتعلق « بالاشتراكية الأفريقية » وتصفها بأنها من أفكار « الاستعمار الجديد » « ومزيفة» . وعندما تحدثت عن حلقة داكار وصفت « الاشتراكية الأفريقية » بأنها من اختراع الاستعماريين الجدد الذين يؤدون رسالة تاريخية مضمونها مقاومة وإلحاق الهزيمة إذا أمكنهم بالاشتراكية العلمية ، أولاً بتقديم عناصر غريبة على الفكر الاشتراكى ، وثانياً بإنكار بعض أسس الأيديولوجية الاشتراكية » (٣٦) كما ترفض الرأى الأفريقى الشائع بأن طبيعة المجتمع الأفريقى التقليدى « جماعية » ، وتقول « إن طريقة الحياة الأفريقية الجماعية التقليدية إنما هى ضرب من الأوهام ، فلا بد

للمجتمع الأفريقى من أن يتطور. ولا يمكن أن يرجع إلى الوراء قرنين أو ثلاثة قرون. ما طريقة الحياة الجماعية القديمة فىأفريقيا ؟ إنه لم يكن مجتمعاً غير طبقى، كما لم تكن العلاقات فيه متناسقة ، ، وإنما كان نظاما اقطاعياً يقوم على سيادة عدد قليل من الأسر الكبيرة تتسلط على الأفراد الذين يقلون عنها امتيازاً ، بل وعبيد الأرض أيضاً ، أما حقوق الإنسان فلم يكن لها وجود وكذلك التصنيع» (٣٧) .

ونشرت الصحيفة فى مارس وأبريل ١٩٦٣ سلسلة من ثمانى مقالات عن « الأحزاب الاشتراكية فى أفريقيا » ، استهدفت فيها تطبيق هـــذا الرأي الشيوعى الماركسي على أفريقيا الحديثة باستخدام كثيرمنالجدل والسفسطة(٣٨) وكانت هذه المقالات بمثابة النواة بمعنى أن الآراء التى تضمنتها أصبحت أساساً تحتذيه صحف الحزب فى افتتاحياتها ، ومنهجها الأساسى أن « الأحزاب الاشتراكية فى أفريقيا اليوم يجب أن توضح صراعها الطبقى » . وتؤكد أهمية هذا الصراع عند مناقشتها له من جانب المفكرين الاشتراكيين ، فتقول إن عليهم أن يسارعوا بتسليط الأضـــــواء والقضاء على أية محاولة لتنقيح بل ولإنكار بعض أساسيات الاشتراكية تحت ستار خلق (اشتراكية أفريقية) ، كما يجب عليهم بصفة خاصة أن يشنوا حرباً لا هوادة فيها ضد الفكرة القائلة بعدم وجود طبقات فى أفريقيا ، لأنه توجد طبقات بالفعل فى أفريقيا سواء بمعنى جماعات اقتصادية تحتل مراكز مختلفة فى نظام الإنتاج (مثل أصحاب الأعمال والعمال . . الخ) أو بمعنى جماعات ذات دخول مختلفة . ويضاف إلى ذلك سبب آخر وهو أن إنكار وجود هذه الطبقات فى المجتمع الأفريقى ليس فى غايته سوى إنكار لحاجة أفريقيا إلى الاشتراكية » (٣٩) .

ويستتبع هذا سؤال عن كيف يجب إذن أن ينمو « الكفاح الاشتراكى »

فى غانا ؟ والحصول على جواب قاطع على هذا السؤال لابد من اللجوء إلى صحيفة التايمز الغانية وهى الزميلة العتيدة لصحيفة « الشعلة » : « هناك ثورتان — متميزتان ، وإن كانتا مرتبطتين ارتباطاً عضوياً — يتكون منهما كفاح أفريقيا ، أولهما النضال من أجل التحرر من الحكم الاستعمارى وتخوض غمارها حركة التحرر الوطنى ، وتنتهى هذه الثورة الأفريقية الأولى بحصول الأفريقيين على الاستقلال السياسى ، غير أن ذلك يعتبر فى نفس الوقت بداية الثورة الأفريقية الثانية وأهم عناصرها الثورة الاشتراكية وهدفها التعمير الاجتماعى الاقتصادى . وهذه الثورة تقودها حركة اشتراكية شعبية ويتحقق انتصارها بالحصول على الاستقلال التام — سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً عن النفوذ والحكم الأجنبى . ويعرف الكفاح من أجل الاستقلال التام فى المجال الاقتصادى ومن أجل التحرر الاجتماعى للجماهير بأنه الثورة الاشتراكية وأداتها حركة التحرر الشعبية ، وهى تختلف عن حركة التحرر الوطنى .

والحلفاء الطبيعيون لحركة التحرر الشعبية فى الكفاح من أجل انتصار الاشتراكية هم :

١ — حركات التحرر الوطنى فى جميع البلاد المستعمرة .

٢ — حركات التحرر الشعبية فى جميع البلاد

٣ — حركات البروليتاريا الثورية فى الدول الرأسمالية المتقدمة .

٤ — الحركة العالمية من أجل السلام ونزع السلاح .

٥ — المصالح الرأسمالية التى تريد إقامة علاقات اقتصادية بشروط تحقق النفع لها وللدول الجديدة .

٦ — الدول الاشتراكية فى العالم »(٤٠) .

وفى محاولتنا تقييم دور « الشعلة » فى غانا يواجهنا عدد من الأسئلة : هل

هى صحيفة شيوعية بحتة ؟ ما مدى اتفاق آرائها مع آراء رابطة الطلبة الاشتراكيين وهيئة الطليعيين الإيجابيين ؟ ما مدى نفوذ هذه المنظمات داخل حزب مؤتمر الشعب وفى غانا ؟ إلى أى حد يشارك نسكروما الصحيفة آراءها ؟

ما من شك فى أن « الاشتراكية العلمية » التى تدعو إليها « الشعلة » أشبه بميدان فسيح يمتد خلف أيديولوجية الشيوعية الدولية ، وقد اعترف لى بذلك أحد كبار محررى الصحيفة ، وربما كانت النتيجة الواضحة التى تستخلص من ذلك أن الصحيفة خلية من خلايا الحزب الشيوعى فى غانا ، ولكن محدثى نفى هذا الاستنتاج . ويمكن بسط شرحه على النحو التالى :

بقدر ما نقبل مذهب الإشتراكية العلمية ، فاننا ننجذب بطبيعة الحال نحو الدول الاشتراكية أكثر مما ننجذب نحو العالم الرأسمالى . وفى اعتقادنا أننا نميل إلى الزعامة الأيديولوجية للحركة الشيوعية الدولية ؛ وهذا هو السبب فى أننا نعتقد بأنه يجب علينا أن نحضر مؤتمراتهم لكى نعبر عن آرائنا . إن ما نشكو منه اليوم هو أن خروشوف يتخذ القرارات دون إجراء مشاورات كافية مع الحركة الشيوعية الدولية ؛ وقد يصل به الأمر إلى حد الإملاء والفرض فى بعض الأحيان ، فلا يجب أن نكون مجرد ختم فى يد السياسة الروسية . ولهذا السبب نشعر — عندما يقتضى الأمر ذلك — أنه يحل لنا أن ننتقد سياسة زعماء الدول الاشتراكية .

ولفت نظرى بصفة خاصة إلى انتقادات السياسية الروسية فى الشرق الأوسط (٤٨) .

ولم يجد محدثى أى خطأ فى أن يمثل حزب مؤتمر الشعب فى المؤتمرات الشيوعية ، وأقر بأن الحزب قد مثل فى مؤتمر ١٩٦٢ الذى حضرته ٨١ دولة شيوعية فى الاتحاد السوفييتى ، واستطرد قائلا : « غير أننا لا نعتقد أن حزب

مؤتمر الشعب يجب أن يصبح حزباً شيوعياً ، أو أن يرتبط بالحركة الشيوعية الدولية ، لأن الإقدام على ذلك يؤدى إلى التورط فى الحرب البارده ويودى بسياستنا غير المنحازة ، فما يزال عدم الانحياز والجامعة الأفريقية بالنسبة إلينا معيار أيديولوجيتنا ، وهذا هو ما يفرق بيننا وبين الشيوعيين الماركسيين الآخرين . ولذلك فبرغم انحيازنا إلى كل من يساند الإشتراكية العلمية تتمسك بعدم الانحياز إلى أى من دول العالم الاشتراكى . وينطبق هذا على الصين مثلما ينطبق على روسيا » .

وبرغم ادعائه أنهم سوف ينتقدون الصين عند الضرورة ، مثلما انتقدوا الروس ، لم أصادف أى نقد لبكين فى أعمدة « الشعلة » فيما عدا نقد ضمنى فى افتتاحيتها التي أيدت فيها معاهدة موسكو النووية التى تشترك فيها غانا ، وحتى فى تلك الحالة كان تأييداً يفتقر إلى الحماس .. ولقد بدأت ردود الفعل العالمية لمعاهدة حظر التجارب وهى تفيض حماساً ، ثم فترت تدريجياً بعد إدراك ضيق نطاق معاهدة موسكو (٤٢)

ولا تحظى « الشعلة » بتأييد شعبى كبير سواء فى غانا أو فى الحزب فلايزيد توزيعها عن بضعة آلاف من بينها عدد كبير من النسخ المجانية التى توزع خارج البلاد . ويشكل أعضاء تحريرها كادراً من أقلية متميزة فى الحزب وفى مؤتمر نقابات العمال بل وحتى فى الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين وهيئة الطليعيين الإيجابيين للحزب أيضاً . ويقابل هذا أن لهم خصوماً أقوياء (ألداء أحياناً) فى الحزب ومجلس الوزراء وسلك الوظائف المدنية . وينظر إليهم كبار قادة حزب مؤتمر الشعب القدامى على أنهم يشكلون خطراً على مراكزهم وتأثيراً ضاراً على الرئيس ، فهم لا يستمدون نفوذهم من أية شعبية يتمتعون بها وإنما من السلطة التى يضفيها عليهم إتصالهم الوثيق بنكروما ، فهم يتمتعون

بحمايته المباشرة رغم أنه لم يعلن فى يوم من الأيام تبنيه لآرائهم وإن كان يصدق على الاعتمادات التى يمولون بها نشاطهم . والواقع أن علاقاتهم الدقيقة تتميز بالدهاء والتعقيد وليس من السهل تحديدها ، ومما يزيد من صعوبة فهمها أن صحيفتهم سمح لها بترويج آراء نظرية تتعارض مع آراء نكروما ، أو هذا ما كان عليه الوضع فى الماضى . فهل سيستمر هذا الوضع فى المستقبل بعد أن طلع نكروما بمذهب محدد خاص به هو فلسفة الوجدانية ؟ هذا ما سوف تكشف عنه الأيام .

فلسفة نكروما المتطورة :

لم يخف نكروما يوماً إيمانه بالماركسية و « الاشتراكية العلمية » ، ولكنه ليس ولم يكن بأى حال من الأحوال ، ماركسياً تقليدياً ، فهو يصر مثلاً على أن الدين لا يتعارض مع الماركسية ، وقد وصف نفسه بأنه « مسيحى غير طائفى واشتراكى ماركسى » ، ويقول إنه لم يجد أى تناقض بين الإثنين (٤٣) . ويرغم إعجابه بالمنجزات التى حققها الاتحاد السوفيتى والصين ، تخامره شكوك قوية فى إمكان تطبيق آراء لينين تطبيقاً أعمى ، ويرفض دائماً الفكرة الماركسية الكلاسيكية عن ضرورة ثورة الطبقة لبناء الاشتراكية فى أفريقيا ، كما يرفض فكرة الصراع الطبقى فى المجتمع الأفريقى ويقول : إن النظام الاجتماعى الأفريقى جماعى ، ولم يعرف أبداً تكون طبقة معدومة ، كما لا يوجد فيه عداء طبقة لأخرى (٤٤) . وهذا التعريف يناقض ما تدعو إليه « الشعلة » التى تشدد على الصراع الطبقى .

ولقد سببت هذه الخلافات المتزايدة بين « الشعلة » ونكروما — وبصفة خاصة خلال عام ١٩٦٣ والشهور الأولى من عام ١٩٦٤ — حيرة فى الخارج ،

ولـكن يبدو واضحاً الآن أن نـكروما كان عاكفاً فى تلك الفترة على البحث عن مذهب للإشتراكية يصلح للتطبيق العام فى أفريقيا . ولم يـكن ينقصه سوى التوفيق بين آرائه الاشتراكية الخاصة وبين الجامعة الأفريقية عن طريق فلسفة يمكن أن تدعم مركزه كزعيم مسيحى فى القارة ؛ فهو يريد أن يحقق لأفريقيا ما صنعه ماركس ولينين لأوربا وماوتسي تونج للصين ، وإذا كان على استعداد للتعلم منهم ، فأنه ليس مستعداً لتقبل فلسفاتهم ، ولذلك أنشأ نادياً خاصاً به ، وجعل من الأستاذ ويلى أبراهام —وهو زميل غانى بكلية All Souls بجامعة كامبردج— كبيراً للفلاسفة. وبرغم اتجاه هؤلاء الفلاسفة نحو الماركسية ، فإنهم يعتقدون أن أياً من « الاشتراكيين العلميين » أو الفلاسفة الغربيين لم يستطيعوا وضع مذهب يعـكس احتياجات أفريقيا ، فلا يمكن أن يتم ذلك إلا بتفهم المجتمع الأفريقى .

غير أن هذا الموقف لم يرض عنه الماركسيون العاملون فى « الشعلة » فإذا كانوا على استعداد لتغليف « اشتراكيتهم العلمية » برداء الـكنت(*) ، فإنهم يعارضون المراجعة التنقيحية الشاملة، فهم ينظرون إلى أفريقيا بعيون ماركسية بحتة أما الفلاسفة فيؤثرون النظر إلى ماركس بعيون أفريقية. ولـكن بينما كان الفلاسفة يصنفون آراءهم فى الخفاء ، كانت « الشعلة » تنشر آراءها على الملأ — وإذا كان نـكروما لم يتصد لهم ، فما ذاك إلا لأنه لم يكن قد استعد بعد لاتخاذ موقف علنى .

وحانت اللحظة المناسبة لاتخاذ هذا الموقف بصدور كتاب « الوجدانية » Conciencism فى أبريل سنة ١٩٦٤ ، وقد وصف فى عنوانه الفرعى بأنه فلسفة وأيديولوجية لتصفية الاستعمار والتنمية خصوصاً بالنسبة للثورة الأفريقية وهو يعتبر بمثابة بيان نكروما للثورة الأفريقية . ويعتمد الـكتاب على

(*) زى وطنى فى غانا .

المقدمة التالية : كانت الجماعية السلف الاجتماعى السياسي للاشتراكية فى أفريقيا (٤٥) .

« إن المبادىء الكامنة فى الجماعية تتضح صورتها فى الأوضاع الحديثة فى ظل الاشتراكية ، ولذلك إذا كانت الجماعيـــة يمكن أن تصبح الحرية الاقتصادية فى مجتمع غير تكنى ، فإن انقسامات طبقية ترتبط بالفوارق الاقتصادية وباللامساواة السياسية بالتالى سوف تنشأ فى مجتمع تكنى حيث تتوافر وسائل الإنتاج الراقية ، إذا لم تضف على مبادىء الجماعية الكامنة سمات ممركزة مترابطة . وبناء على ذلك فإن الاشتراكية يمكن أن تكون، بل كانت بالفعل دفاعاً عن مبادىء الجماعية فى إطار حديث » .

ولا يكتفى نكروما بإنكار وجود طبقات فى مجتمع جماعى، ولكنه ينفى أيضاً حتميتها فى الأوضاع الحديثة ، وكذلك ينفى ضرورة الثورة لتحقيق الاشتراكية .

« الثورة طريق لا غنى عن السير فيه لبلوغ الاشتراكية حيث تبعث الحياة فى الكيان السياسي والاجتماعى السالف بمبادىء مناقضة لمبادىء الاشتراكية كما هو الحال فى الكيان الرأسمالى (وبالتالى أيضا فى الكيان الاستعمارى لأن هذا الأخير معاون للرأسمالية أساساً) . ولكن الانتقال من سلالة الجماعية سالفة الذكر إلى الاشتراكية يكمن فى الإصلاح لأن المبادىء الأساسية واحدة » .

وعلى ذلك فيما يتعلق بالمجتمع التقليدى الأفريقى ، تعتبر الاشتراكية ثورية تاريخياً ولكنها تطورية وراثياً .

ويحدد بيان نكروما خمس مهام رئيسية تقـــع على عاتق الاشتراكية فى أفريقيا :

١ — إيجاد صلة بماضي الشعب الإنساني والمتكافيء قبل أن يدمر الاستعمار تطوره الاجتماعي .

٢ — أن تأخذ من الاستعمار تلك العناصر التي يمكن اقتباسها لخدمة مصالح الشعب مثل أساليب الإنتاج الصناعي والتنظيم الاقتصادي الجديد .

٣ — البحث عن طرق ووسائل لسحق نمو اللامساواة والعداء الطبقي اللذين تخلفهما « عادة الاستعمار والرأسمالية » .

٤ — تهذيب نفسية الناس بالقضاء على « العقلية الاستعمارية » :

٥ — حماية استقلال الشعب وأمنه .

وتسعى « الوجدانية » أيضاً إلى وصف المبادىء والاستراتيجية والأساليب التي تستطيع « البلاد المتحررة » بواسطتها الانتقال إلى الاشتراكية، وتعلن « أنه إذا كانت المجتمعات ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة تستطيع أن تتعايش ، فان أيديولوجياتها لا تستطيع » . فهل يمكن للمرء أن يستنتج من هذا القول أن الأيديولوجية الرأسمالية أو حتى الأيديولوجية الاشتراكية الديموقراطية الغربية لا يمكنها أن تتعايش مع وجدانية نكروما بينما تستطيع ذلك « الاشتراكية العلمية » الخاصة بالعالم الشيوعي ؟ ليس من دليل واضح يقودنا إلى جواب على هذا السؤال ، وإن كان المفروض أن الوضع سوف يكون على هذا النحو مالم تدرج الحركات الشيوعية الدولية الوجدانية في باب المراجعة ، وفي هذه الحالة سوف تندرج هي نفسها في فئة الأيديولوجيات المناقضة .

والأسلوب الذي يصفه نكروما لتحقيق الإشتراكية في أفريقيا هو عن طريق إقامة حزب جماهيري واحد للقارة بأسرها . وقد ظهرت فكرة تأليف

مثل هذا الحزب لأول مرة فى « الدائرة » ، ولكنها كانت مقصورة على غرب أفريقيا حينذاك، وأضيف إليها البعد القارى فى كتاب « أفريقيا يجب أن تتحد » الصادر فى عام ١٩٦٣ ، وها هو ذا نكروما ينشر الفكرة رسمياً فى الوجدانية ، ويزودها بأيديولوجية خاصة بها .

وبرغم أن فلسفة نكروما الجديدة تنبـــذ كثيراً من الآراء الأساسية التي تنادى بها « الشعلة » فان محرريها تقبلوا الاتجاه الجديد على الفور ، وكان رأى هيئة تحريرها كما عبر عنه « جوليوس ساجو » أن الوجدانية « سوف تكون بمثابة نقط تجميع لجميع الوطنيين الأفريقيين المخلصين الذين يعتقدون أن الأيديولوجية الاشتراكية يجب أن تكون أكثر تعبيراً عن الصورة الخلفية الأفريقية » . (٤٦) غير أنهم لا يبذلون أية محاولة لتبرير آرائهم السابقة التى ينكرون فيها الحاجة إلى فلسفة إشتراكية خاصة تناسب إحتياجات أفريقيا الخاصة . فهل يعتبر هذا مجرد إنسحاب تكتيكى ، أم أن اقتناعهم بفلسفة نكروما حقيقى ؟ لم يحن الوقت بعد للرد على هذا السؤال ، ولكن دورهم الجديد واضح جلى ، فمن الآن فصاعداً ستقوم الشعلة بواجبها باعتبارها الصحيفة النظرية لتعبئة حزب جماهيرى للقارة « ليكن معلوما أن الطريق الأكيد الوحيد إلى الوحدة السياسية الأفريقية هو تشكيل حزب جماهيرى للقارة كلها ، يموج بالحركة والنشاط الذى يبعثه فيه الشعب ، وتوجهه استراتيجية قارية ، يحميه الشعب ويكافح بلا هوادة من أجل برنامج شعبى (٤٧) . » ويحددون ثلاث قوى قائمة يمكن إتخاذها أساساً لبناء مثل هذا الحزب الجماهيرى :

١ — الحكومات الأفريقيـــة القليلة « المرتبطة إرتباطاً أصيلا بالاشتراكية » .

٢ — « المنظمات الشعبية داخل نطاق حكومات الاستعمار الجديد » أى الأحزاب السياسية الراديكالية ونقابات العمال والمثقفين والطلبة التقدميين والهيئات الشعبية التى تطالب بإنهاء السيطرة الأجنبية على الحياة الوطنية .

٣ — حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا الجنوبية وبصفة خاصة الأجنحة الثورية للحكومات فيها .

ولكن النذر التى تكتنف المستقبل تبدو واضحة ، فقد استهل نكروما دوره الجديد باعتباره « لينين أفريقيا » بصدور كتاب الوجدانية . وبرغم إستناده إلى « الاشتراكية العلمية » فهو يتجنب الانحياز إلى العالم الشيوعى عن طريق تنقيح الماركسية لكى يمكن تطبيقها على أفريقيا . ولن يقنع نكروما بدور الفيلسوف ، وإنما سوف يسعى لتزعم حركة جماهيرية قارية لا تثير عداء الدول الاستعمارية السابقة فحسب ، بل وتثير أيضاً الحكومات الأفريقية التى توصف بأنها من « حكومات الاستعمار الجديد » . وبهذه الطريقة سوف يعمل نكروما على ربط الكفاح لبناء الاشتراكية فى غانا بالقوى الإشتراكية فى جميع أنحاء أفريقيا .

الخلاصة :

كان هدف نكروما من أجل غانا دائما هو تحويلها إلى دولة إشتراكية ماركسية تكون وسائل الإنتاج فيها ملكا لقطاع عام إلى حد كبير . أما هدفه الثانى فهو استخدام غانا كقاعدة لنشر آرائه فى أنحاء أفريقيا . وعنده أن الاشتراكية والجامعة الأفريقية متلازمتان دائماً ، ولكنه — كرجل واقعى مثلما هو نظرى — أدرك أن المجتمع الغانى ليس على استعداد لتطبيق ثورى للآراء الاشتراكية

وأن الدول الأفريقية لاترغب فى ، بل وقد تقاوم ، التوحيد السياسي ، ومن ثم فإنه كثيراً مايغير تكتيكاته،سواء فى غانا أوفى النطاق الأفريقى الأوسع ، من السير بسرعة إلىالمشى على مهل . وهو يعلم تمام العلم سياسة السلطة وضرورة حماية كلا جناحيه ، وترجع أهمية ذلك فى غانا بصفة خاصة إلى أن مجتمعها لم يتوفر له الاستعداد لتقبل نوع الاشتراكية الذى يدعو إليه، ولو تجاهل نكروما هذه الحقيقة لجلب على نفسه الهزيمة فىالجبهةالداخلية،ولذا فإن كفاحه لا يقتصر على بناء مجتمع جديد فى غانا وفى أفريقيا ، وإنما يشمل أيضا البقاءعلى قيد الحياة وعلى مسرح السياسة .

ويعكس برنامج نكروما المسمى «العمل والسعادة » وكذلك الخطةالسبعية تمييزه بين هدف إقامة مجتمع اشتراكى تماماً والأساليب اللازمة لإقامته . وهنا يبرز سؤال عما إذا كان هذا التشديد على عملية تطورية للوصول إلى الاشتراكية إنعكاساً حقيقياً لنوايا نكروما أم أنه بمثابة ثوب تنكرى يرتديه عن عمد تجنبا لتخويف رأس المال الغربى الضرورى للتصنيع السريع . إن رصيد الأدلة المتوفرة لدينا يؤيد الرأي القائل بأن نكروما يفضل فعلاً النسق التطورى للتغير الاقتصادى لسبب بسيط وهو أنه أحرى بالنجاح فى ظل الأوضاع الغانية من سياسة إقتصادية تسلطية ، فان أية محاولة لارغام الفلاحين على شىء ماسوف تقابل بمقاومة لا يخمد أوارها ، وفضلاً عن ذلك فإن فترة انتقالية كفيلة بأن تتيح لنكروما الاستفادة من كلا المعسكرين مما يمكنه من الإستمرار فى سياسة اقتصادية غير منحازة ، فهو يعلم أنه إذا اختار مباشرة إقتصاداً يخضع لإشراف الدولة وإدارتها ، فإنه سيضطر إلى الاعتماد على المعونة من الدول الشيوعية وحدها تقريباً ، الأمر الذى عقد العزم على تلافيه إذا أمكنه ذلك لأنه يدرك جيداً أنه لا يملك حتى الآن المهارات التكنولوجية أو الكادرات الأيديولوجية اللازمة لتسيير نظام اقتصادى وسياسي ممركز .

ونتيجة لذلك تتطلب تكتيكات نكروما دهاء كبيراً ، كما تخلق تناقضات غريبة ، ومما يزيد من صعوبة تفسير مناوراته شخصيته المتقلبة . إذ ما أكثر ما يوحى بأنه يجمع فى شخصه عدة أشخاص مختلفين ، كل منهم يبدو فى حاجة إلى التحدث بلغة مختلفة . فنكروما المغرق فى التشكك يجد فى (دائرته) المقربة خير تعبير ، ونكروما المتفرد يستنكر وينتقد سرية الخلايا وميلها للتآمر ، أما نكروما الواثق فيستطيع أن يفرض زعامة سهلة تخلب الألباب ليس على حزب مؤتمر الشعب وحده ، بل وعلى خصومه التقليديين الذين مايزال على وفاق شخصى مع عدد كبير منهم . وتتأرجح تكتيكات نكروما بعنف حسب حالات كدره وتوفيقه ، ولكن أهدافه لا تتغير . والواقع أن أعضاء الرابطة الوطنية لمنظمة الطلبة الاشتراكيين وهيئة الطليعيين الإيجابيين للحزب وصحف الحزب وبصفة خاصة « الشعلة » ، كل هؤلاء يكونون عدة نكروما فى حالته الثورية ، ولذا فان دراسة كل من هذه الفئات على حدة تنطوى على خطر المبالغة فى تقدير نفوذها .

ويعتبر نكروما نفسه أساساً رجل الأقدار : فعندما يسيطر عليه المنطق يرى نفسه الأول بين أقرانه الزعماء الأفريقيين الثوريين الذين يسلمون بضرورة توحيد أفريقيا ، وفى أحيان أخرى يعتبر نفسه المنقذ ليس لغانا فقط ولكن لأفريقيا كلها : ذلك المقاتل القوى الماهر الذى سيصنع لقارته ماصنعه لينين للاتحاد السوفيتى وماصنعه ماوتسى تونج للصين ولنكولن للولايات المتحدة الأمريكية . هؤلاء هم أبطاله الثلاثة فى « العمل الإيجابى » ،فهو يعتقد أنه صب فى قالب بطل : بطل أفريقيا متحدة مستقلة حرة متحررة ، أفريقيا القائمة على أساس الاشتراكية ، اشتراكية الوجدانية .

الفصل التاسع

دليل للاشتراكية الأفريقية

بقلم
جورج بادمور

ينشأ الصراع الطبقى من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . والإستغلال عن طريق استخدام وسائل الإنتاج لم يكن موجوداً دائماً على مر التاريخ وقدأوضح ماركس أن الأساس الذى قامت عليه جميع النظم الإجتماعية البدائية كالأغريق والرومان ، فى فجر التاريخ ، كان الملكية المشتركة بالنسبة إلى ما كان فى ذلك الوقت وسيلة العيش الوحيدة على الأرض . ويمكن ملاحظة الأمر نفسه فى جميع المجتمعات الأفريقية قبل التوغل الأوربى وإدخال قانون الملكية العقارية . ونظراً لأن كل وحدة إجتماعية بين الأفريقيين كانت لها حقوق متساوية فى الأرض ، أو بعبارة أصبح نظراً لعدم وجود حق فردى فى الأرض ، لهذا لم تكن هناك امتيازات طبقية متميزة . وبذلك لم تنقسم أمثال هذه المجتمعات البدائية إلى طبقات اقتصادية كما نعرفها اليوم . لم يكن هناك أصحاب أعمال أو عمال أجراء إذ كانت الملكية المشتركة تهيىء لكل فرد فرصة كسب معاشه دون أن يبيع ما يملك من قوة عمل ، ولهذا السبب كانت العلاقات الإجتماعية علاقات مساواة إجتماعية . إن النظام الاجتماعى الأفريقى بأكمله ، والناشىء من الملكية الجماعية القبيلة أو الملكية المشتركة فى وسيلة العيش ، والقائم على الملكية ، تقول إن هذا النظام إتخذ صورة « شيوعية بدائية » . ولا تظهر الفوارق الاجتماعية إلا حين يفقد شعب سيطرته الجماعية على الأرض ويأخذ المجتمع فى الانقسام بالتدريج إلى طبقات تقوم على الملكية الخاصة .

وبرغم أن غزو الإنسان للتكنولوجيا سمح بتنمية القوى الإنتاجية بما جعل فى الإمكان حل مشكلة الندرة . فان هذه القوى لم تطلق من عقالها تماماً ، وبدلاً من هذا فالطبقة الاجتماعية المكونة من الرأسماليين ، تستغل العمال وبذلك تولد الصراع الطبقى .

هذه الإمكانية من حيث تحقيق الوفرة هى التى زادت من حدة الصراع بين (الذين يملكون) و (والذين لا يملكون) فى جميع أرجاء العالم . فالناس العاديون فى آسيا وأفريقيا وغيرهما من المناطق المتخلفة ، يطالبون بنصيب من طيبات الحياة . والهدف الاشتراكى والمرتبط باليقظة القومية فى هذه البلاد الآسيوية والأفريقية ، يشكل قوى ذات دينامية تعمل على تغيير مصائر الشعوب الملونة فى جميع أرجاء العالم .

النضال ضد الامبريالية

إن النضال من أجل التحرر الوطنى بالبلاد المستعمرة والتابعة ، جزء من نضال على نطاق عالمى ، يؤكد فيه المستغلون والمحرومون إعتراضهم على الأوضاع الراهنة ، وربما يمكن وصفه بأنه مظهر للصراع الطبقى فى أشد صوره حدة ، ذلك أن الجماهير فى المستعمرات تدرك بغريزتها أنها إذا لم تتحرر من الإستعمار والامبريالية فلن تتاح لها الفرصة على الإطلاق لإثبات شخصيتها الأفريقية ، وتأكيد حقها فى نصيب من الوفرة .

وحتى فى عصر ماركس ، حين كانت الإمبريالية الحديثة فتية وكان من الصعب التنبؤ بالشكل الاحتكارى الهائل الذى سوف تتخذه ، فانه عقب على الأساليب الشريرة التى يتبعها النظـــام الاستعمارى وأشار إلى أن صراعاً سوف ينشب فى النهاية ، وتشتبك فيه الملايين من الأجناس الملونة فى آسيا وأفريقيا .

وتنبأ ماركس أيضاً بأن الصراع بين الطبقات فى داخل المجتمع الأوربى لن يسير بالتأكيد فى خط مستقيم ، وإنما سوف تحرز الطبقة العاملة النصر أحيانا ، وتحرزه الطبقة الرأسمالية ، والمصالح المتعارضة بين (المالكين . (الرأسماليين

والامبريالية) و المحرومين ، أى العمال فى البلاد الأوربية وجماهير العمال والفلاحين فى آسيا وأفريقيا وهى مصالح لا سبيل إلى التوفيق بينها فى ظل النظام الاجتماعى القائم . إلا أنه مهما طال النضال فقد كان ماركس على ثقة من انتصار الطبقة العاملة وشعوب المستعمرات النهائى بحيث أن التأكيد اليقينى على حتميته يسرى فى جميع كتابات ماركس .

وتقدم الثورة البلشفية مثلاً للافريقيين بسبب الكثير مما أنجزته . وبينما ينبغى للأفريقيين أن يدرسوا هذه الثورة : فهذا لا يعنى أن علينا تطبيق ما تعلمه لنا ، تطبيقاً يخلو من روح النقد .

لقد كانت سنوات الأزمة (الحرب الأهلية والتدخل الأجنبى) هى التى أكتشف خلالها الزعماء البلاشفة من هم أصدقاؤهم وحلفاؤهم الحقيقيون . . ولم تتحقق الثورة المتوقعة فى بلاد أوربا الغربية ، كألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، وهى الثورة التى سبق أن تنبأ بها ماركس . إن إخفاق البروليتاريا فى أوربا الغربية فى تحقيق التوقعات الماركسية وبالتالى فى نجدة الروس الذين دقوا طبول الحرب فى الوقت الذى كانت فيه الجمهورية السوفييتية الفتية المناضلة فى أشد الحاجة إلى المساعدة من الخارج ، تقول إن هذا الإخفاق جعل الشيوعيين الروس يعيدون النظر فى علاقاتهم مع الإشتراكية فى الغرب .

الثورة الروسية والاستعمارية :

وإذ ترك الشيوعيون الروس يدعون الثورة ويضطلعون بتصنيع بلدهم المفلس بالاعتماد على مواردهم ووسط التطويق من أوربا الرأسمالية المعادية ، اتجهوا إلى آسيا أملاً فى تقويض صرح الإمبريالية الغربية عن طريق تشجيع الثورات فى المستعمرات فى صفوف الأجناس الملونة التى كانت تستمد الدول الأوربية قوتها من وراء استغلالها .

هذا الإتجاه صوب آسيا وأفريقيا كان تحولاً عنيفاً عن الاستراتيجية الماركسية التى كانت تؤكد أن الثورة البروليتاوية التى ستكون بشيراً بقيام الشيوعية سوف تحدث أولاً فى البلاد التى وصلت إلى درجة عالية من التطور فى أوربا وأمريكا ، والتى تتوافر فيها المقدمات الضرورية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن طبقة عاملة صناعية متعلمة ومثقفة تبنى الاشتراكية ، ولم يتصور ماركس لحظة أبداً أن شعوب المستعمرات فى البلاد المتأخرة بآسيا وأفريقيا ،سوف تكون أكثر ثورية من العمال البيض بأوربا . .

إن الذين يمارسون الماركسية من السوفيت والصينيين، يتجاوز عددهم ٨٠٠ مليون من البشر ؟ وهم يجعلون من الشيوعية قوة ينبغى أن تؤخذ على محمل الجد. لذلك فمن الجوهرى بالنسبة إلينا فى أفريقيا أن نفهم أساليب الفلسفة الماركسية وأهدافها حتى نعرف ما قد نتمكن من أن نقتبسه منها ونجعله يتلاءم مع حاجاتنا الاقتصادية والاجتماعية ، دون أن نقبله جملة كعقيدة . يجب علينا نحن الأفريقيين ألا نسمح للدعاية الغربية بأن تدفعنا إلى التعصب ضد الإنجازات العلمية الإيجابية التى حققها الروس . نرفض نظامهم السياسى ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل إسهامهم العلمى والتكنولوجى ، إذا أردنا أن نتخلص من ركودنا وتأخرنا الحاليين.

وهنا لا يعنينا سوى النتائج السياسية المترتبة على سياسة لينين من ناحيتى القومية والاستعمار ، كما تنطبق على الأجناس الملونة فى آسيا وأفريقيا . إن الحركة الكبرى التى قام بها عندما عرض تقرير المصير على القوميات غير الروسية كان لها تأثير سيكولوجى ضخم على الشعوب المتأخرة ، لا فى روسيا الأسيوية فحسب بل وفى جميع أرجاء الشرق ، فهى قد أوحت للبلاشفة بالثقة فى وقت كان أنصار نظام الحكم القيصرى يشنون حربا أهلية مريرة ويستخدمون أقاليم الشرق الأوسط أملاً فى إعادة سلطة القيصرية ، وجمعت الملايين من الشعوب الملونة

التى جرى تحريرها حديثا فى الأقاليم الآسيوية المتاخمة « للروسيا الأم » فوقفت إلى جانب الجيش الأحمر والحكومة السوفييتية الفتية ضد الأرستوقراطيين من رجال الحرس الأبيض ، ممن كانوا يتلقون المساعدة المالية والعسكرية من الحكومتين البريطانية والفرنسية فى محاولة لإنزال الهزيمة بالبلاشفة . .

لقد تمت الثورة الفعلية بأقل قدر من الخسارة فى الأرواح وإراقة الدماء ، ولم تجر إراقة الدماء بغزارة إلا مع الحرب الأهلية التى أعقبتها ، والتى أثارها الأرستقراطيون والرأسماليون من أعداء الثورة .

ولكن كان الفشل نصيب جميع الجهود التى بذلتها الثورة المضادة ؛ ويرجع السبب إلى حد كبير إلى الثمار الطيبة التى ترتبت على استراتيجية لينين الجريئة ، المضادة للاستعمار . وكان ستالين نفسه ، وهو من الشعوب المستعمرة الآسيوية ومن مواليد جورجيا ، هو الذى صرح بأنه لولا الإسهامات التى قدمتها القوميات غير الروسية ، لجاز ألا يتمكن البلاشفة من الصمود أمام القوى الرأسمالية الساحقة التى كانت تطوقهم وبخاصة أمام جيوش التدخل الأجنبية ،

ولقد كتب ستالين يقول : « يكاد لا يتطلب الأمر أن نبين أنه ما كان فى إمكان العمال الروس أن يكسبوا مشاعر العطف من جانب رفاقهم من أهل القوميات الأخرى فى الغرب والشرق ، لو أنهم بعد استيلائهم على السلطة ، لم يعلنوا حقوق الشعوب ، ولم يتخلوا عن حقوقهم مثلا فى فنلندا « ١٩١٧ » ، وعن كافة الدعاوى بشأن أجزاء معينة من منغوليا والصين ، وهكذا وهكذا ... » .

إن الخطأ الكبير الذى ارتكبه الكثيرون ممن يقال لهم الماركسيون ، هو أنهم حولوا تعاليم أستاذهم إلى عقيدة يقينية بدلا من أن يتخذوا منها أداة

فكرية لفهم تطور المجتمع البشرى ، ومرشداً لرسم مجرى التطور الاجتماعى فى المستقبل . ولقد حذر الزعيم الشيوعى الصينى ماوتسي تونج ، مواطنيه من أن يصبحوا عبيد الدوجماطيقية « التزمت أواليقينية » الماركسية ، فقال . « هناك من يظنون أن الماركسية نوع من حقيقة سحرية يمكن بها شفاء أى مرض . يجب أن تقول لهم إن العقائد الجامدة أقل نفعا من روث البقر ، فالروث يمكن أن يستخدم كسماد » ونستطيع نحن الأفريقيين ، أن نؤيد هذه الملاحظة الصينية الحكيمة .

ليست بنا حاجة إلى أن نفترض أنه ليس سوى من يقال لهم المثقفون وخريجو الجامعات ، هم القادرون على إدارة شئون الدولة ، أو قيادة جيش ، أو توجيه الشئون الخارجية . أجل ، إن الثقة التى وضعها القادة الشيوعيون الأوائل فى الطبقة العاملة ، أوتيت أكثر من ثمارها بعد أربعين عاماً من نشوب الثورة . فالأقمار الصناعية شاهد ملموس على صفة الروس من رجال العلم ، وعلم الطبيعة ، والمهندسين والقائمين بالإدارة وغيرهم ، وأغلبيتهم الساحقة برزت من بيئات الطبقة العاملة والفلاحين . لقد عمل الاتحاد السوفيتى ماهو أكثر من اللحاق ببلاد أوربا الغربية . وتفوق بالفعل على بريطانيا وفرنسا وألمانيا فى مجال التقدم التكنولوجى ولم يتخلف إلا وراء الولايات المتحدة الأمريكية فى ميادين معينة من الإنتاج ، وذلك برغم أن البلاد الأوربية سبقته فى التطور الصناعى بأكثر من مائة عام . وعن الفجوة بينهم وبين الأمريكيين فإن القادة السوفييت يدعون أنهم سوف يتمكنون من إغلاقها خلال السنوات العشر القادمة بشرط ألا تنشب حرب نووية .

ويدعى السوفييت أيضاً أن هذا التقدم الضخم ما كان ليتحقق أبداً بغير التخطيط الاشتراكى وتعبئة ما تملك البلاد من الموارد الطبيعية والقوة العاملة .

كانت الكهرباء بطبيعة الحال مفتاح تقدم الاتحاد السوفييتى الهائل ، إذ بدون وفرة من القوة الكهربائية الرخيصة لما أمكن أن يكون معدل التصنيع وتألية الزراعة ، بمثل هذه الدرجة الملحوظة . .

الحزب الواحد

كان ظهور الشيوعيين كالحزب الوحيد فى الروسيا حادثاً عرضياً إلى حد كبير . . فلو لم يقع الانقسام فى صفوف أحزاب اليسار المعادية للرأسمالية والقيصرية ، على أثر المحاولة التى قام بها فانى كابلان لاغتيال لينين فى ٣٠ أغسطس ١٩١٨ ، وكان كابلان من أعضاء الحزب الثورى الاشتراكى ، أقول إنه لولا ذلك الانقسام لربما كان فى الامكان أن يوجد بالاتحاد السوفييتى نظام الحكم القائم على تعدد الأحزاب ، بدلاً من النظـــام الحالى ، نظام الحزب الواحد .

والواقع ، لقد أكد ماركس أن الناس وبخاصة من يزاول منهم العمل اليدوى والذهنى ، سوف يكونون ، فى ظل الاشتراكية الصحيحة أوفر حرية بكثير منهم فى ظل حكم الرأسمالية . .

الشيوعيون وأفريقيا

ليست فى أفريقيا أحزاب شيوعية حسنة التنظيم ، ففى هذه القارة تحظى الحركات القومية الناجحة بتأييد الجماهير ، ولهذا السبب تشكل الشيوعية فى أفريقيا تهديداً أقل منه بكثير فى آسيا ، نظراً لأن هذه الحركات القومية الأفريقية التى تعبر عن أمانى شعوب القارة ، قطعت الطريق على الشيوعية . فالشيوعية عند معظم الأفريقيين مجرد أيديولوجية أجنبية أخرى منبعثة من أوربا ، تلك القارة التى ظلت تفترس أفريقيا قروناً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يكن

للأفريقيين اتصال مباشر بالروس إذ لم تكن للروسيا مستعمرات فى أفريقيا أبداً بحيث أن كل ما يعرفونه عن الروس والشيوعية مصدره الدعاية الغربية التى لايثقون بها .

إن الثورة التى تجرى فى أفريقيا ثورة قلقة . فهناك أولاً النضال من أجل الاستقلال الوطنى . وهناك ثانياً الثورة الاجتماعية التى تأتى فى « أعقاب نيل الاستقلال وتقرير المصير » وثالثاً يسعى الأفريقيون وراء شكل من الوحدة الإقليمية باعتبارها سلفاً لقيام « ولايات متحدة أفريقية » .

لكن ، إلى أن تتحقق الثورة الأولى فلا يمكن تعبئة طاقات الناس من أجل بلوغ المرحلتين الثانية والثالثة واللتين هما أصعب من المرحلة الأولى التى تعنى إزالة ما خلفه العصر الاستعمارى من تراث اقتصادى واجتماعى ، كالرشوة والفساد والجهل ، والفقر ، والمرض ، ويعنى إقامة مجتمع يتمشى مع أمانى الشعب فى دولة رفاهية تجعل من رفاهيتهم الجوهر الذى تقوم عليه .

ماهى الاشتراكية

ليس الهدف الاشتراكى كما زعم نفر من خصومه : النزول بمستويات العيش ولكنه دفعها حتى يتسنى للأغلبية ، وليس لأقلية كما هو الشأن فى الوقت الحاضر ، أن تنعم بمزايا الوفرة التى أصبحت فى حيز الامكان بفضل تكتيكات الآلة والعلم .

كذلك لا تقتصر الاشتراكية على ما قال أعداؤها ، على الأخذ من الأغنياء لإعطائه إلى الفقراء ، لأن مجرد إعادة تقسيم الثروة الحالية المتاحة فى أيدى الأفراد ، لن يسد بصورة لها وزنها ، الثغرة القائمة الآن بين «المالكين» و « المحرومين » .

إن الهدف الاشتراكي معناه التخطيط العلمي للإنتاج والتوزيع ، عن طريق الملكية المشتركة لما هو أساسي عن وسائل الإنتاج والخدمات، حتي يتمكن الناس في النهاية و بغض النظر من الجنس واللون والعقيدة أو الأصل الاجتماعي، من التمتع بما يريدون لإشباع حاجاتهم .

ولكن الوصول إلى هذه المرحلة ، على ما يرى ماركس ، لن يتم قبل أن تتحول الاشتراكية إلى شيوعية كاملة تتمشى مع الوصول إلى المجتمع اللاطبقي .

وبرغم وجود صور كثيرة من الاشتراكية فهناك فلسفة عامة يمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ — من كل مواطن طبقاً لقدرته .

٢ — من كل مواطن طبقاً لحاجاته .

٣ — إتاحة الفرصة المتساوية لجميع المواطنين ليقدموا لبلادهم أفضل ما يقدرون عليه .

٤ — حكومة منتخبة انتخاباً ديمقراطياً بالشعب ومن الشعب وإلى الشعب .

الحاجة إلى اشتراكية أفريقية

يجب أن نخلق الصورة الخاصة بنا للاشتراكية الأفريقية ، والتي تتلاءم مع ظروفنا وأحوالنا وخلفيتنا التاريخية .

وبعبارة أخرى يجب ألا نسير كالعميان وفق الأساليب الاشتراكية التي اتبعت سواء في أوربا الغربية أو في روسيا السوفييتية حيث الظروف مختلفة اختلافاً كلياً عنها في أمريكا . فلينين ، مهندس الدولة الاشتراكية الأولى ، لم يتبع هو وحزبه كالأعمى ، الماركسية في خلق الأدوات التي كانت أكثر ملاءمة

لظروف روسيا . وبالمثل فالمدخل الأفريقى إلى الإشتراكية يجب أن يقوم على سياسة المواءمة ، على أن نضع فى اعتبارنا دائماً التقدم السلمى نحو الاشتراكية الأفريقية التى ينبغى أن تكون لها الأغراض والأهداف التالية .

١ — من الناحية السياسية إقامة وحماية الديموقراطية الشعبية القائمة على الاقتراع العام للبالغين (فرد واحد وصوت العقيدة أو الجنس Sex) ، وحقوق واحدة ، دون اعتبار العنصر أو اللون أو الإنسان الأساسية ، والعدل الاجتماعى ، وحكم القانون .

٢ — من الناحية الاقتصادية : تحقيق وحماية رفاهية الشعب عن طريق الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج والتوزيع الجوهرية والإشراف عليها ، على أن ينتهى الأمر بالغاء القوة التى تجعل فى الإمكان أن يعيش الناس على الريع والفائدة والربح .

٣ — من الناحية الاجتماعية : تحقق الدولة وتحمى العمالة الكاملة ، ويقوم المواطنون جميعاً طبقاً لمقدرتهم بأداء العمل الذى له قيمة اجتماعية ، بينما يشاركون جميعاً فى موارد الشعب المشتركة وفقاً لحاجتهم . وسوف تتاح الفرصة المتساوية للجميع وسوف تكون الموهبة والأخلاق هى معايير الجدارة الوحيدة فى الحياة العامة .

ولكن تنفيذ خططنا كى نحقق هدف دولة الرفاهية ، لا يعنى فقط إجراء تغيير فى البنيان الاقتصادى للمجتمع . إن وضع التخطيط وتنفيذه يطلبان إجراء تغييرات أساسية فى تقاليد الناس وعاداتهم وأنظمتهم ، فضلاً عن تغيير أسلوبهم فى التفكير .

ان كل ما فى العالم من تخطيط لن يسير بنا صوب « أورشليم الجديدة »

طالما يفتقر المسئولون عن تنفيذ هذه الخطط ، إلى المنهج الاشتراكى . وهكذا لن يكون فى الإمكان خلق الأجهزة الاجتماعية والوسائل البشرية مما تتطلبه الاشتراكية ويتطلبه بناؤها ، إلا إذا حدثت تغييرات فى الفكر والتقاليد والأسلوب . وبعبارة أخرى لن نستطيع بناء الإشتراكية بغير اشتراكيين .

ولا يمكن المغالاة فى التأكيد بقوة بأن الاشتراكية هى أكثر من نظام اقتصادى . إنها تنظيم إجتماعى يملك فيه الناس وسائل الإنتاج بصورة مشتركة ويشاركون حسب حاجتهم فى ثمار عملهم الجماعى ، وعلى خلاف النظام الرأسمالى الذى لا يعنى فيه أحد إلا بنفسه ، يتطلب النظام الاشتراكى أقصى حـــد من التعاون بين جميع أعضاء المجتمع .

برنامج لغانا :

يجب أن تكون نقطة البدء فى التعمير الإقتصادى ، هى الأرض بالطابع المشترك فى الملكية والإنتاج وبما تنطوى عليه من عنصر المساعدة الذاتية التعاونية ، وهذا هو حجر الأساس الذى يجب أن نبنى فوقه النمط الاشتراكى الجديد للمجتمع فى غانا . يمكن أن نستعير أفكاراً من أمريكا ، الصين ، الهند، يوغوسلافيا ، السودان ومن أى مكان آخر ، ولكن النمط الفعلى يجب أن يقوم على القاعدة الأفريقية . فالقطاع الزراعى وهو الذى فى أيدى الأفريقيين إلى حد كبير ، يجب رفعه إلى المستوى الذى لا يقف عند حد النهوض بحالة الفلاح من مستوى الكفاف الذى يعيش فيه الآن ، وإنما يجعله ينتج فائضاً من الثروة يوفر رأس المال اللازم لدفع ثمن استيراد الآلات والخبرة الفنية مما يتطلبه القطاع الصناعى .

ويجب أن يكون هدف الزراعة الأصلى التنويع بقصد التقليل من إعتماد

البلاد على اقتصادها الحالى القائم على محصول واحد — هو الكاكاو . ويجب قبل كل شىء أن يوضع التأكيد على إنتاج الغذاء مع تنويع الأغذية للاستهلاك المحلى حتى نستغنى عن الاستيراد البالغ القدر من المواد الغذائية التى تشكل فى الوقت الحاضر عبئاً على مواردنا من العملات الأجنبية ، لولا هذا لأمكن استخدامها لأغراض التنمية .

ويجب أن يتضمن تخطيطنا الزراعى تربية الحيوان وعمل منتجات الألبان ، وازدياد توافر إنتاجنا من المواد الغذائية سيكون له أثر فعال من ناحية تكلفة العيش ، الأمر الذى ينعكس بشكل إيجابى على التكلفة العامة للتنمية عندنا ، ذلك أننا لن نضطر إلى مواجهة المطالب المستمرة بزيادة الأجور لمواجهة تكاليف العيش التضخمية .

ويجب أن تستهدف الصناعات أولا إشباع الاحتياجات المحلية لتوفير الواردات ، ويمكن حينما يتيسر ذلك ، توفير فوائض للتصدير حتى يتسنى دفع ثمن ضرورات الرفاهية ، وينبغى إقامة صناعات ملحقة ترتبط بمنتجات الزراعة والتعدين .

ويسبب افتقار الغانيين إلى الموارد الرأسمالية ، ونظراً للنقص فى الخبرة الفنية والإدارية ، يتعين على الحكومة أو المؤسسات شبه العامة كهيئة التنمية الصناعية ، أن ترسم وتنفذ بمفردها أو بالاشتراك مع المشروع الخاص والتعاونيات ، مشروعات التصنيع الكبرى وتجديد المشروعات الكبرى فى قطاع الزراعة وتربية الحيوان ، حيث تكون المشروعات مجزية ونافعة .

إن برنامجنا الاقتصادى ، الزراعى والصناعى ، يجب أن يهدف إلى التحول من اقتصاد يقوم على الاتجار إلى اقتصاد صناعى . إن رجال الأعمال الأفريقيين مرتبطون اليوم بالاتجار ، وهم معنيون كثيراً بتوزيع الواردات الأجنبية بدلاً من

أن يهتموا بإنتاج السلع الاستهلاكية فى غانا . نريد أن نشجع الرأسماليين المشتغلين بالصناعة ، لا الرأسماليين المشتغلين بتجارة الجملة والتجزئة ؛ ذلك أنه طالما يظل رجال الأعمال الأفريقيون لا يفكرون إلا فى بيع السلع التى ينتجها الغير فلن يتغير النمط الاستعمارى القديم لاقتصادنا .

وفضلاً عن التخطيط الاقتصادى بصفته هذه ، يجب أن يكون هناك تخطيط فنى ، الأمر الذى يستلزم إيجاد نظام تعليمى جديد يزودنا بالأدوات البشرية التى تضطلع بإخراج التخطيط الاشتراكى إلى حيز التطبيق ، يجب أن يزودنا نظام التعليم بمزيد من رجال الإحصاء وإمساك الدفاتر والمحاسبة والمراجعة ، ومن الخبراء فى القانون التجارى ، والخبراء الفنيين فى جميع المستويات والفروع ، وبالعلماء والمهندسين والمديرين والإداريين ، وغير هؤلاء جميعاً . وبهذا الصدد يمكن أن نتعلم الكثير من السوفييت الذين أحدثوا ثورة فى نظام التعليم عندهم .

وأكثر من هذا يجب أن يرتبط التعليم الحديد بخلق نوع من المواطن يختلف عما نعرفه الآن : مواطن يعرف تاريخه وحلفيته ومستقبله الاشتراكى ، حاجته أن يعيش فى تعاون مع جيرانه وأن يقدم لبلده خدمة خالية من الأنانية ، وحاجة بلده إلى أن يعيش فى وحدة وصداقة مع البلاد الأخرى . يجب أن نجعل المواطن الجديد على بينة من التخطيط الاشتراكى الجديد ، وأن نجعله يفهم دوره ومكانه فى النظام الجديد .

ويجب أن يكون هناك رأس مال إذ لا سبيل إلى أى شىء بدونه . إن الاشتراكيين هم فى الحقيقة الذين يتصرفون فى رأس المال وقد تخلص من الأهداف الرأسمالية ، أى أنهم يريدون استثمار رأس المال لغايات اجتماعية وليس من أجل تحقيق الربح الخاص واستغلال الإنسان للإنسان . ليس من المستطاع بناء

المهمة الرئيسية أمام الشعوب التى حصلت على استقلالها حديثاً فى أفريقيا هى إقامة نظام إجتماعى عادل وتقدمى يوفر المأكل والملبس والمأوى لمواجهة حاجات الناس حسب مواردهم ، نظام إجتماعى يعكس مستوى معيشة أعلى فى سعادة شعبنا، وهذا يعنى من الناحية الاقتصادية ، العمالة الكاملة ، والإسكان الصالح ، والفرصة المتساوية التى تسمح بالتقدم التعليمى والثقافى إلى أعلى مستوى ممكن لجميع الناس . وهذا معناه بالحقائق المحسوسة أن يرتفع الدخل الحقيقى لجميع أنواع العمال والمزارعين والفلاحين ، وألا تتجاوز أثمان السلع الأجور ، وأن تكون الخدمات التعليمية لكل الناس . . فاذا كانت القدرة على الدفع هى جواز المرور إلى الحياة الفاضلة ، إذن فمعظم أهل القارة الأفريقية مستبعدون عنها الآن .

وإذا لم ينفذ المسئولون عن الشعب برنامجنا الاقتصادى والاجتماعى ، فقد حكم على معظم الشعب الأفريقى بالإبعاد الدائم من الحياة الطيبة ، وانتفى الغرض الذى نتوخاه من الجهد الذى نبذله .

لكن كيف نحقق هدفنا فى أقصر وقت ممكن ؟

الأمر الذى أؤكده هو أن الاشتراكية هى النمط الوحيد الذى يستطيع أن يحقق الحياة الطيبة للشعب ، فى أقصر وقت ممكن ، ذلك أن الاشتراكية تفترض الملكية العامة لوسائل الإنتاج — الأرض ومواردها — واستخدام وسائل الإنتاج تلك لما يعود بالنفع على الشعب .

الإنتاج الاشتراكى

والإنتاج الاشتراكى هو إنتاج السلع والخدمات تحقيقاً لحاجات الشعب . فهو ليس إنتاجاً من أجل الربح الخاص الفردى الذى يحرم مثل هذا الفريق الكبير

من الرجعيين من أجل مقاومة نضالنا فى سبيل الاستقلال، فان هناك الكثيرين من الأفريقيين على استعداد لمساعدتهم على استعبادنا إقتصاديا لقاء الفتات القليل الذى يلقى به إليهم من مائدة الرأسمالية الأجنبية . إن الرأسماليين هم كالبيض أعداء لنا .

إن هدفنا هو الإستقلال الاقتصادى على أساس نمط إشتراكى ، وحتى يتسنى تنفيذ مشروعنا لا بد من أن يتولى القيادة أولئك الأفريقيون من ذوى النظرة الاقتصادية ، إذ لا يمكن أن نعرض حياتنا الاقتصادية للخطر بأن نترك توجيهها ، بل وبعض تخطيطها . فى أيدى المستوطنين الأجانب من أعداء الاشتراكية ،ذلك أن ولاءهم الأول هو لبلدهم الإمبريالى بينما ولاؤهم للبلد الذى يستخدمهم يشغل محلا ثانوياً . وبينما قد نضطر إلى الاعتماد على الفنيين والخبراء الأجانب إلى أن نتمكن من توفير العدد الكافى من أبنائنا ، فسوف نستخدم الأولين فى مهمة محدودة وليس لتخطيط مستقبلنا الاقتصادى .

يجب أن نكون على حذر من العناصر الرأسمالية الأفريقية المعادية لحزب المؤتمر حتى لا تتسرب فى داخله ، وتتخذ منه مجرد وسيلة للإثراء على حساب الأموال العامة ولإفساد أيديولوجيتنا الاشتراكية وتشويه برنامجنا الاقتصادى .

الفصل العاشر

بعض جوانب الاشتراكية الأفريقية

بقلم

كوامي نكروما

المهمة الرئيسية أمام الشعوب التي حصلت على استقلالها حديثاً في أفريقيا هي إقامة نظام إجتماعي عادل وتقدمي يوفر المأكل والملبس والمأوى لمواجهة حاجات الناس حسب مواردهم ، نظام إجتماعي يعكس مستوى معيشة أعلى فى سعادة شعبنا، وهذا يعنى من الناحية الاقتصادية ، العمالة الكاملة ، والإسكان الصالح ، والفرصة المتساوية التي تسمح بالتقدم التعليمى والثقافى إلى أعلى مستوى ممكن لجميع الناس . وهذا معناه بالحقائق المحسوسة أن يرتفع الدخل الحقيقى لجميع أنواع العمال والمزارعين والفلاحين ، وألا تتجاوز أثمان السلع الأجور ، وأن تكون الخدمات التعليمية لكل الناس . . فاذا كانت القدرة على الدفع هى جواز المرور إلى الحياة الفاضلة ، إذن فمعظم أهل القارة الأفريقية مستبعدون عنها الآن .

وإذا لم ينفذ المسئولون عن الشعب برنامجنا الاقتصادى والاجتماعى ، فقد حكم على معظم الشعب الأفريقى بالإبعاد الدائم من الحياة الطيبة ، وانتفى الغرض الذى نتوخاه من الجهد الذى نبذله .

لكن كيف نحقق هدفنا فى أقصر وقت ممكن ؟

الأمر الذى أؤكده هو أن الاشتراكية هى النمط الوحيد الذى يستطيع أن يحقق الحياة الطيبة للشعب ، فى أقصر وقت ممكن ، ذلك أن الاشتراكية تفترض الملكية العامة لوسائل الإنتاج — الأرض ومواردها — واستخدام وسائل الإنتاج تلك لما يعود بالنفع على الشعب .

الإنتاج الاشتراكى

والإنتاج الاشتراكى هو إنتاج السلع والخدمات تحقيقاً لحاجات الشعب . فهو ليس إنتاجاً من أجل الربح الخاص الفردى الذى يحرم مثل هذا الفريق الكبير

من الشعب من السلع والخدمات التي يجرى إنتاجها بينما تظل حاجاته ومطالبه بدون إشباع .

لكن ، هناك نقطة يتعين علينا أن نوضحها ، فهناك في أفريقيا لا يملك الناس وسائل الإنتاج والتوزيع الكبرى فحسب ولكن يجب علينا أن نرسى الأسس التي يمكن أن تقام عليها الاشتراكية ، أى التصنيع الكامل لقارتنا .

إن كل حديث عن الاشتراكية والتعمير الاقتصادى والاجتماعى هو ألفاظ جوفاء إذا لم نكرس أنفسنا بصورة جدية لموضوع التصنيع الأساسي والثورة الزراعية بنفس القدر الذى يجب أن نركز به جهودنا على التربية الاشتراكية .

والصناعات الثانوية ضرورية بشكل حيوى إذ يجب أن يكون من أهدافنا الرئيسية إحلال السلع التي ننتجها محلياً محل الواردات من السلع الأجنبية . وأكثر من هذا ، يجب تخطيط الصناعات الثانوية حتي تلحق بانتاج زراعتنا وتوسع المنافذ أمام إنتاج مزارعينا وفلاحينا . ولكن الصناعات الثانوية برغم ما لها من أهمية من حيث أنها تجعلنا مستقلين من الناحية الاقتصادية ، سوف تظل تتركنا نعتمد اعتماداً شديداً على المصادر والمهارة الخارجية إذا لم ننشىء تلك الصناعات الثقيلة التي هى وحدها ترسى الأساس الذى يقوم عليه التصنيع .

إن مشروعات مثل مصنع إنتاج الصلب ، ومعمل تكرير البترول ، ومصنع عدد الآلات مما نضع الخطط بشأنها فى غانا ، فضلا عن مشروعات كهربة نهرى فولتا وبوى Bui ، هى كلها مشروعات رئيسية بالمعنى الحقيقى الذى يدل عليه اللفظ .

الطاقة هي المفتاح

والطاقة عنصر لا غنى عنه فى التصنيع ، فبدونها لا نستطيع إرساء أسسه . إن التصنيع يفترض مقدما الكهربة electrification ، والحق إن افتقارنا إلى موارد حيوية للطاقة هو الذى حال بيننا وبين إخراج الكثير من أفكارنا وخططنا ، إلى نطاق التنفيذ ، بل وليس فى وسعنا الحديث عن مصنع الصلب إلا إذا أمكن توفير الطاقة لتشغيله .

ومن هنا انشغل بالنا فى غانا بمشروع نهر فولتا وغيره من المشروعات التى سوف تمدنا بالقوة المائية لتوليد الكهرباء ورى الأقاليم التى تتعطش إلى الماء فى فترات معينة من السنة . هذه المشروعات هى مفتاح رئيسي لتقدمنا الاقتصادى .

وطالما نحن عاجزون عن صنع عدد الآلات فان الأدوات اللازمة لصناعة كل العدد الهائل من السلع الكبيرة والصغيرة التى نستوردها فى الوقت الحاضر ، سوف تظل تحت رحمة الموارد الخارجية التى تزودنا بها . وسوف تظل فى حالة تبعية اقتصادية ويكون كل حديث عن التقدم الاشتراكى ثرثرة جوفاء .

التضحية الاساسية

ولتحقيق هدفنا فى التعمير الاقتصادى الأساسى يجب أن تخصص نسبة من دخلنا ، أكبر بكثير مما نخصصه الآن ، لإقامة الصناعات الأساسية ومضاعفة منتجاتنا الزراعية .

وهنا نحتاج إلى ثورة فى أسلوبنا فى التخطيط . لسوء الحظ كان الكثير من التخطيط يجرى بصورة متقطعة إلى حد كبير وبغير هدف معلوم . ولم يكن

مترابطاً على نحو منظم ، وكانت هيئات ومصالح حكومية وشبه حكومية ، كثيرة بما يتجاوز الحد الواجب ، معنية برسم وتنفيذ الخطط .

إن ما نحتاج إليه هو خطط عمل . .

إذا أردنا أن يكون تخطيطنا قوة منشطة تزيد من إنتاجيتنا ومن تقدمنا نحو الهدف الاشتراكي فلابد من أن يتحقق من جميع مواردنا البشرية والطبيعية ، أي يجب أن نحصى ما نملك من أصول assets اقتصادية . يجب أن نعد قائمة جرد تشمل تراثنا الطبيعي والمعدني والزراعي ، ويجب أن نحصى قوتنا البشرية وما لدينا حالياً من المهارات وما يمكن أن يتوافر لنا منها .

ومعنى هذا أن كل ما نعمله يجب أن يكون مرتبطاً بخطة شاملة . فبرامج التعليم والرفاهية الاجتماعية والصحة مثلاً ، لا يمكن رسمها فى عزلة . بل يجب تخطيطها بالنسبة إلى احتياجات تطورنا الصحى وتحسين حياة الشعب . والخطط التى تعد لهذه القطاعات يجب تنسيقها مع الخطط التى توضع للمجال الاقتصادى ، لأن التوسع الاقتصادى هو فى حاجة ملحة إلى انتاج المدارس والمعاهد الفنية والجامعات .

وفوق كل شىء يجب أن يكون تقدمنا الاقتصادى الأساس الذى نبنى عليه مجتمعاً قوامه العدل وترفرف عليه السعادة .

يجب أن يهدف تخطيطنا إلى تحقيق غرض مزدوج : زيادة الإنتاجية وتجميع رأس المال لتوسيع نطاق التصنيع . يجب أن يزيد باطراد تمويل التنمية عن طريق الإنتاج ، وأن يقل باطراد عن طريق الضرائب والرسوم التى تفرض مطالب باهظة على تلك الجماعات من المجتمع التى هى أقل قدرة على أدائها .

ويمكن أن تتيح الزيادة فى الإنتاجية فوائض يعاد إستثمارها فى مزيد من الإنتاج ، وبهذه الطريقة نزيد من الثروة الحقيقية .

إن رفع الأجور دون ضمان معدلات من الإنتاجية أعلى ، معناه أن نحرك تلك الدائرة الخبيثة من خلق كمية ضخمة من النقود تطارد سلعاً نادرة وتسفر عن التضخم . فازدياد الانتاجية مصحوبا بالتخطيط الاشتراكى سوف يسمح بالرقابة على الأثمان وتداول السلع من أجل صالح المجتمع .

ليس معنى هذا أن كل تقدم فى الإنتاجية سوف يؤدى إلى تحسين فورى فى مستويات العيش . وهذا هو الحال بوجه خاص فى أوائل مراحل التصنيع حين تكون الحاجة إلى إعادة استثمار رأس المال المتولد من ارتفاع الانتاجية ، فى تقوية القاعدة الاقتصادية أعظم أهمية منها إلى استخدامه فى السلع الاستهلاكية .

مسألة أولويات

ينطوى الهدف الاشتراكى على معنى الخير الشامل للمجتمع كله . ومن أجل صالح هذا الهدف الاشتراكى قد يكون من الضرورى أن يتنازل كل فرد عن بعض المنفعة الشخصية العاجلة الصغيرة حتى يتسنى له تحقيق منفعة أكبر بعد ذلك بفترة وجيزة . فالخدمات الاجتماعية لصالح الجماعة ، مثلاً ، تحقق مزايا لعدد كبير من الناس تزيد على ما يحققه رفع الأجور بالنسبة إلى مجموعات معينة من العمال .

ولكن إذ ترتفع الإنتاجية بدرجة لها شأنها ، وتتسع قاعدة الاقتصاد الاشتراكية عن طريق اطراد الزيادة فى الملكية العامة لوسائل الإنتاج — كالأرض ومواردها الطبيعية والمصانع وانتاجها . فلن تتمكن الحكومة فحسب من تعبئة

فوائض أكبر من رأس المال فى سبيل تحقيق خير مصالح البلاد. ولكنها تستطيع أيضاً أن تبلغ مركزاً يمكن فيه أن تزيد أجور العمل جزاء ما بذل من جهد زائد.

نظرة جديدة

ونظراً لأن الحكومة تستطيع عن طريق التخطيط أن تفرض فى الوقت نفسه القيود على أثمان السلع فسوف يشعر العامل بفائدة مزدوجة من وراء زيادة فى الأجر لا تلتهمها زيادة أكبر فى الأثمان كما يحدث فى ظل اقتصاد رأسمالى.

فاذا كان لهذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أن تنجح، فلابد من تغيير فى نظرة المسئولين عن إدارة شئوننا. يجب أن يكون لهم منظور اشتراكى ودافع اشتراكى مرتبطان بالحاجات والمطالب الاشتراكية. يجب ألا يظلوا خدم بيروقراطية عرجاء.

يجب أن يتسلح المسئولون فى مؤسساتنا العامة بنظرة جديدة إزاء وظائفهم التى يدينون بها لنضالات الشعب وكدح الفلاحين والعمال.

إن فى أفريقيا فى الوقت الحاضر عدداً كبيراً من الشركات العامة مثل شركات التنمية الصناعية والزراعية، تقدم لها الدولة الإعانات بدلاً من أن تحقق هذه الشركات ربحاً يستخدم فى مزيد من الاستثمارات الرأسمالية. يجب أن تنعكس هذه الحال إذ ما من اقتصاد، وبخاصة الاقتصاديات الفتية بأفريقية، يجاهد من أجل إقامة قاعدة إقتصادية ثابتة، بقادر على استنزاف موارده فى إعانة مغامرات غير إنتاجية لا يستفيد منها سوى موظفيها من ذوى المرتبات العالية.

وفضلاً عن هذا لا يسعنا أن نبدد مواردنا من الرجال والمواد على جفيا

النحو، ولكن علينا أن نستخدمها بحكمة فى سبيل هدفنا وهو تحقيق المنفعة الاشتراكية لكل الشعب .

المعركة القادمة

إن مهمتنا لا تنتهى بالحصول على الاستقلال السياسى، فالاستقلال يتطلب أسلوبا جديداً فى التنمية الاقتصادية والصناعية .

وبدون التأييد من جانب جماهير الشعب يمكن أن تفشل خططنا . إن الناس فى حاجة إلى أن نثير فيهم وعياً جديداً بدورهم بالسير قدماً صوب الإنشاء الاشتراكى . يجب أن يتشبعوا بنفس الروح التى جرفتهم إلى معركة التحرر السياسى والتى وصلت بهم إلى الاستقلال .

الفصل الحادى عشر

أوجاما: أساس الاشتراكية الافريقية

بقلم

جوليوس نيوريري

الاشتراكية ، مثلها مثل الديموقراطية هى اتجاه العقل . فاتجاه الاشتراكى العقل وليس التعلق الجامد بنمط سياسى جامد هو الذى نحتاج إليه فى المجتمع الإشتراكى ، كى نضمن أن يهتم الناس برفاهية بعضهم بعضاً ، وليس القصد منه تعريف الأنظمة التي تنشأ الحاجة إليها كى يتجسد فيها هذا الإتجاه فى مجتمع حديث ... مثل مجتمعنا الأفريقى .

وسواء تعلق الأمر بالفرد أو المجتمع فالذى يفرق بين الاشتراكى وغير الإشتراكى هو ذلك الاتجاه العقلى ، وليس لهذا الاتجاه علاقة بتملك الثروة أو عدم تملكها ، فقد يمكن أن يتحول المعدمون إلى رأسماليين — أى مستغلين لإخوانهم من البشر ، وبالمثل يمكن أن يكون المليونير إشتراكياً أو قد لا يضفى قيمة على ثروته إلا لأن فى الإمكان استخدامها فى خدمة إخوانه فى البشرية . ولكن الإنسان الذى يستخدم الثروة بغرض السيطرة على أى من إخوانه ، إنما هو شخص رأسمالى ، وكذلك الحال بالنسبة إلى من يفعل هذا لو استطاع إليه سبيلا .

قلت إن المليونير يمكن أن يكون اشتراكياً صالحاً . ولكن المليونير الاشتراكى ظاهرة نادرة ، بل يكاد حقاً أن يكون تناقضاً فى المصطلحات . وظهور أصحاب الملايين فى أى مجتمع ليس دليلاً على رخائه إذ يمكن أن يوجدوا فى بلاد فقيرة جداً — مثل تنجانيقا — كما يوجدون فى بلاد غنية كالولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن الذى يخلق أصحاب الملايين ليس كفاءة الإنتاج ولا مقدار ما يملك بلد من ثروة ، وإنما الذى يخلقهم هو انتفاء المساواة فى توزيع ما يجرى إنتاجه .

والفارق الأساسى بين مجتمع إشتراكى ومجتمع رأسمالى لا يكمن فى الأساليب

التي يتبعانها في إنتاج الثروة ، ولـكنه يكن في طريقة توزيعها . ولذلك بينما يمكن أن يكون المليونير إشتراكيًا صالحًا ، فيكاد ألا يكون وليد مجتمع إشتراكي .

ولما كان ظهور أصحاب الملايين في مجتمع لا يتوقف على رخائه ، فقد يجد علماء الاجتماع من المهم أن يحاولوا اكتشاف السبب الذي من أجله لم تنتج مجتمعاتنا في إفريقية أصحاب ملايين إذ من المحقق أنه كان لدينا من الثروة ما يكفي لخلق عدد قليل منهم .

وفي ظني أن هؤلاء العلماء سوف يكتشفون أن السبب راجع إلى أن تنظيم المجتمع الأفريقي التقليدي — أي توزيعه للثروة التي أنتجها — كان على صورة تـكاد ألا تفسح مجالاً للطفيلية . قد يقولون أيضًا بالطبع ، إنه ترتب على هذا أن إفريقية لم تتمكن من خلق طبقة مترفة من ملاك الأرض ، وبالتالي لم يكن هناك من يستطيع إخراج الأعمال الفنية أو العلمية التي تفاخر بها المجتمعات الرأسمالية . ولـكن الأعمال الفنية والإنجازات العلمية هي ثمار العقل الذي هو كالأرض ، من الهبات التي أنعم بها الله على الإنسان .

ولا أستطيع الاعتقاد بأن الله قد جعل استخدام إحدى هباته يتوقف على إساءة استعمالها من جانب شخص آخر .

يزعم المدافعون عن الرأسمالية أن ثروة المليونير هي الجزاء العادل عن مقدرته أو نشاطه ، ولـكن هذا الزعم لا تؤيده الحقائق ، ذلك أن ثروته لا تتوقف على نشاطه أو قدراته هو نفسه إلا بنفس القدر اليسير الذي كانت تتوقف به قوة المالك الإقطاعي على جهوده ونشاطه أو ذكائه . كلاهما يستخدم ويستغل قدرات الآخرين ونشاطهم . وحتى لو كان هناك مليونير ذكي ومجد بصورة غير عادية ، فالفارق بين ما يملك من ذكاء ونشاط وجد وما يملك الآخرون من

هذه الصفات لا يمكن أن يتناسب مع « ضروب الجزاء » التى يحصل عليها هو ويحصلون هم عليها . ولابد أن ثمة خطأ فى مجتمع يستطيع فيه شخص واحد أيا كان جده أو كانت مهارته ، أن يحصل على « جزاء » يعادل ما يستطيع أن يحصل عليه ألف غيره مجتمعين .

الكل سواء

إن نزعة الاقتناء والتملك بقصد نيل القوة والهيبة نزعة غير إشتراكية. ففى مجتمع يقوم على الاقتناء تميل الثروة إلى إفساد من يملكونها ، وإلى أن تربى فيهم رغبة فى أن ينعموا برفاهية أكثر مما يتوافر لغيرهم ، وفى أن يرتدوا ملابس خيراً من الآخرين وأن يبزوهم فى كل ناحية . إنهم يبزونه فى الشعور بأن عليهم أن يتفوقوا على جيرانهم بقدر ما يمكنهم ذلك . وأصبح التعارض الظاهر بين رفاهيتهم والشقاء النسبى الذى هو نصيب بقية المجتمع ، أمراً جوهرياً تقريباً للتمتع بثروتهم ، وهذا أطلق كل الحركة الحلزونية من التنافس الشخصى . والذى هو فى هذه الحالة غير اشتراكى .

وبغض النظر عن النتائج المعادية للمجتمع والمترتبة على تجميع الثروة الشخصية فان نفس الرغبة فى التجميع يجب تفسيرها على أنها تصويت « بعدم الثقة » فى النظام الاجتماعى إذ حين ينظم المجتمع بحيث يهتم بأفراده ففى هذه الحالة لا ينبغى لأحد ، بشرط أن يكون راغباً فى العمل ، أن يستشعر القلق بشأن ما سوف يصيبه فى الغد إذا لم يكتنز ثروة اليوم ، إذ ينبغى للمجتمع نفسه أن يرعاه هو أو أرملته أو أطفاله اليتامى .

وهذا بالضبط ما نجح فى عمله المجتمع الأفريقى التقليدى . كان « الغنى » والفقير آمنين تماماً فى المجتمع الأفريقى . كانت الكوارث الطبيعية تأتى بالمجاعات

ولكنها تصيب بها الجميع ، من الأغنياء والفقراء على السواء . ولم يتضور أحد جوعاً سواء من حيث الغذاء أو الكرامة الإنسانية ، بسبب عدم امتلاكه لثروة شخصية ، إذ كان فى وسعه الاعتماد على ثروة المجتمع الذى هو عضو فيه . تلك كانت إشتراكية .

ثلاث وسائل

وإنتاج الثروة سواء تم بوسائل بدائية أو حديثة ، يتطلب أشياء ثلاثة :

أولها : الأرض التى وهبها لنا الله ومنها نستمد المواد الأولية التى نعيد تشكيلها لمواجهة حاجاتنا .

وثانيها : هو الأدوات التى وجدنا بالخبرة البسيطة أنها تساعدنا بالفعل ؟ وهكذا نصنع الفأس والبلطة أو المصنع الحديث أو الجرار ، لمساعدتنا فى إنتاج الثروة — أى الطيبات والسلع التى نحتاج اليها .

وثالثها : هو المجهود الإنسانى — أو العمل .

ولسنا فى حاجة إلى قراءة مؤلفات كارل ماركس أو آدم سميث كى نكتشف الثروة .

ولسنا فى حاجة إلى الحصول على الدرجات العلمية فى الاقتصاد كى نعرف أنه لا العامل ولا مالك الأرض ينتجان الأرض . فالأرض هبة من الله وهى موجودة دائماً . ولكننا نعلم فعلاً ، أن الفأس والمحراث أنتجهما العامل .

كان كل شخص فى المجتمع الأفريقى التقليدى عاملاً ، إذ لم يكن ثمة سبيل آخر أمام الجماعة لكسب العيش . وحتى شيخ الجماعة الذى بدا كأنه يمتع نفسه

دون أداء أى عمل وكان كل شخص آخر يعمل من أجله ، كان فى الحقيقة قد عمل بجد ونشاط فى أيام شبابه . فالثروة التي بدا الآن أنه يمتلكها لم تكن ثروة له بصفة شخصية، وإنما كانت ثروته باعتباره رئيس الجماعة التى أنتجتها، فهو إذن قيم عليها . ولم تكن الثروة نفسها لتضفى عليه سلطة أو هيبة ، أما الاحترام الذى يكنه له الشبان فراجع إلى كونه أكبر منهم سنا وخدم الجماعة زمناً أطول ، وكان الشيخ « الفقير » يحظى فى مجتمعنا بنفس الاحترام الذى يناله الشيخ « الغنى »

عندما أقول إن كل فرد فى المجتمع الأفريقى التقليدى كان عاملاً فانى لا أستخدم اللفظ على أنه مقابل « صاحب العمل » فحسب ، ولكنى استعمله أيضاً للدلالة على أن الفرد ليس « متكاسلاً » أو « خاملاً » . فقد كان من أكثر إنجازات مجتمعنا اشتراكية ، الاحساس بالأمن الذى وفره لأفراده ، وكرم الضيافة الشامل الذى كان فى إمكانهم أن يعتمدوا عليه ، ولكننا غالباً ما ننسى اليوم أن الأساس الذى قام عليه هذا الإنجاز هو أنهم كانوا يأخذون قضية مسلمة أن يسهم كل فرد باستثناء الأطفال والمرضى ، بنصيبه العادل فى الجهد الذي يبذل فى سبيل إنتاج الثروة .

ولم يكن ذلك المجتمع ليجهل الرأسمالى أو مالك الأرض المستغل فحسب بل ولم يكن لدينا تلك الصورة الأخرى من الطفيلى الحديث — أى المتكاسل أو الخامل الذى يتقبل كرم المجتمع باعتبار ذلك «حقاً» له دون أن يقدم شيئاً.

المثل السواحلى

إن الذين يتحدثون منا عن أسلوب الحياة الأفريقى ، ويفخرون بحق بالإبقاء على تقليد الضيافة وهو جزء من ذلك الأسلوب، هؤلاء يحسن بهم أن

أن يتذكروا المثل السواحلى « عامل ضيفك باعتباره ضيفاً لمدة يومين ، ثم اعطه فأساً فى اليوم الثالث » .

وفى الواقع العملى أن الضيف كان يحتمل أن يطلب الفأس قبل أن يعطيها له مضيفه ، إذ يعلم ما يتوقع منه ويشعر بالخجل لو ظل عاطلا أكثر من ذلك .

ليست هناك اشتراكية بغير عمل ، والمجتمع الذى يخفق فى توفير وسائل العمل لأفراده ، أو إذا وفرها لهم يحول بينهم وبين الحصول على نصيب عادل من منتجات عرقهم وكدهم ، مجتمع يحتاج إلى أن تصحح الأوضاع فيه . وبالمثل يخطىء الفرد الذي لا يعمل برغم كونه قادراً على العمل وأمده المجتمع بوسائل العمل . ليس لهذا الفرد الحق فى أن يتوقع شيئاً من المجتمع إذ أنه لم يسهم بشىء للمجتمع .

والاستعمال الآخر لكلمة « عامل » بمعناها المتخصص أى مستخدم لبيان التعارض مع لفظ « رب العمل » يعكس اتجاها ذهنيا دخل فى إفريقية مع مقدم النظام الاستعمارى ، وهو غريب على تفكيرنا . فالأفريقى فى الأزمنة القديمة لم يتطلع أبداً إلى امتلاك ثروة شخصية بقصد السيطرة على الغير ، ولم يستخدم أبداً عمالاً أو « عمالاً صناعيين » لأداء العمل له ، ولكن جاء الرأسماليون الأجانب . كانوا أثرياء وأقوياء ، وبطبيعة الحال بدأ الأفريقى يريد أن يكون غنياً أيضاً . ليس ثمة خطأ فى أن نريد أن نكون أغنياء ، وليس ثمة عيب فى أن نريد الحصول على القوة التي تصاحب الثروة ، ولكنا نخطىء على وجه التأكيد إذا كنا نريد الثروة والقوة حتى نتمكن من التسلط على الغير .

ولسوء الحظ تعلم بعضنا أن يشتهى الثروة من أجل ذلك الغرض ، ويود استخدام الأساليب التي يستخدمها الرأسمالى فى سبيل الحصول عليها .

لذلك يجب أن تكون الخطوة الأولى التى نخطوها هى أن نعيد تربية أنفسنا ، أى أن نستعيد اتجاهنا الفكرى . كنا فى مجتمعنا الأفريقى التقليدى أفراداً فى داخل جماعة ، وكنا نعنى بها وتهتم بنا ، ولم تكن بنا حاجة أو رغبة تدفعنا إلى استغلال إخواننا .

رفض الملكية الفردية :

وإذ نرفض الاتجاه الفكرى الرأسمالى الذى جاء به الاستعمارى إلى أفريقية يجب أن نرفض أيضاً الأساليب الرأسمالية التى تصاحبه ، ومنها الملكية الفردية للأرض . فبالنسبة إلينا فى أفريقية كانت الأرض موضع الإعتراف دائماً بأنها ملك الجماعة ، وكان لكل فرد بالمجتمع حقاً فى استخدامها إذ لم يكن فى وسعه بخلاف ذلك ، أن يكسب عيشه ، ولم يمكن للمرء أن يكون له حق الحياة دون أن يملك أيضاً الحق فى بعض أسباب الإبقاء على الحياة . ولكن حق الأفريقى فى الأرض كان مقصوراً على استخدامها ، ولم يكن له أى حق آخر فيها ولم يخطر بباله أن يحاول أن يكون له مثل هذا الحق الآخر وأن يطالب به .

وأدخل الأجنبى مفهوماً مختلفاً تماماً اعتبر الأرض سلعة قابلة للتسويق . طبقاً لهذا النظام يستطيع شخص المطالبة بقطعة أرض بوصفها ملكية خاصة له ، سواء أكان يقصد استخدامها أم لا . أستطيع أن آخذ بضعة أميال مربعة من الأرض وأدعوها « أرضى » ثم أطير بعد ذلك إلى القمر . وكل ما يتعين على عمله كى أكسب عيشاً من الأرض « المملوكة لى » هو أن أتقاضى ريعاً ممن يريدون استخدامها .

وإذا كانت قطعة الأرض هذه فى منطقة حضرية فلست بحاجة إلى استغلالها على الإطلاق ، وأستطيع أن أدع الحمقى الذين هم على استعداد للاستفادة

من القطع الأخرى المحيطة « بأرضى » وبذلك ترتفع بطريقة أوتوماتيكية القيمة السوقية لقطعة الأرض التي أملكها ، وعندئذ أهبط من القمر وأطالب هؤلاء الحمق أن يدفعوا القيمة المالية عن الأرض « المملوكة لى » وهى قيمة خلقوها هم أنفسهم لى عندما كنت أتمتع بالاقامة فى القمر .

مثل هذا النظام ليس غريبا عنا فحسب ، ولكنه خاطىء تماماً . إن ملاك الأراضى فى مجتمع يعترف بالملكية الفردية فى الأرض ، يمكن أن يكونوا — وإنهم لكذلك فى العادة — فى عداد نفس الطبقة التى ينتمى اليها الكسالى المتسكعون ممن تحدثت عنه — أى طبقة الطفيليين .

يجب ألا نسمح بنمو الطفيليات هنا فى تنجانيقا ، ويجب أن تعود حكومة « تانو» TANU إلى العرف الأفريقى التقليدى بشأن حيازة الأرض ، ومعنى هذا أن يكون لعضو المجتمع حق فى قطعة أرض على شريطة أن يستغلها . ويجب إلغاء الملكية غير المشروطة أو « الخاصة » للأرض والتى تؤدى إلى المضاربة والطفيلية .

يجب — كما قلت — أن نسترجع اتجاه تفكيرنا السابق — أى اشتراكيتنا الأفريقية التقليدية — ونطبقه على المجتمعات الجديدة التى نحن بصدد بنائها اليوم .

ولكن الاشتراكية ، كما قلت فى البداية ، هى اتجاه العقل ، ولذلك فعلى شعب تنجانيقا — الفلاحين ، الأجراء ، الطلاب ، القادة ، وعلينا جميعاً التأكد من أن هذا الاتجاه الذهنى الاشتراكى لا يضيع وسط المغريات على الكسب الشخصي أو المغريات على إساءة استخدام السلطة) التى قد تعترض طريقنا على صورة أفراد ، أو وسط الاغراء الذى يجعلنا ننظر إلى خير المجتمع كله على أنه ذو أهمية ثانوية بالنسبة إلى مصالح جماعة خاصة منا .

وكما كان الرئيس فى مجتمعنا السابق ، موضع الاحترام بسبب سمعته وخدماته للمجتمع ، كذلك سوف نحافظ فى مجتمعنا الحديث على هذا الإحترام للسن والخدمة . وبنفس الطريقة فالثروة «الظاهرية » التى كان يملكها الرئيس لم يكن فى الحقيقة يملكها إلا بوصفها وديعة لشعبه ، ومن هنا فالثروة الزائدة التى قد تأتى بها إليهم مراكز معينة من القيادة للأفراد الذين يشغلون هذه المراكز ، لا يمكن أن تكون ملكا لهم بقدر ما تكون عونا ضروريا لهم على الاضطلاع بواجباتهم . فهى « أداة » عهد بها إليهم لمنفعة الشعب الذين يقومون بخدمته، وليست «ملكا لهم» بصفتهم الشخصية، ولايجوز لهم استخدام أى جزء منها كوسيلة لتجميع المزيد لمنفعتهم ، أو « كتأمين » ضد اليوم الذى لا يعودون فيه يشغلون هذه المراكز ، إذ يكون هذا خيانة للشعب الذى ائتمنهم عليها .

الرأسمالية المستغلة :

كان الأفراد أو الأسرات فى المجتمع القبلى ، « أغنياء » أو فقراء حسب حالة القبيلة ، غنية أو فقيرة . فاذا حققت القبيلة رخاء شارك فى التمتع به جميع أفرادها .

إن تنجانيقا اليوم بلد فقير ، ومستوى الجماهير منخفض بصورة تبعث على الخجل. ولكن إذا ارتفع كل فرد رجلاً أو امرأة ، إلى مستوى التحدى وعمل بأقصى ما يملك من قدرة من أجل خير المجتمع كله فسوق تحقق تنجانيقا الرخاء سوف يتقاسمه شعبها كله .

ولكن يجب اقتسام هذا الرخاء ولا يجوز للاشتراكى الصادق أن يستغل إخوانه بحيث إذا راح أعضاء أية فئة فى مجتمعنا يحاجون بأنه يجب أن يأخذوا لأنفسهم نصيباً من أرباح جدهم يزيد عما يحتاجون إليه فعلاً بسبب أنهم يسهمون

فى الدخل القومى بأكثر مما تسهم به الفئات الأخرى ، وإذا أصروا على هذا برغم ما يعنيه من خفض إسهام فئتهم فى الدخل العام وبذلك يقلل من المعدل الذى يمكن عنده أن يستفيد المجتمع كله ، فحينئذ تكون هذه الفئة تستغل « أو تحاول أن تستغل » إخوانها البشر .

لا بد أن تكون هناك جماعات تسهم فى دخل الأمة بأكثر مما تسهم به غيرها ، وذلك بحكم « القيمة السوقية » لثمار نشاطها ، ولكن قد تكون الجماعات الأخرى تنتج بالفعل سلعا أو خدمات ذات قيمة حقيقية مساوية أو أكبر برغم ما يتصادف من ألا تكون لها مثل هذه القيمة المصطنعة العالية . مثال ذلك أن للغذاء الذى ينتجه الفلاح قيمة اجتماعية أكبر من قيمة الماس ولكن يستطيع عمال المناجم أن يدعوا ، وهو ادعاء صحيح تماماً ، أن عملهم يغل أرباحاً مالية للمجتمع ، أكبر مما يغله العمل الذى يقوم به الفلاحون . لكن إذا راحوا تبعا لذلك ، يطالبون بالحصول على معظم ذلك الربح الإضافى وألا ينفق جزء منه على مساعدة الفلاحين ، لكانوا رأسماليين فى قرارة أنفسهم .

وهنا يدخل تماماً اتجاه التفكير . إن من أغراض نقابات العمال أن تكفل للعمال نصيباً عادلا من أرباح عملهم . ولكن النصيب « العادل » يجب أن يكون عادلا بالنسبة إلى المجتمع كله . فاذا كان أكبر مما يقدر عليه البلد دون أن يضطر إلى إنزال العقاب بفريق آخر من المجتمع لما كان نصيباً عادلا . وطالما يكون القادة النقابيون وأتباعهم اشتراكيين صادقين فلن تكون هناك حاجة بالحكومة إلى قهرهم حتى يجعلوا مطالبهم متمشية مع القيود التى تفرضها حاجات المجتمع ككل .

كذلك الحال بالنسبة إلى الأفراد . هناك مهارات معينة ومؤهلات معينة تتطلب لأسباب طبيعية أن يتقاضى أصحابها أجوراً أكثر مما يحصل عليها غيرهم

ولكن هنا أيضاً لن يطالب الاشتراكى الصادق إلا بذلك الجزاء عن عمله الحاذق والذى يعلم أنه جزاء عادل بالنسبة إلى ثروة أو فقر المجتمع كله والذى ينتمى إليه . وإذا لم يكن من أصحاب الميول التى تجعل منه رأسماليا فى المستقبل فإنه لن يحاول تهديد المجتمع عن طريق المطالبة بمرتب يتساوى مع ما يؤدى إلى قرينه فى مجتمع أوفر ثراء وبعيداً عن بلاده .

لا وجود للطبقية :

لقد ولدت الاشتراكية الأوربية من الثورة الزراعية والثورة الصناعية التى أعقبتها وخلقت الأولى الطبقات « المالكة للأرض » والطبقات « السلبية من ملكية الأرض » فى المجتمع ، وأنتجت الثانية الرأسمالى الحديث والبروليتاريا الصناعية .

هاتان الثورتان غرستا بذور الطمع فى داخل المجتمع ، ولم تولد الاشتراكية الأوربية من ذلك الصراع فحسب ، بل إن رسلها أيضاً قدسوا الصراع ذاته وجعلوا منه فلسفة . لم يعد ينظر إلى الحرب الأهلية على أنها شىء شرير أو شىء مشئوم ، وإنما أصبحت تعتبر شيئاً طيبا ولازما . وكما أن الصلاة أساسية بالنسبة إلى المسيحية أو الاسلام ، كذلك الحرب الأهلية « التى يطلقون عليها عبارة الحرب الطبقية » هى فى نظر الصورة الأوربية من الاشتراكية ، وسيلة لا يمكن أن تفضل الغاية .

وإذ نشأت أنا فى ظل الاشتراكية القبلية ، يجب أن أقول أنى أجد هذا التناقض أمراً لا يمكن احتماله تماما ، أنه يضفى على الرأسمالية مركزاً فلسفيا لا تطالب به ولا تستأهله ، ذلك أنه يقول فعلا « لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بغير الرأسمالية والصراع الذى تولده الرأسمالية داخل المجتمع » .

ومن الناحية الأخرى لم « تستفد » الاشتراكية الأفريقية من الثورة الزراعية أو الثورة الصناعية ، ولم تبدأ من وجـود « طبقات » متصارعة فى المجتمع . والحق ، إنى لاشك فيما إذا كان فى أية لغة أفريقية من لغات القارة ، ما يقابل كلمة « طبقة » ، ذلك أن اللغة تصف أفكار الذين يتحدثون بها ، وفكرة « الطبقة » أو الطائفة Caste لم يكن لها وجود فى المجتمع الأفريقى .

إن الأسرة المتوسعة هى أساس الاشتراكية الأفريقية وهدفها ، والاشتراكى الأفريقى الصادق لا ينظر إلى طبقة من الناس على أنهم إخوانه ، وإلى طبقة أخرى على أنها أعداؤه الطبيعيون ، ولا يتحالف مع « الأخوة » من أجل القضاء على « غير الأخوة » . إنه يعتبر جميع الناس إخوانا له — أى بوصفهم أعضاء فى أسرة تتوسع باستمرار ، وذلك هو السبب الذى من أجله تقول المادة الأولى من عقيدة تانو « أؤمن بالأخوة الإنسانية ووحدة أفريقية » .

اذن فاشتراكيتنا تصفها « أوجاما » أى نظام الأسرة . إنها تتعارض مع الرأسمالية التي تسعى إلى بناء مجتمع سعيد على أساس استغلال الإنسان للإنسان ، وتتعارض بالمثل مع الاشتراكية النظرية التى تسعى إلى إقامة مجتمعنا السعيد على فلسفة قوامها الصراع المحتوم بين الإنسان والإنسان .

إننا فى أفريقية لم نعد فى حاجة إلى « الهداية » كى نعتنق الاشتراكية أكثر من حاجتنا إلى أن « يعلمونا » الديموقراطية ، فكلاهما متأصل فى ماضينا - فى المجتمع التقليدى الذى أوجدنا . فى استطاعة الاشتراكية الأفريقية الحديثة أن تأخذ من تراثها التقليدى الاعتراف « بالمجتمع » على أنه امتداد للوحدة Unit العائلية الأساسية ، ولكنها لم تعد قادرة على حصر فكرة الأسرة الاجتماعية داخل حدود القبيلة ، أو الأمة ، ذلك أنه ما من اشتراكى أفريقى صادق يستطيع أن ينظر إلى خط مرسوم على خريطة ويقول : « الشعب على هذا الجانب من

الخط أخوة لى ، ولكن أولئك الذين يتصادف أنهم يعيشون على الجانب الآخر ليس لهم حق علىّ » . إن كل فرد يعيش على أرض هذه القارة هو أخ له .

إن إدراكنا للأسرة التي ننتمى إليها جميعا ، يجب أن يتسع أكثر من هذا بحيث يتجاوز حدود القبيلة والمجتمع والأمة بل والقارة — لكى يضم المجتمع البشرى بأسره . وهذه هى النتيجة المنطقية المتولدة من اشتراكيتنا الصحيحة .

النمط الأفريقي من الاشتراكية

بقلم
ليوبولد سنغور

من القيم السائدة فى أوربا أنهم يقولون إننا لا نعتزم الإبقاء على الرأسمالية ، على الأقل فى الصورة التي كانت عليها فى القرن التاسع عشر . بالطبع كانت الرأسمالية الخاصة فى أوائل أيامها ، من عوامل التقدم مثلما كان الإقطاع فى عصره. وهى اليوم نظام إجتماعى واقتصادى بال وعتيق ، شأنها شأن الإقطاع والاستعمار، بل وأضيف ، شأن الإمبريالية التي وجدت فيها الرأسمالية التعبير عن نفسها . ولماذا ؟ لأنها إذا كانت بكل ما تتضمنه من ضروب التخصص ومن إضفاء طابع جماعى على العمل ، تشكل خطوة حرجة صوب « التنظيم الجماعى » فان الدفاع عن الملكية الخاصة ، أو توسيع نطاقها بعبارة أدنى إلى الدقة ، لا يسير بنا فى هذا الاتجاه ، ولا يقل خطورة عن هذا، السلب فى العالم المادى وعالم الروح، ذلك السلب الذى تتهم به الرأسمالية . ولأن الرأسمالية لا تعمل إلا من أجل رخاء أقلية، ولأنه حين أرغمها تدخل الدولة والضغط من جانب الطبقة العاملة على إصلاح ذاتها ، لم تسلم إلا بالحد الأدنى من مستوى العيش حين لا ينفع ما يقل عن الحد الأقصى، ولأنها لا تبشر بالأمل فى وجود أكمل يتجاوز حدود الوجود المادى.

إن اشتراكيتنا ليست إشتراكية أوربا وهى ليست بالشيوعية الإلحادية ، وليست تماما بالاشتراكية الديموقراطية التى نادت بها الدولية الثانية . لقد أطلقنا عليها فى تواضع عبارة « الأسلوب الأفريقى الإشتراكية » .

إن المستر بوتيخين مدير المعهد الأفريقى بموسكو ، يقدم لنا فى كتابه «إفريقية تتطلع إلى المستقبل » ، التعريف التالى لسمات المجتمع الاشتراكى الأساسية . فسلطة الدولة مركزة فى العمال، وكل وسائل الانتاج ملكية جماعية: وليست هناك طبقات مستغلة « بكسر الغين » ولا وجود لشخص يستغل زميله . والاقتصاد

مخطط ومرسوم ، هدفه الأساسي توفير الحد الأقصى من إشباع حاجات الانسان المادية والروحية .

واضح أننا لا نستطيع أن نحبس تأييدنا عن هذا المجتمع المثالي ، هذه الجنة في الحياة الدنيا . ولكن لا يزال على هذا المجتمع أن يتحقق ، ولا يزال على استغلال الإنسان لزميله أن يمحى في عالم الحقيقة ، وعلى إشباع الحاجات الروحية التي تسمو على حاجاتنا المادية ، أن يتحقق . وهذا ما لم يحدث في أي صورة أوربية أو أمريكية من صور الحضارة ، سواء في الغرب أو الشرق .

ولهذا السبب ترانا مضطرين إلى البحث عن أسلوبنا الأصلي الخاص بنا : أسلوب أفريقي — زنجي ، لبلوغ هذه الأهداف ، مع توجيه اهتمام خاص إلى عنصرين شددت عليهما الآن وهما : الديمقراطية السياسية والاقتصادية والحرية الروحية .

بهذا الأمل الذي نضعه نصب أعيننا ، قررنا ألا نستعير من التجارب الاشتراكية من نظرية وعملية — سوى عناصر معينة ، أي قيم علمية وفنية معينة طعمنا بها تلك السلالة البرية من الزنجية . ذلك أن هذه الأخيرة ، كمركب من قيم متحضرة ، ذات طابع إشتراكي على ضوء هذا المعنى : وإن المجتمع الأفريقي الزنجي مجتمع لا طبقي وهذا ليس كما يقال ، خاليا من التنظيم الهرمي أو تقسيم العمل .

إنه مجتمع قائم على أساس الجماعة يستند فيه الحكم وبالتالي السلطة إلى قيم روحية وديمقراطية أي إلى حق البكورة والانتخاب . وفيه تناقش جميع أنواع القرارات في معبد بعد التماس المشورة من آلهة السلف . وفيه يقسم العمل بين الجنسين وبين الفئات المهنية الفنية ، على أساس من الدين .

وهكذا وضع أسلوبنا الأفريقي للاشتراكية . لا تتعلق المشكلة بالطريقة التي تضع بها حد لاستغلال الإنسان على يدي إنسان آخر ، ولكنها تتعلق بمنع

وقوع هذا الإستقلال : عن طريق بعث الحياة من جديد فى الديموقراطية السياسية والاقتصادية . ليست مشكلتنا هى كيف نشبع الحاجات الروحية أى الحضارة ، ولكن كيف نبقى على غيرة الروح السوداء حية ؟ ! . .

إن البحث العلمى ، والتخطيط ، والتعاون — هذه جميعا تلخص تماما البرنامج الذى وضعه بلدى السنغال موضع التنفيذ . إن مشروعنا الرباعى الأول هو فى طريق التنفيذ : مع ما يصاحبه من معاهد بحوث ، ومصارف حكومية ، ومشروعات حكومية ، ولجان لتسويق الانتاج ، وتعاونيات تضم الآن ٨٠ فى المائة من الفلاحين الذين يشكلون هم أنفسهم ٧٠ فى المائة من مجموع السكان الكلى . كل هذا سبقه مسح إجتماعى واقتصادى إستغرق إتمامه أكثر من ١٨ شهراً .

ومع ذلك لم نقض بطريق القانون على الرأسمالية الخاصة الغربية على بلدنا بل ولم نؤمم شيئا . وفوق هذا كله ، لم نرق قطرة دم واحدة . لماذا؟ لأننا بدأنا بتحليل موقفنا كبلد متخلف ومستعمر « بفتح الميم » . كانت المهمة الجوهرية التى تواجهنا هى استرداد استقلالنا الوطنى . وكان علينا بعد ذلك أن نزيل العيوب المتخلفة عن الحكم الاستعمارى مع الإبقاء على اسهاماته الإيجابية من قبيل الصرح السفلى الاقتصادى والفنى ، ونظام التعليم الفرنسى .

وأخيراً كان لزاما أن تتأصل هذه الإسهامات فى تربة الزنجية وأن تخصب فى الوقت نفسه بالروح الاشتراكية حتى تؤتى ثمارها . وحيث تدخل الرأسمالية فى تنافس سلمى مع الاشتراكية فانى على يقين من خروج الأخيرة ظافرة شريطة أن تسمو فوق مجرد الرخاء وألا تخفى الكراهية . وفى هذه الأثناء نحتاج إلى رأس المال حتى من المصادر الخاصة ، وهدفنا الإفادة منه فى خطة التنمية بالاشراف على إستخدامه .

عند هذه النقطة نفترق عن التجارب الاشتراكية فى أوربا الشرقية أى عن التجارب الشيوعية ، بينما نأخذ عنها إنجازاتها الايجابية .

تحدثت من قبل عن التجربة الحية الممثلة فى حرية استعيدت . كان فى إمكانى أن أضيف الفراغ إلى قائمة الحاجات التى يجب على الخطة أن تشبعها ، وهذه هى الكيفية التى يتسامى بها البحث والتخطيط والتعاون ، فى جوهرها على الهدف الممثل فى الرخاء المادى .

إن العلم وأقصد به البحث عن الحقيقة ، هو حاجة روحية ، شأنه شأن فرحة القلب والروح ، تلك الفرحة التى يعبر عنها الفن ، وما الفن نفسه إلا التعبير عن الحب . هذه الحاجات الروحية التى لها وزنها الكبير فى قلوب الأفريقيين الزنوج ، مسها ماركس كما مسها بوتيخين : ولكن ماركس لم يشدد عليها ولم يعرفها تعريفا كاملا .

الفصل الثالث عشر

غينيا والسنغال : نوعان مختلفان من الاشتراكية الافريقية

بقلم
شارل ف. أندران

حدد الإشتراكيون عبر التاريخ أهدافا معنوية وروحية وإقتصادية أيضاً يسعون لتحقيقها ، وقد أدت مطالب «العدالة» «والجماعة» — أي القضاء على الاستغلال والاغتراب — بالإضافة إلى « الخبز » — أي تحقيق الوفرة الاقتصادية — إلى التفاف الناس حول قضية الاشتراكية في أوربا الغربية . وحدث تطور مماثل في أفريقيا ، ولكن الزعماء الأفريقيين يواجهون في هذا المجال مشكلات ناشئة عن افتقار المجتمعات الأفريقية الحديثة إلى الالتحام . فقد ساعد المستعمرون على تحطيم نواحي التضامن التقليدي دون أن يقيموا نظما جديدة للتضامن الوطني؛ فأدخل الموظفون الاستعماريون تعديلات على المراكز الحضارية ، أما في القرى فلم يدخلوا تعديلات كثيرة على النظم التقليدية . ويشدد الاشتراكيون الأفريقيون على رموز جديدة للتضامن المشترك في محاولة للتغلب على التوتر الاجتماعي القائم بين قطاعات المجتمع الريفية التقليدية والحضرية الحديثة . (١)

ويدعو الزعماء في إثنتين من دول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية إلى أيديولوجية ماركسية أفريقية ، فليوبولد سنغور رئيس السنغال ومحمدو ضيا رئيس وزرائها السابق وسيكوتوري رئيس غينيا ، يريدون ثلاثتهم التوفيق بين الماركسية وبين الأوضاع الأفريقية ، فهم يمزجون القيم الاشتراكية التي كانت سائدة في المجتمع الأفريقي التقليدي قبل الاستعمار بآراء ماركسية حديثة لكي يصل صوتهم إلى جماعات تتعرض لضغوط إجتماعية ما بين الأوضاع الحضرية والريفية. ويجاهد سنغور وضياء للخروج بشعور التضامن الأفريقي التقليدي إلى النطاق

(*) ان لفظ ارفيقى زنجى اكثر تحديدا من لفظ افريقى ، وكثير ما يستخدمه سنغور مما يتفق مع فلسفته عن الزنجية
وهو يعنى بقيم الشعوب الزنجية في افريقية والعالم الجديد ، ويعترف بوجود أفريقيين غير زنوج مثل البربر والعرب .

الوطنى ، ويرى الأول أن المجتمع الأفريقى الزنجى « كان يقوم على أساس جماعى « ينفث فى أعضائه روحاً واحدة ومثلا أعلى من التضامن يشترك فيه الجميع . والتعاونيات ومؤسسات المرافق العامة الجديدة التى تقيمها والتي ستدمج جميع الفلاحين ، سوف يتم تكوينها على نفس الأسس وتحركها نفس المثل »(٢).
ويمتدح محمدو ضيا أيضا شعور التضامن الذى كان يسود المجتمع الأفريقى التقليدى ، ويرى أنه ينبغى على الدول الأفريقية الجديدة أن تحافظ على هذا التضامن الإيجابى بين الفرد والجماعة ، كما يجب أن يظل وجود التضامن أساساً للتنمية الاقتصادية .

« تتميز التنمية الأفريقية بنظرية أساسية عن الإنسان — ليس الإنسان كفرد بل كشخص — الذى يتحقق نموه الكامل بتلاحم مجتمع حى — جماعة عضوية ويمكن لنا فى أفريقيا أن نعتمد على أكثر قيمنا التقليدية أصالة لتحقيق هذا الهدف ، وهذا هو السبب فى أن طريقنا إلى التنمية يوصل أيضاً إلى إشتراكية مركزها الجماعة لا اشتراكية القسر والإرغام ، إشتراكية التضامن والتعاون الحر . وسوف تصبح هذه الإشتراكية أداة لتحرير الإنسان بعد أن كانت أداة التحرر الوطنى » (٣) .

أما سيكوتورى فيميل إلى رؤية التضامن فى إطار الدولة الوطنية والحزب أكثر مما يراه فى نطاق الثقافة التقليدية ، والتضامن عنده هو السمة الأساسية للمجتمع الغينى ، ويكمن فى صميم قاعدة العمل الاشتراكى ، ويعنى الانسجام بين جميع المصالح المختلفة فى الدولة(٤) . وعلى هذا نجد أن أيديولوجيات الاشتراكية الأفريقية التى يدعو إليها سنغوروضيا وتورى تربط قيم المجتمع التقليدى بالنظريات الماركسية ، أو كما قال سيكوتوري : يجب أن نطبق العلم على المجتمع بدلاً من تطبيق المجتمع على العلم ، ولهذا فالماركسية التي أفادت فى تعبئة الشعوب الأفريقية، وبصفة خاصة الطبقة العاملة ، والسير بها نحو النجاح — قد جردت من تلك الصفات التي لا تناسب الواقع الأفريقى(٥) .

أوجه الشبه فى المعتقدات :

ويتخلل أيديولوجية الاشتراكية الأفريقية هذا المنهج فى مطابقة الخطة الاقتصادية على حقائق معينة ، فيعتقد سنغور أن الأفريقيين يجب أن يتمسكوا بأسلوب الاشتراكية الأوربية وينبذوا النظم التي يوصى بها الاشتراكيون الأوربيون ، فالأسلوب الاشتراكى يحلل حقائق إحدى البلاد أو المناطق ويكتشف القيمة المعاصرة للنظم القائمة بها وأسلوب الحياة فيها ، ثم يلائم هذه النظم مع مطالب العالم الحديث (٦) . ولتورى رأى مشابه برغم أنه لا يكثر من الحديث عن قيم المجتمع الأفريقى التقليدى ، فيرى أن أفريقيا تشكل قوة ثالثة — منطقة غير نامية تقع بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى — ولهذا السبب يجب على الأفريقيين أن يرفضوا كلا من الرأسمالية والشيوعية ويستعيضوا عنهما بتكييف إقتصادياتهم مع حقائق أفريقية معينة ، ولذلك عندما يسألنا الناس عما إذا كنا نناصر الرأسمالية أو الإشتراكية ، مع الشرق أو مع الغرب ، فاننا نجيبهم دائماً بأن ما نفكر فيه أولاً وقبل كل شىء هو أفريقيا التى نعتزم تحريرها من السيطرة الأجنبية والمرض والبؤس والجهل » (٧) .

ويرفض الزعماء الأفريقيون الثلاثة السياسة الرأسمالية الخاصة بالتنمية الإقتصادية ، فالرئيس تورى ، كرجل يقدر النظام ، يعارض الرأسمالية ، لأنها سببت الفوضى وأخلت بالنظام فى صفوف القوى الإنتاجية ، فضلاً عن أنه يعتقد تمشياً مع تركيزه على المصلحة العامة — أن النظام الرأسمالى جلب الفردية والأنانية إلى أفريقيا (٨) ، فهنيا فى حاجة إلى رأس المال لا الرأسمالية ، ولا بد من إدماج رأس المال الأجنبى فى الخطة الإقتصادية : «إننا لم نستبعد بأى حال من الأحوال التعاون مع رأس المال ، وإنما رفضنا الرأسمالية كشكل إجتماعى للتنظيم لأنه لا يتفق مع مرحلة التنمية التى نمر بها » (٩) . وطالما لا وجود للبورجوازية

أو تجميع ضخم لرأس المال فى أفريقيا ، فان النظام الرأسمالى ليست له فائدة كبيرة بالنسبة للدول الأفريقية الحديثة .

وبالمثل يعتقد مجدو ضيا أن أفريقيا تتوافر فيها الظروف اللازمة لتنمية رأسمالية ، فالدول الرأسمالية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة يتحقق فيها شرطان لا وجود لهما فى أفريقيا — رأس مال وافر وطبقة بورجوازية على استعداد للمخاطرة . وما كانت الاقتصاديات الأفريقية فى العهد السابق على الاستعمار أو الرأسمالية لتؤيد تكوين طبقة متوسطة أو رأسمال وطنى . والواقع لقد خلقت الرأسمالية الأوربية فى معظم مناطق أفريقيا « طبقة أدنى من البروليتاريا » بدلاً من أن تخلق بورجوازية أفريقية (١٠) . وتعزى عدم صلاحية التجربة الرأسمالية للدول الأفريقية المعاصرة إلى أسباب إنسانية بالإضافة إلى أخرى اقتصادية بحتة ، فيعتقد ضيا أن الراسمالية أغفلت الاحتياجات الإنسانية والقيم الأفريقية ، فهى تقوم على الطمع والاستغلال ولا تشبع حاجات الإنسان الأساسية : « طالما يعتمد الاقتصاد أساساً على علاقات إنسانية واجتماعية وطالما هو إشتراكى فى جوهره بأوسع معانى هذا المصطلح ، فان قاعدة تكوين رأس المال — وهى أساس الرأسمالية — لا يمكن أن تكون القانون الذى يحدد تكوين كيانات فى مثل هذه الحضارات » (١١) . ولقد أهمل الرأسماليون بصفة خاصة إحتياجات الفلاح الأفريقى ، لأن الرأسمالية حين ضحت بالتنمية الزراعية من أجل الصناعات التعدينية لم تتكفل بالتصنيع أو تعمل على تحسين أحوال جماهير الفلاحين . وكما أخضعت الرأسمالية الغربية إحتياجات البشر الأساسية لرغبتها فى تحقيق الحد الأقصى من الربح ، كذلك أهملت القيم الفنية والدينية والأخلاقية والفلسفية الخاصة بأفريقيا الزنجية ، لأن فلسفة الإدماج إفترضت أن القيم الإنسانية لا تتجسد إلا فى الأوربيين .

وإذا كان لنا أن نتوقع من تورى وسنغور وضيا — كاشتراكيين أفريقيين — أن ينبذوا الرأسمالية كنظام اقتصادى لا يصلح لأفريقيا ، فإن هؤلاء الزعماء يعارضون الشيوعية أيضاً ، وبصفة خاصة فى شكلها القائم بالاتحاد السوفيتي . ويجمع ثلاثتهم على أن هناك أوجه شبه واضحة بين الشيوعية والرأسمالية، فالرئيس تورى يعتبر الشيوعية معادلة للرأسمالية الجماعية أو لرأسمالية الدولة ؛ فبينما يحصل الرأسماليون على فائض قيمة عمل العمال، فى النظم الرأسمالية، فان الدولة فى البلدان الاشتراكية تسترد كل أرباح العمال أو جزءاً منها . ونظراً لأن دول روسيا وأوربا الغربية وصلت إلى درجة عالية من التصنيع ، فان كلا النظامين يستخدم وسائل تكنية مماثلة. ومن ثم لا تصلح الشيوعية أو الرأسمالية للتطبيق فى أفريقيا لأن الاتحاد السوفيتي وكذلك أوربا وأمريكا تفوق البلاد الأفريقية فى درجة النمو (١٣) . وتتماثل آراء سنغور مع آراء ضيا ، فبينما ينتقد الأخير روسيا السوفيتية لأنها ضحت بالفلاحين من أجل المصانع التي تدار لتحقيق أرباح رأسمالية ، يشير سنغور إلى أن الشيوعية الروسية قد ازداد الشبه بينها وبين الرأسمالية الأمريكية من حيث أن كليهما تضحى بحرية الفكر والفن من أجل قيم مادية (١٤) .

ويعتبر رفض الأفريقيين للصراع الطبقى أوضح نقاط الانحراف عن الشيوعية الروسية ؛ ففى رأى سيكوتورى أن الصراع الطبقى غير ذى موضوع فى أفريقيا وأن فكرة هذا الصراع أكثر انطباقا على الدول المستقلة فى أوربا وآسيا والأمريكتين لأن الطبقة العاملة فيها تحصل على أقل نصيب من السلع المنتجة ، أما فى أفريقيا فالصراع لا يدور بين الطبقات وإنما يدور بين الشعب المستعمر (بفتح الميم) والدول الاستعمارية . وبرغم احتمال وجود صراعات بين فئات أو طبقات اجتماعية مختلفة فان هذه المنازعات تنشأ من تعارض المصالح أو

تقص النضج السياسي ، وهى أقل أهميـــــة من الصراع بين المصالح الأفريقية والاستعمارية ومن ثم فان من يبشرون بالصراع الطبقى إنما يقسمون الشعب فى كفاحه ضد الاستعمار (١٥) .

ويؤمن الرئيس سنغور برأى مماثل ، فحتى لو كانت هناك فئات وطبقات أساسها الدين ، فان المجتمع الأفريقى الزنجى التقليدى لم تظهر فيه طبقات أساسها الثروة . غير أنه إذا كان العمال الأوربيون خبروا الاستعباد الطبقى فان جماهير الشعوب الأفريقية خضعت للسيطـــــرة العنصرية ، ولذلك يجب أن يسعى الاشتراكيون الأفريقيون إلى إزالة اللامساواة الناجمة عن الحلف الاستعمارى (١٦) . ويواجه المجتمع الأفريقى الحديث تحدياً ليس مصدره الرأسماليون وإنما مصدره المثقفون إذ حلت فئات اجتماعية تناضل من أجل النفوذ محل الطبقات المتصارعة ، وسوف يترتب على ذلك حرب طبقية إذا ما أتيحت الفرصة للمثقفين — العناصر التحررية من المهنيين والموظفين وأصحاب الأعمال بل والعمال أيضا — لاضطهاد الصناع والدعاة والفلاحين (١٧) .

ويمثل هذا القلق بشأن الفلاحين والتنمية الزراعية نقطة انحراف أخرى عن الشيوعية الروسية ، ويبدو أن الزعماء الأفريقيين الثلاثة أكثر تأثراً بالسياسة الاقتصادية فى الصين منها فى الاتحاد السوفيتي نظراً لأن الأولى قد أولت عناية أكبر للانتاج الزراعى . ويقول ليوبولد سنغور إن ماوتسى تونج لم يكرر الخطأ الذى وقع فيه البلاشفة الذين ضحوا بالفلاحين والتنمية الزراعية من أجل الصناعة الثقيلة . ولما كانت البلاد الأفريقية زراعية أساسا ، ويمثل الفلاحون فيها أكثر قطاعات المجتمع عدداً ، فلا بد أن يلقى الانتاج الزراعى عناية تضارع ما يلقاه التصنيع (١٨) . ورغم احتياج الأفريقيين إلى التصنيع كى يحرزوا تقدما إنسانيا ، فانه ينبغى عليهم الملاءمة بين الأساليب وبين الحقائق الخاصة بالتربة والمناخ

والعنصر . ويجب ألا ينسى رجال الصناعة أنهم يتعاملون مع فلاحين أفريقيين زنوج ، ففلاحة الأرض هى أشرف عمل فى المجتمع الزنجى كما أن روح الزنجى تظل مشدودة إلى طرق الفلاحين (١٩) .

وبالمثل يرى محمد وضيا أن الأفريقيين يجب ألا يحذوا حذو الاتحاد السوفيتى ويجعلوا التصنيع هدفاً فى حد ذاته : « يميل التصنيع الواسع النطاق — بتركيزه على الصناعة الثقيلة أساساً — إلى الهبوط بمستوى المعيشة وتخفيض الأجور الفعلية بغرض زيادة استيراد المعدات والآلات على حساب السلع الزراعية والاستهلاكية مهما كانت ضرورتها الحيوية . وهنا تكشف حقائق التجارة الخارجية للكتلة السوفيتية عن أن نواحى التفاوت والتبعية أبعد ما تكون عن الإصلاح والتقويم » (٢٠) .

ويجدر بالدول الأفريقية أن تحقق بدلاً من ذلك تأليفاً بين القطاعين الزراعى والصناعى .

فليس من المتصور إمكان تجديد الاقتصاد بدون تصنيع وطالما أنه يعود على الإنسان بمزايا تكنية ضرورية له فلابد لإقامة هيكل زراعى سليم من إقامة تنمية صناعية » (٢١) .

ويسير سيكوتورى على منوال ضيا وسنغور فى جعل الأولوية للتنمية الزراعية ، فنظراً لان أفريقيا منطقة زراعية أصلاً يجب عليها أن تبذل أقصى جهدها فى الإنتاج فى هذا المجال وأن تعتبر الصناعة عاملا مكملا فى التنمية الاقتصادية . وينبغى لزعماء غينيا أن يولوا عنايتهم للفلاحين الذين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من مجموع السكان ، فقطاعات المجتمع التى تتعرض لأكبر قدر من الاستغلال فى أفريقيا ليست الطبقات العاملة وإنما الفلاحين والنساء (٢٢) . وقد احتذت

الخطة الثلاثية فى غينيا (٦٠ — ١٩٦٣) آراء توى عن الصفة التكميلية للتنمية الزراعية والصناعية ، فخصصت ⅔ من ميزانية الإنتاج للزراعة ، بينما خصص الباقى للصناعة (٢٣) .

وينتقد الزعيمان السنغاليان الدول الشيوعية بسبب ميولها الاستبدادية ، فيرى ضيا أنه ينبغى على أفريقيا ألا تستخدم الأساليب الأوتوقراطية المستخدمة فى روسيا والصين ، فلم تكن المجتمعات الأفريقية التقليدية إستبدادية ، بل إنها كانت تولى أكبر اهتمام للفرد وتستبعد أسلوب التسلط . كما يهاجمها ليوبولد سنغور بسبب اتجاهاتها الدكتاتورية حيث أصبحت « ديكتاتورية البروليتاريا» فى عهد ستالين ، غولاً شديد البأس ، عديم الروح » أخمد الحرية الإنسانية ، وكأنما قد ظهرت ديكتاتورية مؤقته ، نظرياً ، داخل إطار ديكتاتورية الدولة والحزب الدائمة » (٢٥) .

ماذا أضافت الآراء الماركسية ؟

أى جوانب الماركسية يراها الزعماء الأفريقيون أصلح لأفريقيا ؟ إن فكرة التنظيم الحزبى المسيطر تحتل المكان الرئيسى فى أيديولوجية سيكوتورى الإشتراكية . وهو بتشديده على التنظيم والنظام والإشراف إنما يظهر ارتباطه بلينين أكثر منه بماركس ، فهو يؤكد — مثل لينين — أولوية التنظيم السياسى بدلاً من وعى اقتصادى تلقائى . وقد دأب لينين — الممثل السياسى — على التضحية على الدوام بالنظريات المجردة فى سبيل مطالب محددة يمليها الموقف القائم ، وها هو ذا سيكوتورى يتخذ موقفاً مماثلا فيقول : « فى الماركسية نجد مبادىء التنظيم والديمقراطية والإشراف والرقابة . . الخ ، وكل شىء محدد ومختص بالحياة العضوية لحركات معروفة ، كما نجد الوسائل الكفيلة بتكيفها

مع الأوضاع الأفريقية الفعلية . وخلاصة القول أن الفلسفة لا تعنينا فلدينا احتياجات معينة » (٢٦) .

ويمثل تركيز تورى على المصلحة السياسية العامة بدلاً من مصلحة طبقية أو اقتصادية معينة خروجاً هاماً على النظرية الماركسية ، وهو يشدد — مثل لينين — على السيطرة السياسية وعنده أن الاشتراكية تعنى الاقتصاد السياسي. فالقطاع الاقتصادى يشكل أحد عناصر المشكلة السياسية « ولا يعنى الاقتصاد السياسى مطابقة العمل الإقتصادى ، بل هو على العكس إستخدام النشاط الاقتصادى من أجـــل أغراض سياسية » . (٢٧) . ومن ثم فان الأوضاع الاقتصادية المعينة ليست «عوامل متغيرة مطلقة بحتة » ولـكن لابد من معالجتها عن طريق التنظيم السياسى .

ويأخذ تورى عن نظريات كارل ماركس الاجتماعية والاقتصادية فكرة المتناقضات فى صورة معدلة ، فيرى كلاهما (ماركس وتورى ، أن المتناقضات تحمل فى طياتها إبهاماً أدبياً للوضع الاقتصادى القائم ، واقترض ماركس أنه عند بلوغ مرحلة معينة من التطور الرأسمالى ، فان علاقات الإنتاج ـ نظم الصناعة والممتلكات الخاصة والعلاقات الطبقية ـ سوف تعرقل قوى الإنتاج — الموارد الطبيعية والمعدات المادية والمهارات التكنولوجية وتقسيم العمل. ويدور التناقض الأساسي حول الفصل بين النظرية والتطبيق . فبينما تقوم علاقات الإنتاج فى النظرية على أساس الممتلكات الخاصة ، فان قوى الإنتاج تتكيف اشتراكياً فى واقع الأمر. ويشير تورى إلى فكرة التناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الإنتاج، فلكى تتم التنمية الإنتاجية ، لابد لقوى الانتاج ـ أى الجماهير العاملة أن تحدد علاقات الإنتاج ، وإن كان سيكوتورى لا يشدد على هذا النوع من التناقض الذي يظهر أساساً فى مرحلة من التنمية الاقتصادية أبعد من تلك التى وصلت إليها أفريقيا حتى الآن ، ويرى بدلاً من ذلك أن التناقض الأساسى

بين الأفريقيين والمستعمرين الأوربيين ، فالاستعماريون هم الرأسماليون الذين يعرقلون القوى الإنتاجية أو الجماهير الأفريقية (٢٨) .

وفى رأى تورى أن التناقضات داخل المجتمع الأفريقى تشبه « ثغرات حضارية » أكثر منها أشياء تعوق تفسير منطق قوى الإنتاج . وما تزال التناقضات موجودة فى غينيا بين الجماعات العنصرية المختلفة والديانات والفتيان، والفتيات ، والمتعلمين والأميين ، والعمال الحضريين ، والشباب والشيوخ ، بل إن هناك تناقضات داخل فروع الحزب المحلية والمكتب السياسى الوطنى وهو أعلى هيئات الحزب المختص باتخاذ القرارات (٢٩) ، ولا يستطيع الغينيون حسم هذه التناقضات الأساسية وبالتالى يسهمون فى الرخاء الإنسانى الأكبر إلا إذا حدث تغيير فى الكيان الذى خلفه الاستعماريون .

ويعكس هذا التشديد على رفاهية الشعب وخير الإنسانية والجماعة ما يدين به تورى للإنسانية الماركسية ، فهو يعتقد أن خطط المستعمرين الاقتصادية أصابها الفشل لأنها تجاهلت العامل الإنسانى ، فلم يكن المستعمرون فى سعيهم لجنى الأرباح وزيادة الكفاءة ، يهتمون إلا بالنواحى التكنية للعمليات الاقتصادية « سوف تنجح خططنا لأنها تجعل الشعب محور اهتمامها ، ولأنها سوف يتم تصورها بواسطة الشعب وسوف يتم تنفيذها من أجل الشعب»(٣٠)

ويبدى سنغور وضيا إهتماما يفوق اهتمام تورى بالاتجاه الإنسانى للنظرية الماركسية فيما قبل ١٨٤٨ ، وعند الزعيمين السنغاليين أن فلسفة الإنسانية تعتبر أهم إضافات الفكر الماركسى إلى الاشتراكية الأفريقية . ويركزان على ماركس الإنسانى فى فترته الأولى الذى كتب عن الحاجة إلى الخلاص الأخلاقى والاقتصادى أيضا ، فهو يقول إن العالم الرأسمالى فى أوربا فى منتصف القرن التاسع عشر أصبح موجها نحو أشياء ومجردات ، فقد أخضع الانسان للآلات ،

وكانت البروليتاريا رمزاً لمصير الإنسانية المعذبة ، ولن ينقذ البشرية من طغيان الأشياء المادية والتجريدات الفلسفية سوى انتصار الاشتراكية ، وسيقهر الانسان مرة أخرى. ويقدر كلا الزعيمين السنغاليين ماركس كاجتماعي وفيلسوف أكثر منه كاقتصادي، وعندهما أن أعظم أعمال ماركس هي إبراز أثر الاقتصاد الصناعي على الرجل الحديث وليس وضع قوانين عملية للتنمية الاقتصادية .

وقد قال سنغور في خطابه في افتتاح حلقة الاشتراكية الأفريقية التي عقدت في بداكار ديسمبر من عام ١٩٦٢ : « علينا أن نراعي ألا ننسى أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يضعها الناس لمصلحة الناس ولا تحكمها تنمية عشوائية ويتطلب تنفيذها أولاً وقبل أي شيء آخر إرادة واعية من جانب الناس وبالتالي تدريبهم الأدبي والتكنى وهذه الحقيقة هي أعزما اكتشفه ماركس على الرغم من أن عدداً كبيراً جداً من (الماركسيين) ينسونها في هذه الأيام ويعولون على الآلات والتكنيك أكثر مما يعولون على البشر » (٣١) .

وتمثل النظرية الماركسية عن اغتراب الإنسان مركزاً رئيسياً في تفسير سنغور للاشتراكيين الأفريقيين ، فهو يقول إن الرأسمالية جلبت إلى أفريقيا الاغتراب الاقتصادي والسياسي والثقافي ، ففي المجال الاقتصادي ، باعدت الرأسمالية بين الإنسان وبين عمله وثمار عمله كما جردت العمال من إنسانيتهم ، أما في المجال السياسي ، فقد أسفر الأمر عن سيطرة قوة أجنبية على بلد ما ، وفي النطاقين الاجتماعي والثقافي أخضعت جماعة عنصرية لسيطرة أخرى ،وبهذا تلون نظام الاغتراب السياسي والاقتصادي بلون العنصرية (٣٢) .

وعلى نفس المنوال يسير محمدو ضيا فيشدد على الإضافة الإنسانية التي أسهم بها ماركس ، فبعد أن كان هدف الاقتصاد هو خدمة الإنسان أصلا ،

أصبح يعنى دراسة المنتجات والتكنيكات وحساب الفائدة والعوامل الكمية . إن الاقتصاد الاشتراكى يجب أن يجعل الإنسان غاية لاوسيلة ،ورغم أنه يحذو حذو سنغور وتورى فى انتقاد الآراء الماركسية الخاصة بالعنف والالحاد والمادية الفلسفية ، فانه يشيد بتنديد ماركس باستغلال الإنسان للانسان ويقر توصياته عن إمكان العمل الحكومى موازنة العلاقات بين اقتصاديات العالم المسيطرة والخاضعة ، ويريد ضيا — مثل ماركس — إعادة الإنسان ليحتل مكانه فى مركز الاقتصاد ، إذ ينبغى أن يصبح الانسان القاهر الإيجابى للطبيعة لا أن يظل الخاضع السلبى لقوى آلية خارجية (٣٣) .

وإذا كان ضيا يؤيد مبادىء ماركس الإنسانية ، فانه يعارض بعض نظرياته الاقتصادية وبصفة خاصة نظرية قيمة العمل ، فالاقتصاد الذى يقدس العمل ، يخشى من تحوله إلى حضارة غير إنسانية ، ولكن العلم الاقتصادى القائم على أساس التكاليف الانسانية أكثر ملاءمة من نظرية قيمة العمل ، فهو يسمو على فكرة العمل التى تبدو وكأنها اغتراب فى العالم الآلى المعاصر . ويعتقد كل من ضيا وسنغور أن نظريات ماركس الاقتصادية ذات فائدة محدودة لأنها تتعلق تاريخيا بالرأسمالية الأوربية فى منتصف القرن التاسع العشر . وبرغم احتواء الماركسية على بعض تكهنات خاطئة فانها أجدى كتحليل للنظام الرأسمالى منها كأداة لبناء اقتصاد إنسانى (٣٥) .

الاقتصاد الأفريقى التقليدى :

ويمزج هؤلاء الشراح الثلاثة للاشتراكية الأفريقية بين الآراء الماركسية والقيم الاشتراكية التى سادت المجتمعات الأفريقية قبل الاستعمار ، تمشيا مع أفكار النسبية التاريخية وضرورة الاهتمام بوقائع معينة ، فيشدد محمد و ضيا

وليوبولد سنغور ، على خلاف سيكوتورى — على القيم « الجماعية » فى الثقافة التقليدية ، ويهدفان لنقل هذه القيم التقليدية إلى مستوى الدولة الحديثة . ويرى سنغور أن المجتمع الأفريقى أظهر تضامنا جماعيا حيث كان الإنسان يمثل مركز الكون ، وسوف تأتى الاشتراكية إلى أفريقيا فى سهولة ويسر بفضل هذا التضامن المرتكز على الجماعة ، وهذا الطابع الروحى للحياة الأفريقية ... « إن المجتمع الأفريقى الزنجى جماعى لأنه يمثل اختلاط أرواح أكثر منه تجمعاً لأفراد . ولقد أقمنا الإشتراكية بالفعل قبل مقدم الأوربيين ، ومن واجبنا أن نجددها بمساعدتها على استعادة أبعادها الروحية (٣٦) » . وقد أوضحت الثقافة التقليدية هذا الشعور بالتضامن — تماثل كل فرد من أفراد المجتمع مع الآخر — بموازنتها بين الفرد والجماعة ، ويقول سنغور إن المجتمع الجماعى الأفريقى الزنجى أقام تضامنه على النشاط العام للجماعة ،فالمرء فى مجتمع جماعى يشعر أنه لا يستطيع تنمية مواهبه إلا فى داخل اطار المجتمع ومن خلاله (٣٨) .

ويشدد محمدو ضيا — مثل سنغور — على التعاون والتضامن ومحبة الغير التي سادت أفريقيا التقليدية حيث كانت الحياة جماعية تدفعها روح من التعاون ، وكان دافع السلوك البشرى عقلية جماعية . كما كانت فيها غيرية تامة وتوازن بين الفرد والمصلحة العامة ، فكانت القرية بمثابة جماعة تتفق مصلحة كل فرد فيها مع مصلحة المجموع ، وكذلك كانت الأرض تخص الجماعة ، وكل الجهود الإنتاجية تستثير تضامن كل عضو فى الجماعة (٣٨) .

ويشير الرئيس سنغور أيضاً إلى طبيعة العمل الجماعية فى المجتمع الأفريقى الزنجى ، فقد كانت الجماعة الأسرية أو الحرفية تمتلك وسائل الإنتاج وأدوات العمل باعتبارها ممتلكات عامة . وفى ظل هذا الموقف الجماعى شعر العامل

الأفريقى أنه يعمل من أجل شيء له قيمته بالنسبة له شخصيا ، فقد أشبع هذا العمل الحاجات البشرية الخاصة بالمسئولية والكرامة ؛ وطالما أن العمل كان يتيح للعامل إشباع حاجاته الشخصية ، فلا يمكن اعتباره سخرة ، بل كان مصدراً للسرور والابتهاج (٣٩) . وقد حقق الزنجى عن طريق العمل إختلاطاً أخوياً مع رفاقه ، فكانت طبيعة العمل هي التي تحدد ما إذا كانت الممتلكات جماعية أم فردية ، فالعمل الجماعى تترتب عليه ملكية جماعية ، والعمل الفردي يثمر ملكية فردية ، وعلى هذا فبينما كانت منتجات حقول الأفراد تعتبر سلعا فردية ، كانت ممتلكات حقول الأسرة وقطعانها تعتبر ملكية جماعية . فالعمل الجماعى كان يوفر الضرورات ، بينما كان المرء يحصل عن طريق العمل الفردى على سلع الترف والمقتنيات الكمالية اللازمة لتحقيق حاجاته (٤٠) .

وعند محمدو ضيا أن البساطة لا الترف هى التى كانت تميز الاقتصاد الأفريقى قبل عصر الاستعمار ، فكانت الجماعية التقليدية ترتكز على رغبات بسيطة وليس على توسعات تكنية غير عادية . فكان هناك توازن بين العرض والطلب ؛ فالعرض هو الحمية التى تدفع أعضاء الجماعة ، أما الطلب فكان يستند إلى عادات يسيطة . وقد حقق مبدأ الحياة الجماعية تقسيما عادلاً للسلع ومنع وجود فائض أو رغبات مترفة (٤١) .

وبرغم أن سيكوتورى يبدى اهتماما أقل بالثقافة التقليدية ، فانه يشيد هو الآخر بالطبيعة الجماعية للثقافة الأفريقية ، وعلى عكس ضيا وسنغور ، نجده يولى مزيداً من الاهتمام إلى صفة الاتجاه نحو الجماعة التى تميزت بها الحياة التقليدية . «إن أفريقيا جماعية أصلا ، والحياة الجماعية والتضامن الاجتماعى يضفيان على عاداتها أساساً إنسانياً تحسدها عليه كثير من الشعوب ، كما أن هذه الصفات الإنسانية هى التى تجعل أى أفريقى لا يمكنه أن يتصور تنظيم حياته خارج نطاق فئته

الاجتماعية — الأسرة أو القرية أو العشيرة . إن الصوت الذى يتحدث به الشعب الأفريقى ليس صوتاً فردياً (٤٢) .

وكانت أدوات الإنتاج ملكا للمجتمع فى الثقافات الأفريقية قبل الاستعمار وكان كل فرد عنصراً فى إنتاج إجتماعى ، ويشعر كعامل مسئول اجتماعيا ، بادراك المصالح العامة (٤٣) . ويعكس هذا التشديد على الملامح الأفريقية للاشتراكية اهتمام تورى بوضع ايديولوجية اشتراكية تناسب الواقع الأفريقى ، وقد ذكر فى معرض إجابته على سؤال وجه إليه فى مؤتمر صحفى عقد بكوناكرى، أنه يؤثر استخدام اصطلاح « الجماعية » بدلا من الاشتراكية الأفريقية ، لأن اصطلاح الاشتراكية قد يوحى للمراقبين فى الخارج بانطباعات مضللة عن رغبة غينيا فى استيراد أيديولوجية أجنبية . قال تورى . . « إننا نستخدم اصطلاح الجماعية تجنبا لأية مغالطات أو تشابه غير حقيقى ، إن تضامننا المعروف جيداً فى مظاهره الخاصة بالأخوة الاجتماعية — وتفضيل مصالح الجماعة على مصالح الفرد ، والشعور بمسئوليات عامة، وممارسة ديموقراطية رسمية تحكم وتسود حياة القرية — وكلها تشكل أساس مجتمعنا وتكون ما نسميه حقائقنا الجماعية (٤٤) .

الأيديولوجية والتنمية الاقتصادية :

ما علاقة هذه الأيديولوجية الاشتراكية بالتنمية الاقتصادية والأنظمة السياسية فى غينيا والسنغال ؟ إذا قارنا هاتين الدولتين بساحل العاج أو غانا أو نيجيريا نجد أن أيا منهما لم تشهد نمواً اقتصاديا سريعا ، فعندما استقلت غينيا فى عام ١٩٥٨ سارعت حكومة ديجول بسحب الموظفين والإداريين الفرنسيين من غينيا ، وأوقفت جميع المساعدات الاقتصادية ، وعندما حل عام ١٩٦٠ واجه الاقتصاد الغيني تدهوراً خطيراً فى التجارة الخارجية ، وكان يعانى من نقص فى

السلع الاستهلاكية (٤٥) وإذا كان عناد فرنسا قد أضعف غينيا اقتصادياً ، فأن الأيديولوجية التى اتخذها سيكوتورى قد ساعدت هى الأخرى على إضعاف النمو الإقتصادى . ولقد أكد تورى ضرورة السيطرة السياسية على الاقتصاد ، فهو يفضل سيادة الحزب والمقدرة السياسية على المهارات الإدارية البحتة ، ومع ذلك فليس من الضرورى أن يتمتع من يوثقون ارتباطهم بالحزب ، بالقدرات اللازمة فى مجال إدارة الأعمال . وقد اتخذت حكومة غينيا اعتباراً من عام ١٩٦١ خطوات لفك تأميم الصناعة ولاعادة توثيق العلاقات الاقتصادية مع فرنسا والولايات المتحدة ، كما أغلق تورى فى نفس ذلك العام المؤسستين التجاريتين الاحتكاريتين اللتين كانت تملكهما الدولة (شركة التجارة الخارجية وشركة التجارة الداخلية) واللتين لم يحالفهما النجاح ، ومن أسباب ذلك إفتقار الغينيين إلى الخبرة الإقتصادية اللازمة . وفى عام ١٩٦٢ وافقت الجمعية الوطنية على تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى ، وتضمن القانون الصادر فى هذا الشأن ضمانات ضد التأميم كما نص على ترتيبات مشجعة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالضرائب والجمارك (٤٦) .

وبرغم أن السنغال أبقت على علاقتها الاقتصادية الوثيقة مع فرنسا ، فان التنمية الاقتصادية فيها إتسمت أيضا بالبطء والتراخى إلى حدما . وقد كشف الرئيس سنغور النقاب فى إبريل ١٩٦٣ عن أن الانتاج الصناعى والزراعى أصيب بركود لمدة تزيد على العام ، فقد تدهور إنتاج الفول السودانى ، وهو المحصول الرئيسى فى السنغال — وكذلك انخفض الإنتاج الصناعى . وقد ازداد الموقف الاقتصادى سوءاً من عام ١٩٦١ ، كما ازداد العجز فى الميزانية (٤٧) . وإذا كانت بعض عناصر الموقف الاقتصادى مثل انخفاض الصادرات خارج منطقة الفرنك ، قد أسهمت فى هذا التدهور الاقتصادى ، فان أيديولوجية سنغور يمكن

أن تعتبر مسئولية جزئيا عن بطء النمو الاقتصادى ، فبينما يؤكد تورى سيادة النظام الحزبى على النشاط الاقتصادى ، يشدد سنغور على القيم الجمالية على حساب المهارات الادارية . وقد كتب يقول إن النهضة الأفريقية لن تكون من صنع السياسيين بقدر ما ستكون من صنع الكتاب والفنانين الزنوج (٤٨) . والواقع أن السنغاليين لم يبدوا كبير اهتمام بالنشاط الاقتصادى البحت حتى الآن ، ولم تظهر فى بلادهم طبقة لها شأنها من مديرى الأعمال الأفريقيين ، فالأوربيون يسيطرون اليوم على مشروعات تجارية واسعة النطاق ، بينما يقوم اللبنانيون وغيرهم من « البيض الصغار » بدور الوسطاء التجاريين . ويفضل السنغاليون الالتحاق بالوظائف الحكومية أو تولى الأعمال ذات الطابع الفنى بدلاً من أن يصبحوا من رجال الأعمال (٤٩) . وقد اعترف الرئيس سنغور بهذه المشكلة الاقتصادية فى عام ١٩٦٣ عندما دعا إلى إنشاء مزيد من المدارس الفنية والمتخصصة فى قوله « لابد للسنغال من أن تخرج مزيداً من المهندسين أكثر مما تخرج من الفلاسفة ، ومن الاقتصاديين أكثر من الشعراء (٥٠) . »

ويعتقد زعماء غينيا والسنغال أن للأيديولوجية وظيفة مختلفة إلى حد ما يجب أن تقوم بها فى تشجيع التنمية الاقتصادية ، فعند تورى أن وظيفة الأيديولوجية هى تعبئة الجماهير لتعمير المجتمع الغينى سياسيا . وهو يشدد على العمل الشاق ، ولا يتورع عن إستخدام السخرة ، وقد صرح فى عام ١٩٥٨ بقوله : « أعلن على الملأ أننا سوف نكون أول حكومة أفريقية تقرر السخرة ، ونحن لا نخجل من القول بأن السخرة سوف تنظم طالما هذا العمل لن يؤدى لصالح سيكوتورى أو الحكومة أو كائن من كان ، وإنما سيتم لمصلحة أولئك الذين سوف يعملون أنفسهم (٥١) » .

وعلى نقيض تورى ، لا يشدد ضيا وسنغور على الجماهير بقدرما يشددان

على الفرد ، فيعتقد ضيا أن سياسة الاستثمار البشرى كما تطبق فى غينيا لاتنفذ إلا على مستوى الجماهير فحسب ، ويفضل نوعاً آخر من الاستثمار البشرى يولى مزيداً من العناية للفرد مثلما يفعل برنامج الإحياء الريفى فى السنغال : « تتم العملية عند مستوى الوجدان الشخصى لكل مواطن ، فكل شخص يؤدى عمله بأكبر قدر من الضمير والحب لبلاده ، إنما يصنع استثماراً بشريا حقيقياً لاغنى عنه للدولة (٥٢) . ويأمل ضيا أن يتيح هذا البرنامج مزيداً من الحرية للفلاحين لإشباع رغباتهم الشخصية ، فهو يعتبر نوعاً من تنمية الجماعة أساساً ، ويركز على التعاونيات وتوفير المهارات الفنية والخبرة المدنية للقرويين . ووظيفة الأيديولوجية فى هذا البرنامج الاقتصادى أن توفر الحمية اللازمة ، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى أكثر من السعى لتحقيق أهداف محدودة ، وكذلك تحتاج أفريقيا إلى مذهب للمواطنين فى السنغال وهو الحماس والإيمان والديناميه والإحساس بتحررهم (٥٣) .

الأيديولوجية والنظام السياسى

فيما يتعلق بالأنظمة السياسية الخاصة بغينيا والسنغال، يتجه نوع سيكوتورى من الاشتراكية الأفريقية إلى تشجيع نظام يرتكز على أساس واحد ، وهو بتشديده على سيطرة حزب واحد ، إنما يقتدى بلينين أكثر مما يقتدى بماركس، فليست هناك - كما يقول تورى — سوى مصلحة عامة واحدة ، وإرادة شعبية جماعية واحدة ، وفكر واحد . ويقرر هذه المصلحة العامة الحزب الديموقراطى الغينى ، وهو الحارس على الإرادة الشعبية ، ويتجسد فيه الفكر الجماعى لشعب غينيا بأمره ، « فالحزب ينظم فكر الشعب الغينى فى أعلى مستوياته وفى أكمل صوره . ويشير تفكير الحزب إلى إتجاه أعمالنا ، كما يحدد المبادىء التى ينبغى أن توجه سلوكنا ومواقفنا الفردية والجماعية (٥٤) » ، ويكمن أساس التضامن

الاجتماعي عند توري في عضوية الحزب الديمقراطي الغيني، فسوف يشعر المواطنون الغينيون بتطابق ذاتياتهم عن طريق الإسهام الايجابي في الحزب والالتزام بأهدافه .

أما الأيديولوجية الاشتراكية التي يؤمن بها سنغوروضيافتقوم على أساس متعدد الجوانب . وينتقد سنغور على عكس توري ، الفلسفة اللينينية بسبب ماديتها وجبريتها ، فهو يعتقد أن الحقيقة ليس لها أي أساس واحد بل إن أساسها متعدد الأجزاء ، ومن ثم يرى أن للحقيقة أوجهاً متناقضة عديدة (٥٥) .

وقد قدمت الثقافة الأفريقية الزنجية حل الوحدة الجمعية للمشكلات السياسية وينبغي على الدول الافريقية الحديثة أن تعمل الآن على أساس هذه الجمعية المحلية وأن تسعى لمزج الاختلافات التكميلية في تأليف جديد . وقد كتب سنغور يقول ..« لقد إخترنا الطريق الأفريقي للوصول إلى الاشتراكية التي سوف تكون تركيبا من القيم الثقافية الأفريقية الزنجية ، والقيم الروحية والمنهجية العلمية الغربية ، والقيم الاشتراكية التكنية و الاجتماعية(٥٦) . » وعلى خلاف الموقف السياسي في غينيا ، تكشف الحياة السنغالية عن قدر أكبر من الجمعية التنظيمية ، فحزب الاتحاد التقدمي السنغالي الحاكم أقل سيطرة في السنغال من الحزب الديموقراطي الغيني في غينيا ، كما احتفظت نقابات العمال السنغالية بجزء من استقلالها الذاتي ، وكذلك الجماعات التقليدية المختلفة ، وبصفة خاصة جماعة « المرابطين » . تمارس سلطة إقتصادية لا تخضع للرقابة السياسية .

ففي رأي سنغور وضيا أن أساس التضامن الاشتراكي لا يكمن في الخضوع لحزب مسيطر وإنما يكمن في المشاركة والتعبير عن قيم أفريقية متميزة . ويأمل ضيا في أن الأفريقيين عندما يستوعبون تكنيكات الغرب ، لن يضحوا بالثقافة الأفريقية والقيم الوطنية في سبيل تكنيكات مستوردة . ان الاقتصاد الحديث

الذى نريد أن نبنيه يجب أن يسمح بحماية القيم الأساسية التى تتضمن أصالة أفريقيا (٥٧) » .

خلاصة :

قصارى القول أنه على الرغم من أن زعماء غينيا والسنغال يؤمنون بآراء اقتصادية واجتماعية عديدة متشابهة ، فان أنواع اشتراكيتهم الأفريقية تختلف أساساً فى درجة السيطرة السياسية التى يريدون فرضها على الفئات الاجتماعية ، فبينما يسلم ضيا وسنغور بنوع من الاشتراكية الأفريقية أكثر إنسانية ويقوم أساساً على الآراء الماركسية السابقة على عام ١٨٤٨ ، تكشف أيديولوجية تورى عن مؤثرات لينينية قوية ، ففى غينيا تزداد سيطرة الدولة على الاقتصاد ، وهذه البلاد أقل اعتماداً على المساعدات الفرنسية ، وما تزال الحكومة السنغالية تصرح حتى الآن لغير الأفريقيين — اللبنانيين والموريتانيين والأوربيين — بالسيطرة على الاقتصاد ، كما تعتمد بدرجة أكبر على الإعانات الفرنسية لتنفيذ التنمية الاقتصادية ، ومن هنا يتضح الطابع الجمعى فى أيديولوجية سنغور وضيا ، والطابع الوجدانى عند تورى فى الأنظمة السياسية والاقتصادية لهاتين الدولتين فى غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية .

المراجع

تشاندلر موريس : اقتصاديات الاشتراكية الافريقية

(1) Julius Nyerere, "Ujama."

(2) Fernand Gigon, Guinée: Etat Pilote (Paris, Librairie Plon, 1959), pp. 23, 26.

(3) علق اليوت برج على القرار الذى اتخذ بصدد المذهب فى نوفمبر ١٩٥٦ فى المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام للعمل الافريقى فى كوناكرى بقوله « يعلن القرار الحاجة الى وضع ايديولوجية افريقية بوجه خاص . وهو يرفض عناصر جوهرية من الماركسية التقليدية ، منكرا وجود الصراع الطبقى فى افريقيا المعاصرة ، ومشددا على عدم امكانية تطبيق تعاليم ماركسية اساسيةأخرى ، بسبب الموقف الاستعمارى» لكن جرى رفض احد التعاليم لاسباب لا تتصل بالمركز الاستعمارى وهكذا « يبدى » القرار « الشـــك فى تطبيق النظام الجماعى على وسائل الانتاج ، نتيجة التطورات السياسية الراهنة وبخاصة فى أوربا الشرقية » . انظر :

"French West Africa" in W. Galenson, ed., Labor and Economic Development (New York: Wiley, 1959), p. 217 and fn. 67.

(4) انظر تعليقات محمدو ضيا كما وردت فى Africa Report, VI (October 1961).

(5) D. K. Chisiza, Africa — What Lies Ahead (New York: African-American Institute), p. 28.

(6) Ghana: Seven-Year Development Plan (Accra: Office of the Planning Commission, January 1964).

(7) See Ghana: Second Development Plan, 1959-64, p. 18; "Economic Notes: Nationalization in Ghana?" in Africa Report, V. (November 1960), p. 7; also see Léopold Senghor, African Socialism (New York: American Society for African Culture, 1959), p. 41.

(8) انظر الحاشية السابقة والمراجع الواردة فيها :

(9) René Dumont, L'Afrique noire est mal partie (Paris, Seuil, 1962), p. 227, also Horaya (Organ of the Parti Démocratique de Guinée), No. 316 (October 17, 1963).

(10) وكذلك الأعداد ٣١٤ (١٠ اكتوبر ١٩٦٣) ، ٣١٥ (١٢ اكتوبر ١٩٦٣)

غانا : مشروع التنمية الثانى ، ص ١٧

(11) غانا : مشروع السنوات السبع ، الفصل الأول ، ص ٢ . ومع هذا فان برنامج ١٩٦٢ لحزب مؤتمر الشعب والذى وضـــع اطار السياسة للخطة ، حدد خمســـة قطاعات كالآتى : (١) مشروعات حكومية (٢) مشروعات تمتلكها المصالح الاجنبية (٣) مشروعات مملوكة بالاشتراك بين الدولة والمصالح الخاصـــة الاجنبية (٤) التعاونيات (٥) مشروعات غانية صغيرة

(12) سنغور : الاشتراكية الافريقية ، ص ٤١

(13) غانا : مشروع التنمية الثانى ، ص ١٧

(14) سنغور : الاشتراكية الافريقية ، ص ٤٠ ، ٤١

(15) جيجون : غينيا ، ص ٢٧

(16) "Economic Notes: Soviet Union Will Help Ghana State Farms," Africa Report, VII (July 1962), 11.

(17) مما يستأهل الملاحظة أيضا بهذا الصدد أن أكثر من ٢٠٠ نقابى حسب البيان الرسمى « قد « اعتقلوا » على اثر التمرد الذى قامت به فرقة بنادق تنجانيقا فى يناير ١٩٦٤ . انظر ايضا :
Tanganyika Standard (Dar es Salam), January 28, 1964.

(18) نيوربرى : أوجاما (المقال الوارد فى هذا الكتاب)

(19) تنجانيقا ستاندارد ، مصدر سابق ، ٢٧ فبراير ١٩٦٤

(20) انظر الفصل السادس فى :
Neil J. Smelser, The Sociology of Economic Life (Englewood Cliffs, N J.: Prentice-Hall, 1963).

(21) انظر تحليل ارستيد زولبرج لحلقـــة داكار عن الاشتراكية الافريقية ، فى المجلد الحالى :

(22) See K. M. Panikar, Revolution in Africa (London: Asia Publishing House. 1961), p. 61; Gigon, Guinée, pp. 26-27: and Kawawa in the Reporter. August 4, 1962, p. 16.

(23) Mamadou Dia, The African Nations and World Solidarity (New York: Praeger, 1961), pp. 95-96.

(24) سنغور : الاشتراكية الافريقية ، ص ٤٠

(25) بيان صحفى رقم ٦٣/٢ (٣ أبريل ١٩٦٣) :
"Ghana's Socialism Creates "Happy Atmosphere" For Private Capital" (Ghana Information Services, New York City).

(26) يقول برج (« افريقيا الغربية الفرنسية » ، ص ٢٢٣) مشيرا الى ازدياد الاستقلال الذاتى الذى سبق الاستقلال ، ومستبقا الاستقلال الاكمل : « ان المسئولية الآن فى أيدى القادة السياسيين الافريقيين ، وسوف يواجههم اتخاذ قرارات صعبة ، فمن المؤكد أن اعتبارات الميزانية سوف تؤدى الى مقاومة الحكـــومات الافريقية لمطالب النقابات ، ومن هنا قد نتوقع ان تنشأ فى افريقيا الغربية الفرنسية الصراعات المأثورة فى العلاقات بين الحزب الحاكم والنقابيين مثلما نشأت حتما فى غيرها من الاماكن »

(27) نيوربرى : أوجاما (المقال الوارد بالكتاب الحالى

(28) John Maynard, The Russian Peasant and Other Essays. (2 vols. London: Victor Gollancz, 1942), pp. 8-9 and passim.
(29) مشروع الجزيرة فى السودان مثال يشير الاهتمام عن التنمية Arthur Gaitskell, "Planned Regional Development in Underdeveloped Countries: Reflections from Experience in the Gezira Scheme in the Sudan," in, H.R.H. the Duke of Edinburgh's Study Conference on Human Problems in Industry, 1956 (Background Papers, V, II. London: Oxford University Press, 1957).
(30) Clyde Sanger, "The Changing Face of Tanganyika," Africa Report, VII (July 1962). Also see René Dumont: L'Afrique noire est mal partie, chap. 15.
(31) Julius Nyerere: "Africa's Place in the World," in Symposium on Africa (Wellesley, Mass.: Wellesley College, 1960), p. 158.
(32) Kwame Nkrumah: I Speak of Freedom (New York, Praeger, 1961), p. 163.
(33) See "Mixed Economic Development in Ghana" (Reprinted from The Times, London, February 8, 1961) in Africa Report, VI (March 1961), 16.

دوروثى نيلكين : الأصول الاشتراكية للجامعة الافريقية

(1) George Padmore, Pan-Africanism or Communism? (London: Dobson, 1956), pp. 21-22.
(2) W. E. B. DuBois, Dusk of Dawn (New York: Harcourt, Brace, 1940), pp. 88-89.
(3) Francis L. Broderick, W. E. B. DuBois, Negro Leader in a Time of Crisis (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1959), p. 86, quoting. DuBois in Horizon, I (1907.
(4) Crisis (Naacp, New York), XVIII (January 1919), 112.
(5) DuBois, Dusk of Cawn, p. 279.
(6) Padmore, Pan-Africanism or Communism?, p. 133.
(7) Crisis, XXVII (January 1924), 120.
(8) Colin Legum, Pan-Africanism — a Short Political Guide (London: Pall Mall Press, 1962), p. 30.
(9) Crisis, XXIII (April 1922), 247.
(10) Crisis, XXII (May 1921), 8.
(11) Crisis, XXXIII (November 1926), 8.
(12) Crisis, XXXIII (February 1927), 189.
(13) Crisis, XXXIV (October 1927), 264.

(14) DuBois, Dusk of Dawn, p. 298.
(15) W. E. B. DuBois, "Marxism and the Negro Factor," Crisis, XL (May 1933), 104. See also Crisis, XXII (August 1921), 151-52, and XXXIX (July 1932), 234.
(16) W. E. B. DuBois, The Negro (New York: Holt, 1915), p. 242.
(17) DuBois, Dusk of Dawn, p. 135.
(18) Ibid., p. 188.
(19) Ibid., p. 301.
(20) Broderick, W. E. B. DuBois, p. 144.
(21) George Padmore, "An Open Letter to Earl Browder," Crisis, XLII (October 1935), 302.
(22) Joseph Stalin, Marxism and the National Question (New York: International Publishers, 1942), p. 183.
(23) V. I. Lenin, Selected Works (New York: International Publishers, 1943) X, 236.
(24) Ibid., V, 284.
(25) Legum, Pan-Africanism, p. 31, refers to him as Otto Makonnen, "now director of the African Affairs Centre in Accra."
(26) Padmore, Pan-Africanism or Communism?, p. 148.
(27) Ibid., p. 149.
(28) Ibid., p. 150.
(29) W. E. B. DuBois, Color and Democracy: Colonies and Peace (New York: Harcourt, Brace, 1945), pp. 116-17.
(30) Padmore, Pan-Africanism or Communism?, p. 161.
(31) Ibid., p. 181 (quoted from the Fifth Congress Resolutions).
(32) Ibid., p. 172 (quoted from the Fifth Congress Resolutions).
(33) Padmore, Pan-Africanism or Communism?, p. 18.
(34) Nkrumah, The Autobiography of Kwame Nkrumah (Edinburgh: T. Nelson, 1957), p. 60.
(35) Ibid., pp. 52-53.
(36) Ibid., p. 53.
(37) Alexander Dallin, "The Soviet Union: Political Activity," in Zbigniew Brzezinski ed., Africa and the Communist World (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1963), p. 10.
(38) World Marxist Review, November 1961, p. 45. Quoted in Dallin, "The Soviet Union," p. 36.
(39) Zbigniew Brzezinski, "Conclusion: The African Challenge," in Brzezinski, ed., Africa and the Communist World, p. 210.

(40) Quoted by Paul-Marc Henry, "Pan-Africanism: A Dream Come True," Foreign Affairs, 1959, p. 442.
(41) St. Clair Drake, "Hide My Face?," in Herbert Hill, ed., Soon One Morning (New York: Knopf, 1963), pp. 78-105.
(42) L. S. Senghor, "Negritude and African Socialism," in Kenneth Kirkwood, ed., African Affairs: Number Two (St. Antony's Papers, No. 15; London: Chatto & Windus, 1963), p. 11.
(43) Kwame Nkrumah, Hands off Africa! (Accra: Kwabena Owosu-Akyem, 1961), p. 23.
(44) "Africa and the EEC," Africa Report, VI (August 1961), 11.
(45) Nkrumah, Hands off Africal, p. 30.
(46) Ibid., p. 28.
(47) "People's Conference Plans Permanent Body," Africa Report, IV (February 1959), 7.
(48) Nkrumah, Hands off Africa, p. 32.
(49) Legum, Pan-Africanism, p. 82.
(50) Quoted from Azikiwe's opening speech to the Lagos Conference, by Joseph L. Sterne, "The Lagos Conference," Africa Report, VII (February 1962), 4-6.
(51) Gerald Howson, "A Visit with Dr. Okpara," Africa Report, VII (November 1962), 24, 26.
(52) Alan Rake, "Mr. Ivory Coast," Africa Report, VII (April 1962) 3-4.
(53) Quoted from an article by Houphouet-Boigny in Afrique Nouvelle, March 22. 1961, in Gwendolen Carter, ed., African One-Party States (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1962), p. 311.
(54) L. Senghor, African Socialism (New York: American Society of African Culture, 1959), p. 46.
(55) Joseph S. Nye, Jr., "From Common Market to Federation," Africa Report, VIII (August 1963), 4.
(56) J. K Nyerere, "Africa's Place in the World," in Symposium on Africa (Wellesley, Mass.: Wellesley College, 1960).
(57) Mamadou Dia, "Closing Speech at Dakar Colloquium," Africa Report, VIII (May 1963), 17-18.

هرجريت روبرتس : نظرة اشتراكى الى الاشتراكية الافريقية

(1) C. A. R. Crosland, The Conservative Enemy (New York: Schocken Books, 1862), p. 122; emphasis added.
(2) I. I. Potekhin, Afrika smotrit v budushchee (Africa Looks

Ahead; Moscow: Oriental Languages Publishing House, 1960).

(3) Habib Bourguiba, "Neo-Destourian Socialism," address delivered June 24, 1961. Published by the Tunisia Government.

(4) A. Fenner Brockway, African Socialism (London: Bodley Head, 1963).

(5) Kwame Nkrumah, address to the Convention People's Party, May 5, 1962.

(6) Pierre Kanoute, "Le Socialisme africain: Expression de l'humanisme africain," Afrique Nouvelle, November 30 — December 6, 1962.

(7) Julius K. Nyerere, "Africa's Place in the World," in Symposium on Africa (Wellesley, Mass.: Wellesley College, 1960), p. 157.

(8) Julius K. Nyerere, "Scramble for Africa," Spearhead, I, No. 4 (1962), 15.

(9) G. F. Kim, in Narody Azii i Afriki, V, 1962.

(10) Dr. Seydou Badian Kouyate, paper delivered at the Dakar Colloquium.

(11) President Sékou Touré, quoted by Guinean delegate at the Dakar Colloquium, Africa Report, VIII (May 1963), 26.

(12) Kwame Nkrumah, Dawn Broadcast, April 8, 1961.

(13) Ahmed Ben Bella, speech to the National Assembly, December 4, 1962.

(14) President Tsiranana, reported in Bulletin de Madagascar, May 1962.

(15) President Maga, reported in Le Temps du Niger, August 2, 1962.

(16) Quoted in Le temps du Niger, September 23, 1962.

(17) Ahmed Ben Salah, radio broadcast, August 6, 1962.

(18) Editorial, The Spark (Bureau of African Affairs, Accra), March 1963.

(19) Julius Nyerere, "The Task Ahead of Our African Trade Unions," Labour (Ghana TUC publication), June 1961.

(20) Mamady Kaba, president of the National Confederation of Guinean Workers, in a speech to a trade union conference at Bamako in January 1960.

(21) Sékou Touré, La Guinée et l'émancipation africaine (Paris: Présence Africaine, 1959), p. 233.

(22) Kwame Nkrumah, I Speak of Freedom (New York: Praeger, 1961) p. 163.

(23) Kweku Folson, in Venture (London), October 1963.

(24) D. K. Chisiza, Africa — What Lies Ahead (New York: African-American Institute, 1962), p. 28.

أرستيد ر . زولبرج : حلقة داكار

(1) Afrique Nouvelle (Dakar), No. 801 (December 14-20, 1962), p. 3.

(2) Ibid., No. 800 (December 7-13, 1962), p. 11.

(3) M. Boubou Hama, President of the National Assembly of Niger, as reported in Jeune Afrique (Tunis), No. 113 (December 17-23, 1962), p. 7.

(4) Reports by Victor D. DuBois in American Universities Field Staff, Reports Service, West Africa Series, Vol. V, No. 4 (1962), and Vol. VI, po. 2 (1963).

(5) Afrique Nouvelle, No. 800, p. 11.

(6) Jeune Afrique, No. 113, p. 6.

(7) Afrique Nouvelle, No. 801, pp. 8-9.

(8) Ibid., p. 3.

(9) Quoted in Africa Report, VIII (May 1963). 18.

(10) Jeune Afrique, No. 113, p. 6.

(11) West Africa. December 29. 1962, p. 1449.

(12) Thomas Hodgkin, "A Note on the Language of African Nationalism," in Kenneth Kirkwood, ed., African Affairs: Number One (St. Antony's Papers, No. 10. London: Chatto & Windus, 1961). p. 22.

(13) Afrique Nouvelle, Nos. 800 and 801, Africa Report, VIII (May 1962), West Africa, December 29, 1962, and Jeune Afrique, No. 113. All translations from the French are my own.

(14) M. Otabela (Cameroun). Mimeographed Colloquium Paper, p. 4.

(15) Dr. Biobaku (Nigeria). Mimeographed Colloquium Paper, p. 5.

(16) Assefa Demisse (Ethiopia), Mimeographed Colloquium Paper. p. 5.

(17) M. Chaker (Tunisia), Mimeographed Colloquium Paper, p. 6.

(18) El Moktar Marouf (Mauritania), Mimeographed Colloquium Paper, p. 6.

(19) See F. X. Sutton, "Planning and Rationality in the Newly Independent States in Africa," Economic Development and Cultural Change, X (1961), 42-50.

(20) M. Chaker, p. 5.

(21) Mamadou Dia (Senegal), in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 16.
(22) See the contributions of Guinea, Sierra Leone, and Ethiopia to the colloquium.
(23) Mamadou Dia, in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 16.
(24) Assefa Demisse, p. 2.
(25) M. Adoum (Chad), Mimeographed Colloquium Paper. p. 2.
(26) L. S. Senghor, in West Africa, December 29, 1962. p. 1449.
(27) Chabi Mama (Dahomey), Mimeographed Colloquium Paper, p. 9.
(28) Mamadou Dia, in Afrique Nouvelle. No. 801, p. 15.
(29) Chabi Mama, p. 9.
(30) Mamadou Dia. in Afrique Nouvelle, No. 801. p. 15.
(31) M. Adoum, p. 2.
(32) Dr. Kouyate (Mali), in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 8.
(33) L. S. Senghor, in Afrique Nouvelle, No. 800, p. 11.
(34) M. Adoum, p. 4.
(35) Hodgkin, p. 39.
(36) M. Anguile (Gabon), in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 8.
(37) Chabi Mama, p. 12.
(38) Dr. Biobaku, p. 5.
(39) M. Chaker, p. 6.
(40) Dr. Kouyate. in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 8.
(41) L. S. Senghor. in West Africa, December 29, 1962. p. 1449.
(42) A. Kithima (Congo-Leopoldville), Mimeographed Colloquium Paper. pp. 2, 5.
(43) Ruth Schachter Morgenthau, "African Socialism: Declaration of Ideological Independence," Africa Report, VIII (May 1963), 20-21.
(44) Congo (Leopoldville) delegate, Mimeographed Colloquium Paper, pp. 20-21.
(45) Chabi, Mama, p. 12.
(46) Dr. Biobaku, p. 4.
(47) M. Chaker, p. 8.
(48) Mamadou Dia, in Afrique Nouvelle. No. 801, p. 15.
(49) Dr. Biobaku, p. 4.
(50) M. Chaker, p. 12.
(51) As quoted in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 9.
(52) Dr. Kouyate, in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 8.
(53) L. S. Senghor, in Afrique Nouvelle, No. 800, p. 11.
(54) M. Rabemananjara (Malagasy Republic), in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 9.

(55) M. Adoum, p. 4.
(56) El Moktar Marouf, p. 9.
(57) Ruth Schachter Morgenthau, p. 4.
(58) Mamadou Dia, in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 16.
(59) L. S. Senghor, in Afrique Nouvelle, No. 800, p. 11.
(60) Chabi Mama, pp. 12-13.
(61) Dr. Kouyate, in Afrique Nouvelle, No. 801, p. 8.
(62) Chabi Mama, p. 4.
(63) M. Rabemananjara, p. 9.
(64) Bakary Coulivaly, as quoted in Jeune Afrique, No. 113, p. 7.
(65) Dr. Biobaku, p. 2.

كولين ليجوم : غانا تفسير سياسى

(1) Kwame Nkrumah, Address to CPP Study Group in Flagstaff House (Accra, 1961).
(2) Nkrumah, Africa Must Unite (New York: Praeger, 1963), p. 119.
(3) Ibid., p. 130.
(4) Ibid., p. 53.
(5) Program of the Convention People's Party, Work and Happiness (Accra, 1962).
(6) Nkrumah, I Speak of Freedom (London: Heinemann, 1961), p. 163.
(7) Nkrumah, The Autobiography of Kwame Nkrumah (Edinburgh: Nelson, 1957), p. 45.
(8) Nkrumah, Towards Colonial Freedom (London, 1962).
(9) The document known as "The Circle" appears in Nkrumah, Autobiography, Appendix B, pp. 303-4. The quotation that follow, pertaining to "The Circle," are from this document unless otherwise noted.
(10) Nkrumah, Laying of the Foundation Stone of the Winneba Ideological Institute, 1961 (Accra, February 18, 1961. Also see statements on this goal in Nkrumah, Africa Must Unite, pp. 52 ff.
(11) Ibid.
(12) For a description of one of these meetings see Nkrumah, Address to CPP Study Group.
(13) Nkrumah, I Speak of Freedom, p. 164.
(14) Tawia Adamafio, "The New Party Structure," The Party (Accra, September 1960.
(15) CPP Revised Constitution, 1962, Part Four.

(16) Nkrumah, Winneba Address.
(17) Nkrumah, I Speak of Freedom, pp. 163 ff.
(18) The Party, July 1959.
(19) Mr. Kofi Baako's lectures were reproduced in the Ghanaian Times (Accra). January 24, 25, 28, 29, 1961.
(20) Nkrumah, African Must Unite, p. 119.
(21) The Spark (Accra). April 3, 1964.
(22) Program of the Convention People's Party, Work and Happiness (Accra, 1962).
(23) Report by Dr. Joseph Bongor to President Nkrumah, February 1962 (unpublished).
(24) Ghana. First Seven Year Development Plan (Accra: Office of the Planning Commission. March 1962).
(25) Ibid.
(26) The preceding quotations are from Nkrumah, Laying of the Foundation Stone.
(27) Nkrumah, The Noble Task of Teaching (Accra: Ghana Government Printer. April 8, 1961).
(28) Nkrumah. Building a Socialist State (Accra: Ghana Government Printer, April 22. 1961).
(29) Evening News (Accra), April 6, 1962.
(30) The Guardian (London). May 22, 1961.
(31) Ibid.
(32) The Spark. December 11, 1963.
(33) Ibid.
(34) George Padmore. Pan-Africanism or Communism ? (London: Dobson. 1956). pp. 341-42.
(35) The Spark. April 19. 1963.
(36) Ibid.
(37) The Spark, March 1, 8. 15, 22, 29. 1963.
(38) The Spark. April 19, 1963.
(39) The Ghanaian Times. October, 16. 1962.
(40) The Spark, February 22. 1963.
(41) The Spark, August 9, 1963.
(42) Nkrumah, Autobiography, p. 12.
(43) Nkrumah, The Old and the New: Law in Africa, Address to the Ghana Law School (Accra: Ministry of Information and Broadcasting, January 4. 1962).
(44) The following quotes are all from Nkrumah, Consciencism (London: Heinemann. 1964).
(45) The Spark, March 26, 1964.
(46) The Spark, April 3, 1964.

شارل ف . اندران : غينيا والسنغال

(1) S. N. Eisenstadt, "Sociological Aspects of Political Development in Underdeveloped Countries" in Seymour Martin Lipset and Neil Jr. Smelser, eds., Sociology: The Progress of a Decade (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall. 1961), pp. 608-23; Mary Matossian, "Ideologies of Delayed Industrialization: Some Tensions and Ambiquities." in: John H. Kautskg, ed., Political Change in Underdeveloped Countries (New York, Wiley, 1962), pp. 252-64.

(2) Léopold Sédar Senghor: Constituent Congress of the PFA: Report on the Principles and Programme of the Party (Paris: Présence Africaine, 1959), p. 80.

(3) محمدو ضيا فى الخطاب الختامى الذى القاه فى حلقة داكار كما جرى اقتباسه فى Africa Report, VIII (مايو ١٩٦٣) ، ص ١٨

(4) Sékou Touré: Expérience Guinéenne et unité africaine (2d ed.; Paris: Présence Africaine, 1961), p. 438.

(5) Touré: Texte des interviews accordées aux représentants de la presse (Conakry: Imprimerie Nationale. 1959), p. 107.

(6) Senghor: "Eléments constructifs d'une civilisation d'inspiration négro-africaine," (Présence Africaine, February-May 1959), p. 278.

(7) Touré: La Planification économique (Conakry, 1960), p. 292.

(8) Ibid., p. 104; Touré: La Guinée et l'émancipation africaine (Présence Africaine, 1959), p. 211.

(9) Touré: La Planification économique, pp. 95, 311.

(10) Mamadou Dia: L'Economie Africaine: Etudes et problèmes nouveaux (Paris, Presses Universitaires, 1957), p. 72.

(11) Dia: The African Nations and World Solidarity, p. 91.

(12) Dia: Reflexions sur l'économie de l'Afrique noire (new ed., Présence Africaine, 1960), p. 36-41.

(13) Touré: Planification, pp. 293-96.

(14) Dia: L'Economie Africaine, p. 80; Senghor: Constituent Congress of the PFA, p. 64.

(15) توريه : غينيا والتحرر الافريقى ، ص ١٧ ، ٥٢

(16) Senghor, "L'Avenir de la France dans l'Oûtre-Mer," Politique Etrangère, XIX (August-October 1954) 421; Senghor: Nation et voie africaine du socialisme (Présence Africaine, 1961), pp. 94, 106.

(17) Nation et voie..., pp. 116, 124.
(18) Senghor: Constituent Congress, pp. 83-84.
(19) Senghor: Eléments constructifs..., p. 277; Senghor: "Ce que l'homme noir apporte," L'Homme de Couleur (Paris: Librairie Plon, 1939), p. 304.
(20) Dia: The African Nations..., p. 51.
(21) Dia: "Proposition pour l'Afrique noire," Présence Africaine, April-May, 1957, p. 46.
(22) توريه : غينيا والتحرر الافريقى ، ص ٦٨ ، ١٢٢
(23) توريه : التخطيط الاقتصادى ، ص ٤٢٣
(24) ضيا : الاقتصاد الافريقى ، ص ٧٩
(25) سنغور : المؤتمر التأسيسى .. ص ٤٦ ، ٦٤
(26) توريه : نصوص الاحاديث ، ص ١٠٨
(27) توريه : التخطيط الاقتصادى ، ص ٤٢٨
(28) شرحه ، ص ٨٤ — ٨٨
(29) Touré: The Political Action of the Democratic Party of Guinea for the Emancipation of Guinean Youth (Cairo, 1961), pp. 12-15; Africa Report. VIII, (May 1963), 26.
(30) توريه : التخطيط الاقتصادى ، ص ٨١
(31) مقتبس فى « تقرير أفريقيا » ٨ (مايو ١٩٦٣) ص ١٥
(32) سنغور : انظر مقالة فى الكتاب الحالى ، وكذلك : الشعب والطريق الى الاشتراكية ، ص ٦٠ ١
(33) ضيا : تأملات فى الاقتصاد ، ص ٧٠ . وانظر ايضا : "Economie et culture devant les élites africaines," Présence Africaine, June-September 1957, p. 64.
(34) ضيا : الاقتصاد الافريقى ، ص ٣٦ — ٣٧ .
(35) شرحه ، ص ٣٧ ، سنغور : الطريق الى الاشتراكية ، ص ٩٦
(36) سنغور : الاشتراكية الافريقية ، ص ٣٢
(37) سنغور : الطريق الى الاشتراكية ، ص ١٢٣ — ١٢٤
(38) Dia: "Contribution du mouvement coopératif en Afrique Noire," Présence Africaine, 1958, pp. 11-12.

وانظر : تأملات ، ص ٢٧

(39) Senghor: Ce que l'homme noir apporte, pp. 302, 304.
(40) سنغور : العناصر الانشائية .. ص ٢٦٩
(41) ضيا : الاقتصادوالثقافة أمام الصفوات الافريقية ، ص ٦٦ — ٦٧
(42) توريه : العمل السياسى لتحرير الشباب الغينى ، ص ١٠٨
(43) توريه : التخطيط الاقتصادى ، ص ٨٧
(44) توريه : نصوص الاحاديث ، ص ١٤٩ — ١٥١
(45) L. Gray Cowan, "Guinea," in Gwendolen M. Carter, ed., African One-Party States (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press. 1962), pp. 217-25.
(46) انظر عدد ١٤ ابريل ١٩٦٢ من مجلة وست أفريكا ، ص ٤٠٣

(47) نفس المصدر ، عدد ٤ مايو ١٩٦٣ ، ص ٤٩١

(48) Senghor: "L'Esprit de la civilisation ou les lois de la culture négro-africaine," Présence Africaine, June-November, 1956, p. 51.

(مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٦٢) ، ص ٧٠ — ٧٤

(49) Michael Crowder: Senegal, A Study in French Assimilation Policy.

(51) Touré: Guinée, Prélude à l'indépendance (Paris, Présence Africaine, 1958), p. 174.

(50) عدد ٤ مايو ١٩٦٣ من مجلة وست أفريكا ، ص ٤٩١

(52) ضيا : تأملات ، ص ١٣٧

(53) ضيا : الاقتصاد الافريقى ص ٧٨ ، ٨٢ ، كرودر ، « السنغال » ص ١٠٠

(54) توريه : غينيا والتحرر الافريقى ، ص ٢٣٣

(55) سنغور : الطريق الافريقى الى الاشتراكية ، ص ٩٧ ، « المؤتمر التأسيسى » ، ص ٦٣

(56) Senghor. "Some Thoughts on Africa : A Continent in Development" (International Affairs, April 1962. p. 191). See also: Ce que l'homme noir apporte, p. 301-2.

(57) ضيا : تأملات ، ص ٦٦

من مطبوعات دار النهضة العربية

للدكتور راشد البراوى

ص

وثروة البترول فى أفريقية : ٣٥

(أول كتاب صدر فى هذا الموضوع يتناول بالتحليل الكشوف والأسباب والسياسات والامتيازات والشركات العاملة فى البلاد الأفريقية واحتمالات المستقبل) .

نظرية التكامل الاقتصادى : ٥٠

يشرح كيف يجب ان تتم التنمية الاقتصادية فى اطار متكامل لتحقيق أكبر قدر من التقدم .

الرق الحديث فى أفريقية البرتغالية : ٢٠

دراسة عن المستعمرات البرتغالية يتناول بالتفصيل أوضاعها السياسية والاقتصادية ، ومقاومة شعب كل من أنجولا وموزمبيق ويتضمن **لأول مرة** التقرير السرى الذى حالت حكومة البرتغال دون نشره .

كتب أخرى

للدكتور راشد البراوى

ص		الناشر
١٢٥	**رأس المال** (كارل ماركس) جزءان فى مجلد	مكتبة النهضة المصرية
٥٠	**اقتصاديات الوطن العربى من الخليج الى المحيط** (أول بحث شامل فى هذا الوطن ــ تحليل علمى مدعم بأحدث الاحصائيات والجداول)	مكتبة النهضة المصرية
٧٠	**فن التخطيط** (كتاب لا غنى عنه للمخططين فى أية دولة اشتراكية)	مكتبة الأنجلو المصرية
٥٠	**مشكلات القارة الأفريقية** السياسية والاقتصادية	مكتبة الأنجلو المصرية
٢٥	**مفاهيم جديدة فى الاشتراكية**	« « «
٣٥	**الصراع الكبير بين الاتحاد السوفييتى والصين** (أول كتاب يصدر بالعربية ويحلل أسباب الصراع **الحقيقية** ومظاهره واحتمالات المستقبل)	« « «
١٢	الصومال الكبير : حقيقة وهدف	« « «
٢٠	الكنغو ومؤامرة الاستعمار	مكتبة النهضة المصرية
٢٠	الحبشة بين الاقطاع والعصر الحديث	« « «
١٥	كينيا واتحاد شرق افريقية	« « «
٣٥	الديمقراطية الامريكية (هارولد لاسكى)	مكتبة الأنجلو المصرية

دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

الثمن ٥٠ قرشا

دار الهنا للطباعة ت : ٧١٣٢٧